وزارة التعلــيم العــالي والبحث العلـمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية

المـــوضـــوع

تداعيات التاريخ الاستعماري على العلاقات الجزائرية الفرنسية (2011-1962)

إعـــــداد: **إشـــراف:**

طـــار هـــدى **د. عمر بغـــزوز**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.	بوشــرف كمـــال ...	رئيـــسا	أستاذ محاضر - أ- /م. و. ع. ع . س.
أ.	عمـــر بغـــزوز ...	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - أ- /جامعة تيزي وزو.
أ.	بجـــاوي مريـــم	عضوا مناقشا	أستاذة مساعدة - أ- /م. و. ع. ع . س.
أ.	خيذر محمد كريم	عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ- //م. و. ع. ع . س.
أ.	نـــــويصر محمد	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر - أ- /جامعة الجزائر 2.

السنة الجامعية: 2012/2011

إلى أرواح شهدائنا الأبرار

ملخـــــص

بعد أن أصبح استقلال الجزائر و تصفية الاستعمار الفرنسي واقعا، لم تُطرح مسالة ضرورة وضع سياسات مشتركة لتسيير ذاكرة هذه الحقبة الأليمة في تاريخ البلدين، حيث تعامل كل منهما معها على حدىً باعتبارها مسألة داخلية، وحاليا، وبعد مرور نصف قرن على استقلال الجزائر مازال التاريخ الاستعماري يلوث حاضر العلاقات الجزائرية الفرنسية ويهدد مستقبلها.

وان كان من البديهي ألا تُمحى آلام التاريخ الاستعماري وتُنسى بسهولة، فان بعض الأطراف داخل البلدين، ممن يحنون "للجزائر- فرنسية" بفرنسا وأصحاب "الربع الثوري" بالجزائر، تعمد إلى استغلال ذكريات الحقبة الاستعمارية لتجعل من ذاكرتها قضية مقدسة لا يمكن أن تكون محل تفاوض.

وقد أصبح التاريخ المشترك ساحة نزاع جديد بين البلدين، ففي فرنسا التي تجد صعوبة في تحمل مسؤولية ماضيها لفقدانها إمبراطوريتها الاستعمارية، يخضع تسيير الماضي لرهانات تعكس علاقات القوة داخل المجتمع الفرنسي وتستجيب لتجاذبات الفواعل الاجتماعيين كمنظمات الأقدام السوداء والحركى والضغوطات التي يمارسونها على السلطات العمومية خاصة في المواعيد الانتخابية. أما في الجزائر، فان حرب الاستقلال أسست ثقافة سياسية، فهي من جهة مصدر لطالما استمد منه النظام السياسي مشروعيته، كما تجد الأمة بدورها جزءا من هويتها في العلاقات التاريخية بهذه الحرب.

بالرغم من حجم التبادل التجاري بين البلدين وتنوع محفزات التعاون ومحاولات التقارب فان ذاكرة الماضي الاستعماري لا تزال ترمي بثقلها على العلاقات الثنائية.

Abstract

Once the independence and the decolonization of Algeria became a fact, the necessity to set up common policies to handle the memories of this painful period of history of both countries, hadn't been tackled. Indeed, each one dealt with the question as an interne matter. Nowadays, after half-century of the end of the Algerian war, the past still poison the present and threaten the future of relationships between Algeria and France.

On either sides of the Mediterranean, hundreds are working on the taking advantage of memories of the colonial period: "those who are nostalgic to Algeria in France" and "the upholder of the revolutionary inheritance in Algeria", making sacred the memories as non negotiable values.

The common past became a new battle-field. France, which has difficulties assuming the loss of its colonial empire, is tackling the past depending to stakes related to the balance of power in the French society, reflected by the pressure exerted by the "les associations des harkis" and "les pieds-noirs" on the public authorities ,mainly during the elections.

Whereas in Algeria, a real political culture had been laid down after the liberation war, becoming at the same time, the source of legitimacy for the political regime and an integral part of the national identity.

Despite the importance and the volume of trade, the cooperation and attempts of rapprochement, the colonial past between both countries weighs heavily on their relationships.

Résumé

Une fois que l'indépendance de l'Algérie et la décolonisation sont devenues une réalité, la nécessité de la mise en place de politiques communes de gestion de mémoires de cette phase douloureuse de l'histoire des deux pays n'a pas été abordée. En effet, chacun a pris en charge la question comme étant une affaire d'ordre interne. Aujourd'hui, après un demi-siècle de la fin de la guerre d'Algérie, l'histoire continue à empoisonner le présent et à menacer le futur des relations algéro-françaises.

De part et d'autres de la méditerranée, certaines parties œuvrent à l'exploitation des souvenirs de l'époque coloniale : « les nostalgériques en France » et « les tenants de la rente révolutionnaire en Algérie», en sacralisant et en faisant des mémoires des valeurs non négociables, le passé commun est devenu un nouveau terrain de bataille.

En France, qui a du mal à assumer la perte de son empire colonial, la gestion du passé dépend des enjeux qui reflète les rapports de force qui existent au sein de la société française à travers les pressions qu'exercent les associassions des harkis et des pieds noirs sur les autorités publiques notamment lors de rendez vous électoraux. Tandis qu'en Algérie, la guerre d'indépendance a construit une vraie culture politique, en étant à la fois, source de légitimité pour le pouvoir politique et une partie intégrante de l'identité de la nation.

En dépit de l'importance et du volume des échanges commerciaux, des atouts de coopération et de tentatives de rapprochement, le passé colonial entre les deux pays pèse de tout son poids sur leurs relations.

المـــقدمـــــــة

شهدت العديد من البلدان منذ سنوات تناميا وتطورا في تناول وطرح التساؤلات والقضايا السياسية حول المشاكل المتعلقة بماضيها إما على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقاتها الخارجية وذلك قصد الوقوف على محطات الفخر الوطني، الإصلاح والمصالحة، إزالة رواسب حروب أهلية أو خلافات داخلية،إعادة الاعتبار للضحايا والاعتراف بذاكراتهم...

وقد تعلقت هذه المبادرات على مستوى العلاقات الثنائية بصورة خاصة بالعلاقات ما بعد الاستعمارية، حيث جاءت حركة الاعتذار العالمية في أواخر القرن الماضي من طرف الدول الاستعمارية السابقة لإصلاح ما تسببت فيه هذه الحقبة على الشعوب المستعمرة وتجاوز تركتها وآثارها كوصمة عار في تاريخهامن جهتها فقد طالبت الدول المستَعمَرة من الدول المستعمِرة السابقة " التكفير" عن أخطائها بدءا من الاعتراف والإقرار بالجرائم المرتكبة ووصولا إلى تقديم الاعتذار والتعويضات ولتصبح هذه الحركة أداة تحقيق المصالحة بين الشعوب، وأحيانا داخل الشعوب في حد ذاتها.

بغض النظر عن الرهانات المختلفة التي قد تختفي وراء هذه الحركية أو الدواعي التي تحركها، فقد تسارعت وتيرة ديناميكية مراجعة الماضي النزاعي في العلاقات الثنائية بين الدول وحتى في إطار العلاقات المتعددة الأطراف ، وغايتها إعادة النظر في صفحات التاريخ الذي دونه القوي عن الضعيف في زمن التوسعات الرأسمالية، ولم يتردد فيه عن تشويه الأحداث، وإنكارها، أو العمل على محوها من ذاكرة الأجيال.

وتندرج العلاقات الجزائرية الفرنسية بدورها ضمن هذا الإطار الذي لا تنفك فيه الخلافات المتعلقة بالماضي النزاعي بطبيعته لكونه ماضيا استعماريا، تفرض نفسها في العلاقات بين البلدين دون أن تجد حلا وترصيدا نهائيا لها. حيث ترجع العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى ما قبل احتلال الجزائر سنة 1830 ولكن ظلت هذه العلاقات بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تتأرجح بين التحسن تارة والتوتر تارة أخرى وكان هذا التوتر يجد أسبابه في الكثير من الأحيان في الخلافات المتعلقة بتخطي التاريخ الاستعماري، حيث بقيت ذاكرة حرب استقلال الجزائر 1954-1962 خاصة عقبة أمام تطور العلاقات بين البلدين .

فالبرغم من حجم وعمق العلاقات بين البلدين والأهمية الجيوسياسية والاقتصادية التي يحتلها كل طرف بالنسبة للآخر إضافة إلى التقاطعات السوسيوثقافية المتمثلة من خلال البعد البشري الذي تكون بدءا من حركة الهجرة الأوروبية شمال - جنوب خلال القرن التاسع عشر في إطار تكوين مستعمرة استيطانية بالجزائر وصولا إلى ظاهرة الهجرة العكسية جنوب – شمال التي فرضها القرن العشرين: فهناك اليوم حضور قوي للجالية الجزائرية بفرنسا ومقابل ذلك فالملايين من الفرنسيين لديهم جذورهم بالجزائر. إلى

جانب ذلك نجد البعد الثقافي الناتج عن المدة الاستثنائية التي امتدت عبرها العلاقات بين البلدين والذي أدى إلى تشكل فضاء ذهني مشترك يتجلى من خلال التقارب الثقافي واللغوي بين المجتمعين.

وان كانت العلاقات بين البلدين كثيفة ومتنوعة فلا يمكن بالطبع حصرها في بعدها التاريخي ، ومع ذلك فان إثارة الخلافات المتعلقة بالحقبة الاستعمارية وخاصة الذاكرة المتعلقة بحرب استقلال الجزائر تسبب في أزمات شبه دورية بين البلدين، وهو ما يدفعنا إلى طرح إشكالية البحث كما يلي:

الإشـــــــــــكالية :

ما هي مكانة ووزن وتأثير التاريخ الاستعماري على العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

وتحت هذا السؤال الجوهري يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية :

- كيف يتناول وكيف يوظف كل طرف الماضي النزاعي الذي يتقاسمه مع الطرف الأخر؟ وما هي الرهانات السياسية التي تقف خلفه ؟

- إلى أي مدى تؤثر تركة التاريخ الاستعماري في سير العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

- هل يمكن بناء علاقات التعاون والشراكة تقوم على المصالح المتبادلة تعطي الفرصة للبديل العقلاني وتثمين التقاطعات الموجودة وتتجاوز مخلفات وتركة التاريخ الاستعماري التي تميز العلاقات بين البلدين؟ وكيف يمكن تصور مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل تاريخ استعماري لا تنفذ الخلافات بشأنه؟

ويمكن طرح فرضيتين اثنتين سنحاول اختبار صحتهما من عدمها أثناء هذه الدراسة:

فرضيات الـدراسة :

- الفرضية الأولى: إن طرح التاريخ الاستعماري واعتماده كمرجعية يكون مستوحى من المصالح الراهنة ويرمي إلى غايات واعتبارات حالية.

- الفرضية الثانية: لا يمكن تصور مستقبل للعلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية دون حل النزاعات المتعلقة بتركة التاريخ الاستعماري.

مـنهـج الـدراسة :

حيث أن الدراسة تبحث في وزن ومكانة التاريخ الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية وانعكاس ذاكرة حرب استقلال الجزائر عليها، فان المنهج الذي ستعتمده هو المنهج التاريخي من خلال تتبع تطورات العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال قرابة خمسين سنة. وهذا إلى جانب المنهج المقارن من خلال التطرق لكل من السياسة الجزائرية والسياسة الفرنسية المنتهجة على المستوى الداخلي لتسيير هذا الماضي المشترك، وكذلك من خلال مقارنة الحالة الجزائرية الفرنسية بحالات أخرى في العلاقات الثنائية بين الدول التي تركت فيها خلافات الماضي أثرها في العلاقات الراهنة ونجح البعض في تجاوزها، كل حسب طريقته، في حين اخفق البعض الآخر.

أهمية الـــدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة من أهمية وطبيعة خصوصية مسألة التاريخ الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي بقيت واحدة من أكثر المسائل تعقيدا بين البلدين خاصة وأنها تقف أمام تطبيع العلاقات الثنائية. وسنحاول من خلالها :

– إبراز أهمية الذاكرة وضرورتها في كل بناء وطني.

– فك الترميز وفهم الطرق التي يتسرب بها الماضي الاستعماري في حاضر العلاقات بين الدولتين.

– إبراز طبيعة الذاكرة التي يحملها كل طرف لإعطاء معنى لحاضره وحاضر العلاقات مع الأخر، فالماضي قد يوظف بصورة صريحة أو بصورة خفية.

– إبراز استراتيجيات الفاعلين وحملة الذاكرة لتوظيف هذه الأخيرة لغايات حزبية وأثرها في حقل العلاقات الثنائية.

– معرفة مكانة ووزن التمثيلات والتصورات المتعلقة بالتاريخ في السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول خاصة في ظل العلاقات مستعمِر سابق ومستعمَر سابق.

– تصور مستقبل للعلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل ثقل الإرث التاريخي.

وغايتنا ليست الحكم على الماضي أو الحكم لصالح طرف دون الآخر من حيث شرعية أو مشروعية مطالبه وإنما إظهار الرهانات الحالية التي يحملها هذا الماضي والتركيز على كيفية توظيفه وانعكاساته في العلاقات الثنائية والمصاعب التي تحول دون تحمل كل طرف لماضيه والاعتراف به وتحمل تبعاته.

– أما عن الدوافع الذاتية للاهتمام بهذا الموضوع فتكمن أساسا في الحفيظة التي أثارتها في نفسي التصريحات التي أدلى بها وزير الشؤون الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير (Bernard Kouchner) بتاريخ 20 فيفري 2010، التي قال فيها بخصوص العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية أن تحسن العلاقات بين البلدين مرهون "بمغادرة جيل الثورة الذي مازال في الحكم ...وأن بعد زواله سيكون الأمر أقل تعقيدا»، وذلك لكوني أنتمي لجيل لم يعايش حرب استقلال الجزائر ولكن ذاكرتها نقلت إليه ليتقاسمها مع الأجيال السابقة وذلك قصد معرفة مكانة العامل التاريخي في العلاقات الجزائرية الفرنسية وتصور آفاقها.

المجال الزماني والمكاني:

تبحث هذه الدراسة في أحد أوجه العلاقات الجزائرية الفرنسية وهو ذلك المتعلق بذاكرة الفترة الاستعمارية في البلدين وانعكاساتها السياسية وتداعيات التاريخ الاستعماري على العلاقات بين البلدين، وستنصب على الفترة الممتدة مابين 1962 إلى غاية 2011، مع الرجوع إلى أهم المحطات التاريخية التي ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل استقلال الجزائر.

أدبيات الـــدراسة:

لقد كانت ذاكرة حرب استقلال الجزائر وما تزال محل اهتمام العديد من المؤرخين والدارسين على غرار بانجمان ستورا (Benjamin Stora) من خلال كتابه التعفن والنسيان (La gangrene et l'oubli ; mémoire de la guerre d'Algérie;) الصادر سنة1991 الذي تعرض فيه إلى الإنكار والنسيان الذي أحاط به التاريخ الوطني في فرنسا حرب الجزائر من جهة، وكيف يخفي التاريخ الوطني في الجزائر بعض مراحلها خاصة تلك المتعلقة بالصراع حول السلطة. كما نجد الكتاب الذي ألفه مجموعة من المؤرخين من البلدين تحت إدارة المؤرخ الجزائري محمد حربي والفرنسي بانجمان ستورا بعنوان: حرب الجزائر، نهاية ففقدان الذاكرة (La guerre d'Algérie; la fin de l'amnésie) الصادر سنة 2004، وكيف أدى قدوم الأجيال الجديدة "المتعطشة لماضيها" لايقاظ ذاكرة هذه الحرب قصد معرفة حقيقة ما حدث فيها. كما نجد إيريك سافاريس (Eric Savaresse) من خلال كتابه : ذاكرة حرب الجزائر (Memoires de la guerre d'Algérie) الصادر سنة2007 الذي تناول فيه ذاكرة حرب الجزائر لدى المجموعات في فرنسا، و غي بيرفيلي (Guy Pervillé) في كتابه (La guerre d'Algérie 1962- 1954)... وان كانت اهتمامات هؤلاء الباحثين كشف حقيقة الوقائع التاريخية فان غايتنا من خلال هذه الدراسة ترمي إلى معرفة الاستعمالات السياسية والانعكاسات الحالية لهذه الأحداث الماضية على العلاقات بين البلدين.

تـقسيم الـدراسـة :

يقع البحث في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث يتطرق الفصل التمهيدي إلى الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة تداعيات وأثار البعد التاريخي والماضي النزاعي في العلاقات الدولية وما تثيره مسألة الذاكرة والتاريخ من نقاشات سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو العلاقات المتعددة الأطراف من خلال عرض أمثلة تبين مكانة النزاعات الماضية وانعكاساتها الحالية في العلاقات السياسية بين الدول، أما الفصل الأول فيتطرق لخصوصيات التاريخ الاستعماري ولذاكرة حرب استقلال الجزائر وما تحمله من رهانات داخل كل من فرنسا والجزائر، أما الفصل الثاني فيعالج انعكاسات التاريخ الاستعماري وآثاره في العلاقات الجزائرية الفرنسية حاليا وتوقعات لما ستكون عليه علاقات البلدين مستقبلا.

خـــطة الـــدراســـــة

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
المطلب الأول: الماضي بين التاريخ والذاكرة
المطلب الثاني: الماضي بين الصفح والعدالة
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة: المرجعية للماضي النزاعي في العلاقات الدولية
المطلب الأول: آليات استعمال الماضي في العلاقات الدولية
المطلب الثاني: أمثلة عن محاولات تجاوز الماضي النزاعي في إطار العلاقات الثنائية
المطلب الثالث: أمثلة عن لمحاولات تجاوز الماضي النزاعي في إطار العلاقات المتعددة الأطراف

الفصل الأول: خصوصيات التاريخ الاستعماري الجزائري الفرنسي
المبحث الأول: خصوصيات العلاقات الاستعمارية بين الجزائر وفرنسا
المطلب الأول: ظروف وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر
المطلب الثاني: سياسات الاستعمار الفرنسي بالجزائر
المطلب الثالث: اندلاع حرب الاستقلال وتصفية الاستعمار الفرنسي للجزائر
المبحث الثاني: ماضي مشترك وروايات متضاربة
المطلب الأول: حول حصيلة حرب استقلال الجزائر
المطلب الثاني: حول طبيعة حرب استقلال الجزائر
المبحث الثالث: جماعات المصالح والرهانات السياسية الداخلية للتاريخ الاستعماري في للبلدين
المطلب الأول: حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في فرنسا
المطلب الثاني: حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في الجزائر

الفصل الثاني: انعكاسات التاريخ الاستعماري على العلاقات الجزائرية الفرنسية
المبحث الأول: المنازعات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري
المطلب الأول: قضية الأرشيف
المطلب الثاني: قضية التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية
المطلب الثالث: معركة القوانين: بين تمجيد الماضي الاستعماري وتجريمه
المبحث الثاني: محاولات التقارب: محاولات تجاوز التاريخ الاستعماري بين النجاح والفشل
المطلب الأول: عوامل التقارب بين البلدين
المطلب الثاني: مبادرات التقارب بين الجدية والتظاهر
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل المنازعات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري
المطلب الأول: السيناريو الإصلاحي : التقارب على الطريقة الفرنسية الألمانية أو الليبية الايطالية
المطلب الثاني: السيناريو الخـــطي : استمرار الأوضاع على حالها على الطريقة اليابانية الصينية
المطلب الثالث: السيناريوهات التحولية: تدهور العلاقات والقطيعة التامة
سيناريو النسيان وطي صفحة الماضي

الفصل التمهيدي

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يقف هذا الفصل على أهم المفاهيم التي يتحدد عبرها إدراكنا وعلاقتنا بالأحداث الماضية كالذاكرة والتاريخ وبيان مكانتها في البناء الوطني للدولة، وكذلك تلك التي يتم من خلالها إعادة استحضار الوقائع خاصة النزاعية منها وطرحها لمحاولة إصلاح آثارها السلبية على غرار المصالحة، الصفح والاعتذار التي اقتحمت ميدان الممارسات الدبلوماسية، كما نتعرض لأمثلة من العلاقات الدولية لحالات أكان فيها لرواسب النزاعات الماضية انعكاسات هامة على حاضر العلاقات بين الدول.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: الماضي بين التاريخ والذاكرة

الفقرة 1: المفاهيم

يرى الفيلسوف سانت أوغسطين أن "الوعي يعيش الزمن على ثلاثة أشكال: الماضي عن طريق الذاكرة، الحاضر عن طريق الانتباه والمستقبل عن طريق الانتظار، ولكن الزمن هو دائما حاضر بالنسبة للوعي الإنساني، فهو موجود في الزمن وفي الحاضر.... إذ يقال أن هناك ثلاث أزمنة ولكن في الواقع ليس هناك سوى زمن واحد: الزمن الحاضر للأمور الماضية، الزمن الحاضر للأمور الحاضرة، الزمن الحاضر للأمور المستقبلية"[1]

الماضي هو بالدرجة الأولى مصطلح مرتبط بالزمن، و يتكون من جميع التشكيلات المتعاقبة للعالم، وهو نقيض المستقبل على سلم الزمني الذي يتمحور حول الحاضر. والحدس "بالزمن الذي يمر'يُمَكِن من المعرفة المباشرة لمفهوم الماضي أي أن هناك شيء قد مضى قبل اللحظة الفعلية ، ولكن جوهر الماضي يبدو أنه من غير الممكن الوصول إليه ويمثل الماضي مجال دراسة لعدة تخصصات على غرار التاريخ والآثار والجيولوجيا، وعلم الكونيات، الخ. ويكون إدراكنا وعلاقتنا بالماضي إما من خلال التاريخ أو عن طريق الذاكرة.

أ. التاريخ

لغة: التاريخ والتأريخ والتوريخ يعني الإعلام بالوقت، ويدل تاريخ الشيء على غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه، و يلتحق به ما يتفق من الحوادث و الوقائع الجليلة، وهو فن يبحث عن وقائع الزمان من ناحية التعيين والتوقيت و موضوعه الإنسان و الزمان.

اصطلاحا: عرّف ابن خلدون التاريخ بأنه "خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال: مثل التوحش، والتأنس، والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول، ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش، والعلم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعة الأحوال. وقد مرت كلمة التاريخ بتطورات عديدة، فقد بدأت بمعنى التقويم والتوقيت، ثم صارت بمعنى آخر وهو تسجيل الأحداث

[1] S^{T} AUGUSTIN, Les *Confessions*, livre XI, chapitre XX sur le site: http://www.abbaye-saint-benoit.ch/saints/augustin/confessions/livre11.htm (consulté le 09/09/2011-23h:00').

على أساس الزمن، وصارت تطلق على عملية التدوين التاريخي، وعلى حفظ الأخبار، بشكل متسلسل، متصل الزمن والموضوع. وأصبح لفظ "تاريخ"، يحمل خمسة معاني:

- سير الزمن والأحداث، أي التطور التاريخي، كالتاريخ الإسلامي، وتاريخ اليونان ..
- تاريخ الرجال أو السير الشخصية.
- عملية التدوين التاريخي، أو التاريخ، مع وصف لعملية التطور وتحليله وتقابل (Historiography). علم التاريخ والمعرفة به، وكتب التاريخ، ويقابل (History)

فالتاريخ هو دراسة الماضي بالتركيز على الأنشطة الإنسانية وبالمضي حتى الوقت الحاضر.

ب. الـــــذاكـــــرة

تُعرف الذاكرة مبدئيا بكونها استعادة الماضي في حالة الحاضر مع معرفتنا له أنه ماضي. فالذاكرة وظيفة نفسية عالية وعلى غاية من التعقيد، حيث أن عوامل متعددة تسهم في تركيبها، كما أنها بطبيعتها وظيفة مركبة تحوي وظائف متعددة.

- **الذاكرة الفردية**

والذاكرة بمفهوم علم النفس الحديث ليست سوى مستودعا أو مخزنا يختزن فيه الفرد جميع الصور الاجتماعية والعرفانية والعقلانية التي تم أمام مخيلته خلال حياته في هذا العالم المتطور السريع نحو السمو و الارتقاء. كما تعرف الذاكرة أيضا على أنها:" قابلية الإنسان على الاحتفاظ بالتجربة و المعرفة و استدعائها و تذكرها عند اللزوم ." وهي تلك القدرة الإنسانية لحفظ عناصر الماضي، فكل علاقة بالماضي قائمة على أساس الذاكرة [1].

أما بيار نورا (Pierre Nora) فيرى أن: " الذاكرة يحملها دائما أشخاص على قيد الحياة وهو ما يجعلها محل تطور مستمر ويجعلها متفتحة على الجدل والنقاش حول الذكرى وفقدان الذكريات (amnésie)، وهي لا تعي ما يمسها من تغيرات متتالية، وتُظهر هشاشة إزاء كل التلاعبات والتوظيفات وهي قابلة للتواري الطويل أو إعادة البعث المفاجئ"[2].

ويرى بروست (Marcel Proust)، "أن الذاكرة لا تصف الحياة كما كانت بل كما يتذكرها من عاشها"[3] وحيث أن الذاكرة تنطلق من التجربة فان هذا يجعلها ذاتية بالدرجة الأولى وتبقى متصلة بالأحداث التي عايشناها وكنا شهودا عليها أو حتى فواعل فيها والانطباعات التي تخلفها فينا. كما أنها كيفية ومنفردة لا تهتم بالسياق وليست بحاجة إلى إثباتات أو أدلة لمن يحملها. ومن خلال طابعها الذاتي فان الذاكرة ليست جامدة بل إنها مشروع مفتوح للتحولات المستمرة فهي تندثر بالنسيان لتعاود الظهور مرة أخرى وتأخذ أشكالا جديدة غير تلك التي دُسجت فيها الذكرى في البداية، فالزمن ليس العامل الوحيد

[1] TODOROV (T), La mémoire devant l'histoire, Terrain, n°25, 1995, pp 101-112 (p.109).
[2] NORA (P), Les Lieux de mémoire, Gallimard, Paris, tome: 3 Les France (3 vol., 1992), p.95
[3] BOHLER (D), Le temps de la mémoire : le flux, la rupture, l'empreinte, Volume I, Presses Universitaires de Bordeaux, Bordeaux, N°72, septembre 2006, p 113.

الذي يضعف الذكرى ، فالذاكرة باعتبارها بناء يتم ترشيحه باستمرار بمعارف بعدية تكتسب أو بالتفكير الذي يتبع الحدث وبتجارب لاحقة تأتي بعد التجربة السابقة[1]. وبعكس الذاكرة الاصطناعية فان الذاكرة الإنسانية لا ترجع إلى الماضي بصورة حيادية وموضوعية، فليست الأشياء في حد ذاتها التي تدخل في الذاكرة ولكن تمثيلاتها. فلا يمكن للذاكرة أن تكون انعكاسا دقيقا وتاما للماضي، إنها ليست سوى أثار له.

- **الذاكرة الجماعية**

إن اغلب الأعمال حول الذاكرة الجماعية ترجع إلى أعمال موريس هالبووش الذي يرى إن الذاكرة الفردية تأخذ شكلها من خلال انتمائها لذاكرة الجماعة، فبكون الفرد عضو في مجموعة يتذكر أو ينسى بعض الأحداث. فالذاكرة متوفقة دائما على "الأطر الاجتماعية" التي ينتمي إليها الفرد، وتشمل هذه الأطر بالإضافة إلى المجموعة التي ينتمي أو كان ينتمي إليها الفرد مختلف الممارسات الناتجة عن الانتماء لهذه المجموعة[2]. فالذاكرة تنمو بصمت داخل مجموعة وتصبح أداة تلاحم.

ويقول بول ريكور " لنتذكر نحتاج الآخرين"[3]، فالذاكرة الفردية تأتي في المرتبة الثانية ذلك أن الفرد يهتم بهذه التمثلات (représentations) الخاصة بالماضي التي يتم تقاسمها ضمن مجموعة والتي يتم تحيينها بواسطة الممارسات الجماعية مثلا كإقامة نصب تاريخي مثلا. وبذلك، فكل مجموعة بشرية، والأمة بالطبع هي المثال الأفضل ، تطور ذاكرتها الجماعية الخاصة بها، فالذاكرات الخاصة بكل أمة/(دولة قومية) من شأنها أن تغذي أوان تؤدي إلى إعادة بروز النزاعات بين الأمم. ومن السذاجة تصور أن هذه الذاكرة يتم تقاسمها وتشاركها بصورة موحدة ومتماثلة داخل كل مجتمع. فالتمثلات مرتبطة أكثر بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد وليس بالمجتمع ككل، وإذا لم تكن الذاكرة متجانسة داخل المجتمع اللامتجانس فإنها غالبا ما تكون رهانا لنزاعات داخلية خفية.

- **الذاكرة الرسمية والذاكرة الحية**

نميز في هذا الإطار بين الذاكرة الحية والذاكرة الرسمية، فالذاكرة الحية هي تلك التي تتعلق بذكريات أعضاء المجموعة والتي عاشها الأفراد ويتم نقلها "أفقيا" ، دون تدخلات وتوجيهات الخطابات المهيمنة داخل المجتمع. أما الذاكرة الرسمية فهي ذاكرة يتم إنتاجها من طرف مسيري المجموعة وهي تهدف لأن تكون مهيمنة وان يتم تقاسمها من طرف المجتمع ككل، ويتم تحيينها في الهيئات المختلفة كأحياء الذكرى، النصب التذكارية، الكتب المدرسية، الخطابات السياسية[4]...الخ. إن الصنفين الاثنين يمكن أن يكونا متكاملين أو أن يتعايشا بانسجام دون أن يعني ذلك عدم دخولهما في نزاع.

[1] TRAVERSO (E), Le passé : modes d'emploi, histoire mémoire, politique, édition La Fabrique, Paris, 2005, p.136.
[2] NAMER (G), HALBWACHS et la mémoire sociale, L'Harmattan, Paris, 2000, p. 84.
[3] RICŒUR (P), La mémoire, l'histoire, l'oubli, Seuil, Paris, 2000, p.675.
[4] Ibid, p.29.

- **الذاكرة والهوية**

تعرف الهوية الاجتماعية بعكس الهوية الفردية بكونها ذلك الجزء من الذات الذي ينحدر من الانتماء للمجموعة ولإبراز العلاقة بين الذاكرة والهوية يمكن استخلاص أربع وظائف هوياتية للذاكرة الجماعية[1].

أولا: ان الذاكرة الجماعية هي منبع الانسجام والتلاحم داخل المجموعة، فالماضي كما تتناوله الذاكرة يخلق تضامنا أفقيا بين الإفراد الحاليين للمجموعة وتضامنا عموديا بين الأفراد الحاليين والأفراد السابقين أو حتى المستقبليين في إطار استمرارية المجموعة[2]. ويمكن أن تتشكل هوية المجموعة من تراص لعدة مستويات لهويات فردية وبالتالي لعدة ذاكرات غالبا ما تكون متنافسة لأنها تلبي مطالب وحاجات هوياتية مختلفة. كما أن الهوية الفردية ليست ثابتة بل متغيرة باستمرار بحسب الظروف التي يرجح الكفة لانتماءات على حساب انتماءات أخرى .

ثانيا: إن الذاكرة تساهم في تحديد قيم المجموعة، فحسب نظرية الهوية الاجتماعية فان نظرة المجموعة وتقديرها لذاتها يكون من خلال المقارنة بالمجموعات الأخرى والذي ينعكس بعد ذلك في تقديرها لذاتها، فنجاحات المجموعة وإخفاقاتها وأفعالها "الأخلاقية" وغير الأخلاقية التي تحفظها ذاكرتها هي التي تحدد قيمة ومكانة المجموعة.

ثالثا: تبرير أفعال واختيارات المجموعة من خلال اختيار تمثلات معينة للماضي تسعى المجموعة لتبرير ممارساتها الماضية الحاضرة أو حتى المستقبلية مثلما يتم حصر ذاكرة الاستعمار في بعدها الحضاري لدى المستعمِر السابق في حينيحصرها المستعمَر في الاستغلال والجرائم اللانسانية.

رابعا: التعبئة: يمكن للماضي في هذا الصدد أن يكون الماضي وسيلة في متناول الفواعل خاصة السياسيين منهم للتعبئة الاجتماعية.

- **الذاكرة والنسيان**

يرى فريديريك نيتشه أنه "من الممكن أن نعيش بل وأن نعيش سعداء بدون أي ذاكرة تقريبا، ولكن من المستحيل أن نعيش دون نسيان.."[3]، صحيح أن النسيان يبقى ضروري ولكن المبالغة فيه قد تصبح ظاهرة مرضية للذاكرة وكذلك بالنسبة للهوية. إن النسيان يمكن أن يتم تصوره في منظور بنائي وهو ما يوضحه ارنست رينان "النسيان وحتى الغلط التاريخي هو عامل أساسي لخلق الأمة"[4]

والسؤال الذي يُطرح هو معرفة ما إذا كان هذا النسيان محوا نهائيا للآثار أم انه إعاقة مؤقتة ورفض مشروط لأغراض سياسية مع إمكانية تجاوزها؟ ويقابل بول ريكور في هذا الصدد بين "الذاكرة

[1] LICATA (L), et KLEIN (O), et GELY (R), op.cit, p.32.
[2] BOUHRIS (R.Y) et LEYENS (J.P), Stéréotypes, discrimination et relations intergroupes, MARDAGA, Bruxelles, 1999, p. 118.
[3] DOSSE (F), Entre Histoire et Mémoire : une histoire sociale de la mémoire, In Raison présente, septembre 1998, pp 05-24 (p.17).
[4] RENAN (E), Qu'est ce qu'une nation ?, conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1988, Presse –Pocket, AGORA, Paris, 1992, p 41.

السعيدة" والذاكرة الحزينة". فالنسيان في إطار ذاكرة سعيدة لا يكون سوى عقبة مؤقتة والنسيان قد يأخذ شكل الصمت ، الرقابة، الإنكار، وتشويه الأحداث ..كلها تعتبر أحد مكونات الذاكرة.

النسيان هو الوجه النقيض للذاكرة، وهو نفي للذاكرة والتاريخ باعتباره اختفاء لآثار ومخلفات الماضي. ويرى بول ريكور أن النسيان" شكل غير قابل للرجعة فيه، فإذا كانت الذاكرة ممكنة بالرغم من النسيان فالتاريخ غير ممكن بوجود فراغا أو بمحو للآثار المتبقية للماضي. كما يقول:"سأبقى دوما قلقا من مشهد عالم طغت عليه الذاكرة من ناحية و طغى عليه النسيان من ناحية أخرى.. إن الإفراط الذي نراه اليوم في كل من الذاكرة والنسيان يجعل الحاجة إلى سياسة حكيمة في التعامل مع الذاكرة أحد أهم إشكاليات العالم المعاصر"[1]. وهذا النسيان الحتمي دليل على أنه ليس للماضي أن يسير الحاضر ولكن على الحاضر أن يسير الماضي.

- **الأبعاد الجديدة للذاكرة، حرب الذاكرة**

إن مسار العلاقة بالماضي معقد، حيث تتواجه فيه الدولة من جهة وذاكرات المجموعة و/أو الجماعات و/والأفراد. هناك العديد من الجمعيات على مستوى بعض الدول التي تقترح سردا تاريخيا جديدا لا يرمي فحسب إلى رفض التاريخ الوطني ولكن كذلك جزءا كبيرا من التاريخ العالمي، ونشهد باستمرار وبصورة متكررة نزاعات بين التاريخ المشروع الذي يطالب به حملة الذاكرة والتاريخ الرسمي. حيث يتواجه فيها من جهة ضغط الرأي العام والمطالب الاجتماعية لحملة الذاكرة الحية ومؤسسي الماضي والمتحكمون في الذاكرة الرسمية.

فمفهوم الذاكرة يمكن أن يكون عابرا للأجيال وبالتالي يتسبب في ضغط على الحاضر بفعل مطالب الجماعات بالعرفان وسعيها للحصول على مكانة في الحاضر والتأثير في الرأي العام. فالنزاعات يمكن أن تخمد كما يمكنها أن تعاود الظهور مع ورثة المعارك أو الأجيال السابقة. وتعرف حروب الذاكرة بدورها عولمة وتأخذ شكل تمثلات جماعية متشابهة، العبودية، النازية، الاستعمار، نهاية الديكتاتوريات لتندرج في إطار "حركة عالمية" وأصبحت السياسات العمومية أكثر حساسية حيث تواجه الدول رؤى متنافسة ومتناوبة للماضي تقوض الهيمنة التقليدية للتاريخ الوطني.

الفقرة 2: العلاقة بين التاريخ والذاكرة

إن الأبحاث المعاصرة تؤكد هشاشة الحدود بين المفهومين والقرب بينهما ناتج عن البعد الإنساني لعلم التاريخ فلا شك أن هذين المفهومان يتقاطعان في مجالات ما ويتقاربان في أخرى.

أ. أوجه الاختلاف

يتضح من خلال تعريف الذاكرة بأنها تلك القدرة الإنسانية لحفظ عناصر الماضي، أن كل علاقة بالماضي قائمة على أساس الذاكرة. وقد أخذ معناها ينحصر شيئا فشيئا لكي يعارض مفهوم "التاريخ"

[1] BIDARIDA (F), Une invitation à penser l'histoire : Paul RICŒUR, Revue historique 3/2001 (n° 619), pp.731-739, (p.735), disponible sur : http://www.cairn.info/revue-historique-2001-3-page-731.htm. (Consulté le 13/05/2011 à 00h 35).

وأصبح يدل على العلاقة التي تربط الفرد بماضيه الشخصي في حين يبقى التاريخ خطاب غير شخصي حول الماضي، موضوعي، جاف، ومجرد يتجاهل ما عايشه الأفراد. فالذاكرة هي كل ما تبقى لدى الأفراد أو المجموعة من الماضي سواء أكانت أماكن أو وقائع أو أشياء أو رموزا..أما التاريخ فهو "تفكير في الذاكرة" يضع في اعتباره المنسي و الخيال و الرمزي و الدلالات و السياق في نسق منهجي صارم بل يمكن القول بأن دور البحث التاريخي هو التشكيك في كل ما هو مصدر من مصادر الذاكرة. فالتاريخ يحارب الذاكرة لأنها تعبير عن قيم وحياة مجموعة اجتماعية تحاول حماية مصالحها ولا تهتم بالأحداث[1].

- **من حيث مجال البحث**

التاريخ يحرص على الأقل في شكله التقليدي على اعتماد المعالم المادية وان أمكن ما يقبل التكميم والقياس أما الذاكرة وبعكس ذلك تكرس اهتمامها على كل الأحداث التي تترسب من اثأر ومخلفات الأحداث الخارجية لدى الأفراد فالتاريخ يفضل المعالم غير المادية للتجارب النفسية وهذه الأخيرة ليست فقط نادرة وإنما ليس من السهل الحصول عليها.

كما أن الذاكرة انتقائية وهي تتضمن النسيان كأحد مكوناتها، وعلاقتها الحاضر تجعل منها محل حركية دائمة إلا أن مسارها واتجاهها يكون رهينة الظروف والتوجهات السياسية ومصالح المجموعات وما يكون المجتمع على استعداد لقوله وسماعه، وماهو مستعد على قبوله أو رفضه. وعمل المؤرخ هو تفكيك عمل الذاكرة بفرض نظرة تحليلية وليست انتقائية حول الأحداث الماضية بتناولها على بعد وبشئ من الحرية في علاقته بالحاضر فإذا كان الشاهد يضئ فترات ماضية فان المؤرخ يفسرها.

فالذاكرة إذن تشكل أحد مواضيع التاريخ ولكن التاريخ يتجاوزها لكونه لا يتناول الأحداث في شكل منفرد ولا في خصوصيتها ذلك أنه ملك للكل. إن الذاكرة تتجذر في الواقع والملموس، في المجال، في الإشارة، الصورة، الأشياء، أما التاريخ فلا يهتم إلا بالاستمرارية الزمنية، التطورات، والعلاقات بين الأشياء. وهو ما يجعل من الذاكرة شئ مطلق اما التاريخ فلا يعرف إلا ما هو نسبي.

يميز بيار نورا بين التاريخ والذاكرة "إن الذاكرة هي تجربة معاشة تحملها مجموعات حية ، مفتوحة على كل التحولات غير واعية بالتشوهات التي تلحق بها كما أنها حساسة لكل التلاعبات التي من شأنها أن تغيبها طويلا أو توقظها فجأة...أما التاريخ فهو بناء إشكالي باستمرار وغير تام لما لم يعد موجودا ويعمل التاريخ على إعادة بناء الأحداث بأقصى درجة ممكنة من الدقة في سرد متناسق "[2]

- **من حيث طريقة التحليل**

الذاكرة جزئية، أما التاريخ فشامل وهو ما يجعلنا نعتقد أن التاريخ كامل في حين أن تقديم الماضي سواء تعلق الأمر بالذاكرة آو بالتاريخ يعتمد دائما على التحليل وعلى الانتقاء والاختلاف بينهما هي طريقة

[1] TODOROV (T), op cit , p.110
[2] NORA (P), Entre mémoire et histoire. La problématique des lieux, in Les lieux de mémoire, vol 1. La République, Gallimard, Paris, 1984, p 97.

التحليل فكلتاهما تمارسان تفكيك وانتقاء الأحداث ولكن التاريخ يتعامل معها بتجريدها أما الشاهد (حملة الذاكرة) فهو يثير التفاصيل والأمثلة. وبذلك فالتاريخ هو إعادة البناء الإشكالي وغير التام لكل ما مضى ولم يعد كائنا فهو تمثيل وعرض للماضي، في حين أن الذاكرة ظاهرة حالية دائما.

ولكونها "سحرية" ومؤثرة فان الذاكرة لا تُكيّف إلا التفاصيل التي تدعمها، إنها تتغذى من الذكريات العامة التي يكتنفها الغموض أو السطحية الخاصة أو الرمزية، الحساسة لأي نقل وتحويل. ولكونها عملية فكرية لا تستدعي تحليلا وخطابا نقديا، الذاكرة تعمل على تصنيف الذكرى ضمن الأشياء المقدسة[1] ، أما التاريخ فيخرجه من هذا النطاق.

الذاكرة دائما مشبوهة في نظر التاريخ الذي يعمل باستمرار إلى القضاء عليها وإبعادها، فهو تجريد الماضي المعاش من المشروعية التي تعمل الذاكرة على إضفائها. اذ أن الذاكرة باعتبارها تجربة معاشة تقدس الذكريات بإضفاء طابع الخرافة عليها في حين أن التاريخ بناء "علمي" قائم على خطاب نقدي يتيح انتقاء الأحداث ولكن أيضا هيكلة للرواية والسرد[2]. إن الذاكرة جانب عاشه الأفراد، أما التاريخ فيجسد إذن علما مجردا موضوعيا مطلقا ليكون وضعية المؤرخ بمعزل عن أي أحكام معيارية وبعيدا عن أي ارتباط متعلق بالذاكرة.

ب. أوجه الشبه

إن التاريخ والذاكرة هما نتيجتان لنفس الانشغال ويتقاسمان نفس الموضوع وهو إعداد وتحضير الماضي ولكن هناك نوع من السلمية بينهما حيث يرى بول ريكور أن التاريخ هو سرد وكتابة الماضي حسب القواعد والكيفيات المهنية كفن أو كعلم يسعى للإجابة عن أسئلة تثيرها الذاكرة[3]. فالتاريخ ينشا إذن من الذاكرة ثم يتجاوزها ليتناول الماضي في حد ذاته ويتوصل في النهاية إلى جعل الذاكرة احد ميادين دراسته وبحثه.

ويرى البعض أن التاريخ ما هو إلا ذاكرة مرتبة ومنسقة ذلك أننا ندرك ماضينا عن طريق الذاكرة وعلم التاريخ يتكون انطلاقا من تفكيك متناهي للذاكرة من خلال مجهود الموضوعية [4]. إذ يرى بيار فيدال ناكي (Pierre Vidal Naquet) أن التاريخ مكون من الذاكرة وانه لا يجب أن نسعى إلى تناولهما دائما كمتناقضين، فلا يمكن أن توجد ذاكرة دون تاريخ ذلك أن الذكريات تُبنى على وتُؤسس في مكتسبات المعرفة وتتطور مع النقاشات العلمية ولكن في نفس الوقت وفق الطموحات الاجتماعية فلا يمكننا تصور بحث تاريخي بمعزل عن أي طلب اجتماعي ومتعلق بالذاكرة.

---

[1] NORA (P), La loi de la mémoire, dans les Débats, N° 78, Janvier-février, Paris, 1994, pp188-191 (p.111).
[2] BLANCAHRD (P) et VEYRAT MASSON (I), La guerre des mémoires : un objet d'étude, au carrefour de l'histoire et des processus de médiatisation, La découverte, Paris, p.35.
[3] Ibid, p.37.
[4] EL MOUDDEN (A), EL AYADI (M), TOZY (M), LEFRANC (S), Mémoire et histoire, Les Cahiers Bleus Cercle d'Analyse Politique, N°6, mai 2006, pp. 01-44, (p. 10), disponible sur le site : http://www.fes.org.ma/common/pdf/publications_pdf/cahiersB_6/cahiersbleus6.pdf (17/09/2011- 23h : 47)

والمؤرخون شاؤوا أم أبوا سيساهمون بدورهم وبصورة متناقضة في قولبة الذاكرة الجماعية ورسم معالمها حيث يرى (Enzo Traverso) انزو ترافيرسو "لولا وجود مطالب اجتماعية للمعرفة فان عمل المؤرخ سيكون مجرد تمارين بحث ودراسة محضة وهذا يؤكد وجود رابطة التعايش والتبعية التي تربط بين الذاكرة والتاريخ. إن التاريخ كعلم يأتي كرد فعل للمطالب المجتمع المدني وفي نفس الوقت يساهم في تحديد شكل التمثلات المتعلقة بالماضي في المجال العمومي. فدور المؤرخين يتمثل في إزالة الطابع الخرافي على الذاكرة[1].

المطلب الثاني: الماضي بين الصفح والعدالة

الصفح والعدالة يبدوان نمطان متناقضان مبدئيا ومع ذلك فبإمكانهما هيكلة مسار الخروج من النزاع في العلاقات ما بين الدول، ما يدفعنا للتساؤل عن العلاقة بين الصفح والعدالة.

الفقرة 1: الصفح والاعتذار (Le pardon et l'excuse)

أ. الصفح (Le pardon)

يظهر الصفح كقيمة أو مبدأ أخلاقي لا يمكن تصور تسييسه فكيف يمكن للفواعل في الساحة السياسية تبنيه؟

الصفح في السياسة "هو الفعل الذي يحمل نداءا ودعوة مشتركة للحقيقة الأخلاقية ، نبذ الانتقام، التعاطف، الرغبة في إصلاح العلاقات المقطوعة"[2]، يتضح من خلال هذا التعريف أن الصفح يتضمن عناصر هي: الحقيقة الأخلاقية؛ نبذ الانتقام؛ التعاطف؛ الرغبة في المصالحة.

ويعرف الصفح على أنه " يفترض دائما من جهة الضحية إقرارا موضوعيا وبحرية بشأن الخطأ الأخلاقي الذي اُرتكب ضدها على مستوى الفرد والمجتمع ، من طرف فاعل مسؤول ... والصفح يفترض حكما أخلاقيا فيما يتعلق بحقيقة اعتداء ما "[3]. هذا التعريف يوضح لنا الجهات الفاعلة في الصفح، ولكن كذلك الوعي وإدراك الضرر الذي لحق بالضحية. إن هذا يدل على إمكانية وجود صفح فردي وصفح جماعي، و أن الغرض من هذا الفعل ليس الإفلات من العقاب، ولكن ببساطة دعوة لرفض الانتقام . كما يقول بيكر(Beaker): "الصفح لا يعني النسيان، انه وسيلة لنتذكر ولكن لنتذكر دون مرارة"[4].

فبعكس الانتقام والثأر اللذان يعملان على إحياء العنف فان الصفح يحمل قيمة علاجية ويختلف عن العفو (amnistie)، الذي يحول دون تذكر الأحداث التي تلحق ضررا بالمجتمع، كما يختلف عن التقادم المسقط للحق في المتابعة القضائية وتعفي من المثول أمام العدالة وتعفي من توقيع العقوبة دون أن يقرر

[1] BLANCAHRD (P) et VEYRAT MASSON (I), op cit, p.41.
[2] HENNEMEYER (R), Forgiveness in conflict resolution : Reality and Utility- The Bosnian Experience, in : Three Dimensions of Peacebuilding in Bosnia: Finding from USIP-Sponsored Research and Field Projects, Steven M. Riskin,éd, Washington, United States Institute of Peace p 38, On : http://www.usip.org/files/resources/pwks32.pdf (10/10/2011: 22: 50).
[3] BOLE (W), CHRISTIANSEN (D), HENNEMEYER (R), Le pardon en politique international, un autre chemin vers la paix, Nouveaux Horizons, Paris, 2007, pp. 44-45, (p43).
[4] BAKER (L), Forgiveness in Conflict Resolution, Reality and Utility, The Northern Ireland Experience, Washington, in Woodstock Colloquium, Georgetown University, [1998] p.19.

البراءة بعكس الصفح الذي يحمل إدراك حجم الألم والاستعداد لتفهم موقف الطرف المذنب الذي يظهر بدوره من خلال تقديم الاعتذار عرفانا بجرمه وإدراكا لحجم الألم الذي تسبب فيه.

ب. الاعتذار (L'excuse)

وهو مصطلح يتعلق بدوره بالعلاقات بين الأشخاص ولكنه أصبح في سنوات التسعينات "موضة"[1] بدخوله مجال العلاقات الدولية. ففي 07 دسيمبر 1990، خلال زيارة رسمية قام بها الرئيس البولوني إلى ألمانيا لتوقيع معاهدة الصداقة في وارسو توجه باعتذاراته للشعب الألماني ثم تلتها اعتذارات رسمية وجهها الرئيس التشيكوسلوفاكي إلى الرئيس الألماني في نفس السنة، ومنذ سنة 1993 توالت الاعتذارات اتجاه اليهود حيث تقدم الوزير البولوني باعتذار أمام الكنيست الإسرائيلي عما تعرض له اليهود على يد البولنيين وتبعه في ذلك المجر سنة 1994، ثم سويسرا وفرنسا سنة 1995 وبابا الفاتيكان وبريطانيا وكرواتيا سنة 1997، وهذا النمو للظاهرة الاعتذارات يدفعنا للتساؤل عن البعد السياسي لهذه المبادرات.

يمكن لطلب الاعتذار أن تكون شكلا من أشكال الهيبة السياسية، فكما يمكن أن يكون بين الأشخاص يمكن كذلك أن يكون بين المجموعات أي في إطار علاقات سياسية أو اجتماعية ليصبح جزءا من العمل السياسي يرمي إلى تحرير الماضي من ميكانيزمات العنف التي تخلفها النزاعات الدولية[2].

وهناك أمثلة عديدة عن الحالات التي ظهرت فيها عمليات الثأر والانتقام بعد نهاية النزاعات مثلما حدث في كوسوفو من خلال أعمال العنف ضد السرب. وهذه الرغبة في الانتقام تجعل من الصعب النظر إلى المستقبل لأنها تسعى إلى تحقيقي توازن مستحيل بين المذنب والضحية وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عن طريق العدالة[3].

ويرى بول ريكور أن الاعتذار هو الخطوة الوحيدة التي من شأنها أن تفتح الذاكرة من جديد دون أن تثير رغبة الانتقام، فهدفه ليس تغذية الأحقاد وفتح جراح غير قابلة للالتئام وإنما إحداث قطيعة مع النسيان وتركة الماضي وحساباته لأنه يثير الماضي ويعمل على إصلاحه بإعطائه معنى آخر"[4]

إذن فالاعتذار يحمل قيمة علاجية من خلال بناء ذاكرة مقبولة من الطرفين. وفي هذا الإطار تمثل الاعتذارات الرسمية في القانون الدولي جزءا من قانون المسؤولية وأيا كانت الطريقة المستعملة فان هذه التقنية القانونية تعتبر شكلا من أشكال "الرضا والتوافق" الرامية لإصلاح الضرر الذي يبقى معنويا في

[1] DERRIDA (J), Le siècle et le pardon, Le Monde des débats, décembre 1999, pp. 10-17, (p.13), disponible sur le site : http://hydra.humanities.uci.edu/derrida/siecle.html (08/09/2011 01h:05).
[2] MOREAU (P), L'usage politique du pardon, Liberté politique, disponible sur le site : http://www.libertepolitique.com/les-extraits-de-la-revue-liberte-politique/4321-lusage-politique-du-pardon (consulté le 18/11/2011 09h 55)
[3] MESSARI (M.L), La demande de pardon pour le passé : une manière de consolider la cohabitation et relancer le dialogue, Revue l'islam aujourd'hui N° 23-1427H/2006 disponible sur le site : http://www.isesco.org.ma/francais/publications/islamtoday/23/P7.php (consulté le 22/10/2011 23h 35)
[4] RICŒUR (P), Le pardon peut-il guérir?, Esprit, n° 210, mars - avril 1995, p. 10, pp.8-77, (p.35).

جوهره[1]. فالاعتذار هو فعل تصريحي يعترف بوضعية تحمل أخطاء وتجاوزات تدينها الدولة المسؤولة بصورة لاحقة لحدوثها. والاعتراف العلني بالأخطاء المرتكبة وطلب الصفح هو باب يفتح على مجال التعاون ومشاريع المستقبل التي يستفيد منها كل من المذنب و الضحية.

الفقرة 2: العدالة والمصالحة

أ. العدالة

العدالة فتبدو كتعبير عن ثقافة المسؤولية وطنية ودولية تستهدف الأفراد وهي تعني كل ما هو صواب، وإحقاق العدالة يعني أساسا قول ماهو صحيح[2] ، وهي مهمة توكل إلى المحاكم والأجهزة القضائية وتشير للامتثال لقواعد مكتوبة أو عرفية تحدد الحقوق المشروعة للفرد أو الجماعة أو الشعب ككل. كما تعرف أيضا بكونها "حالة مثلى للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق والدفاع عنها ومنع ومعاقبة انتهاكاتها ...وهو مفهوم متأصل في جميع الثقافات والتقاليد[3]". فالعدالة تظهر في أن واحد كعقوبة مخالفة ومن جهة أخرى كأحد شروط التالف الاجتماعي بعد نهاية النزاع. وهي تطرح على مستووين الوطني والدولي.

في القرن العشرين ظهرت فكرة محاكمة مرتكبي الجرائم أثناء الحروب كخطوة نحو إصلاح ما تسبب فيه مسؤولون عن جرائم أُقترفت أثناء النزاعات وطالت المدنيين أيا كانت صفة مقترفيها وقد بدأت فكرة محاكمة مجرمى الحرب تبزغ بفضل اتفاقية فرساي لعام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى، التي قضت بمحاكمة الإمبراطور الألماني وليام الثاني. وبعد الحرب العالمية الثانية أنشأت الدول الحليفة محكمتين لمحاكمة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية في كل من نورنبورغ الألمانية وطوكيو اليابانية وتم من خلال هاتين المحاكمتين معاقبة كبار السياسيين والضباط المتورطين في جرائم مخالفة القوانين الحرب[4].

وبنهاية الحرب الباردة شهد العالم تفجرا جديدا للصراعات والحروب التي أُهدرت خلالها حقوق الإنسان وتم فيها إعمال مبدأ الإبادة الجماعية وأبرزها حرب يوغسلافيا ورواندا التي أبيد فيها أكثر من مليون من التوتسي وكشفت هذه الجرائم في هاتين الحالتين عن مناهضة لأهم حق من حقوق الإنسان وهو حق الحياة وعجزت المحاكم الوطنية عن مواجهة هذه الجرائم وهو الأمر الذي دفع المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن إلى إنشاء محكمتين لمعاقبة مجرمى الحرب من خلال مجلس الأمن إلى إنشاء محكمتين لمعاقبة مجرمى الحرب فى يوغسلافيا ورواندا.

---

[1] KRAPP (P), Amnesty: Between an Ethics of Forgiveness and the Politics of Forgetting, GE RMAN LAW JOURNAL l. 06 No. 01, 2005.

[2] GUILLIEN R et VINCENT J, Lexique des termes juridiques, Dalloz, Paris, 2003, p.344.

[3] ONU SG, Rapport sur le rétablissement de l'état de droit et l'administration de la justice pendant la période de transition dans les sociétés en proie à un conflit ou sortant d'un conflit, S/2004/616, paragraphe 7, disponible sur : http://www.un.org/News/fr-press/docs/2004/SGSM9519.doc.htm (consulté 18/09/2011-20:05)

[4] La Documentation Française, Justice Pénale Internationale, Disponible sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/justice-penale-internationale/index.shtml (consulté le 18/11/2011 14h:25)

وفي سنة 1998 وبموجب اتفاقية روما في 17 جويلية ، أنشئت محكمة الجنايات الدولية وهي محكمة دائمة، تختص في معاقبة أخطر الجرائم ضد القانون الدولي الإنساني، ويعتبر تاريخ 11 أفريل 2002 تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ بتوقيع الدولة الستين على نصه ونظام عمل هذه المحكمة لا يخلو من الانتقادات ومع ذلك فهي تشكل أعلى هيئة قضائية لمتابعة مجرمي الحرب.

ب. المصالحة

إن نهاية الحروب والصراعات تطرح إشكالية أخرى وهي مسألة المصالحة بين الشعوب التي تكون قد اِقتتلت بطريقة عنيفة و انتهى بينها الصراع بمشاهده التقليدية من موت وتشريد ودمار. ويقترب مفهوم المصالحة من مفهوم "التحكيم"، ولكن المصالحة وان كانت قريبة من مفهوم التحكيم إلا أنها تبتعد عن هذا المفهوم كونها لا تتوقف عند الدول بل تحاول أن تجعل العنصر الأهم في المعادلة هو الشعوب[1].

والمصالحة الوطنية هي الخطوة الأولى لكافة أشكال المصالحة التي تحدث على المستوى الدولي، وكانت دولة جنوب إفريقيا هي السباقة في هذا المجال إلى تشكيل لجان الحقيقة و المصالحة وذلك في سنة 1994. وكان الهدف الأساسي لهذه اللجنة هو إلقاء الضوء على عمليات التعذيب والجرائم التي اُرتكبت أثناء حكم الأبارتيد بين 1960-، 1993 . إن هذه التجربة وان كانت على المستوى الداخلي لكنها في الواقع أصبحت نموذجا مهما في العلاقات بين الدول التي شهدت حروبا داخلية في مرحلة من ماضيها. ويمكن تلخيص المصالحة فيما يلي:

- إنها لا تهدف فقط إلى حل النزاع بل إلى تجاوزه وتفترض الاعتراف بالحقوق.
- إنها ليست فقط إرادة واعية لطي صفحة الماضي بل تفترض وجود مقاربة نشيطة لإعادة زيارة الذاكرة و إعادة كتابة التاريخ بصراحة و وعي.
- إنها تذهب إلى أبعد من الإنهاء الشكلي والقانوني للنزاع لأنها تبعث أسباب طي الخلاف.
- المصالحة ليست فقط تجاوز أسباب اللجوء إلى الحرب بل إيجاد فرص للتحاور و توازن للذاكرة أي قبول الطرف الآخر و محاولة نسيان اللجوء لخيار الحرب مع التذكر بشكل كافي يردع الجميع عن معاودة الكرة.

والمصالحة مشروع معقد يتطلب سبعة شروط لخصها البروفيسور وليام زارطمان (William Zartman)[2]: في الاعتراف المتبادل، بناء السلم، الوساطة، إقامة مؤسسات مشتركة، العدالة، الاشتغال

[1] KLEIN (J). COT (J.P), La conciliation internationale, Politique étrangère, 1969, vol. 34, n° 5, pp. 670-672. (p 671), disponible sur le site : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/polit_0032-342x_1969_num_34_5_6085 (Consulté le 18 novembre 2011 14h : 45)

[2] ZARTAMAN (W) & RASMUSSEN (L), Peacemaking in International Conflict : 2001, In Washington, United States Institute of Peace Press, 1997, p.232.

على الذاكرة، القيام بمشاريع مشتركة. وقد وجب إضافة شرط آخر أصبح ضروريا وهو التأكيد على القيم المشتركة فيما يخص الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. و مهما يكن فالمصالحة لها مرتكزات أساسية[1]:

- لا وجود لمفهوم واحد للمصالحة لأن المقاربات لهذا الموضوع تختلف من مرحلة إلى أخرى لكن مع ذلك فإنها تتمحور حول مفاهيم التوبة و التعويض و الصفح. الشيء الذي يتغير في الحقيقة هو المكانة التي تمنح لكل واحد من هذه العناصر.
- المصالحة هي مسار له عين على الماضي و أخرى على المستقبل لأنها مشروع لا يمكن أن يكون مكتملا بل هو دوما قيد الانجاز.
- لا تأتي المصالحة إلا إذا قام أحد الأطراف بالمبادرة إلى الخطوة الأولى التي هي الشاهد على النية الطيبة التي يكملها عمل الوساطات والدبلوماسية الرسمية أو غير الرسمية.
- من الواجب العمل على علاج آلام الذاكرة إذا ما كان الهدف الحقيقي هو التغلب على العنف والمعاناة التي يتعرض لها كل من الظالمين و الضحايا.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة: المرجعية للماضي النزاعي في العلاقات الدولية

لا يتعلق الأمر بفحص مكانة استعمال الماضي والإشارة للتاريخ في خطابات السياسة الخارجية ولكن بأن نتساءل كيف يتم تناول الماضي النزاعي في العلاقات الدولية وماهي تأثيراته في سير العلاقات الدولية وتسيير تركة النزاعات؟ .

المطلب الأول: آليات استعمال الماضي في العلاقات الدولية

السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو هل تختار السياسة الماضي لتوظفه أم أنه يفرض نفسه عليها كمعطى؟

الفقرة 1: مكانة الماضي في سياسة الدولة

نميز بين آليتين أساسيتين إحداهما إرادية تدخل ضمن خيارات وسياسات التي تختارها الدولة وفق ما يخدم مصالحها وما يتطلبه بناء الهوية القومية للأمة والوحدة الداخلية ومراعاة التوازنات السياسية الداخلية من خلال إستراتيجية سياسة تسيير الماضي، أما الأخرى فغير إرادية بحكم تأثير الماضي في فواعل السياسة الخارجية باعتبارهم كأفراد يحملون ذاكرتهم وتصورهم الخاص للماضي الذي يتقاسموه مع المجتمع باعتبارهم أفراد منه وهو ما ينعكس من خلال قراراتهم المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة[2].

أولا: الماضي كموضوع للسياسة: إن كل دولة تحدد رؤية معينة لسياستها الداخلية والخارجية وتحدد من خلالها منظورا معينا للماضي وتفسيرا معينا للتاريخ، ويمكن التحدث في هذا الإطار عن إعادة بناء

[1] Union Interparlementaire 110 ème Assemblée et Réunions Connexes, Première Commission permanente, Paix et sécurité internationale, Promouvoir la réconciliation internationale, contribuer a stabiliser les régions en proie a un conflit et aider a la reconstruction après le conflit, Rapport établi par les Co-rapporteurs , MONGBE R V et DEL PICCHIA R , Mexico 15-23 Avril 2005, p.p01-19 (p.04), disponible sur le site : www.ipu.org/conf-f/110/1Cmt-dr-rpt.doc (consulté le 20/09/2011 01h:25).

[2] LICATA (L), KLEIN (O), GELY (R), op cit, p.24.

الماضي فاختيار الماضي أي سياسة الذاكرة، تسمح لنا بالنظر في طبيعة الذاكرة الرسمية، عملها وتسييرها، وحدودها.

إذ لا يمكن فرض التذكر ولا النسيان ولذلك فان الخطاب السياسي يؤثر جزئيا فقط في التمثيلات المتقاسمة بين الأفراد فهناك فوارق بين التفسير الرسمي لحدث ما والادراكات التي يتقاسمها أفراد المجتمع الذين كانوا شهودا كدليل على مقاومة الذاكرة الحية للذاكرة الرسمية. وهذه المقاومة تتغير بحسب ثلاث عوامل هي [1] : مقدار ومدى وفاء التفسير الرسمي لحقيقة الماضي، مدى توافقها مع طموحات وتطلعات السكان، مدى مشروعية من يحي الذاكرة.

- **مقدار ومدى وفاء التفسير الرسمي لحقيقة الماضي:** فالذاكرات الرسمية ليست موضوعية إنها تلون الماضي كما تشاء، والسؤال الذي يطرح هو معرفة إذا كانت تمثيل الماضي لا يلتزم بحقيقة الأحداث أو إذا كان يغيرها بصورة مفاجئة. ذلك أن التظاهر باختراع الماضي محدود بالآثار التي تخلفها الأحداث الماضية، فالذاكرة الحية حتى وان كانت قابلة للتطويع لها مقاومة للنفي والإنكار التام للإحداث التي عايشها وتناقلها أفراد المجتمع ، ذلك أن سيطرة الفاعل السياسي الذي يصور بصورة ضيقة ماهو "صحيح تاريخيا " لا يمكن أن تكون كلية ومطلقة أيا كانت درجة سيطرة وشمولية هذه الأنظمة فلا يمكن تجاهل ذاكرة المجتمع.

- **مدى توافقها مع طموحات وتطلعات السكان:** أي الفارق بين الذاكرة الرسمية والحية ليس ناتج فقط عن درجة الحرية في سرد الأحداث واختيارها فان بعض التمثيلات الرسمية للماضي تحظى بقبول وتبني من طرف الأفراد على الرغم من أنها لا تحترم حقيقة الماضي كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعوب التي تكون أساسية. فيمكن أن تناقض الذاكرة الرسمية الذاكرة الحية ويفقدان انسجامهما إذا أصبحت الذاكرة الرسمية لا تغطي الذكريات المتقاسمة بين الأفراد.

- **مدى مشروعية من يحي الذاكرة:** وهي تلك المشروعية الشعبية التي يتحلى بها من يكفل الذاكرة الرسمية. فالماضي البطولي لمحيي الذاكرة يمكن أن يحدد درجة الولاء لها وقبولها.وعليه فمن الصعب نفي أن كل واحد من معايير مصداقية المسؤولين الرسميين متوقفة ومرهونة على الطابع البطولي للماضي الشخصي وكون هؤلاء الأشخاص في حد ذاتهم قد تجاوزوا وزن شعورهم الذاتي إزاء العدو القديم ليصبحوا مثلا ونموذجا.

إن ذاكرة المواطنين غير قابلة للمحو إلا لدرجة معينة والذاكرة الرسمية يمكنها أن تفرض ذكريات تتداولها مجموع السكان دون أن تتمكن من الانفلات من مقاومة الذاكرة الحية وهذا يعني أن الاستعمال السياسي للماضي محدود بوزن التجربة الشخصية المعاشة التي تقاوم الذاكرة الرسمية على المستوى

[1] ROSOUX (V), Pièges et ressources de la mémoire dans les relations internationales, Revue internationale et stratégique, 2002/2 n° 46, pp. 43-50, (p.44).

الداخلي والتجربة الشخصية أي الذاكرة الحية لأصحاب القرار السياسي تفرض نفسها كذلك في قيادتهم وتوجيههم للسياسة الخارجية من خلال وزن الماضي.

ثانيا: الماضي كمحدد للسياسة: إن الماضي يُقولب ويشكل السياسة الخارجية للدولة، فليست فواعل السياسة الخارجية هي من تثير أو تختار التطرق للتاريخ ولكن فواعل السياسة الخارجية تتحمل وزنه وهنا لا نكون أمام إعادة بناء للماضي ولكن أمام مواجهة أثاره وبصماته.

فالماضي لا يقتصر في خزان أدوات نختار منها بحسب الأهداف والمصالح إذ هناك وظائف أخرى للتاريخ فيمكن له أن يحدد الادراكات الحالية ومن هذا المنظور يشكل حدودا وقيودا لا يفلت منه إلا قلة من الفاعلين السياسيين. ويمكن لتأثير الماضي على السياسية الخارجية أن يأخذ شكلين أساسيين:

- يظهر وزن الماضي عندما لا يتعلق الأمر فقط بذكريات حدث ما ولكن بتركة الماضي الوطني في حد ذاته والذي يؤثر على قيادة السياسة الخارجية.
- يظهر أثر الماضي إذا كانت بعض القرارات السياسية الخارجية تفسر من خلال الماضي الشخصي للفاعلين السياسيين وهذا يسمح بتكملة الوضعية التي يتم على أساسها استعمال أحداث الماضي في مجال العلاقات الدولية فقط من أجل دعم تفضيلات معينة أو أحكام مسبقة.

إن هذا يعني أنه بالنسبة لفاعلي السياسة الخارجية، فان الماضي ليس وسيلة بحتة وليس قيدا بحتا فلا يمكن استعماله إلا في حالات معينة وهي تلك الناتجة مباشرة عن التوتر بين فعالية المرجعية للماضي وعمق بقايا وأثار تركته.

الفقرة 2: تسيير الماضي كعمل أحادي الطرف: الذاكرة الرسمية

سواء تعلق الأمر بالديكتاتوريات، الابرتايد، الحروب الأهلية، الحربين العالميتين، أو حتى الاستعمار..الخ، فان المجتمعات تجد نفسها عاجلا أم أجلا أمام حتمية مواجهة وتحمل ماضيها حتى ترجع إلى جذورها وتبني مستقبلا مشتركا. وهذا المسعى غالبا ما تعترضه تأثيرات الذاكرات المتنافسة للشهود والتاريخ الرسمي أو الذاكرة الرسمية، التي تأتي نتيجة سعي الأطراف الداخلية لتحقيق مصالحها وهي مصالح غالبا ما تكون متناقضة ومتصارعة [1].

فبنهاية النزاع في العلاقات الدولية، يسعى كل طرف إلى أن يتخذ موقف الضحية حتى وان كان في الواقع لا أحد يرغب في أن يكون ضحية بالفعل ولكن تبني موقف ضحية اللاعدالة بعد نهاية النزاع مُغر نتيجة ما قد يترتب عنه من تعويضات مادية ومعنوية أو على الأقل الحصول على مكانة مُثَمّنة معنويا، فهي إذن ليست جزء من "وزن الماضي أو الذاكرة الحية" ولكن جزء من **''إستراتيجية اختيار الماضي''**[2]. وبالعكس من ذلك فان وضعية المذنب ليست مرغوبة والشعور بالذنب ناتج عن مطالب المجموعات الأخرى التي تتخذ موقف الضحية، لتشعر المجموعة ككل بأنها مذنبة عندما تدرك مسؤوليتها

[1] EL MOUDDEN (A), EL AYADI (M), TOZY (M), LEFRANC (S), op cit, p.24.
[2] LICATA (L), KLEIN (O), GELY (R), op cit, p.30.

عن أفعال غير أخلاقية . وبعكس وضعية الضحية ، فان الشعور الجماعي بالذنب قد تترتب عنه تصرفات اجتماعية رامية لإصلاح الضرر وإصلاح الأخطاء أو مطالب الاعتذار كما يحدث ذلك في إطار المفاوضات والعلاقات الدولية من خلال مطالب الاعتذار والاعتراف التي تطالب بها بعض الأمم والاعتذارات التي تقدمها الدول الأخرى.

إن ذاكرة الأمم وذاكرة الأفراد تنتقي دائما عناصر محددة بحسب الظروف وذلك على حساب عناصر أخرى، فبناء هوية وطنية يفترض عمل جرد وانتقاء من ماضي الأمة وهذه الصفة في الذاكرة ليست سلبية ولكنها تدل على الطابع الوظيفي للذاكرة التي تجعل من عملية الرجوع إلى الماضي لا تقتصر فقط على تكرار وإعادة أو حفظ واسترجاع بسيط ومحض للماضي بل إن الذاكرة تعمل على ترتيبه.

فسياسة الذاكرة أو سياسة تسيير الماضي، تُبرز الطابع الخلاق الاستراتيجي للذاكرة الجماعية ويتم في هذا الصدد إعادة بناء الماضي باستمرار بغاية تلبية وتحقيق وظائف وأدوار حالية وعليه فان بعض جسور الماضي يتم إخفاؤها، تجاوزها، تزويرها، تثمينها أو حتى إعادة تركيبها بتجديد كامل مركباتها. ومثال ذلك، خلال الفترة الاستعمارية فان البلجيكيين في المدارس كانوا يتلقون في المدارس أن الملك ليوبول الثاني (Léopold II) كان يحارب العبودية "العربية" التي كان ضحيتها سكان من شرق الكونغو وهذه الرؤية للتاريخ تسمح بإضفاء الصبغة الإنسانية على المؤسسة الاستعمارية وإخفاء المظاهر غير الأخلاقية.

إن الذاكرة الرسمية التي تعتمدها الدولة تقوم على ميكانيزمات ضبط الماضي مع الحاضر حتى ولو كانت العناصر المسردة بعيدة في الزمن فان الطرح الرسمي للماضي لا يتعلق في الحقيقة بالماضي إلا في جزء بسيط منه، إنها إذن تعطينا معلومات حول الحاضر. فبحسب الأهداف السياسية الحاضرة تقوم الذاكرة باختيار العناصر التاريخية التي تراها وجيهة، وفي هذا الإطار فان من يتحكمون بالذاكرة الرسمية يرون أن الماضي متغير تابع قابل للتطويع بحسب أهدافهم ومقاصدهم أكثر من كونه سرد جامد وثابت وغير متغير فتفسير الماضي يتوقف على الظرف أو السياق الذي يحيط به .

الفقرة 3: تسيير الماضي كعمل ثنائي الاطراف: الاعتذار والمصالحة الثنائية

إن الذاكرة تمتزج بصورة لا يمكن تفاديها تارة مع النسيان وتارة أخرى مع إحياء مختلف الأحداث الماضية، وهذا الطابع الانتقائي يعطي للمخاطب فرصة وأداوات استراتيجية. فكل نظرة استرجاعية تعمق المرجعية للماضي بدءا من المحو النهائي وصولا إلى التثمين المفرط. فلا أحد يمكنه أن ينسى الأحداث نظرا لأهميتها وعمق أثارها ولكن إذا لم يكن بإمكان أحد أن ينسى فان البعض يمكنه أن يحاول تعميقها وزيادة حدتها وتثمينها بصورة مبالغ فيها وأخرون قد يعملون على التقليل من شأنها إلى درجة طمسها وبين ردتي الفعل هاتين المبالغ فيهما يمكن للبعض أن يعمل على الاعتراف بالأحداث في إطار عمل الذاكرة.إن هذه الممارسات لها أثار مختلفة على مستوى العلاقات الدولية وخاصة على مستوى تطبيع

العلاقات بين الأعداء القدامى. فبعد الخروج من الحرب يمكن للفرقاء إما أن يتبنوا ديناميكية تقارب أو على نقيض ذلك منطق التباعد.

- **محاولة تهدئة الماضي النزاعي:** لا يمكن للماضي النزاعي أن يمحى بشكل بسيط ونهائي، ولكن تتم تهدئته تدريجيا.
- **التركيز على الذكريات الخاصة بالماضي المنسجم مع الدول الأخرى:** حيث يقوم المتحكمون بالذاكرة الرسمية يميلون وحتى يستبدلون خطاباتهم حول التاريخ لتكون أقل تباينا واختلافا وهذا باعتماد تظاهرات التقارب والالتحام كمرجعية بدل المرجعية. فتعميق العلاقات المستقرة وهادئة تسمح بتعزيز وتقوية والحفاظ على العلاقات والروابط الجديدة الهشة التي تقوم بين الشعوب والتي غالبا ما تميزها نظرة الخصم القديم والدعوة إلى التعاون تكون التي تأخذ شكل الضمانة حال ما يظهر أدنى توتر.
- **الاعتراف بالذاكرة الرسمية للخصم القديم:** المبادرات الرسمية من شأنا أن تظهر نية التفاهم والاعتراف بالماضي سواء كان بطوليا أو أليما والهدف هو مس مشاعر الشعوب التي كانت في مواجهة وتنافس.
- **ميكانيزمات التباعد:** تركز على نقاط الاختلاف والماضي النزاعي والآلام المتبقية منه والمحن مع وجود مبادرات رمزية قليلة جدا .

المطلب الثاني: أمثلة لمحاولات تجاوز الماضي النزاعي في إطار العلاقات الثنائية

قامتدول مُذنبة بتحمُل مسؤولية إرثها الذي شوَّه صورتها في عمليات إجرامية تمس بالإنسانية قصد التكفيرعن ذنبها. ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة لدول تخلص قادتها من تصورات موروثة عن الحقبة الماضية، أو من أخطاء ماضية ارتكبت باسم أوطانهم، ووضعوا لذلك صيغا وأشكالا عديدة للتعامل مع هذا الإرث. هناك دول، قامت في سعيها لتجسيد المصالحة بينها إما إلى تبادل الاعتذار، على أساس أن كل طرف أذنب في حق الآخر، أو الاعتراف من جانب واحد بأخطاء حصلت في الماضي في حق دولة أو مجموعة ما.

الفقرة 1: الاعترافات الأحادية الطرف لتجاوز الماضي النزاعي

- **اليابان اتجاه كوريا الجنوبية**

تعتبر اليابان من بين الدول التي تواجه ضغوطا من جيرانها من أجل الاعتذار والتعويض، وظلت هذه الضغوط في تزايد حتى سنة 1998 حين حصلت كوريا الجنوبية على ما تريده بإعراب الوزير الأول الياباني عن الإحساس بالذنب لسيطرة بلاده عليها، واعتذر لها بصفة رسمية وجاء من الجهة المقابلة إعلان سيول قبول اعتذار طوكيو عن المعاناة التي تسبب فيها الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية طوال 35عاماً . وقد أضيف هذا الاعتذار لملف تصفية الإرث الاستعماري في إطار السياسية الخارجية

اليابانية الرامية إلى تصحيح الأخطاء الماضية. وتم التوقيع على اتفاقية تعاون مشترك تنص على تعزيز العمل العسكري المشترك في أوقات السلم[1].

وتبقى مع ذلك بعض الأمور العالقة حيث شكلت كوريا الجنوبية فريق عمل في سبتمبر 2011 كلفته بمهام خاصة لبحث سبل الضغط على اليابان لتعويض الكوريات اللاتى تم استغلالهن كعبيد جنس للترفيه على الجنود اليابانيين تحت حكمها الاستعماري لدفع اليابان إلى تعويضهن. وقد قدر عددهن في التسعينيات ب 234 سيدة، من بين 100 ألف و200ألف سيدة آسيوية أُجبرن على تقديم خدمات جنسية لجيش الاستعمار الياباني. ورد اليابان من خلال سفيره أن معاهدة العلاقات الأساسية لعام 1965 مع كوريا الجنوبية قد عالجت جميع القضايا القانونية المتعلقة بنساء المتعة[2].

- **ألمانيا اتجاه ناميبيا**

استولت ألمانيا، في الفترة ما بين 1884 و1915، على ما يسمى اليوم بناميبيا في جنوب غرب إفريقيا؛ واقترفت قواتها ما يُعتبر لدى بعض المؤرخين أول إبادة جماعية في القرن العشرين، وهو تصفية ثلاثة أرباع أفراد قبيلة Heréros. وبعد مرور مئة سنة، اعتذرت ألمانيا رسميا في أوت 2004 عن هذه المجزرة على لسان وزيرة التعاون والتنمية: *"نحن الألمان، نتحمل مسؤوليتنا الأدبية والتاريخية، وأطلب منكم أن تعذرونا"*[3].

- **فرنسا اتجاه مدغشقر**

جاء في خطاب الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته لمدغشقر في 21 جويلية 2005: *"يجب أن نتطرق أيضا إلى الصفحات السوداء في تاريخنا المشترك ويجب أن نكون واعين بالطابع غير المقبول للقمع والتجاوزات التي تسبب فيها النظام الاستعماري..فسنة 1947 مع تنامي الشعور الوطني بالجزيرة وقعت أحداث مأساوية... لا شئ ولا أحد بإمكانه أن يمحو ذكرى الأشخاص الذين فقدوا حياتهم ظلما وأنا أضم صوتي للعرفان الذي يستحقونه...ونحن نشعر معا بالرغبة، سواء كنا فرنسيين أو ملغاش، للعيش في سلام مع الماضي وأن نتابع ، لأنه من الضروري فعل ذلك لتتبع الحقائق وتهدءة المشاعر"*[4].

حيث خلفت أعمال القمع الفرنسي عام 1947 15 إلى 100 ألف ضحية عندما كانت مدغشقر مستعمرة فرنسية. " كما ورد في خطابه أنه: *"ليس هناك من سبب لتجاهل التاريخ فما من سبب يدعو إلى تجاهل أو إنكار مرحلة من التطور... يجب أن نكون على أتم الوعي باللحظات الجيدة والسيئة دون أن يعني ذلك تغذية المرارة والكراهية إلى الأبد"*.

---

[1] NANTA (A), Le Japon face à son passé colonial, Centre de recherches sur le Japon, EHESS, CNRS, disponible sur : http://img44.xooimage.com/files/7/5/0/japonpassecolo_me...nale__ref-83fccc.pdf (consulté le 04/07/2011-00h 20)

[2] المركز العربي للمعلومات، دبلوماسية الصداقة وحسن الجوار، http://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/29.htm (2011/11/15)

[3] DROZ (B), Histoire de la décolonisation au XXe siècle, Seuil, Paris, 2006, p. 8.

[4] Libération, édition du 22/07/2005, disponible sur le site, http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article778 (consulté le 09/07/2011-14h :45)

ويبدو واضحا أن خطاب الرئيس لم يتضمن صراحة التعبير عن الندم عن هذه الحقبة من ماضي فرنسا. أما الرئيس الملغاشي فقد رد عن هذه المبادرة بقوله: "*كل شيء حدث في الماضي ، فقد ولدت سنة 1949 وليس سنة 1947 وأنا أتطلع الآن إلى المستقبل ... لا يمكننا أن ننسى ما حدث لكنني أفكر أولا في الأجيال القادمة* ". ويمكن إرجاع هذا الموقف أساسا إلى كون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تشهدها مدغشقر تجعل من أولوياتها الالتفاتة إلى المستقبل. فقد تقدم الرئيس الفرنسي بهذه المناسبة بهدية لمدينة (Majunga) الملغاشية عبارة عن 8 ملايين أورو لإعادة تهيئة سوق المدينة.

- **ايطاليا اتجاه ليبيا**

ظلت مسألة اعتذار إيطاليا لليبيا عن احتلالها لها طيلة ثلاثين 30 سنة، عقبة بين البلدين منذ أن طلبت طرابلس من روما سنة 1970 الاعتذار العلني عن هذا الاحتلال والتعويض عنه، ولم تزُل هذه العقبة إلا بتلبية ايطاليا للمطالب الليبية في 30 أوت 2008 حين وقع الطرفان معاهدة صداقة بينهما، وبهذه المناسبة انتقل برلوسكوني رئيس الحكومة الإيطالية إلى طرابلس ليصرح، كما جاء في نص نُشر على موقع الحكومة الايطالية على الإنترنت: "*أشعر بواجب الاعتذار، والتعبير عن الألم لما حدث منذ سنوات عديدة، والذي أثر على الكثير من أسركم*"، وتعهد بدفع خمسة ملايير دولار في شكل استثمارات تشمل أساسا شق طريق سريع عبر ليبيا من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية، وإزالة الألغام التي زُرعت أثناء الاحتلال الإيطالي.

- **تركيا اتجاه أرمينيا**

إن أحدث الأمثلة آت من آسيا حيث تركيا وأرمينيا، وهما دولتان مستقلتان تعيشان على عداوة عمرها قرن تقريبا؛ وسبب هذه العداوة أن أرمينيا تتهم تركيا بإبادة عشرات الآلاف من سكانها أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو ما أنكرته على الدوام الحكومات المتتالية في تركيا، مما شكل سببا لعدم تطبيع العلاقات بين الجمهوريتين، ولكن الطرفين اختارا سلوك طريق المصالحة حين وقّعا في العاشر من شهر أكتوبر 2009 اتفاقية تاريخية للشروع في طي هذه الصفحة المؤلمة بينهما.

الفقرة 2: الاعترافات الثنائية لتجاوز الماضي النزاعي

- **فرنسا وألمانيا**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أوزارها أخذت علاقة الجارتين الأوربيتين ألمانيا وفرنسا، في التحسن. فبعد مرور خمس سنوات فحسب على انتهاء تلك الحرب بادر وزير الخارجية الفرنسي السابق روبرت شومان ببناء علاقات وثيقة بين ألمانيا وفرنسا. وكانت هذه الفكرة غير معقولة آنذاك كون أن فرنسا وألمانيا عدوتين تقليديتين قامتا باجتياز حروب عديدة عبر العصور. وخلف اجتياح ألمانيا الهتلرية لفرنسا في الحرب العالمية الثانية حالة من عدم الثقة المتبادلة. ولكن مساعي شومان نجحت حيث ألقى الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول في سبتمبر/أيلول عام 1962 في بون وترديده عبارات: "*تحيا بون. تحيا ألمانيا. تحيا الصداقة الألمانية الفرنسية.*" وبعد مرور بضعة أشهر على ذلك صدق المستشار

الاتحادي السابق كونراد أديناور والرئيس ديغول في 22 جانفي 1963 على معاهدة الصداقة الفرنسية الألمانية، أو ما يعرف بإتفاقية الإليزيه، و اتفق الجانبان على العمل الوثيق في كل المجالات السياسية ـ وبصفة خاصة السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية، والسياسة الاقتصادية والمالية. وقد أخذت اللقاءات الدورية للقمة الألمانية الفرنسية شكل مجلس وزراء ألماني فرنسي[1]. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذا التاريخعيداً ألمانيا فرنسياً، باعتباره نقطة تحول في علاقة تراجيدية تحولت إلى علاقة وطيدة بعد ذلك بين البلدين وهكذا أصبح أعداء الأمس أهم شريكين في تطوير الاتحاد الأوروبي[2].

وفي الوقت الذي كان يجهد فيه سياسيو البلدين في تقارب البلدين على المستوى السياسي ابتداءً، كان على مواطني كلا البلدين أن يثقوا ببعضهم. واليوم أمكن كسب تلك الثقة بفضل جهود جيل ما بعد الحرب في كلا البلدين، والتي تمخضت عنها ثقة كبيرة تجاه الآخر. وكان من ضمن المبادرات التي تصب في هذا الاتجاه هو تأسيس «جمعية صداقة الشبيبة الألمانية – الفرنسية» عام 1963، وقد أعقبت ذلك مئات المبادرات التي كان هدفها التقريب بين البلدين، فقد تمت على سبيل المثال توأمة بعض القرى والمدن بين البلدين بمبادرات ذاتية، وهي ما زالت تحتفظ بعلاقات صداقة وطيدة فيما بينها[3]. كما أن هناك علامة فارقة تبين بجلاء هذا التوجه، ألا وهي تأسيس «برلمان الشبيبة الألماني الفرنسي» عام 2003. ومن ضمن المقترحات في هذا السياق اعتماد مادة مدرسية مشتركة في التاريخ لتدرس في المدارس الثانوية بين كلا البلدين.

- **بلجيكا والكونغو**

في بلجيكا، تشنُ "مجموعة الذاكرات الاستعمارية" التي تأسست سنة 2008، حملة من أجل فتح نقاش عام حول الجوانب السلبية والإيجابية للاستعمار، مطالبة الحكومة بالاعتذار للشعب الكنغولي، وإجراء تحقيق حول ظروف اغتيال زعيمه باتريس لومومبا سنة 1961. أعربت بلجيكا في فيفري 2005 عن " خالص أسفها" لاغتيال الزعيم الوطني الكونغولي باتريس لومومبا.

حيث قال وزير الخارجية البلجيكي لويس ميشيل أمام البرلمان" *إن حكومته تشعر بأنه لزاما عليها أن تقدم لعائلة باتريس لومومبا وللشعب الكونغولي بالغ اعتذارها عن الألم الذي لحق بهم.*" واعترف الوزير البلجيكي بأن بلاده أبدت شعورا فاترا ولا مبالاة باردة تجاه الزعيم الكونغولي السابق، وأعد تقريرا خلص فيه إلى أن بلجيكا تتحمل المسؤولية الأخلاقية لمقتل الزعيم الأفريقي[4].

---

[1] ROSOUX (V), La réconciliation franco-allemande : crédibilité et exemplarité d'un « couple à toute épreuve », Cahiers d'histoire. Revue d'histoire critique, disponible sur : http://chrhc.revues.org/index623.html, (Consulté le 15 novembre 2011- 03h40).

[2] ROSOUX (V), Pièges et ressources de la mémoire dans les relations internationales, op cit, p.47.

[3] FONTAINE (J), L'axe franco-allemand, l'Europe et... nous, Toudi mensuel, n°52-53, février-mars 2003, disponible sur : http://www.larevuetoudi.org/fr/story/laxe-franco-allemand-leurope-et-nous (consulté le: 14/07/2011- 23h:20).

[4] CHRETIEN (J.P), Passé colonial : le devoir d'histoire, disponible sur : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article1380 (Consulté le 10/10/2011–20h :05)

❖ **كوبا وغواتيمالا**

في 17 فيفري 2009، اعتذر رئيس دولة غواتيمالا للحكومة الكوبية عن إقحام بلاده في مساعدة المخابرات المركزية الأمريكية عام 1961، في محاولة قلب نظام الحكم في كوبا، وقال الرئيس الغوتيمالي الألفاروكولوم: *"لم نكن نحن الذين تورطنا، ولكن الأرض التي انطلقت منها العملية المدبرة، هي أرضنا؛ لذلك وجب علي الاعتذار بوصفي رئيسا للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة"*[1].

وقد صدر مجلد يجسد ما بعد عام 1945 باعتبارها السنة التي مثلت نقلة نوعية بين أوروبا والعالم حتى يومنا هذا، وهو كتاب تاريخي فرنسي ألماني يتناول تاريخ دول جوار هذين البلدين أيضا. وهو يتطرق كذلك للموضوعات التي تعد محل خلاف بين البلدين، إضافة إلى التركيز على اتفاقية فرساي والنقاشات التي رافقتها[2].

الفقرة 3: أمثلة عن محاولات متعثرة لتجاوز الماضي النزاعي

❖ **اليابان والصين**

تجدر الإشارة إلى أن عوامل التوتر في العلاقات اليابانية الصينية مازالت قائمة، ويشكل فيها ارث الماضي الاستعماري حلقة هامةفقد كانت اليابان قوّة استعمارية احتلّت مناطق واسعة من دول شرق آسيا وارتكبت العديد من المجازر بحق أهل تلك المناطق خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي مازال يشكّل عقدة لدى حكومات وشعوب تلك الدول لاسيما الصين والكوريتين.

فمنذ عام 1937، صعدت اليابان حربا ضد الصين لمدة عشر سنوات بلغ عدد القتلى والجرحى (حسب التصريحات الصينية) أكثر من خمسة وثلاثين مليون صيني، وقد هُزمت اليابان واستسلمت عام 1945، وتم تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، ولم تُستَأنف العلاقات بين الصين واليابان إلا سنة 1972، بعد محادثات أعلن البلدان إثرها "البيان الصيني الياباني المشترك"، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما. وفي عام 1978 تم التوقيع على "معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية" ، بينما وقع "الإعلان الصيني الياباني المشترك" عام 1998.

إلا أن مشكلة الماضي برزت على السطح تدريجيا في التسعينات القرن الماضي وتفاقمت بشكل خطير وجوهرها هوبحسب الصينين، أعمال وتصرفات القيادة اليابانية المخالفة لروح "البيان الصيني الياباني المشترك"، وإنكار الحكومة اليابانية وساستها لتاريخ الاعتداء على الصين ومحاولة تجميله بين حين وآخر[3]، ويتمثل ذلك في :

---

[1] France 24, Le Guatemala fait ses excuses officielles à Cuba pour la "Baie des cochons" 18/02/2009 disponible sur : http://bonjour.news352.lu/index.php?p=edito&id=1752 (15/11/2011-19h:37)

[2] صحيفة 26 سبتمبر، عدد 13-05، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=30647 (2011/11/15- 14سا 30) .

[3] Le Monde, édition du 26 avril 2005.

أولا: زيارة كبار المسؤولين والساسة اليابانيين "ضريح ياساكوني" [1] الممجد لضحايا الحرب العالمية الثانية بمن فيهم الذين أدينوا بأعمالهم الإجرامية في المناطق التي استعمرها اليابان وفي هذه الزيارات ما يجرح مشاعر الشعب الصيني ويقوض نحو خطير الأساس السياسي للعلاقات الصينية اليابانية.

ثانيا: إنكار الحكومة اليابانية لماضي عدوانها ضد الصين وتشويه وشطب الموضوعات حول حربها في الفترة الممتدة بين 1937و1938 في المناهج الدراسيةووصفها بأنّها مجرّد "حدث" ساهم في تحديث الصين ما يثير غضب الشارع الصيني .

ثالثا: قضية التعويضات عن خسائر الحرب، كانت الحكومة اليابانية قد عبرت خلال المفاوضات بشأن تطبيع العلاقات الصينية اليابانية عن أسفها وندمها العميق للأضرار الكبيرة الناجمة عن الحرب التي عانى منها الشعب الصيني. وعلى هذا الأساس تخلت الحكومة الصينية عن مطالبتها بالتعويضات عن خسائر الحرب انطلاقا من المصالح الوطنية الأساسية وضمنت ذلك في البيان المشترك الصيني الياباني الذي تم توقيعه في عام 1972، وأكدت ذلك اتفاقية السلام والصداقة الصينية اليابانية عام 1978.

رابعا: قضية الأسلحة الكيماوية التي تركتها اليابان في الصين. وكانت اليابان قد استخدمت الأسلحة الكيماوية في حرب غزو الصين مخالفة للاتفاقيات الدولية. ودفنت القوات اليابانية عددا كبيرا من الأسلحة الكيماوية في الإقليم الصيني[2].

في سنة 2005 بمناسبة القمة الأفروآسيوية بجاكارتا، قام رئيس الوزراء الياباني بالتأكيد على عزم اليابان على التمسك بسياسة "التعلم من عبر التاريخ والتطلع إلى المستقبل"، واعتذر عن العدوان الذي شنته بلاده ضد دول آسيوية خلال الحرب العالمية الثانية، قصد التخفيف من التوتر الذي يحكم علاقاتها مع الصين، وذلك في إطار معالجة طوكيو للجرائم التي ارتكبها اليابان خلال الحرب ومطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، أسوة بالدول الخمس دائمة العضوية.

ولكن الصين اعتبرت أن هذه الاعتذارات غير كافية ، بالإضافة إلى ذلك فقد اقترح اليابان تقديم تعويضات مالية هامة لضحايا الحرب ولكن الصين رفضتها[3]حتى تبقي مسألة الماضي وجرائم الحرب ورقة ضغط إدراكا منها أن إثارة مسألة مسؤولية اليابان على جرائم الحرب قضية هامة تحكم مستقبل علاقات القوة في المنطقة خاصة وأن اليابان يعتزم تركيز سياسته الخارجية في النطاق الجهوي، ومحافظة الاقتصاد الياباني على وتيرة تقدمه تستدعي تحسين العلاقات مع العملاق الصيني، أما الرهان الثاني

[1] يخلد المعبد الذي يقع في وسط طوكيو ذكرى نحو 2.5 مليون ياباني ماتوا من اجل بلادهم منذ الحرب الأهلية (1853)، بينهم 14 من القادة اليابانيين اتهمهم الحلفاء بعد 1945 بارتكاب جرائم حرب وسجلت أسماؤهم سرا على لوائح هؤلاء الموتى في 1978. وطالما أثار معبد ياسوكوني غضب دول الجوار لما يمثله من رمز للحقبة الاستعمارية اليابانية حيث تمثل زيارات الزعماء اليابانيين لمعبد ياسوكونى العقبة الرئيسية في العلاقات الصينية- اليابانية.

[2] تشاينا أي بي سي، العلاقات الصينية اليابانية، http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter302.htm (15/11/2011-18h: 44)

[3] WELDON (P.G), Ambiguïté des excuses en droit international à la lumière des tensions entre la Chine et le Japon, disponible sur : http://ireenat.univ-lille2.fr/articles-en-ligne/ambiguite-des-excuses-chinejapon.html (21/09/2011-23:10).

فيكمن في المفاوضات بشأن حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن في إطار إصلاحات الأمم المتحدة. إذ لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتأييد الصين[1].

المطلب الثالث: أمثلة من العلاقات المتعددة الأطراف: المحرقة أو الهولوكست

في تعريف اليهود للهولوكوست نقرأ: "الهولوكوست هو عملية القتل العمد التي ارتكبتها ألمانيا بحق ستة ملايين يهودي. وفي حين بدأت ملاحقة النازيين لليهود في سنة 1933، فإن الإبادة الجماعية تم تنفيذها خلال الحرب العالمية الثانية. وأنجز الألمان وشركاؤهم عملية إبادة ستة ملايين من اليهود خلال أربعة أعوام ونصف العام. وبلغت "إنتاجيتهم" أشدها بين أبريل ونوفمبر من عام 1942، وهي فترة من 250 يوما قتلوا خلالها نحو مليونين ونصف من اليهود". وهي على حد تعبير الكاتب الإسرائيلي "بواس ايفردن" عملية تلقين دعائية رسمية تمخضت عن شعارات وتصورات زائفة عن العالم، وليس هدفها الماضي على الإطلاق بل التلاعب بالحاضر.

وبغض النظر عن كونه أكذوبة دعائية أو حقيقة تاريخية فالروايات متضاربة بشأن ذلك وغايتنا ليست الفصل في صحة الأحداث والوقائع وإنما في كيفية توظيفها حاليا فقد تم الاعتراف بالهولوكست بأنه جريمة ضد الإنسانية من قبل محكمة نورمبرغ عام 1945، في الوقت نفسه الذي تم إنشاء الأمم المتحدة، والهولوكست أو المحرقة هي الحدث الوحيد الذي أُعترف به كجريمة إبادة جماعية التي تمت حماية ذاكرتها رسميا من النفي والإنكار حيث تعاقب عليها قوانين الجنائية في العديد من الدول.

لم يتردد الألمان بعد سقوط النازية، في الاعتراف "بالمحرقة اليهودية "والاعتذار من إسرائيل ويهود العالم، متجاوزين بذلك أيديولوجيا النزعات العرقية والقومية وحتى الدينية [2] . كما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 1نوفمبر2005 باعتبار يوم 27جانفي من كل سنة يوماً لإحياء ذكرى ضحايا "المحرقة" اليهودية في ظل الحكم النازي ومرر برعاية 104 دول. ويدعو هذا القرار دول العالم يعلّملتثقيف شعوبها بأساطير المحرقة، والذي يحرِّم إنكار المِخرقة كلياً أو جزئياً، والذي يرفع المِحرقة فوق كل شأن وكل معاناة.

كما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد قرار L5312 /61 تضمن: "إن الجمعية العامة، (...) وبعد اختيار يوم 27 جانفي من كل سنة من قبل الأمم المتحدة يوما عالميا لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة: تدين دون تحفظ أي إنكار للمحرقة؛ وتحث جميع الدول الأعضاء على رفض، وبدون أي تحفظ، أي إنكار للمحرقة كحدث تاريخي، سواء أكان ذلك إنكارا كليا أو جزئيا، أو أية أنشطة في هذا الاتجاه.."[3]

---

[1] COURMONT (B), Crimes de guerre du Japon : des excuses publiques pleines de sens, disponible sur : http://www.contre-feux.com/international/crimes-de-guerre-du-japon-des-excuses-publiques-pleines-de-sens.php (10/09/2011- 21:25).

[2] كما فعل الفاتيكان، حين برّأ البابا يوحنا بولس الثاني اليهود الحاليين من دم السيد المسيح، على مبدأ «لا تزرُ وازرة وزر أخرى».

[3] موقع الأمم المتحدة، http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=12412 وعلى بي بي سي: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_6304000/6304831.stm (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/09/05 23سا 40د)

وأيا كانت الوقائع الفعلية ، فأن إسرائيل حصلت على أكثر من ستين مليار دولار من بلدان أوروبية على رأسها ألمانيا والنمسا وسويسرا. وفوق الأرباح المادية هناك مكاسب معنوية لا تقدر بثمن لأن الإلحاح الدائم على هذه المسألة يشعر الغرب بعقدة ذنب دائمة تجعله مضطرا من الناحية الأخلاقية إلى التكفل بتوفير مظلة حماية دائمة لإسرائيل.

ففي فرنسا مثلا دعا "جايسو" (Gaissot) وزير التعليم العالي الفرنسي بوضع قانون يحظر حظرا تاما معالجة موضوع الهولوكوست ومن يخالف هذا القانون يعاقب بالسجن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن نصف مليون فرنك، وأصبح القانون يسمى قانون "جايسو"[1] نسبة لهذا الوزير وتم تعميمه في كثير من الدول الأوروبية والآن بصدد تعميمه على جميع دول الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى تصدي المنظمات الدولية الأخرى لكل من يبحث في موضوع الهولوكوست.

كما تبنت ألمانيا تشريعات مماثلة، ففي سنة 1985 أدرجت ضمن القانون الجنائي الألماني حظر نفي أو التقليل من شأن الإبادة الجماعية، مقابل عقوبة تصل إلى مدة سنة سجن . وفي سنة 1994 تم إدراج إنكار المحرقة ضمن القانون العام لمكافحة التحريض على الكراهية وشددت العقوبة إلى خمس سنوات في السجن. وفي بلجيكا، تم اعتماد قانون 23 مارس 1995، لمعاقبة إنكار واستصغار وتبرير الإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية من قبل النظام النازي الألماني . وكذلك في سويسرا، منذ تعديل قانون العقوبات سنة 1994 ليدين إنكار المحرقة. فاليهود نجحوا في جعل الدول تسن قوانين تُحترم في جميع أنحاء العالم[2].

فالهولوكست يجسد اليوم نموذجا لما يمكن أن يكون عرفانا ناجحا بذاكرة نجحت لتصل إلى مرتبة أصبحت كل الذاكرات تطمح لبولغها وهو ما يغذي تنافس الذاكرات كما أن احياء ذكرى الهولوكست خارج المناطق الجغرافية التي شهدته جعلت منه أول مرجعية ذاكرية اتخذت بعدا عالميا، وعولمة ذاكرة المحرقة على علاقة وثيقة بدور الشتات أو الجالية اليهودية بفعل حركات الهجرة ومع ذلك لم يكن بإمكانها وحدها أن تفسر بناء ذاكرة عالمية لما يعرف "بمأساة يهود أوربا" فإذا كانت اليهود قد نجحوا في فرض ذاكرتهم كذاكرة عالمية فلأن المنظمات الدولية ساندت قضيتها وجعلت من المحرقة بمثابة"تراث مشترك" وأداة لمحاربة الإبادة الاثنية ضد اليهود.

فبعد أن كانت مسألة تسيير الماضي والتحكم في الذاكرة حكرا على الدولة القومية فسب فقد أصبحت المرجعية للماضي مصدر ربحي رمزي أساسي غير مكلف للمنظمات الدولية ليصبح العمل على إيجاد تشابه مع "المحرقة" مرجعية لكل مجموعة ترغب في أن تحصل على اعتراف مماثل بمعاناتها ، فاليهود إذن نجحوا في تصوير ذاكرتهم كأول كارثة ضد الإنسانية.

---

[1] قانون 615/90 المؤرخ في 15 جويلية 1990.

[2] فهناك باحثين فرنسيين قاموا بتقديم أبحاث ودراسات علمية أكاديمية موثقة أثبتوا من خلالها أن المحرقة لم تستهدف اليهود تحديدا ولكنها استهدفت عددا من الأجانب، كما أن عدد الضحايا الذي ينادي به اليهود عددا مبالغ فيه.وكان نتيجة ذلك أن دفع هؤلاء الباحثين مقابل موقفهم هذا أثماناً غالية، فتعرضوا لعمليات اغتيال، وللطرد من العمل في مراكز أبحاثهم وجامعاتهم، ولدفع غرامات مجحفة ، ولحملات تشهير، ولحصار اجتماعي، واضطهاد سياسي مريع، لأنهم تجرأوا على المس بالأساطير الصهيونية التي تبرر وجود دولة "إسرائيل" والسياسات التي تنتهجها هذه الدولة.

خـــــلاصة

إن الدول والأمم تجد نفسها أمام حتمية مواجهة تركة النزاعات الماضية وحل المنازعات المتعلقة بتاريخها سواء كانت على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقاتها الخارجية لبناء المستقبل، وغالبا ما تصطدم بالذاكرات المتنافسة للشهود ولمن شارك في النزاع و كذلك الذاكرة الرسمية التي تتبناها السلطات السياسية في إطار تحقيق التوازنات الداخلية استجابة لمطالب العرفان أو المطالب الهوياتية للمجموعات المتناحرة.

ومع ذلك فقد سعت بعض الدول إلى تجاوز خلافات المتعلقة بتاريخها من خلال اعتماد منهج المصالحة والاعتذار خاصة في إطار العلاقات ما بعد الاستعمارية، إذ تحملت بعض الدول الغازية مسؤولية الاعتراف بأخطاء الماضي التي ارتكبها الاستعمار في حق الشعوب الأخرى من خلال: محاولة تهدئة الماضي النزاعي تدريجيا، التركيز على الذكريات الخاصة بالماضي المنسجم والدعوة إلى التعاون، الاعتراف بالذاكرة الرسمية للخصم القديم والاعتراف بالماضي سواء كان بطوليا أو أليما. في حين بقيت دول أخرى تثير باستمرار المنازعات المتعلقة بالماضي النزاعي ما يحول دون طي صفحته.

الفصل الأول

خصوصيات التاريخ الاستعماري الجزائري الفرنسي

يهدف هذا الفصل إلى إدراج حرب استقلال الجزائر في السياق الجدلي حول طبيعتها والتفسيرات الخاصة التي يقدمها كل طرف وكيف غذت الشعور الذي كان سائدا أثناء هذه الحرب لتتناقله الأجيال بعد ذلك في كلا ضفتي المتوسط، إبراز استراتيجيات الفاعلين وحملة الذاكرة من الجانبين وانعكاساتها في حقل العلاقات الثنائية، وقبل ذلك الرجوع إلى إبراز خصوصيات الاستعمار الفرنسي للجزائر والظروف العامة التي تمت فيها تصفيته. وعليه سوف نستعمل عبارة "حرب استقلال الجزائر" التي تعتبر حيادية بالنظر إلى الرهانات الجزائرية والفرنسية التي تختفي وراء التسميات التي يطلقها كل طرف على هذه الحرب، كما أنها الطريقة الأفضل لوصف هذه الحرب باعتبارها الحرب التي أنتجت الأمة الجزائرية.

المبحث الأول: خصوصيات العلاقات الاستعمارية بين الجزائر وفرنسا

المطلب الأول: ظروف وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر

كانت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لقوة أسطولها البحري، كما كانت تحتل مكانة خاصة في دولة الخلافة إذ كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، بل كانت أول دولة اعترفت بحكومة الثورة الفرنسية عام 1789 م وبالثورة الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني عام 1776م، وقد أبرمت عشرات المعاهدات مع دول العالم. باسم "أيـالـة الجـزائر".

وكانت حادثة المروحة الذريعة التي بررت بها فرنسا عملية غزو الجزائر. فقد ادعى قنصل فرنسا أن داي الجزائر ضربه بالمروحة نتيجة لاشتداد الخصام بينهما لعدم التزام فرنسا بدفع ديونها للخزينة الجزائرية التي قدمت لها على شكل قروض مالية ومواد غذائية خلال المجاعة التي اجتاحت فرنسا بعد ثورة 1789م، والتي قدرت بـ 20 مليون فرنك ذهبي في ذلك الوقت. فقرر الملك الفرنسي شارل العاشر إرسال أسطولا بحريا مبررا عملية الغزو بالثأر لشرف فرنسا والانتقام من داي الجزائر . ولكن الدوافع الحقيقية للاحتلال كانت غير ذلك، فقد كانت بغاية الاستيلاء على ثروات الجزائر استجابة لاحتياجات الثورة الصناعية والنمو الديموغرافي وكذلك للتهرب من دفع الديون إنشاء إمبراطورية مترامية الحدود. وكان القرار النهائي بشن الحملة قد اتخذ يوم 30 جانفي 1830م، ووصلت الحملة إلى شاطئ سيدي فرج يوم 13 جوان 1830م وشُرع في عملية الإنزال مباشرة في اليوم الموالي. وقد جابهتها مقاومات شعبية، إذ لم تتمكن فرنسا من فرض سيطرتها على كامل الإقليم الجزائري سوى سنة 1919[1].

المطلب الثاني: سياسات الاستعمار الفرنسي للجزائر

الفقرة 1: الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية

الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية هي نسق من الأفكار والتصورات الرامية إلى الدفاع عن الاستعمار والإبقاء على المستعمرات الفرنسية، والتي تقدم تفسيرا وقراءة شاملة للعالم وتفرض وجهات نظر وتعليمات ونظم لتجسيدها في الواقع. وقد شُيد المشروع الاستعماري في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية

[1] الميلي م. ب م، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1964، ص 223

الاستعمارية على "المهمة والدور الحضاري الذي يجب أن تلعبه هذه الأمم عبر أنحاء العالم بحكم تفوق الجنس الأبيض"، لإدخال الشعوب في العصرنة الصناعية.

وقد كان للإيديولوجية و للمؤسسة الاستعمارية، والفرنسية بشكل خاص، منظريها الذين حرصوا على أن يجعلوا من مفهوم "الحضارة" مرادفا "للاستعمار" باعتباره يرمي إلى إخراج الشعوب " الهمجية والبربرية" من الظلمات والقضاء على الجهل والأوبئة وإعلاء القانون وفرض الأمة الفرنسية لقيمها "الثورية العالمية الجمهورية" على هذه الشعوب لكونها غير قادرة من تلقاء نفسها على فرض التغيير[1]. حيث عرفوا المؤسسة الاستعمارية "باعتبارها توسع حضاري وفعل سياسي من خلاله تتحمل الأمة المتطورة مهمة نشر الحضارة والقيم الإنسانية في العالم"[2].

وقد كان الشعور بالتفوق الفرنسي والاعتقاد بالدور الحضاري الذي يجب أن تلعبه فرنسا محل اتفاق بين مختلف التوجهات والتيارات السياسية آنذاك[3]، وبعكس الأفكار السائدة فقد كان التيار اليميني الكاثوليكي في فرنسا مناهضا بشدة لفكرة التوسع الاستعماري في إفريقيا معتبرا أن ذلك سيضعف قوة فرنسا ولن يعوض عن خسارتها لمنطقتي الألزاس واللورين[4] فقد كانت معارضتها للاستعمار تجد تبريرها في أولويات تسبق التوسع وليس رفضا للاستعمار في حد ذاته شأنه في ذلك شأن اليسار المتطرف الذي عارض فكرة الاستعمار بعد فشل التجربة التي قامت بها فرنسا في المكسيك[5] ، وهذا بعكس اليسار الذي طالما كان استعماريا[6] ، ولتصبح المؤسسة الاستعمارية أداة لنشر قيم عالمية تختص بها الأمة الفرنسية وتصبح بذلك ليست مجرد "حق" بل "واجب" في سبيل نشر "الحضارة" لكونها مهد الثورة العادلة وحقوق الإنسان طالما أن الأمم التي تستَعمِر تجلب معها كنزا من الأفكار والقيم التي تُثري بها الشعوب الأخرى .

الفقرة 2: سياسة الاستيطان

شجعت فرنسا الأوربيين على الاستيطان في الجزائر، وقد كان الاستيطان مشروعا أوروبيا أكثر منه مشروعا فرنسيا حيث قامت على شعار ليكن الاحتلال فرنسيا، لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا. وأصدرت قوانين وقرارات تساعدهم على تحقيق ذلك ومن بين هذه القرارات والقوانين قرار سبتمبر 1830 الذي ينص على مصادرة أراضي السكان المنحدرين من أصول تركية وكذلك قرار أكتوبر 1845 الذي يجرد كل من شارك في المقاومة أو رفع السلاح أو اتخذ موقفا عدائيا من الفرنسيين وأعوانهم أو ساعد

[1] COSTANTINI (D), Mission civilisatrice: Le rôle de l'histoire coloniale dans la construction de l'identité politique française, La Découverte, Paris, 2008, p 257.
[2] Ibid, p 261.
[3] MARSEILLE (J), La gauche, la droite et le fait colonial en France. Des années 1880 aux années 1960. In: Vingtième Siècle, Revue d'histoire. N°24, octobre-décembre 1989. pp. 17-28, (p. 18) disponible sur le site : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/xxs_0294-1759_1989_num_24_1_2182 (consulté le 11/07/2011 02h:14)
[4] Ibid, p 22.
[5] SETTOUTI (B), La diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins, doctorat en Science politique, Université Nancy 2, Faculté De Droit, Sciences Economiques Et Gestion, présentée et soutenue publiquement le 30 octobre 2008, p 210.
[6] حيث صرح جول فاري (Jules Ferry) في خطاب بالجمعية الفرنسية سنة 1876 أن : "الأجناس أو الشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية والرعاية للشعوب البدائية المستعمرة، وبأن الشعوب الأولى تضطلع بدور تحضير وتأهيل الشعوب الثانية"

أعداءهم من قريب أو بعيد من أرضه. كما اعتبرت فرنسا كل المواطنين ذوي الأصول الأوروبية واليهود أيضا من السكان الأصليين مواطنين فرنسيين كاملي الحقوق بموجب قرار كريميو 1870، لهم حق في التمثيل في البرلمان، بينما أخضع السكان العرب والبربر المحليون إلى نظام تفرقة عنصرية، وأطلق عليهم اسم الأهالي[1].

الفقرة 3: سياسة التنصير والإدماج

عمل الفرنسيون أيضا على صبغ الجزائر بالصبغة والثقافة الفرنسية وجعلت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم بدل اللغة العربية، كما جعلت من الجزائر مقاطعة مكملة لمقاطعات فرنسا، نزح اليها أكثر من مليون مستوطن (من فرنسيين، إيطاليين، إسبان...) من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط لفلاحة السهل الساحلي الجزائري واحتلّوا الأجزاء المهمة من مدن الجزائر. كما عملت على تحويل المساجد إلى كنائس وتشجيع البعثات التبشرية، لتصبح الجزائر ليست مجرد مستعمرة عادية لكنها فرنسا البديلة أو هي امتداد لفرنسا[2].

الفقرة 4: توظيف الآلة الحربية

اعتمدت فرنسا في الجزائر إستراتجية الحرب الشاملة، وكان الهدف من وراء هذه الإستراتيجية الإسراع في القضاء على المقاومة وفرض السيطرة الفرنسية على الإقليم الجزائري.

المطلب الثالث: اندلاع حرب الاستقلال وتصفية الاستعمار الفرنسي للجزائر

الفقرة 1: حرب استقلال الجزائر

اندلعت حرب استقلال الجزائر في الفاتح نوفمبر 1954 ضد التواجد الفرنسي ودامت 7 سنوات ونصف، انتهت باستقلال الجزائر المستعمرة الفرنسية بين 1830-1962. هذه المواجهة دارت بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين الذين وجدوا في حرب العصابات الوسيلة الأكثر ملاءمة لمحاربة قوة كبيرة مجهزة أكبر تجهيز خصوصا وأن الجانب الجزائري لم يكن يتوفر على تسليح معادل للجيش الفرنسي المتكون من قوات الكوموندوس والمظليين والمرتزقة المتعددة الجنسيات، قوات حفظ الأمن، قوات الاحتياط والقوات الإضافية من السكان الأصليين (حركى ومخازنيين). وكانت الهجومات تستهدف مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح إستراتيجية أخرى، بالإضافة إلى الممتلكات التي استحوذ عليها المعمرون. وقد اعتبرتها فرنسا تمردا وجندت قواتها وضاعفت من حضورها بالجزائر للإبقاء على الأوضاع والاحتفاظ بمستعمرتها كما اعترض المعمرون الأوروبيون تحت شعار (الجزائر فرنسية) ورفضوا انفصال الجزائر عن فرنسا.

الفقرة 2: اتفاقيات ايفيان ونهاية الاستعمار الفرنسي للجزائر

كانت فرنسا خلال حرب استقلال الجزائر معزولة تماما على المستوى الدولي، لقد كانت مدانة من قبل منظمة الأمم المتحدة في مواجهة قوتين عظميين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية التي

[1] KHARCHI (D), Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830- 1862, CASBAH Editions, 2004, p.312
[2] Ibid, p.318.

اتخذت موقفا مؤيدا لاستقلال الجزائر في 16 سبتمبر عام 1959 وأعلن الجنرال ديغول اعتراف فرنسا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم. وأمام ضغط الرأي العام العالمي والانتصارات والمكاسب التي حققتها حرب استقلال الجزائر على الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية، وانقسام الرأي العام الفرنسي بين مؤيد ورافض لاستقلال الجزائر، أرغمت الإدارة الفرنسية على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. فكانت محادثات ايفيان الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961 ، اعترفت فرنسا مبدئيا خلال هذه المحادثات بسيادة الجزائر الداخلية والخارجية إلا أنها أصرت على فصل الصحراء وهو ما رفضه المفاوضون الجزائريون. ثم مفاوضات ايفيان الثانية، التي سبقتها عدة لقاءات بدأت من11 فيفري 1962 إلى 18 مارس 1962، انتهت بوضع حد نهائي للوجود الاستعماري في الجزائر.

وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:الاعتراف بإستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أرضيها ووحدة ترابها، موافقة الجانب الجزائري على تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطة الفرنسية لمدة 15 سنة وكذلك مطارات عنابة وبوفاريك وبشار ورقان لمدة 05 سنوات، تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة بإمتيازات استغلال المناجم والمحروقات وحرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطها، حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية والفرنسية مع إعطائهم ضمانا كافية للاحتفاظ بأملاكهم وأموالهم[1]، وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 على الساعة منتصف النهار، إطلاق سراح جميع المعتقلين من الطرفين، إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة وتكون صيغة الاستفتاء: " نعم أو لا" للاستقلال والتعاون، وأعلن عن النتائج يوم 02 جويلية 1962 وصوت سكان الجزائر ''بنعم'' بنسبة 97.5 % ، وفي 03 جويلية أعلن ديغول الاعتراف باستقلال الجزائر وحدد تاريخ 05 جويلية 1962 تاريخا رسميا لإستقلال الجزائر، وتم الإعلان عن ميلاد الجمهورية الجزائرية في 25 سبتمبر 1962 ومغادرة ما يتجاوز المليون من الفرنسيين المعمرين للجزائر.

المبحث الثاني: ماضي مشترك روايات متضاربة

المطلب الأول: حول حصيلة حرب استقلال الجزائر

بعد نهاية الحرب فُتح مزاد الأرقام والحصائل لتكون مجال نزاع جديد بين البلدين يتم فيه تراشق التهم وتكذيب كل طرف للآخر. فمن الصعب دائما إعداد حصيلة لضحايا حرب أيا كانت خاصة إذا دامت عبر فترة زمنية طويلة مثل حرب استقلال الجزائر التي دامت سبع سنوات ونصف. فقد كان هناك تضارب في الأرقام الرسمية من الطرفين . فإذا تناولنا أحداث 08 ماي 1945 كنموذج قبل اندلاع حرب استقلال الجزائر، فقد قدر عدد الضحايا من الجانب الفرنسي ب 102 قتيل من بينهم 14 عسكري من مجندين فرنسيين و110 جريح منهم 19عسكري و 10 حوادث اغتصاب. أما عدد الضحايا من الجزائريين جراء هذه الأحداث فلم تعرف أبدا بدقة: فالحصيلة الرسمية التي أعدها الجنرال دوفال (DUVAL) في أوت

[1] ZARTMAN (W), Les relations entre la France et l'Algérie depuis les accords d'Évian, Revue française des sciences politiques, Année 1964 Volume 14 Numéro 6 pp. 1087-1113 (p. 1089) disponible sur le site : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsp_0035-2950_1964_num_14_6_403473 (consulté le 09/07/2011 14h 23).

1945، تفيد بسقوط 1165 قتيل لم تقنع أحد في الجانب الفرنسي . وهناك أرقام أخرى غير رسمية تقر بعضها بتراوح عدد الضحايا ما بين 5 و6 ألاف وأحيانا بين 6 و8 ألاف وتصل أخرى إلى 15 و 20 ألف قتيل وكلها إحصائيات وأرقام كانت تُتَداول ويتم تناقلها في مكتب الحاكم العام لفرنسا بالجزائر.[1] أما الصحافة الأجنبية وحزب جبهة التحرير والذاكرة الجماعية الجزائرية فتتحدث عن 45 ألف قتيل. وعليه فان الهدف من خلال هذا الجزء من الدراسة ليس التوصل للحكم لصالح طرف بدل الأخر ولكن إظهار الفروقات الشاسعة والتضارب الصارخ في الأرقام.

الفقرة 1: الإحصائيات من الجانب الفرنسي

لقد حرصت فرنسا على إحصاء ضحايا ما أسمته " بأحداث" الجزائر بدقة متناهية ولكنها لم تهتم بضحايا عمليات قمع ما أسمته " بالتمرد" الجزائري. ولذلك فان الإحصائيات المتعلقة بالمواطنين الفرنسيين يمكن قبولها أما الأرقام المتعلقة بالجزائريين فكانت محل تشكيك مستمر من طرف السلطات الفرنسية. ولذل فالحصيلة الرسمية لضحايا حرب استقلال الجزائر لم تعرف أبدا بدقة: فتعد السلطات الفرنسي 143000 "متمردا" أثناء حرب استقلال الجزائر، قتلوا من طرف الجيش الفرنسي مابين 01 نوفمبر 1954 و 19 مارس 1962 وقد كان هذا الرقم محل تشكيك من طرف الجنرال ديغول الذي كان يرى ضرورة تدويره إلى 200000 مراعاة للخسائر البشرية من بين المدنيين من سكان الجزائر[2].

أما عن الضحايا من الطرف الفرنسي، فالأرقام الرسمية كانت دائما تقدم بصورة جزئية ومتفرقة: ففيما يخص خسائر الجيش الفرنسي: فتتضارب الأرقام بين التصريحات الرسمية، كتصريحات وزير الأسلحة القائلة سنة 1967 بمليون جندي ليرتفع بعد 20 سنة إلى مليوني جندي وفقا لإحصائيات وزارة الدفاع، أما الفدرالية الوطنية لقدماء المحاربين فقد اعتبرت أن هذا الرقم أقل بكثير من الإحصائيات المعروفة التي تمت معاينتها " وعليه تقترح الفدرالية إضافة مليون جندي فرنسي ليصل العدد إلى ثلاثة ملايين محارب (جندي) فرنسي[3]، في حين يقر المؤرخون والدارسون بمليون مجند فقط[4]. وقد توفي من ضمن الملايين الثلاث من المجندين الفرنسيين حسب الأرقام الرسمية 15583 في ساحات القتال ويضاف إليهم 1144 جندي توفى جراء الأمراض و 7917 جندي في حوادث متفرقة لتصل الحصيلة الرسمية من العسكريين الفرنسيين 25000 جندي[5].

كما كان الجيش الفرنسي يضم نسبة 16% من الجنود المسلمين أي 6600 جندي سنة 1961 من بينهم ثلثين من بينهم كانوا مجندين إجباريين ومن بينهم 1168 ملحقين (supplétifs). وأحصت وزارة الأسلحة الفرنسية 3500 عدد من قتلوا في معارك ضد جيش التحرير و1000 كانوا ضحية حوادث أو أمراض أي

[1] SAVARESSE (E), Algérie, La guerre des mémoires, Non Lieu, Paris, 2007, p. 114.
[2] Ibid, p 220.
[3] STORA (B), La gangrène et l'oubli. La mémoire de la guerre d'Algérie, Editons SEDIA, 2010, p.125.
[4] BLANCHARD (P), Ruptures postcoloniales, La Découverte, Paris, 2010, p.342.
[5] Ibid , p 128.

4500 مجند مسلم ماتوا من أجل فرنسا وأكثر من 6000 مفقود[1]. وتبقى مسألة الإحصائيات الخاصة بالملحقين المسلحين بالجيش الفرنسي من حركى ومخازنية غيرمضبوطة ، حيث لا تتوفر أي أرقام موثوقة في شأنها، فحسب الإحصائيات الرسمية فان عددهم سنة 1961 قدر ب 66000 شخص وفي سنة 1962 تم استقبال 20000 على مستوى مراكز الإيواء بفرنسا وأن 150000 شخص على أقصى تقدير توفوا جراء هجومات وحوادث قتل بعد وقف إطلاق النار. في حين أن الباحثين يرجحون أن الحركى الذين تم اغتيالهم بعد 1962 يقدر ب 15000 شخص[2]. أما المدنيون الفرنسيون (المدعوون بالأوروبيين آنذاك) الذين كان يقدر عددهم بمليون نسمة فحسب الحصائل الدورية التي كانت تعدها كتابة الدولة للشؤون الجزائرية فقد قدر عدد القتلى منهم حسب أخر حصيلة أعدت سنة 1964 ب 4000 و4500 قتيل[3]، وقد قدر عدد المفقودين منهم وفق نفس المصدر ب 1837 شخص[4].

الفقرة 2: الإحصائيات من الجانب الجزائري

حاول الجزائريون مباشرة بعد الاستقلال إحصاء عدد المحاربين المشاركين في حرب استقلال الجزائر من خلال إعداد قائمة اسمية قصد تعويضأ ُ سر الضحايا، وقد أحصت وزارة المجاهدين بالجزائر سنة 1974، 336748 شخص من مدنيين في صفوف جبهة التحرير الوطني و كذلك محاربين في جيش التحرير الوطني. كما أحصت 152863 عسكري ومدني قتلوا في المعارك من بين 336748 ممن تسميهم "المجاهدين". كما تشير وزارة المجاهدين بالجزائر إلى أن نسبة 53.9% ممن كان يحمل السلاح خلال حرب الاستقلال، و39.8% من المدنيين قد قتلوا خلال هذه الحرب أي ما يعادل نسبة 45.3% 153000 أي ما يعادل 1 من 2.[5]، فالخطاب تمحور حول "شعب يحمل السلاح"، وبالتالي من الصعب في هذه الحالة تحديد العدد المضبوط والدقيق للمحاربين ولمن شاركوا في حرب استقلال الجزائر، وهذا في الوقت الذي يشير فيه المؤرخ الجزائري عبد القادر جغلول إلى 120000 محارب في جيش التحرير الوطني[6] وتتحدث فيه دراسات تاريخية أخرى عن 350000 محارب ضد التواجد الفرنسي[7] وهناك فروق شاسعة بين الإحصائيات.

أما فيما يتعلق بالضحايا، ففي سنة 1962 في مؤتمر طرابلس لجبهة التحرير الوطني تم الإعلان أن "مليون جزائري سقطوا ضحايا في حرب الاستقلال، وفي سنة 1963 أشار الدستور الجزائري إلى أكثر من مليون ونصف مليون شهيد، وفي سنة 1968 فان المجلس الأعلى الإسلامي بالجزائر العاصمة صرح بنفس الرقم. أما سنة 1970 ورسميا بتصريح من رئيس الجمهورية الجزائرية "أن الجزائر بلد المليون ونصف المليون من الشهداء"، كما استعملت هذه العبارة من طرف البلدان العربية الأخرى لتوصيف

[1] PERVILLE (G), Pour une histoire de la guerre d'Algérie 1954 – 1962, Editions A&j Picard, Paris, 2002, p.210.
[2] Ibid, p 211.
[3] PERVILLE (G), La revendication algérienne de repentance unilatérale de la France, Némésis, Revue d'analyse juridique et politique, Presses Universitaire, Perpignan, n°5,2004, pp.103-140 (p118).
[4] STORA (B), op cit, p 194.
[5] Le Nouvel Observateur, édition du 28 février 2002.
[6] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 177.
[7] STORA (B), op. cit, p. 196.

الجزائر[1]. إذن لا يمكن ضبط عدد الضحايا الدقيق ذلك لعدم توفر الإحصائيات عنهم، ففي الوقت الذي تتحدث عنه المصادر الجزائرية عن "مليون ونصف المليون شهيد" فان الجنرال ديغول أعلن في نوفمبر 1960 عن حصيلة 200000[2] ضحية من الجانب الجزائري بين مدنيين ومحاربين. أما الدراسات والأبحاث التاريخية فتشيرمن جانبها الى 300000 -400000 ضحية وفق ما يتناسب مع المعطيات الديموغرافية للجزائر آنذاك، حسب المؤرخ الفرنسي غي بيرفيللي [3] والديموغرافي كمال كاتب، و250000 ضحية حسب المؤرخ كزافيي ياكانو، و375000 حسب المؤرخين الفرنسي بانجمان ستورا والجزائري محمد حربي[4].

ولا توجد إلى يومنا هذا حصيلة رسمية لعدد المجاهدين الذين ما يزالون على قيد الحياة بالجزائر. ففي الوقت الذي تتحدث فيه بعض الجهات من جمعيات ومنظمات تعنى بشؤون المحاربين القدامى من الجانب الجزائري، عن ما يقارب المليون "مجاهد"، فان جهات أخرى، على غرار البرلماني "نوردين أيت حمودة"، نائب عن حزب التجمع من اجل الديموقراطية المعارض، قد شككت في هذا العدد لتفتح بذلك ملف ما يعرف "بالمجاهدين المزيفين" ، والذين يتراوح عددهم 250000 "مجاهد مزيف"[5]. وقد كشفت لجنة التحقيق الوزاري التي نصبها وزير المجاهدين الجزائري عن 12000 "مجاهد" مزيف، إلى جانب تعليق ملفات ما يقارب 85000 طلب للاستفادة من الاعتراف بالانتماء لما يعرف بالجزائر "بالأسرة الثورية"[6] .

إذن فالحرب خلفت ضحايا من الجانبين على مدى 50 سنة الماضية أكثر مما خلفته خلال فترة الحرب مابين 1954 و1962 وهذا التضارب في الأرقام له عدة دلالات فكل طرف يسعى إلى تغليب روايته: رواية "انتصار الجزائريين كشعب محارب بالسلاح" ورواية "الجزائر الفرنسية التي مات لأجلها أوروبيون ومسلمون على حد السواء". لذلك تصر الجزائر على حصيلة المليون ونصف مليون ضحية ويتهمها الطرف الفرنسي بأنها أرقام أسطورية وخيالية ذات أغراض دعائية وأن الطرف الجزائري يتلاعب باستمرار في توظيفه لمصطلح الضحية الذي يشمل في الواقع إلى جانب القتلى والموتى المتضررين ببتر أوإعاقات كما يحرص الطرف الفرنسي كذلك على تضخيم الأرقام المتعلقة بالحركى لتفنيد أطروحة الجزائرية التي تقضي بتوحد الشعب الجزائري حول استقلال الجزائر.

المطلب الثاني: حول طبيعة حرب استقلال الجزائر

أثارت حرب استقلال الجزائر جدلا حول طبيعتها في حد ذاتها وبالتالي حول ذاكرتها، والسؤال الذي يطرح: إلى أي مدى كانت هذه الحرب حربا عادلة؟ إن اعتماد المفهوم المشترك للحرب العادلة يجعل الحكم

---

[1] STORA (B), op. cit, p 199.
[2] Le Nouvel Observateur, 28/02/2002
[3] PERVILLE (G), La guerre d'Algérie : combien de morts ? , In HARBI.M et BENAMIN.S (Dirs), la guerre d'Algérie, la fin d'une amnésie, Tome 3, Robert Lafont, Paris, 2004. P.360
[4] STORA (B), 1999-2003, guerre d'Algérie, les accélérations de la mémoire, In HARBI.(M) et BENAMIN (S) (Dirs), p 464.
[5] نوردين أيت حمودة، مقطع فيديو للجلسة العلنية للمجلس الشعبي الوطني الجزائري على موقع اليوتوب http://www.youtube.com/watch?v=njgn47QvBxA&feature=related (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/11/21 19سا 02).
[6] El Watan, édition du 23/10/2008.

لصالح الطرف الجزائري ، حيث تظهر هذه الحرب، حرب تحرير ضد الاستعمار وهو ما يجعل منها غير عادلة من الجانب الفرنسي الذي كان يسعى لإبقاء حيازته على الإقليم المحتل. وبغض النظر مدى صحة هذا الحكم، ذلك أن غايتنا بعيدة كل البعد عن إصدار أحكام في هذا الشأن، فان كل طرف يحاول أن يجد حججا تخدم قضيته لتحويل أو إبقاء الكفة لصالحه. فمفهوم الحرب العادلة يفترض النظر في عدالة الوسائل وعدالة الأهداف، ذلك أن القضايا العادلة يمكن الدفاع عنها بأسوء الوسائل، وهو ما من شأنه أن يقوض الحكم السابق لصالح الطرف الجزائري[1].

الفقرة 1: حرب استقلال الجزائر في فرنسا: من الإنكار إلى الاعتراف

أ. سياسة النسيان

في الفترة مابين 1962 و 1999 كانت حرب الجزائر في فرنسا حربا دون اسم ودون مناسبات أو أيام تخليدية إحياء لذكراها، فقد تبنت فرنسا اثر استقلال الجزائر إرادة رسمية للنسيان وتغييب الذاكرة الجماعية مع اعتماد قوانين للعفو، فلطالما كانت حربا دون اسم ولم يتم الاعتراف لها بهذه الصفة إلا سنة 1999. حيث فضلت فرنسا توصيفها "بأحداث الجزائر" أو "عمليات حفظ النظام" ، ويرجع ذلك حسب المنظور الفرنسي أنه في إطار الحروب التناظرية (التي كانت الشكل الوحيد للحروب في العلاقات الدولية وقبل ظهور ما يعرف بالحروب اللاتناظرية) وحدها الدول مؤهلة وفق القانون الدولي لشن الحروب فيما بينها (ذلك أن إعلان الحرب بمثابة معاهدة دولية)، وحيث أنه لم يكن هناك وجود للدولة الجزائرية سنة 1954 لأن الجزائر كانت مقاطعات من المقاطعات الفرنسية، فتكييف ما حدث على أنه "اضطرابات للنظام الداخلي" لم يكن يخول الحق لمن وصفتهم "بالمتمردين" من الاستفادة من صفة "سجين الحرب" ، وانطلاقا من هذا الواقع القانوني رفضت فرنسا أن تضفي على هذه "الأحداث" صفة الحرب، كما رفضت حتى استحضار الذكريات المرتبطة بهذه الحلقة التاريخية ، كما أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت تريد تضميد ومداواة جراح هذه الحرب وأثارها في المجتمع الفرنسي والقضاء على اضطرابات الذاكرة الجماعية التي خلفتها في المجتمع الفرنسي.

و لذلك فُرضت الإرادة الرسمية النسيان وقد تجسدت من خلال إجراءات العفو الشامل للحيلولة دون متابعة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت خلالها. فقد تم تبني قوانين للعفو منذ سنة 1962 عبر جملة من القوانين مابين 1962-1968، 1982 كنتيجة مباشرة وغير مباشرة لاتفاقيات ايفيان 1962 والتي تحول دون البحث في المسؤوليات الفردية عما تم ارتكابه خلال هذه الحقبة، ويضاف لهذا غياب تظاهرات إحياء الذاكرة. ففي 17 ديسمبر 1964 ظهر أول قانون عفو خاص بما يسمى أحداث الجزائر حتى سنة 1968 أطلق بموجبه صراح جميع المعتقلين السياسيين خلال هذه الحرب ليغادروا السجون، ثم قانون 1982 سمح بإعادة تأهيل العسكريين المعتقلين خلال أحداث سنة 1961.

[1] إن مسألة ما إذا كان الجزائريون آنذاك مجبرين على اللجوء للعنف لخوض الحرب موضوع آخر، ولكن يمكننا في كل الأحوال الجزم أنه لم تكن هناك صناديق اقتراع يعبرون فيها عن رفضهم للاستعمار.

حتى لدى الجمهور الفرنسي، فان ذاكرة حرب استقلال الجزائر "اختفت" منذ 1962 في خضم تطور وتحضر المجتمع الفرنسي، فأمام التطور الاقتصادي الفرنسي الذي لم تعرفه فرنسا من قبل، فان المواطنين فضلوا الانشغال بالتغيرات الحالية بدل الحقائق الماضية المؤلمة ودون النظر إلى تركة هذه الحرب مثل قضايا الأقدام السوداء أو الحركى، فبعد 5 أشهر من التوقيع على اتفاقية ايفيان ، 13 % من الفرنسيين فقط كانوا يعتقدون أن الجزائر والمرحلين مازالوا يشكلون انشغالا حقيقيا وأساسيا [1]، كما أن موجة إحياء ذاكرة الحروب الأخرى كانت دليلا على النسيان الذي كان يحيط بذكرى هذه الحرب.

ب. دوافع النسيان الإرادي

إن حرب الجزائر بالنسبة للكثير من الفرنسيين تبقى قبل كل شئ صدمة لخسارتهم العسكرية والدبلوماسية لقوتهم المفقودة ، فبعد 50 سنة مازال هذا الجرح عميقا ، بسبب غياب توافق وطني حول ذاكرتها. فبعكس الحرب العالمية الثانية، فالذاكرة الوطنية المتعلقة بحرب الجزائر بفرنسا ممزقة بين عدة ذاكرات لمجموعات متناحرة ممن حارب من أجل بقاء الجزائر فرنسية ومن حارب من أجل استقلال الجزائر. إذ لم تكن تحمل دلالات أومعاني توافقية لدى المجتمع الفرنسي. وايجاد التوافق يفرض أن تتم المواجهة بين من يشعرون بالخجل لقيامهم أو مشاركتهم في هذه الحرب وأوشكوا أن يربحوها بلجوئهم لاستعمال أدوات غير قانونية ومن يشعرون بالخجل جراء التخلي النهائي عنها ما جعل منها حربا غير مبررة ودون معنى[2]. أما السبب الثاني، وعلى الصعيد الاجتماعي والحياة اليومية فان مشاركة الفرنسيين في حرب الجزائر يختلف عن درجة اهتمامهم ومشاركتهم في الحربين العالميتين كما أنه لم يكن من نفس الطبيعة. فجزء فقط من الفرنسيين مسّتهم هذه الحرب وهم المجندون إجباريا وأقربائهم، فرنسيو الجزائر وجزائريو فرنسا. فأغلبية الفرنسيين عايشوها عن بعد ومع نهايتها فان عدم اللامبالاة والنسيان تم بصورة سهلة نسبيا دون أن تكون الرغبة في النسيان فقط نابعة من إرادة الدولة، فإذا تم استبعاد حرب الجزائر من الذاكرة الوطنية الفرنسية فان هذا راجع لكون جزء كبير من الفرنسيين كانوا يشعرون بأنهم غير معنيين بهذا النزاع. ومع ذلك، فان حرب الجزائر أثرت كثيرا على التاريخ السياسي الفرنسي للجمهورية الرابعة وأدت إلى سقوطها والجمهورية الخامسة لم تجرأ يوما على إحياء ذكرى الظروف التي أدت إلى قيامها. فحرب الجزائر ليست عامل للانسجام الاجتماعي بفرنسا وليست مصدرا يستمد منه المسؤولين مشروعيتهم. وبالإضافة إلى انعدام الإرادة السياسية للاعتراف بهذا الماضي فان السلوك الفرنسي اختار أن تظهر على أنها بلد "كريم" يحمي "فضاءاته" السابقة من خلال المحافظة على الروابط المتميزة مع مستعمراتها السابقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ج. الرجوع التدريجي لحرب استقلال الجزائر إلى النقاش العمومي بفرنسا

بعد سياسة النسيان التي انتهجتها الحكومات الفرنسية إزاء حرب الجزائر، تأتي مرحلة الرجوع إلى الذاكرة التي يميزها تنامي الوعي وعودة الذاكرة إلى النقاش العمومي.

[1] STORA (B), op. cit, p. 213.
[2] SAVARESSE (E), op cit, p 301.

المرحلة الأولى: مرحلة عودة الذاكرة: 1980- 1990

لقد كانت عودة الماضي الاستعماري إلى الوعي السياسي الفرنسيين شأنها شأن الوضعية في بلجيكا وهولندا اللتين رجعتا بذاكرتيهما إلى الماضي خاصة مع التزايد الديموغرافي والثقافي للسكان الأجانب حيث برزت من جديد ذكريات بعض الأحداث القمعية ضد الجزائر مثل أحداث 17 أكتوبر 1961، التي كانت محل تحقيق من طرف جريدة ليبيراسيون سنة 1985. إن هذا الاتجاه الذي شجعه السياق السياسي بوصول اليسار إلى الحكم سنة 1981، وقد أصدر الرئيس الفرنسي فرونسوا ميتران (François Mitterand) سنة 1982أخر قانون يقر العفو بخصوص جرائم منظمة الجيش السري الفرنسية (OAS)[1]. وفي نفس الفترة كانت الجبهة الوطنية (Le Front National/FN)[2] بزعامة جون ماري لوبان (Jean Marie Le Pen) تسجل نجاحاتها السياسية الأولى وقد كانت تضم إطارات ممن ناضلوا من أجل بقاء الجزائر فرنسية.

المرحلة الثانية: مرحلة انتعاش الذاكرة 1990-1999

منذ سنة 1990 تغير التوجه ورجعت هذه الحرب إلى ساحة النقاش بظهور أعمال فنية من أفلام ومعارض حولها وتم فتح الأرشيف العسكري سنة 1992[3]، ما جعل الباحثين يهتمون من جديد بها محاولة في إظهار حقيقتها. ولقد تحققت هذه العودة بسبب تقاطع عدة عوامل: أولها مرور الأجيال ونهاية حقبة الكمون والتستر التي رافقها شعور بالخجل والذنب، والانتقال من تقديم الشهادات إلى نقد التاريخ. والأخر، وصول ما يعرف "بجيل الجبل" إلى السلطة بفرنسا وهم قدماء جنود الجيش الفرنسي الذين شاركوا في "أحداث" الجزائر على غرار جاك شيراك، وجون بيار شوفانمان (Jean-Pierre Chevènement) الذين كانت لديهم استعداد في الحديث عن الحرب التي شاركوا فيها والت يطالما كانت محاطة بالنسيان.

إن الرجوع المفاجئ لحرب الجزائر في المجتمع الفرنسي لم يساهم في إقامة توافق حول الماضي حيث ظهرت اتجاهات متناقضة لفاعلين مختلفين بخصوص تفسير هذه الحرب: فهناك من كان يريد أن تترك الأشياء سرية بالقول أنها كانت حربا وأنه تم طي صفحتها وأنه لا يجب الجلد الذاتي في حين كانت هناك أيضا محاولات تبرير الماضي الاستعماري. فحرب الذاكرة هذه تعرقل عمل كشف الحقيقة أو المصالحة حتى مع تزايد اهتمام الجمهور الفرنسي بهذه الحرب.

المرحلة الثالثة: ذاكرة ''حرب الجزائر'' موضوع نقاش عمومي بفرنسا: 1999-2003- 2011

عوامل عديدة تفسر اقتحام ذاكرة "حرب الجزائر" في التسعينات وحضورها شبه الدائم والمستمر في المجال العمومي فعلى المستوى الخارجي، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الوضعية في الجزائر تشكل وسيلة للرجوع إلى الماضي ولإجراء مقارنة بين الحاضر والماضي على أن "الثورة الجزائرية " كانت كذلك حربا

[1] MANCERON (G) et REMAOUN (H), Amnisties/amnésie, article de la rubrique la France et son passé en Algérie, date de publication: mercredi 13 août 2003, disponible sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article804 (consulté le 11 juillet 2011 01h :45).

[2] الجبهة الوطنية : حزب سياسي فرنسي تأسس سنة 1972 من قبل جون ماري لوبان ، ترأسه حاليا ماري لوبان، كان يسمى سابقا الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسي، يعرف نفسه كحزب شعبوي، سيادوي، وطني. يناضل من أجل إيقاف المزيد من الهجرة من البلدان غير الأوروبية وتعسير إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية؛ العودة إلى القيم التقليدية والمحافظة على الثقافة الفرنسية؛ معارضة عمليات التكامل الأوروبي، السعي إلى زيادة استقلال فرنسا عن الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.

[3] إلا أن الأرشيف ما لبث وأن أعيد غلقه سنة 2002.

أهلية دموية، وأن عودة العنف إلى الجزائر أدت من جديد إلى إثارة تساؤلات حول علاقة الجزائر بفرنسا وعلاقتها بلغتها وثقافتها في النقاشات السياسية في الجزائر.

أما على المستوى الداخلي، فترجع أساسا إلى حساسية الأجيال الفرنسيين الجديدة المنحدرة من الهجرة المغاربية التي واجهت صعوبة في الاندماج ويضاف إلى هذا تنامي السياسيات العمومية المتعلقة بالذاكرة وبالماضي والتاريخ الفرنسي، على غرار المصالحة الألمانية الفرنسية، الجمهورية وتجارة الرقيق السود، الماضي الاستعماري....كما عاودت القضية الظهور إلى السطح بمناسبة محاكمة موريس بابون (Maurice Papon) سنة 1998 المتهم بقضية تهجير أطفال يهود ، حيث نادى البعض من المؤرخين أنه كان من المفروض أن يحاكم أيضا عن أعمال القمع التي حدثت في 17 أكتوبر 1961 بفرنسا والتي راح ضحيتها العديد من الجزائرين. و ظل التعقيد و الغموض يميز حرب استقلال الجزائر في فرنسا وقد انعكس ذلك في تسميتها. حيث عرفت باسم "أحداث الجزائر"، "عمليات حفظ النظام بالجزائر"، ولم يعترف بها كحرب من طرف الحكومة الفرنسية إلا في 1999، وإن كان مصطلح "حرب" قد استعمل منذ 1955 من طرف الصحافة في فرنسا ليس في معنى نزاع بين أمتين أو شعبين و لكن كمعركة ضد أعداء داخليين في حين اختفى في الخطابات الرسمية منذ توقيع اتفاقيات ايفيان. و لم يتم اعتبارها حربا إلا في 18 أكتوبر 1999[1] ، بموجب قانون أكتوبر 1999 الذي يستبدل عبارة العمليات بشمال إفريقيا والجزائر بحرب الجزائر والمعارك في تونس والمغرب، وذلك نتيجة لمعركة كبيرة قادها المحاربون القدامى لحرب استقلال الجزائر للمطالبة بحقوقهم كمحاربين شاركوا في حرب باسم الجمهورية الفرنسية لتعترف بها الجمعية العامة الفرنسية فيما بعد بصفة الحرب.

ولم تترتب عن هذا القانون تعويضات مادية، ذلك أن التعويض عن الأضرار المادية المترتبة عن حرب الجزائر كان بموجب قانون 01 جويلية 1964، لذلك أقر بعض المراجعات والتحيينات. كما أن فرنسا وان كانت اعترفت لحرب استقلال الجزائر بصفة الحرب، إلا أنها اقتصرت في اعترافاتها الرسمية بحدوث جرائم تعذيب اقترفها بعض الجنود وقد كانت منعزلة وهذا دون إدانتها ودون الاعتراف بوجود ممارسات قمع وتعذيب وإعدام ضد المدنيين ممن اشتبه أو ثبت تأييدهم لحزب جبهة التحرير الوطني من طرف الجيش الفرنسي باسم الدولة الفرنسية وبأوامر منها. وعليه لم يكن لهذا القانون انعكاسات عقابية من شأنها أن تؤدي إلى إثارة المسؤولية الجنائية ضد أفعال معينة صادرة عن بعض الأفراد. ذلك أن إثارة هذه المسؤولية لم تعد ممكنة أمام المحاكم الفرنسية بسبب قوانين العفو، وتتعذر إثارتها أمام المحاكم الجزائرية في ظل اتفاقيات

[1] Loi relative à la substitution, à l'expression "aux opérations effectuées en Afrique du Nord", de l'expression "à la guerre d'Algérie ou aux combats en Tunisie et au Maroc", Loi n° 99-882 du 18 octobre 1999 parue au JO n° 244 du 20 octobre 1999, disponible sur le site : http://www.senat.fr/dossier-legislatif/ppl98-418.html (consulté le 01/09/2011 23h 55).

ايفيان، ولكون الإجراءات أمام العدالة الدولية ستكون أيضا غير ممكنة ذلك أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليس لها اختصاص بأثر رجعي[1].

الفقرة 2: حرب استقلال الجزائر في المنظور الوطني الجزائري: حرب التحرير

لقد كان للمسار التاريخي أثر بالغ في قولبة وتحديد شكل وتوجه السياسة الداخلية والخارجية في الجزائر.

أ. مكانتها في الحياة السياسية في الجزائر

- **في السياسة الداخلية**

تعتبر حرب استقلال الجزائر بمثابة شهادة ميلاد الدولة الجزائرية " الثورة" التي حولت من "الفرنسيين المسلمين المستعمرين" إلى جزائريين ذوي سيادة، فهي "حرب التحرير" التي خلصت الإقليم والشعب من الوصاية الفرنسية. وهي الحدث المؤسس للدولة الجزائرية و مصدر مشروعية الأمة، الدولة، النظام، والمسيرين ولذلك حرصت كل الحكومات منذ 1962 على إحياء حرب استقلال الجزائر بمختلف الوسائل: في الكتب المدرسية، التظاهرات التخليدية للأيام التاريخية على غرار 8 ماي 1945[2] ، 19 مارس[3]، 5 جويلية 1962[4]...، جمع الشهادات، التغطية الإعلامية، بناء المتاحف، إنتاج الأفلام، والأشرطة الوثائقية...الخ، تخليدا لتضحيات "الشهداء" الذين ماتوا لتستقل الجزائر(45 ألف قتيل في 8 ماي 1945، 1.5 مليون شهيد ما بين 54-62) و تمجيدا للكفاح ضد المستعمر و"الخونة" .

ويظهر وزن ومكانة حرب استقلال الجزائر في ديباجة الدستور الجزائري[5] حيث تضمنت تأكيدا على ماضي المقاومة التي قادتها جبهة التحرير الوطني وتجمع حولها الشعب الجزائري والتضحيات التي قدمها مقابل استرجاع سيادته: *"وكان أوّل نوفمبر 1954نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرالأمة وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكوّنات الأساسية لهوّيّتهاالقد. تجمّع الشّعب الجزائريّ في ظلّ الحركة الوطنيّة، ثم انضوى تحت لواء جبهة التّحرير الوطنيّ ، وقدّم تضحيات جساما من أجل أنيتكفّل بمصيره الجماعيّ في كنف الحرّية والهويّة الثقافيّة الوطنيّة المستعادتين، ويشيّد مؤسّساته الدّستوريّة الشّعبيّة الأصيلة...إن الجزائر...تعتزّ بإشعاع ثورتها، ثورة أوّل نوفمبر، ويشرّفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كلّ القضايا العادلة في العالم"*.

ولكن وراء هذه الصورة المقدسة لشعب موحد كان هناك جزائريون كانوا إلى جانب الفرنسيين و كانوا يظهرون كخونة لأنهم كانوا يعرقلون الطريق أمام الثورة. ولذلك حرصت السلطات الجزائرية على استبعاد

---

[1] Rapport N°499 (98-99) - Commission des Affaires sociales du sénat français, http://www.senat.fr/rap/l98-499/l98-499.html (consulté le 01/09/2011 23h 40).

[2] بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسقوط النظامين النازي والفاشي، خرجت الجماهير عبر كافة دول العالم تحتفل بانتصار الحلفاء وكان الشعب الجزائري من بين الشعوب التي جندت أثناء المعارك التي دارت في أوروبا، فخرج الجزائريين في مسيرات تظاهرية سلمية لمطالبة فرنسا بالوفاء بالوعد بمنحهم الاستقلال مقابل مساهمتهم في تحررها من الاحتلال النازي ولكن تم تفريق المتظاهرين بالسلاح خاصة في مدن سطيف و قالمة وخراطة، سقط خلالها العديد من الضحايا (والعدد محل خلاف كما سيوضح لاحقا).

[3] بمقتضى اتفاقية ايفيان تم توقيف إطلاق النار كليا على جميع التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 ويتم احياؤه سنويا بالجزائر "عيد النصر".

[4] عيد الاستقلال الجزائري.

[5] دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية لسنة 1996.

من اعتبرتهم خونة من الدخول والمشاركة في الحياة السياسية وتقلد المناصب العليا في الدولة حيث نصت المادة 73 من الدستور التي تحدد شروط قبول الترشح لرئاسة الجمهورية : *"لا يحق أن يُنتخب لرئاسة الجمهورية إلاّ المترشّح الذي ... يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942، يثبت عدم تورّط أبويه في أعمال ضدّ ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942،.."*

كما يدلي بقسمه وفقا لما جاء في المادة 76 : *" ...وفاء للتّضحيات الكبرى، ولأرواح شهدائنا الأبرار، وقيّم ثورة نوفمبر الخالدة، أقسم باللهّ العلي العظيم....."*

- **في السياسة الخارجية**

لقد كان لحرب استقلال الجزائر أو "حرب التحرير" كما تسمى في الجزائر أثر بالغ في تحديد توجه سياستها الخارجية. فقد كانت مكونا أساسيا ضمن هوية السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية قيادتها[1] ويتجلى ذلك من خلال: تصورها الجزائر لذاتها ضمن نسق العلاقات الدولية، تصورها للعلاقات مع بقية أفراد النسق الدولي، تصورها للنسق الدولي الذي تتطور فيه ، تصورها لكيفية إصلاح النظام الدولي القائم. وسنتطرق إليها على التوالي:

- تصور الجزائر لذاتها ضمن نسق العلاقات الدولية:

تعتبر الجزائر نفسها فاعلا يتساوى مع غيره من الدول الأخرى، تتمتع بسيادة مطلقة، فهي ترفض السلمية في العلاقات الدولية والهرمية بينما يسمى "بالأمم المتحضرة" و"الأمم غير المتحضرة" التي تعتبرها الجزائر تركة النظام الاستعماري وحرب استقلال الجزائر التي خاضتها ضد الاستعماري الفرنسي هي التي تقف وراء هذا المبدأ. كذلك فان السيادة لا يمكنها إلا أن تكون مطلقة، فالاستعمار يعني استحواذ طرف على سيادة طرف الآخر وتترجم من خلال حلول إرادة الطرف الأول محل إرادة الطرف الثاني خدمة للمصالح المستعمر. لذلك عند استقلالها حرصت الجزائر على تطوير المفهوم المطلق للسيادة. وقد انعكست هته القناعات في مبادئ جعلت من الجزائر دعائم لسياستها الخارجية من خلال:

المساواة بين الدول في السيادة انعكاس لفكرة المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك حق الدول في اختيار الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية مطلقة انعكاس لفكرة السيادة المطلقة التي تتصف بها سيادة الدولة وفق المنظور الجزائري، حيث نصت المادة 28 من الدستور الجزائري : *"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدّولي، وتنمية العلاقات الودّية بين الدّول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية. وتتبنّى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه"*.

- تصورها للعلاقات مع بقية أفراد النسق الدولي

تعرضت الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي إلى مخاطر تقسيم إقليمها وتجزئة شماله عن جنوبه، مشروع تخصيص جزء منه للمعمرين ذوي الأصول الأوروبية بدل ترحيلهم. من هذه التجارب الماضية جعلت

[1] ATTAF(A), ancien Ministre des Affaires Etrangères algérien (1996-1999), Conférences : l'Algérie dans les relations internationales, Ecole Nationale Supérieure des Sciences Politiques, Alger, 2010, (non publiée).

الجزائر تتبنى وتدافع لصالح مبدأ قداسة الحدود الذي تحيط به الجزائر مسألة الحدود الإقليمية. ومن هنا نجد مبدأ أخر وهو وحدة التراب الوطني الذي حرصت الجزائر على أن تتضمنه اتفاقية تأسيس الاتحاد الإفريقي.

كما كان لحرب التحرير دور في تصنيف علاقات الجزائر مع الدول التي تضامنت معها أثناء حرب استقلالها وهو ما يفسر كذلك موقفها المتحفظ إزاء حلف الأطلسي ورفضها استقبال قواعد عسكرية على إقليمها. و كان لحرب الاستقلال أثر في تحديد الجزائر لمجالات التضامن على المستووين الجهوي والعالمي: كالتضامن مع حركات تحرر الشعوب باعتبارها نالت استقلالها بعد حركة تحرير شعبية للمطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ولذلك فالجزائر تقف إلى جانب الشعوب التي تتواجد تاريخيا في وضعية مشابهة لماضيها، ولذلك فقد دعمت الحركات التحررية في إفريقيا ورفض الهيمنة الاستعمارية والعنصرية كدعمها لحق الشعب الفلسطيني في السيادة الكاملة على إقليمه وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وجعلت الجزائر من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ مطلقا بغض النظر عن الاعتبارات الحضارية والثقافية حيث دعمت استقلال تيمور الشرقية المسيحية في مواجهة أندونيسيا كما تدعم جبهة البوليزاريو باعتبارها ممثلة للشعب الصحراوي. حيث تنص المادة 27 من الدستور الجزائري: *" الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرّر السياسي والاقتصادي، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصري"*.كما ساهمت الجزائر على المستوى الدولي في تجريم الاستعمار باعتباره جريمة ضد الإنسانية والاعتراف للمقاومين بصفة المحارب وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية خاصة البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني 1977 لحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

- تصورها للنسق الدولي

كونت الجزائر نظرتها حول ديناميكية العلاقات الدولية انطلاقا من تجربة ماضيها حيث ترى أن النسق الدولي الذي أنتج الاستعمار لم يتغير كلية ومازال قائما بل وكيف أفكاره وقيمه ومصالحه وأدواته بتغير الأوضاع ذلك أن القوى المهيمنة طورت أدوات أخرى بعد أن أصبح الاستعمار ممارسة تجاوزها الزمن ولكن سياسات الهيمنة وعلاقات التبعية التي فرضتها القوى الكبرى ظلت قائمة لتستمر اللاتوازنات والاختلافات التي أصبحت تحكم المنطق الداخلي للنظام الدولي. وعلى هذا الأساس تنادي الجزائر بضرورة إصلاح النظام الدولي مراعاة للمطالب المشروعة لمختلف الدول خاصة وأنه قد نشأ بعد الحرب العالمية الثانية في ظل غياب القسم الأكبر من الدول المكونة له حاليا.

ب. كتابة التاريخ في الجزائر كتاريخ رسمي

نظرا لأهمية البحث التاريخي المتعلق بحرب استقلال الجزائر، فقد تم إخضاع المؤرخين الجزائريين لرقابة مزدوجة من الحكومة ومن منظمات من بقي على قيد الحياة ممن شارك في حرب استقلال الجزائر وتم إنشاء مؤسسات وهيئات رسمية لجمع الأرشيف و الشهادات والوثائق ومضاعفة التحقيقات حول "حرب

التحرير" لكتابة التاريخ الجزائري [1]. فقد بدأت كتابة التاريخ الرسمي من خلال "تأميم" تدريس وتعليم التاريخ من خلال التعريب، وباحتكار التجارة الخارجية كانت الحكومة تراقب المكاتب و الوراقات، وفي سنة 1974، تم إنشاء المركز الوطني للدراسات التاريخية، الذي أسندت اليه مهمة الترخيص لانجاز البحوث التاريخية، فكل الدراسات التاريخية حول تطور الحركة الوطنية قبل 1 نوفمبر 1954 وحول الصراعات الداخلية بين مختلف التيارات السياسية حول السلطة قبل 1965 أصبحت طابوهات، ليصور التاريخ على أنه بدأ في 1 نوفمبر 1954 و ما يهم هو الانتصار البطولي للجزائريين بافتكاك الاستقلال من الفرنسيين وليس ماضي تمزق الداخلي، ولا الرجوع إلى الحوادث العنيفة.

كما أن الكتب المدرسية كانت أدوات أساسية في جعل التاريخ أسطوريا: حيث تذكر الفرنسيين كأعداء مستعمرين، والحركى: مجموعات اختارت صف العدو، وإنهم كانوا أساس أعمال القمع ضد المدنيين الجزائريين. وفي هذا الإطار، كانت الدولة تشجع إنتاج الروايات حول الثورة البطولية التي تمجد الأبطال ضد الخونة والطغاة باحتكار الدولة لكتابة التاريخ. والى إلى جانب محور أسطورة الماضي ، فان السلطات الجزائرية بعد الاستقلال سخرت مجهوداتها لإعادة إحياء ثقافة جزائرية عربية التي قام الاستعمار بمحوها وإحداث قطيعة مع التركة الثقافية للمرحلة الاستعمارية، تلخيص الثقافة من الاستعمار، لمحو 132 سنة من التواجد الفرنسي في المجتمع الجزائري، كما أصبح التعريب معركة متسارعة ضد استمرار اللغة الفرنسية.

لقد كانت كتابة التاريخ أداة فعالة لإضفاء المشروعية على النظام السياسي الذي ساد الجزائر مابين 1962-1989 والذي كان يجعل من جبهة التحرير الوطني ذاكرة مشتركة ورمزا للنضال والنصر والاستقلال ومن حزب جبهة التحرير الوطني بمثابة وريث لمشروعية ثورية لينفرد في الساحة السياسية الجزائرية. ومنذ التسعينات أخذت الدولة الجزائرية شيئا فشيئا تتراجع عن احتكار كتابة التاريخ و الرقابة عليها. فالوجوه التاريخية التي طالما بقيت سرا بحكم مواقفها خلال حرب استقلال الجزائر والفترة التي تلتها، رجعت إلى الساحة العمومية حيث يحمل مطار تلمسان اسم مصالي الحاج، وجامعة سطيف اسم فرحات عباس[2].

المبحث الثالث: جماعات المصالح والرهانات السياسية الداخلية للتاريخ الاستعماري في البلدين

لقد كانت حرب الجزائر دائما محل جدل كبير حتى بعد 50 سنة من نهايتها، فتمثيلاتها والسياسيات العمومية للذاكرة التي فرضتها هذه التمثيلات تغيرت من فترة إلى أخرى ومن جيل إلى أخر ومن ضفة المتوسط إلى أخرى وهي تحرك أراء ووجهات نظر متناقضة فكل حرب تؤدي إلى نزاعات مستديمة حول حقيقة ما حدث، الأمر الذي يطيل الحدث في الزمن حتى بعد انتهائه وإقفاله ظاهريا. ولعل امتداد الحدث في الزمن راجع بالدرجة الأولى لوجود مجموعات بشرية عايشت الحدث وتأثرت به وكانت له عليهم انعكاسات فبقيت تتناقل ذاكرته في المجتمعين الفرنسي والجزائري بل انها انتظمت في شكل جمعيات ومنظمات

[1] PERVILLE (G), Mémoire et histoire de la guerre d'Algérie, de part et d'autre de la méditerranée, Confluences, Automne 1996, pp 163-174, (p 167), sur le site : http://www.confluences-mediterranee.com/Memoire-et-histoire-de-la-guerre-d (consulté le 30/06/2011 02h:14).

[2] STORA (B), la gangrène et l'oubli, op cit, p 114.

حقوقية أصبحت تشكل لوبيات وجماعات ضاغطة للتأثير في مجرى اتخاذ القرارات السياسية في البلدين فيما يتعلق بالتعامل مع الماضي وتركة حرب استقلال الجزائر وكل واحدة تعطيها معانيها الخاصة بصورة منعزلة عن المجموعات الأخرى بل وبصورة متناقضة تماما كلما انتقلنا من ضفة المتوسط إلى الأخرى.

المطلب الأول: حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في فرنسا

ونجد ضمنها مجموعات الأقدام السوداء، مجموعات الحركى، المحاربين القدامى، حملة الحقائب

الفقرة 1: الأقدام السوداء

تطلق تسمية الأقدام السوداء (Pieds-noirs) على المعمرين أو المستوطنين الأروبيين اللذين سكنوا أو ولدوا في المغرب العربي عموما وفي الجزائر خصوصا إبان الاستعمار الفرنسي مابين 1832-1962. ينحدر أغلبيتهم من أصول فرنسية أو إيطالية أو إسبانية أو مالطية وحتى من أوروبا الشرقية. بحسب إحصائيات عام 1948 فان 80 % من الأوروبيين القاطنين في "الجزائر الفرنسية" آنذاك ولدوا في ترابها عبر أجيال متتالية. ونسبة 11% منهم فقط، أوروبية ولدت في فرنسا[1]. أما النسبة المتبقية فهي لأوروبيين أسبان وإيطاليين وآخرين من دول أوروبية كسويسرا وألمانيا. ولقد أستعمل هذا المصطلح سنة 1955 لتطلقه بعد ذلك السلطات الفرنسية سنة 1962 على المرحلين من الجزائر غداة الإستقلال، والذين قدر عددهم بأكثر من مليون نسمة أي ما يعادل نسبة تتجاوز 12% من سكان الجزائر. ثم توسع المصطلح ليشمل الفرنسيين العائدين من تونس والمغرب والمصطلح يستثنى الجنود المسلمين اللذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي والمنسحبين معه غداة استقلال الجزائر حيث يعرف هؤلاء بمصطلح أخر هو الحركى أو الحركي بالفرنسية

لم يطرد الأقدام السوداء من الجزائربل اختاروا الرحيل، خاصة لتدهور الوضعية الأمنية في الجزائر فور الإعلان عن الاستقلال. ولقد كررت الحكومة الجزائرية المؤقتة نداءاتها لهم مشيرة إلى أن الحاجة ستكون ماسة "إلى كافة أبناء الجزائر مهما اختلفت أصولهم ودياناتهم لإعادة الإعمار"، وأن الدولة المستقلة ستضمن "بواقعية وعدالة مستقبلهم في كنفه"[2]. كما دعا فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958-1961)الأوروبيين الجزائريين قائلاً: *"إن الجزائر إرث للجميع، فمنذ أجيال عديدة وأنتم تقولون أنكم جزائريون! لا أحد يعارض هكذا ميزة، لكن الجزائر لما أصبحت بلدا لكم، لم تكف أن تكون لنا. افهموا هذا، وتقبلوا أنه لا يوجد وطن آخر ممكنا لنا"*[3].

كما اقترحت عليهم السلطات الجزائرية إما الحفاظ على جنسيتهم (الفرنسية الجزائرية)، أو قبول حق المواطنة الجزائرية كاملة شرط أن يتساووا في الحقوق والواجبات مع غيرهم من الجزائريين. وتضمنت اتفاقيات ايفيان العديد من الضمانات لصالح بقاء الأقدام السوداء بالجزائر وكذلك حرية التنقل بين البلدين[4].

---

[1] PERVILLE (G), op cit, p 170.

[2] Wikipedia, http://fr.wikipedia.org/wiki/Pieds-Noirs (consulté le 11/09/2011 16h25).

[3] نداء فرحات عباس نشر في 20 فيفري سنة 1960 في صحيفة المجاهد اللسان الرسمي لجيش التحرير وجبهة التحرير الوطن، في الموقع: الأقدام السوداء http://ar.wikipedia.org/wiki/ .(تمت زيارته بتاريخ 2011/07/07 23سا45)

[4] Mars 1962 : ce que prévoyaient les accords d'Évian pour les Pieds-noirs, http://www.alger-roi.net/Alger/mars_1962/pages_liees/accords_evian_pn44.htm, disponible sur le site : (consulté le : 07/05/2011 à 22 :38).

وقدّ در عددهم بحوالي مليون شخص تم ترحيلهم إلى فرنسا بعد 1962 وقد كانت وضعيتهم الاجتماعية والمهنية متمايزة وغالبا ماكانت تختلف وتبتعد كثيرا عن الصور النمطية للمعمر، " الغني والمهيمن".

يمكن وصف الأقدام السوداء كمواطنين "دون وطن" فباعتبارهم مهاجرين نحو المستعمَرة فان الأقدام السوداء كونوا صورة غامضة عن فرنسا فلقد اعتبروا أن الجزائر امتداد لفرنسا وأن المتوسط يفصل بينهما كما يفصل نهر السين بين الأحياء في باريس، فبالنسبة لفرنسيي الجزائر، الجزائر كانت فرنسا ولكن أغلبيتهم لم يعرفوا فرنسا إلا من خلال كتب التاريخ، دون أن يدركوا أنهم كانوا يعيشون في مستعمَرة ولذلك كان الترحيل إلى الموطن- فرنسا كان بالنسبة لهم بمثابة تجربة استئصال لجذورهم وأصولهم. فهذه الشريحة اعتبرت نفسها الضحية الرئيسية لحرب استقلال الجزائر حتى، أنهم مارسوا أعمال عنف ضد الجزائريين رفضا للرحيل. من جهة أخرى فان السلطات الفرنسية بعد استقبالهم على التراب الفرنسي أطلقت عليهم تسمية "المرحلين"[1]، وهو ما يظهر الهوة وعدم الفهم الذي تواجدوا فيه علاقتهم بفرنسا كانت علاقة ما جعلهم يتساءلون عما كانوا قبل أن يصبحوا فرنسيي الجزائر[2].

إن هذه المجموعة التي التحمت بفعل تجربة النفي والإبعاد التي عاشتها حملت تصوراتها و تمثيلاتها الخاصة عن الجزائرالمستعمَرة تميزها نظرة الحنين وحرصت على تحسين الصورة الاسترجاعية لعلاقاتها مع السكان الأصليين من"الانديجان"، وهذا سعيا منها في تقمص دور الضحية [3] ، ولكنهم اندمجوا في المجتمع الفرنسي وتحولوا إلى " لوبي قوي" يتحسب له في كل موعد انتخابي. ويشكل "الأقدام السوداء" قوة ضغط لا يُستهان بها في فرنسا، وهم متغلغلون في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والفنية... وبينهم نسبة كبيرة من اليهود[4]مما يعطي لدورهم وتأثيرهم طابعاً خاصاً . وقد استطاعوا تحقيق لعبة الجذب السياسي ومقايضة أصواتهم الانتخابية كلما حلت مناسبة سياسية ولم تعد مسألة الأقدام السوداء بفرنسا تتعلق بمسألة التعويضات المالية فقط بل بفرض تقدير التاريخ الاستعماري من زاوية ايجابية.

فمطالب جمعيات الأقدام السوداء والمرحلين متعددة: التعويض عن الممتلكات التي تركوها في الجزائر، الاعتراف الجماعي بمعاناتهم، ترحيل الرفاة المتروكة في الجزائر، تثمين "ثقافة" أو "هوية" الأقدام السوداء...والبعض منهم بدأ نضاله بدعم سياسة العفو لصالح الجنرالات الحرب القدامى. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن انتظام الأقدام السوداء في هياكل نضالية واستثمارهم في ميدان الذاكرة المتعلقة بحرب الجزائر لم يكن إلا بعد سنوات من ترحيلهم واستقرارهم واستفادتهم من تسويات للمشاكل المادية و إعادة إدماجهم اجتماعيا ومهنيا. حيث عوضت الحكومة الفرنسية من فقدوا أملاكهم على دفعتين: عندما غادر معظمهم البلاد يوم استقلال الجزائر سنة 1962، ثم عند صدور قرار تأميم الأراضي الزراعية في الجزائر

[1] Loi n° 61/1439 du 26 décembre 1961 relative à l'accueil et à réinstallation des Français d'outre-mer, sur le site : http://www.legislation.cnav.fr/textes/loi/TLR-LOI_611439_26121961.htm (consulté le: 02/10/2011 17h20).
[2] SAVARESSE €, op cit, p 180.
[3] ROSSOU (H), les raisins verts de la guerre d'Algérie, In Yves Michaud (dir), La Guerre d'Algérie (1954-1962), Odile Jacob, Université de tous les savoirs, Paris, 2004, p.127-151. (p 114), disponible sur le site : http://www.chgs.umn.edu/histories/occasional/Rousso_Les_raisins_vert.pdf (consulté le 10/06/2011 23h :04).
[4] Wikipedia, op cit.

في 20 مارس1963[1]، وقد كانت مطالبهم المادية وراء العديد من قوانين التعويضات التي تم التصويت عليها فيفرنسا سنة 1970 ثم 1978 [2] ثم1987 [3] ، ومع ذلك لم تتوقف التعبئة على الرغم من صدور قوانين تعويضية وحتى قوانين العفو في 1968 و 1982[4] وهو ما يدل على أن الإصلاحات المادية لم تكن سوى مطلب أولي ضمن مطالب أخرى.

ويصنف الأقدام السوداء ضمن المجموعات الظرفية التي تنتظم حول تجربة المعاناة، وقد عملت على إدراج المجموعة ضمن المشهد الاجتماعي من خلال دخولهم حروب الذاكرة الخاصة بحرب استقلال الجزائر لتحويل مليون فرد منعزل إلى مجموعة اجتماعية تنشط في الساحة العمومية تحوز موارد تسمح لهم بالتأثير على مسار القرار السياسي. ففي الوقت الذي تراجعت فيه المطالب الأولية تدريجيا وفقدت قدرتها على التعبئة، بقيت الحجرة الأساسية التي تقوم عليها هذه المجموعة، كونها مجموعة تلتف حول ذاكرة الجزائر المستعمَرة التي لا يجب نسيانها، باعتبارها مكون أساسي في خيارهم الهوياتي. لذلك حرصوا على ترقية الشعور بالانتماء لتاريخ مشترك وعلى الترويج لصورة المُعمِر الشجاع البطل الذي يخدم ويستصلح الأراضي الصحراوية القاحلة.

فالأقدام السوداء ممثلين في الجمعيات الخاصة بهم لم يتقبلوا فكرة استقلال الجزائر وما زال يشدهم الحنين للجزائر، وترى هذه الجمعيات أن فرنسا يجب ألا تخجل من ماضيها الاستعماري، وهذا حسب ما ورد على لسان احد ناشطيها :"لقد أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية ، بفضل المدرسين الذين علموا الأهالي فضائل الجمهورية ، والأطباء الذين تغلبوا على الأوبئة خاصة حمى المستنقعات، والفلاحين الذين حولوا بسواعدهم المستنقعات إلى أراضي صالحة للزراعة وغرسوا الحمضيات ، والمهندسين الذين شيدوا الطرقات والسكك الحديدية ، والسدود ، والتنقيب و الذين استصلحوا الصحراء باكتشاف البترول والغاز ، فهل هذه الحقائق تزعج أعداء فرنسا؟"[5]

الفقرة 2: الحركـــى

يستعمل هذا المصطلح للدلالة في معناه الضيق على أفراد الوحدات البديلة التي شكلتها القوات الفرنسية على مستوى الأحياء، انطلاقا من المجموعات المدنية للدفاع الذاتي وقد جهزتهم فرنسا بأسلحة دفاعية، وتمت ترقية بعضهم إلى قوات "كوماندوس للمطاردة" سعيا منها في كسب الميدان من خلال استقطاب الدعم والتعاون من السكان المحليين كقوات مضادة لجيش التحرير الوطني، خاصة وأنها كانت تعرف ضغوطات داخلية ترفض مشاركة أفراد الجيش من المجندين الإجباريين في هذه الحرب.

إلى جانب الحركى بالمعنى الضيق يشمل هذا المصطلح كذلك القوات العاملة إلى جانب القوات الفرنسية، جماعات المخازنية (moghaznis) وهم أفراد تابعون للشرطة على المستوى المحلي تعمل بأوامر من

[1] القانون رقم 70-632 المؤرخ 15 جويلية 1970 المتعلق بالمساهمة الوطنية لتعويض الفرنسيين الذين جردوا من ممتلكاتهم في الأقاليم التي كانت خاضعة لسيادة أو حماية أو وصاية الدولة.

[2] القانون رقم 78-01 من 2 يناير 1978 المتعلق بتعويض الفرنسيين المرحلين عن أملاكهم.

[3] القانون رقم 87-549 في 16 يوليو 1987 بشأن تسوية تعويضات المرحلين.

[4] القانون رقم 82-4 في 6 يناير 1982 التي تتضمن أحكاما مختلفة تتعلق بإعادة توطين المرحلين .

[5] SAVARESSE (E), op cit, p 135.

رؤساء الأقسام الإدارية المتخصصة (sections d'administration spécialisées/SAS) و الوحدات المدنية المكلفة بحماية بعض المباني، وضمان النظام العام، المجموعات المتنقلة للحماية الريفية (groupes mobiles de protection rurale/GMPR)، والتي سميت لاحقا " مجموعات الأمن المتنقلة . (Groupes mobiles de sécurité /GMS).

في 19 مارس 1962، تاريخ وقف إطلاق النار، وحسب تقرير المراقب العام للتسلح (contrôleur général aux armées) بالأمم المتحدة ، كريستيان سانت سيلفي (Christian de Saint-Salvy) ، تم إحصاء في الجزائر 263.000 مسلم (جزائري)، كان يعمل إلى جانب فرنسا، (60.000 جندي نظامي، 153.000 من البدلاء، 60.000 حركي، 50.000 عميل من النخب الجزائرية)، ويمثلون مع عائلاتهم حوالي 1.500.000 شخص[1] وكان الرهان على هاته القوة لترجيح كفة الاندماج أو الحكم الذاتي. بعد التحول في السياسة الفرنسية وتقبلها استقلال الجزائر في عام 1961، بدأت عملية تسريح ونزع السلاح من الحركى وتم توقيع اتفاقيات إيفيان 18مارس 1962. بنهاية الحرب وفي غياب أمن جزائري وانشغال الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمجازر التي كانت ترتكبها منظمة الجيش السري (OAS) اندلعت أعمال التصفية ضد الحركى وعائلاتهم لينتقم الحركى منذ ذلك التاريخ الدولة الفرنسية بالتخلي عنهم كما حملوا جبهة التحرير الوطني مسؤولية الاعتداءات التي كانوا عرضة لها.

لم تنص اتفاقيات إيفيان على مادة أو فصل خاص بوضعية الحركى أو القوات الإضافية العميلة، فإعفاؤهم من المتابعات جاء تحت طائلة الأحكام العامة التي وردت في الفصل الأول التي تنص على: " لا يمكن أن يتعرض أحد للإزعاج أو الطلب، أو الملاحقة، أو الإدانة أو الحكم عليه بقرار جزائي، أو عقوبة تأديبية بتدبير تميز ما بسبب أعمال ارتكبت بمناسبة الأحداث السياسية التي جرت قبل وقف إطلاق النار" أي شأنهم في ذلك شأن عامة الناس[2]. وقد تم ترحيل عدد محدود منهم (بقرار من الحكومة الفرنسية) بعد الاستقلال حوالي 500 12 شخص إلى فرنسا ليتم استقبالهم في أوضاع مزرية.

ويقدر عددهم اليوم بما يقارب 140000 شخص وحوالي 450000 بتعداد أبنائهم[3]، يعتبرونهم الجزائريون خونة وعملاء لأنهم قاتلوا إلى جانب الجيش الفرنسي، وهم يعتبرون أنهم أنصفوا بلادهم لقتالهم ضد جبهة وجيش التحرير إلى جانب الجيش الفرنسي، لكن فرنسا التي استخدمتهم طويلا تركتهم على هامش الحياة، فهم يعيشون عقدة الذنب وعقدة الرفض من الجانبين. ولذلك يسعون إلى لعب دور الضحية المزدوجة تارة في فرنسا من خلال استغلال المواعيد الانتخابية باعتبارهم مواطنين فرنسيين يتمتعون بالجنسية الفرنسية وتارة من الجزائر قصد استرجاع ممتلكاتهم السابقة.

[1] DENOIX (P), Article Harkis in Encyclopædia Universalis , 2010
[2] PITTI (L), Les harkis : ni rapatriés comme les autres, ni français comme les autres, mis en ligne le lundi 24 octobre 2011, disponible sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article4684 (consulté le 22/11/2011).
[3] SAVARESSE (E), op cit, p 136.

أ. مكانة الحركى في فرنسا ومطالبهم

هناك العديد من منظمات الحركى والجمعيات المدافعة عن حقوقهم في فرنسا حيث نجد ما يتجاوز 400 منظمة منها ماهو وطني ومنها ماهي منظمات وجمعيات ذات طابع محلي[1]. وتطالب جمعيات الحركى حاليا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي وعد في حملته الانتخابية للرئاسيات الفرنسية في 31 مارس 2007 للرئاسيات كمرشح عن حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (Union Pour un Mouvement Populaire)، مئات من ممثلي جمعيات الحركى أن فرنسا سوف تعترف بمسؤوليتها في التخلي عن الحركى وعن المجازر التي تعرضوا لها مباشرة بعد استقلال الجزائر(حسب قوله)، إذا ما نجح في الانتخابات[2]، كما وعد بإزالة الصعوبات التي تقف أما أبناء الحركة لدمجهم في قطاع الشغل وتطبيق سياسة التمييز الايجابي لصالحهم[3].

ومن أهم الجمعيات الناشطة في هذا المجال "اللجنة الوطنية لتواصل الحركى" (CNLH)، التي رفعت عريضة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كونها كانت تدرك وقت انسحاب قواتها من الجزائر مباشرة مع الاستقلال أن هناك جرائم سترتكب ضد الحركى، حسب هذه المنظمة، كما ترى أن التعويضات المادية تبقى غير كافية، بل إن كل الإجراءات التعويضية التي جاءت بها القوانين السابقة أخفت المشكل الحقيقي المتمثل، في اعتراف فرنسا بمسؤوليتها عن تركهم والتخلي عنهم ويطالبون بالمحافظة على صفحة تاريخ الحركى وأبناء الحركى.

ب. مكانة الحركى في الجزائر ومطالبهم

يعتبر الحركى في الجزائر خونة وعملاء، وطالما نسبت إليهم كل أعمال التخريب وحتى الأزمة التي عرفتها الجزائر في التسعينات. وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا في 16 جوان 2000، صرح للتلفزة الفرنسية أن الشعب الجزائري ليس على استعداد بعد لقبول عودة الحركى وشبههم بالمتعاونين مع النازية من الفرنسيين أثناء الاحتلال النازي لفرنسا مابين 1940-1944، وهو ما أثار حفيظة الحركى ومختلف المنظمات التي تعنى بشؤونهم[4].

كما تطرق الرئيس الجزائري إلى مسألة الحركى خلال حملته من أجل استفتاء السلم والمصالحة الوطنية الذي تم في 29 سبتمبر 2005، حيث صرح: "*أن أبناء الحركى ليسوا مسؤولين على أعمال آباءهم، وإذا أرادوا أن يكونوا جزائريين فليكونوا كاملي الحقوق، على أساس أن تكون لهم حقوق وواجبات كباقي الجزائريين، وذلك شرط أن يدافعوا على هذا الوطن وأن يبلوا البلاء الحسن مع إخوانهم الجزائريين*"[5]

---

[1] BOUZEGHRANE (N), Entretien de l'historien Gilbert MEYNIER, sous le titre "les harkîs n'ont été ni plus ni moins que des mercenaires, El Watan, le 10 mars 2005.

[2] Reuters, 5 décembre 2007, disponible sur le site: http://www.rmc.fr/editorial/19886/nicolas-sarkozy-affirme-que-la-france-doit-reparation-aux-harkis/ (consulté le 10/04/2011 20h 20).

[3] Reuters, 5 décembre 2007 20:33, disponible sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article2400 (consulté le 22/11/2011 21h05).

[4] INA, Bouteflika et les harkis, vidéo disponible sur le site : http://www.ina.fr/politique/politique-internationale/video/2630373001020/bouteflika-et-les-harkis.fr.html (consulté le 22/11/2011 00h: 25).

[5] موقع الرئاسة الجزائرية، تجمع شعبي في ولاية الشلف، 2005/09/01، في الموقع : (أطلع عليه بتاريخ 2011/07/10 21سا 20.) http://www.elmouradia.dz/arabe/reconciliation/Villes/Chlef.htm

اعتبرت منظمة "أجير" (AGIR) ومنظمة "حركى وحقوق الإنسان"، أن هذه التصريحات خطوة صغيرة نحو الاعتراف بحقيقة المجازر وأنها تبقى في انتظار تغيرات ملموسة كالترخيص بنقل رفاة الحركى الذين توفوا في فرنسا للجزائر وكذلك بحرية تنقل الحركى ، في حين ترد الجزائر بأنها تتعامل مع الملفات حالة بحالة وهي لا تمنع دخولهم إلا إذا كان في ذلك تهديد للنظام العام[1].

حاول الحركى الضغط على السلطات الفرنسية حتى تضغط بدورها على السلطات الجزائرية والحصول على تعويضات عن المجازرالتي ارتكبت ضدهم، وكان رد المسؤولين في الجزائر في كل مرة أن الحركى هم مواطنون فرنسيون، اختاروا الوقوف في صف فرنسا ثم الانتقال للعيش فيها، فليس لهم أي حق للمطالبة به في الجزائر، ناهيك على أن هؤلاء الحركى الذين يقدمون أنفسهم كضحايا، متورطين مثلهم مثل الجيش الفرنسي في الجرائم النكراء التي ارتكبت بحق الشعب الجزائري طيلة حرب التحرير[2].

الفقرة 3: المحاربون القدامى

أ. الجنود الفرنسيون

وتطلق عليهم كذلك تسمية "قدماء الجزائر" (Les Anciens de l'Algérie)، وهم موزعون ومنتشرون في المجتمع الفرنسي وحتى في الحياة السياسية أمثال: الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (Jacques Chirac) ، وشخصيات سياسية أخرى مثل جون بيار شوفانمون (Jean Pierre Chevennement) ، وهناك العديد منهم ممن تم تجاهل ماضيهم المتمثل في مشاركتهم في حرب استقلال الجزائر. ففرنسا التي كانت تشهد التطور الاقتصادي عند خروجها من هذه الحرب لم تكن تعترف سوى بحروبها الكبرى : كالحرب العالمية الأولى (1914-1919) والحرب العالمية الثانية (1939-1945)، أما الجيل الثالث للحرب فلم تعترف قط بوجوده ولا بصفة المحارب وبالتالي وجدوا أنفسهم مجبرين على ارتدا الزي المدن، إلى غاية تحرك مجموعات من قدماء هذه الحرب الذين انتظموا قصد تثمين حقوقهم ورد الاعتبار لذاكرتهم والاعتراف بحربهم.

وهناك ثلاث جمعيات تختص في الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للجنود السابقين الذين تمت تعبئتهم في شمال إفريقيا. ونجد: الاتحاد الوطني للمحاربين وقدماء شمال إفريقيا (Union Nationale des Combattants et des Anciens d'Afrique du Nord / UNCAFN) الذي كان يؤيد بقاء الجزائر فرنسية والفدرالية الوطنية للمحاربين القدامى (Fédération Nationale des Anciens Combattants d'Algérie-Tunisie-Maroc/FNACA) فقد كانت تدعو إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، أما التيار الثالث محاربو الجزائر وتونس والمغرب (Combattants d'Algérie Tunisie Maroc/CATAM)، فقد أنشئ تحت تأثير الفدرالية الوطنية للمحاربين وسجناء الحرب (Fédération Nationale des Combattants de Guerre et des Prisonniers de guerre).

[1] يومية صوت الأحرار الصادرة يوم 16 مارس 2010.
[2] يومية صوت الأحرار، الصادرة بتاريخ: 23 ماي 2011

في سنة 1980 كانت هذه الجمعيات والمنظمات تحصي 600000 عضو موزعين كما يلي:الفدرالية الوطنية للمحاربين القدامى تضم 250 ألف عضو، الاتحاد الوطني للمحاربين وقدماء شمال إفريقيا تضم: 230 ألف عضو تدافع عن حقوق والقيم الإنسانية وتتجاهل الخصوم الأمس، محاربو الجزائر وتونس والمغرب وتضم 120 ألف عضو.

ويقول المؤرخ الفرنسي جون ماري مايور (Jean Marie Mayeur)، سنة 1999: *"صحيح أننا لا نحبذ الحديث عن حرب الجزائر ، لماذا؟ لأنه لا يمكننا أن نفخر بكل ما حدث في هذا الماضي ولكننا نعرف ما حدث ففي حقيقة الأمر ساد صمت عميق في السنوات الأولى بعد عودة المحاربين ثم بدأت محاولة الحديث عنها بصورة بنائية، أي ألا يكتب تاريخ حرب الجزائر بالممحاة ولكن بالقلم، ومن المهم أن نحتفظ الإنسان بذكرياته ولكن نبقى نحن قدماء الجزائر منسيو التاريخ"*[1]. ويمكن تصنيفهم في المجموعات التالية:

ب. **المجندون الفرنسيون إجباريا**

في عام 1954، كان التعداد العسكري الفرنسي يضم حوالي 50000 رجل، من بينهم 38٪ تم استدعاؤهم لقضاء 18 شهرا من التجنيد الإجباري في الجزائر.في عام 1955 ، انتقلت هذه الأرقام إلى 000 100 ، وذلك بسبب الحرب في الجزائر. وفي سنة 1956 ، ارتفع العدد الى 20 ألف. ثم تم تمديد فترة التجنيد إلى 30 شهرا ما سمح للقوة العسكرية أن تصل إلى 400000 جندي من بينهم 57% مجندين اجباريا سنة 1957.

بين عامي 1952 و1962 شارك 1343000 مجند إجباري و 407000 من الجنود أي ما يقارب 1750000 في ما عرف بعمليات حفظ الأمن في شمال إفريقيا" ليعترف بها كحرب في 05 أكتوبر 1999 ليصل عددهم الاجمالي الى حوالي 1.200.000 شخص[2]، أجروا الخدمة العسكرية كلية أو جزئيا خلال حرب استقلال الجزائر، ومنذ عشرات السنوات، كثير منهم دخلوا ساحات النقاش العمومي مساهمين بذلك في إعادة إحياء ذاكرة حرب استقلال الجزائر والوعي الجماعي حولما أسموه "حقيقة" هذا النزاع.

تحمل هذه المجموعة الشعور بالاستياء المزدوج لشعورهم بأنهم من جهة كانوا مجبرين على المشاركة في حرب غير عادلة، لا فائدة منها ومن جهة أخرى لأنهم لم يحصلوا على الاعتراف والتقدير مثل المحاربين القدامى الذين شاركوا في حروب أخرى[3]. وقد طالبت هذه المجموعة بأن يتم اعتبارها محاربين شانهم في ذلك شأن المشاركين في الحرب العالميتين الأولى والثانية، ولم ينتظم قدامى المجندين إجباريا في فرنسا في شكل جمعيات بل قاموا بربط علاقات مع مجموعات أخرى من حملة ذاكرة حرب الجزائر.

وذاكرتهم معقدة بين الاتهام والتبرير كما تختلف بحسب درجة الصدمة التي خلفتها هذه الحرب كما أنها تتعارض مع منظور بقية المجموعات الأخرى من حملة الذاكرة . فعندما رجعوا إلى فرنسا دخل أغلبهم في

---

[1] Cité par : PERVILLE (G), L'Algérie française: Les visions des porteurs du projet, ou les visions par les français de leurs passé algérien, article mis en ligne le vendredi 25 avril 2008, disponible sur le site : guy.perville.free.fr/spip/article.php3?id_article=175 (consulté le 20/05/2011).

[2] عددهم محل تضارب في الأرقام والإحصائيات كما بينا سابقا.

[3] ROUSSO (H), Les raisins verts de la guerre d'Algérie, Paru in Yves Michaud (dir), La Guerre d'Algérie (1954-1962), Paris, Odile Jacob, Université de tous les savoirs2004, p.127-151 .

صمت يترجم ويكشف عن حجم تجربتهم. كما انضم العديد منهم إلى منظمات قدامى المحاربين الهامة. وقد استفاد المجندون إجباريا في الجزائر في وحدات قتالية من بطاقة المحارب وصليب المحارب، كما يستفيدون من منح إضافية في تقاعدهم وتسند مهمة ضمان هذه الخدمات إلى الديوان الوطني لقدماء المحاربين[1].

الفقرة 4: حملة الحقائب[2]

أطلقت تسمية "حملة الحقائب" على شبكات الدعم الأوروبية لحرب استقلال الجزائر من الأوروبيين وبالأخص الفرنسيين الذين دعموا أعضاء جبهة التحرير في فرنسا كما أنهم واجهوا السياسة الفرنسية الرافضة لاستقلال الجزائر وقد تميز نشاط هؤلاء بالسرية. وقد تشكلت شبكات الدعم ابتداء من عام 1957 واستمرت في نشاطها إلى غاية عام 1962 وكان أغلب أعضائها من اليسار الفرنسي[3].

وقد اعتبرتهم السلطات الفرنسية خطرا على مصالحها الداخلية حتى وإن كانوا فرنسيون، حيث مثلوا أمام المحاكم العسكرية وتمت معاقبتهم بالسجن بتهمة "تهديد الأمن الخارجي للدولة" وقد مستهم قوانين العفو بموجب اتفاقيات ايفيان وعند استقلال الجزائر غادر بعضهم فرنسا متجها نحو الجزائر للمساهمة في عملية البناء وأطلق عليهم البعض تسمية "الأقدام الحمراء" لأن أغلبيتهم كانوا يساريو التوجه . وبعكس حملة الذاكرة الآخرين فان حملة الحقائب لم يكونوا ولم تكن لهم مطالب ذاكرة لا اتجاه فرنسا ولا اتجاه الجزائر. فلا يعتبرون أنفسهم خونة لفرنسا بل بالعكس من ذلك فلقد خدموا بموقفهم مبادئ الجمهورية ومبادئ الثورة الفرنسية بمناهضتهم للاستعمار ورفض الهيمنة .

الفقرة 5: المهاجرون ذوو الأصول الجزائرية

وهي المجموعة الأكثر أهمية وتضممن قدِم إلى فرنسا مع نهاية الحرب سنة 1962 (الحركى وعائلاتهم والأقدام السوداء)، منهم من قدم إلى فرنسا في عدد كبير جدا في إطار الهجرة الاقتصادية خاصة في سنوات 1960 و1970، فهؤلاء الأشخاص ذوي الأصول الواحدة فرقت بينهم الحرب والاستقلال. أما الفئة التي تهمنا فهم المهاجرون من أصول جزائرية الذين يمكن أن نضيف إليهم كل المغاربة والتونسيين والذين أصبح أغلبهم فرنسيين وأنجبوا أطفالا فرنسيين ، فكثيرا ما كانت لهم نظرة مختلفة عن التاريخ مقارنة بغيرهم من المجموعات الأخرى من المهاجرين، فمن جهة يفتخرون بكونهم ينحدرون من دول مستقلة والبعض منهم شارك في حرب الاستقلال ومن جهة أخرى فان الظروف الاقتصادية والسياسية في الجزائر المستقلة حديثا أجبرتهم على المغادرة نحو فرنسا ليعيشوا في وضعية غالبا ما كانت هشة ومتردية. فهذا التوتر تضاعف اليوم فالجيل الثاني والثالث يعبرون أكثر عن مخاوفهم حول وضعيتهم الاجتماعية وأمالهم المفقودة في الاندماج.

فسلوك الشباب من هذه الفئة ينظر للجنسية الفرنسية على إنها "جنسية رسمية" منحت بصورة أحادية الطرف، تحمل أثار وعلامات الماضي الاستعماري حيث يراها تتناقض مع الجنسية الحميمة المتواجدة

[1] هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ينشط على المستوى الوطني تحت وصاية وزارة الدفاع ويقدم تقريرا دوريا للغرفة العليا للبرلمان الفرنسي.

[2] HAMON (H) et ROTMAN (P) , Les Porteurs de valises, Albin Michel édition, Paris, janvier 2000, p 67.

[3] شبكة فرنسيس جونسون (Francis JEANSON)

بداخله والجنسية الفرنسية. وبالتالي يبقى رجوعه للماضي الاستعماري أمر حتمي بالرغم من أنه لم يعايش أحداثه. وبذلك تجد هذه الشريحة نفسها تتمسك بطرفي التاريخ المزدوج: فهي تعيش رغبتها في الانتماء للمجتمع الفرنسي الذي تعيش فيه،ومن جهة أخرى تحرص على عدم إنكار أصولها. وصراع هذه المجموعة من أجل استرجاع ذاكرتها يكمن في تقاطع التاريخين: رفض المركز الذي يُفرَض عليهم في المجتمع الفرنسي بطلب التنوع في الأدوار الاجتماعية والثقافية....وفي نفس الوقت التطلع إلى الاعتراف بصورة الأصل التي انتقلت إليهم عبر أبائهم. فالشباب ذو الأصول الهجرة الجزائرية أصبح يسعى أكثر فأكثر إلى إعادة تنشيط تركة ذاكرة أبائهم وأجدادهم شأنهم شأن أبناء الحركى، بل انه نفس التاريخ بمنظور مختلف.

المطلب الثاني: حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في الجزائر

وتضم فئتين أساسيتين هما فئة المجاهدين وفئة ذوي حقوق الشهداء حيث استصدرت قوانين لحماية حقوقهم وفرض احترامهم باعتبارهم رموز لحرب التحرير ومآثرها[1]. وهناك وزارة حكومية ترعى شؤون هذه الفئة منذ أول حكومة جزائرية بموجب قرار أصدره الرئيس الجزائري هواري بومدين عام 1978.

الفقرة 1: المجاهدون

هناك تضارب بشأن عددهم وكثيرا ما أثيرت قضية المجاهدين المزيفين بالجزائر نظرا لحجم الامتيازات التي تتحصل عليها هذه الفئة او ما يعرف ب "الأسرة الثورية" بموجب ما تقره القوانين والتشريعات الجزائرية على غرار قانون المجاهد والشهيد 1991/16، وقانون 07/1999[2]، كما يتم تحيين التعويضات المعترف بها لهذه الفئة بمناسبة مناقشة قوانين المالية. وقد شكك أحد النواب في البرلمان الجزائري " نوردين أيت حمودة" عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية [3]من في عدد المجاهدين حيث تساءل" لماذا في كل بلدان العالم يتناقص عدد المحاربين القدامى سنة بعد سنة ماعدا في الجزائر؟" وقد كانت لهذه التصريحات ردود أفعال شديدة نادت بمحاكمة النائب البرلماني عن هذه التصريحات.

كما أثيرت قضية الكشف عن أكثر من 12 ألف مجاهد مزيف من طرف اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الملفات كما علقت ما يتجاوز 85 ألف ملف بعد التحقيق الذي أمر به وزير المجاهدين الجزائري "محمد الشريف عباس" دون أن يتم الإعلان على الإجراءات المتخذة بهذا الصدد[4].

ويعتبر مجاهدا وفق القانون الجزائري: كل شخص شارك في حرب التحرير الوطني مشاركة فعلية مستمرة بدون انقطاع، تحت لواء جبهة التحرير الوطني وضمن مختلف هياكلها، خلال الفترة ما بين أول نوفمبر سنة 1954م إلى 19 مارس سنة 1962م [5]. ويصنف المجاهدون إلى: أعضاء جيش التحرير الوطني

---

[1] المادة 1 و2 من قانون المجاهد والشهيد رقم 07/1999 المؤرخ في 05 أفريل 1999.

[2] المؤرخ في 5 أفريل 1999 المتعلق بالمجاهد و الشهيد.

[3] وهو ابن العقيد عميروش أحد قادة الثورة الجزائرية البارزين كما صرح "ما أرفضه، هو أن يقال أن هؤلاء (المجاهدين المزيفين) شاركوا في حرب التحرير وهم بالطبع لم يشاركوا فيها، بل استخدموا شهادات مزورة للحصول على تعويضات وهذا شيء غير أخلاقي.

[4] HANNI (T), le scandale des faux moudjahidines, 2008, disponible sur le site : http://www.france24.com/fr/20081102-le-scandale-faux-anciens-combattants-algerie (consulté le 24/07/2011 23h37).

[5] المادة الرابعة من قانون 16/91 المتعلق بالمجاهد والشهيد

وأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني: الفدائيون، المسبلون[1]، المعتقلون والمساجين، الدائمون[2]، الأعضاء غير الدائمين[3].

ويتمتع هؤلاء المجاهدون وذوي حقوقهم بامتيازات عديدة تكفلها الدولة الجزائرية: كمجانية العلاج ، مجانية أو خفض تكلفة تسعير النقل في وسائل النقل البرية، الجوية و البحرية بشروط معينة[4]، الأولوية في التكوين و الشغل و الترقية، والتقاعد. تخصص لهم الدولة 20 بالمائة من كل حصة سكنية أو من القطع الأرضية المخصصة للبناء، تخفيض من نسبة كراء السكنات تقدر بين 20 إلى 40 بالمائة، وتخفيض بنسبة 40 بالمائة عن كل عملية شراء سكن، الأولوية في منح الأراضي الفلاحية، يستفيدون من القروض مع تخفيض نسبة 50 بالمائة على نسبة الفوائد لانجاز مشاريع الاستثمار الاقتصادية.

وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين سنة 1963 من اجل الحفاظ وحماية المصالح المادية والمعنوية لمتقاعدي الجيش الشعبي الوطني و ذوي الحقوق' كما تنشط المنظمة في رفع شان ثورة التحرير و قيمها وحمايتها من كل تزوير أوتشويه، والحفاظ على التقاليد الثورية و القيم الوطنية. وتتمتع المنظمة باستقلالية مالية و إدارية وهي ممثلة على شكل هياكل مركزية في معظم الولايات و لدى عدة مؤسسات وطنية رسمية. وتنشط بمناسبة الأيام الوطنية والمناسبات التاريخية من خلال التظاهرات وتجديد مطالب الاعتذار الفرنسي على الجرائم المقترفة أثناء الحقبة الاستعمارية وتجديد مطالب التعويضات، وتحرص على حفظ ذاكرة حرب الاستقلال ونقلها عبر الأجيال. فقد أعلنت منظمة المجاهدين الجزائريين في أكتوبر 2011 مع إعلان الحكومة الجزائرية على فتح المجال الاعلام السمعي البصري، عزمها إنشاء قناة تلفزيونية وأخرى إذاعية مخصصتين لتاريخ حرب التحرير الجزائرية[5].

إلى جانب المنظمة الوطنية للمجاهدين نجد "المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين" التي تضم ما يتجاوز مليون ونصف عضو ضمنها وكلاهما مقربة من أحزاب التحالف الرئاسي بالجزائر وتبرز أدوارها في الأيام الاحتفالية التاريخية وخلال المواعيد الانتخابية حيث يتم تجنيدها لتعبئة مناضليها خلال المواعيد الانتخابية [6].

الفقرة 2: أبناء الشهداء

لا توجد إحصائيات رسمية أو تصريحات بخصوص عددهم. ويستفيد ذوو حقوق الشهيد من امتيازات اجتماعية عديدة على غرار فئة المجاهدين كمجانية العلاج، مجانية أو خفض تكلفة تسعيرة النقل في وسائل

---

[1] المسبل هو الذي كان مصنفا ضمن تشكيلات شبه عسكرية مكلفة بالقيام بمختلف المهام ضد العدو.

[2] يعد من الأعضاء الدائمين للمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني كل من العناصر المنظمة في مختلف تشكيلاتها: أعضاء المجالس الشعبية الحضرية و الريفية و المساعدون لهم من مسؤولي المشاتي، العاملون بمراكز التموين و أماكن تمركز الجيش و تحدد أصنافهم عن طريق التنظيم، الأعضاء الذين مارسوا نشاطاتهم النضالية خارج الوطن و تحدد أصنافهم عن طريق التنظيم.

[3] يعد من الأعضاء غير الدائمين للمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني الأشخاص الذين شاركوا بأموالهم و هبات أو ناضلوا بشكل إداري وبصفة عامة كل من قدم خدمة للحرب التحريرية دون أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة في الأصناف السالفة .

[4] وفق تلك التي تم تحديدها في المرسوم 139/07 المؤرخ في 02 ماي 2007 و المرسوم رقم 255/08 المؤرخ في 14 جويلية 2008 ".

[5] العرب اليوم، ليوم الاثنين 10 أكتوبر 2011، متوفرة على الموقع:
http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=158973&catid=327&Itemid=83 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/07/14 00:45)

[6] Le Monde édition du 27/05/2010 disponible sur le site : http://www.valeursactuelles.com/actualités/monde/fln-l'inflation-des-anciens-combattants20100527.html (consulté le 04/09/2011 23h04).

النقل البرية، الجوية و البحرية بشروط معينة[1]، الأولوية في التكوين والشغل و الترقية، والتقاعد، الحق في الاحتفاظ بمنصبهم في حالة تصفية أو غلق مؤسستهم، إمتيازات أخرى في مجل السكن والحماية الاجتماعية والاستثمار...

يعد شهيدا كل من كانت له إحدى صفات المجاهد و استشهد أو عد من المفقودين فيما بين أول نوفمبر 1954م إلى يوم 5 جويلية 1962م، ويعد من سقط ضحية الأحداث ما بين 5 جويلية سنة 1962م إلى سبتمبر سنة 1962م ضحايا الواجب.ويستفيد ذوو حقوقهم من نفس الحقوق الممنوحة إلى ذوي حقوق الشهيد ويعتبر ذوو حقوق الشهداء : أرملة أو أرامل الشهيد، أصول الشهيد، أبناء و بنات الشهداء. ومن أهم المنظمات التي تعنى بحقوقهم التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

أ. التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء

تأسست رسميا في الرابع من جويلية 1995م، وهي جمعية ذات أبعاد تاريخية' ثقافية' اقتصادية و اجتماعية، تسهر، بحسب قانونها الأساسي، على تقوية قيم فاتح نوفمبر 1954م' وتشجع تطور المجتمع في إطار القيم الوطنية، الإسلامية والشخصية الجزائرية' كما تدافع عن المصالح المادية و المعنوية لأبناء الشهداء.

ب. المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء

تم تأسيسها سنة 1989م، وتعتبر من بين المنظمات ذات تأثير و ذلك لوجودها على الساحة السياسية. ممثلة في معظم الولايات و تسهر على الحفاظ على الحقوق المعنوية و المادية لأبناء الشهداء' كما تعمل على تقوية مكانة أولاد الشهداء من خلال دورها السياسي في دفاعها على التيار السياسي و المكونات السياسية. من بين أعضاءها هناك أعضاء من مؤسسي حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذين يمارسون وظائف هامة في الحزب عبر كثير من المجالس البلدية و الولائية، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وهي على علاقة وثيقة كذلك بحزب جبهة التحرير الوطني.

خـــــلاصة

تميزت المؤسسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر بكونها جعلت من الجزائر مستعمَرة استيطانية عبر 130 سنة وتصفية الاستعمار بدورها وان كانت تندرج في حركة عالمية في إطار الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها فقد تمت بعد حرب دامت قرابة 08 سنوات. وكأي حرب فقد أدت إلى نزاع مستديم حول حقيقة ما حدث خاصة وانه لم تمض سوى 50 سنة على انتهائها وبالتالي فلا يمكن مبدئيا أن تكون محل وفاق خاصة فيما يتعلق بمجال الذاكرة، ذلك أن سياسات التسيير الوطني لهذا الماضي التي تبناها كل طرف كانت استجابة لظروفه السياسية و الرهانات الداخلية التي يجسدها حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر من الجانبين.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07 /139 المؤرخ في 02 ماي 2007 والمرسوم التنفيذي رقم 225/08 المؤرخ في 14 جويلية 2008، يحددان كيفية استفادة أرامل الشهداء والمجاهدين وذوي الحقوق من مجانية النقل والتخفيض من كلفته، الجريدة الرسمية رقم 33 سنة 2007 ورقم 40 سنة 2008.

الفصل الثاني

انعكاسات التاريخ الاستعماري على العلاقات الجزائرية الفرنسية

إن التاريخ الاستعماري الذي تتقاسمه الجزائر وفرنسا ماانفك يفرض نفسه في العلاقات الثنائية كواحد من أهم أسباب توترها وهذا على الرغم من تنوعها وعمقها. ويتطرق هذا الفصل إلى عرض أهم المسائل العالقة التي لم يتوصل البلدان بعد لإيجاد حلول بشأنها خاصة منها مسألة الأرشيف وتعويض المتضررين من التجارب النووية الفرنسية بالجزائر لتجعل من الماضي ميدان صراع خاصة في ظل تناقض سياسات الذاكرة المتعلقة بالحقبة الاستعمارية التي ينتهجها كل بلد، كما يبرز أهم محاولات التقارب بين البلدين الرامية إلى تجاوز الخلافات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري وتقييمها من حيث نجاعتها قصد التوصل إلى تصور مستقبل العلاقات الثنائية في ظل هذه الخلافات.

المبحث الأول: المنازعات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري

المطلب الأول: قضية الأرشيف

الفقرة 1: موضوع القضية

إن مسالة الأرشيف تبقى مجهولة لدى الجمهور العريض من حيث أهميتها ووزنها و قيمتها و لا ينظر إلى الأرشيف عادة إلا كمخزون من الأوراق المكدسة. كما لا يدرك أحد عدى المختصين أهمية و قيمة وطبيعة الأرشيف الجزائري الذي يحتفظ به في المؤسسات الفرنسية والذي مازال مسألة عالقة إلى يومنا هذا. فهناك تضارب في الأرقام بخصوص حجم هذا الأرشيف، فمن 20 طن تمتد على 8 كم عند النضد حسب المؤرخ الفرنسي بيار نورا في يومية لونوفال أوبسيرفاتور (Le Nouvel Observateur) 1981/11/17 ، انتقلنا إلى 200 طن على 7 كم كما يرى بيار كاترين (Pierre Catherine) في مجلة لوبوان (Le Point) ليوم 1981/10/26، ثم إلى 400 طن على 7 كم في يومية ليبيراسيون (Libération) ليوم 30/ 1981/10[1]. أما فيما يخص طبيعة الأرشيف فلا وجود كذلك لمعطيات ومعلومات رسمية ويمكن تصنيفه إلى: الأرشيف الوزاري، أرشيف الحاكم العام، أرشيف المقاطعات أو أرشيف التسيير. و هذا يتناقض مع ما يصرح به المختصون الفرنسيون الذين يقولون أن فقط الأرشيف السيادي هو ما تم تحويله فقط أما الأرشيف المعروف بأرشيف التسيير فما يزال في مكان حفظه الأول. والاختلاف في المعطيات المقدمة من كلا الطرفان يدل على عدم إمكانية تقديم إجابات دقيقة وموثوقة حول موضوع هذا النزاع . ومع ذلك فان هذه المعطيات و بالرغم من طابعها المتناقض تقدم رؤية تقريبية حول أهمية الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا.

الفقرة 2: تاريخ القضية:

في ربيع سنة 1962 مع تأزم الأوضاع وتجلي فكرة عدم تقبل الكومندوس الأوروبيين لفكرة استقلال الجزائر تم جمع الأرشيف المتواجد عبر الجزائر على وجه استعجالي وترحيله إلى فرنسا وهذا بموافقة شخصية من الجنرال ديغول. وقد كانت البداية مع وثائق الحاكم العام وديوانه التي ضمت أكثر من 200

[1] AKBAL (M), Problématique générale du contentieux archivistique Algéro- Français, RIST-Vol.2, n°1, Centre de recherche sur l'information scientifique et technique, Alger, 1992, pp : 28-36 (p29).

طن من الصناديق والسجلات يتجاوز طولها عند النضد 7 كم من الأرشيف المصنف ضمن "الأرشيف السيادي" ذو الطابع السياسي المحصل من طرف الإدارة العليا لمدة 130 سنة من التواجد الفرنسي بالجزائر، كما يتضمن ملفات القنصلية الفرنسية بالجزائر قبل 1830 وهي كلها كنوز تاريخية[1]، ولقد تواصل النقل والتحويل إلى غاية ماي 1962 أي شهرا بعد توقيع اتفاقية أيفيان 19 مارس 1962، ومنذ ذلك التاريخ كانت الدولة الجزائرية اتخذت موقفا حازما وقامت بعدة محاولات دبلوماسية اتجاه السلطات الفرنسية قصد استرجاع ما اعتبرته ممتلكاتها و تراثها. في سنة 1966 تم اتخاذ قرار لإعادة الوثائق التي ترجع إلى ما قبل 1830 إلى الجزائر، و هكذا استرجعت الدولة الجزائرية جزء هام من أرشيفها: 500 سجل في 1968 و 134 صندوق سنة 1975 تتعلق بصفة عامة بالمجال والمعاملات المالية لبيت المال التابع للداي آنذاك، وجزء أخر يتعلق برسائل دايات الجزائر إلى القوى الأجنبية[2].

انطلقت المشاورات بخصوص استرجاع الأرشيف سنة 1980، ولتعذر توفيق وجهات النظر أمام إصرار الطرف الفرنسي على التحصل على قوائم الجرد المتعلقة بالأرشيف الجزائري المتواجد لديها وإصرار الطرف الجزائري على استعادة الأرشيف بدل تسليم قوائم الجرد التي بحوزته، راسل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان[3] (Valery Giscard D'Estaing) وزارة الثقافة والاتصال الجزائرية للتأكيد على الطابع غير القابل للتنازل على الأرشيف المتواجد في فرنسا. وفي أوت 1981، وبمناسبة انعقاد اللجنة الجزائرية الفرنسية المختلطة التي تم إنشاؤها سنة 1980، تطرق وزير الشؤون الخارجية الفرنسي كلود شايسون (Claude Chaysson) مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى إمكانية إرجاع الأرشيف الجزائري المتعلق بالتواجد الفرنسي من 1830 إلى 1962 [4]، وقد أثارت القضية جدلا وردود أفعال عنيفة في فرنسا. حيث أطلق اليمين أول هجوم له على اليسار المتقلد حديثا للحكم متهما إياه بتنازله عن أرشيف الجزائر المتواجد بايكس أون بروفونس (Aix En Provence) لحزب جبهة التحرير الوطني. ولقد راسل على اثر ذلك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران (François Mitterrand). وتوالت النقاشات بشأنه دون الوصول لأي حل، وأصبح الطرف الفرنسي يعتمد "رسالة جيسكارد" كمرجعية.

الفقرة 3: حجج ودفوع الطرفين

سنتناولها من خلال التصريحات التي يقدمها كل من الطرفين المتنازعين في حين انه و لكونهم أطراف النزاع فيجب مراعاة كون آراءهم ليست دائما موضوعية. فالطرف الفرنسي ينكر "سرقته" للأرشيف الجزائري وأن تحويله إلى فرنسا كان بغاية تصويره ومن ثم إعادته و لكن الاستقلال حال دون تجسيد هذا الالتزام. ولكن هناك العديد من العناصر التي تسمح لنا بتقويض هذه الحجة، أولا تجدر الإشارة إلى انه

[1] STORA (B), La gangrène et l'oubli, op.cit, p 270.
[2] LUCAN (P), Organisation Méthodes et Techniques, la Question des Archives algériennes, La revue administrative, 34ème année, n°204, novembre 1981, pp 641-647, (p 643).
[3] Dite : « La lettre de Giscard ».
[4] STORA (B), La gangrène et l'oubli, p 272.

في تلك الفترة التي تم فيها تحويل الأرشيف إلى فرنسا كان يتواجد في الجزائر ورشة تصوير، كما لا يمكن من جهة أخرى قبوله إلا في الحالة التي يكون فيها إرسال عتاد التصوير والكاميرات إلى الجزائر قد يثير إشكاليات و صعوبات أكثر من الإشكاليات التي يثيرها تحويل 400 طن من الملفات. أما الحجة الثانية للطرف الفرنسي فتتعلق بأمن الأفراد وأن بعض هذه الملفات ذات طابع شخصي وسري لأنها تتعلق بأشخاص لعبوا دورا فعالا في الأحداث التي سبقت استقلال الجزائر، على اعتبار كون الأرشيف، حسب أكاديمية العلوم الفرنسية لما وراء البحار، ملك للأمة الفرنسية وهو أرشيف سيادي وامتداد لأرشيف فرنسا ولا يمكن أن يسلم لأي حكومة أجنبية. أما جاك روزو (Jacque Reseau) ، المتحدث باسم المرحلين فرد أن " التنازل عن هذه التركة يمكن أن يكون له طابع إنكار واجحاد خطير جدا يهدد أمن جزائريين مازالوا يعيشون في بلدهم والذين كانوا أصدقاء لفرنسا ويهدد حياة العديد من الفرنسيين المسلمين الذين قد يزورون الجزائر"[1]نظريا، إن معيار امن الأشخاص يؤخذ بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بإضفاء خاصية عدم قابلية بعض الأرشيف للنشر (non communicabilité) ، شانه شان خصوصية (confidentialité) الوثائق الخاصة بأمن الدولة أوالتشريع. ويمكننا التشكيك في هذه الحجة، ذلك أن الطرف الجزائري أبدى استعداده للالتزام بعدم معالجة الوثائق التي ستسترجع لن تتم معالجتها أو الإطلاع عليها إلا بعد اجل محدد وفقا لنظرية الأرشيف[2].

أما الطرف الجزائري فيؤكد أن تحويل الأرشيف من مكان إنتاجه إلى فرنسا يدخل إطار محو الثقافة التي ينتهجها كل مستعمر اتجاه البلدان المستعمرة قصد محو ماضيها. فللمعلومة أهمية كبيرة في الاستحواذ على السلطة و بالتالي في كتابة التاريخ في اتجاه وحيد و"استعماره" والحيلولة دون الاطلاع على الحقائق. ومن الجانب المادي، فقد خسرت الجزائر مليارات من العملة الصعبة في تمويل الدراسات التقنية لإقامة المشاريع الصناعية والمنشئات القاعدية ، ذلك لأنها لم تكن تملك معطيات جيولوجية و جيوفيزيائية لتربتها، والتي قامت فرنسا بتحويلها قبل الاعتراف باستقلال الجزائر. فتحويل الأرشيف ليس إذن بمنظور الطرف الجزائري سوى أحد عوامل وعناصر تمديد الهيمنة الاستعمارية بعد الاستقلال.

الفقرة 4: المشاكل الإيديولوجية والقانونية التي تثار في قضية الأرشيف

لا يمكن فهم هذه القضيةإلا في إطار فحص معمق للعلاقة بين المستعمِر والمستعمَر التي ميزت منذ 1830 الى غاية 1962 العلاقات الجزائرية الفرنسية:

– إن الأرشيف هو ذاكرة الأمة: إن هذه المقولة التقليدية تؤكد الطابع الإيديولوجي بامتياز لهذا الصنف من الوثائق، بالفعل فالأرشيف مرتبط بكل مجالات النشاطات البشرية ذلك أن هذه الأخيرة لا يمكن فصلها عن المنتوج المتبقي من هذه الأنشطة و التي تسمح بمتابعتها.

[1] STORA (B), La gangrène et l'oubli, op.cit, p 271.
[2] ROUBHIA (B), Restitution des archives nationales : Mémoire et vie d'un peuple, article dans : Révolution Africaine, 27 novembre-3 décembre 1981, p 84.

– تصفية الاستعمار و الأرشيف: إن تصفية الاستعمار تعني بالدرجة الأولى استرجاع كافة الممتلكات التي استحوذ عليها المستعمر فحق الشعوب في تقرير مصيرها يفترض في مفهومه الواسع ، السيادة المطلقة و تنتج حقوق ملموسة وثابتة: كحق الشعوب في تاريخها و ذاكرتها وكل مساس بهذه الحقوق يشكل تقليص و تحديد من حق شامل هو حق تقرير المصير وهو تحديد غير مقبول للسيادة.

– مبادئ القانون الدولي والأرشيف: ويطرح في هذا الإطار مبدأ خلافة الدولة[1]، وهو يعني حلول دولة محل دولة أخرى أو بحسب الحالة حلول حكومة محل حكومة أخرى في امتلاك القدرة على إبرام المعاهدات المتعلقة بإقليم ما. وهذا يعني أن الدولة السالفة تتنازل للدولة المستخلفة عن الأرشيف الذي أنتجته باعتباره دومين عام يتبع إذن مصير إقليمه. ذلك أن "القانون الدولي، الذي يفترض أن يحكم ويضبط العلاقات بين الدول، يتضمن فصلا خصصه لموضوع "خلافة الدول "، ويحتوي على بعض المبادئ والقواعد التي تحكم التحولات الإقليمية وآثارها على مصير المحفوظات والمادة الأرشيفية (...) إن الأمم المتحدة واليونسكو، وباعتمادهم الاستعمار وتصفية الاستعمار كمرجعية، أكدت في كثير من قراراتها، على أهمية الأرشيف في التاريخ العام، والتنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية في البلدان التي كانت خاضعة للهيمنة الأجنبية، ودعت إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول لنقل المحفوظات للدول المستخلفة المستقلة حديثا"[2]. وهنا يرد الطرف الفرنسي أنه من اجل تأسيس هذا المطلب على هذا المبدأ فان التتابع أو الاستخلاف يفترض أن تكون وفاة الدولة حتى يتم استخلافها ولكن الدولة الفرنسية لم تمت باستقلال الجزائر في فقد كان هناك تجزئة للدولة والدولة الجديدة ورثت جزء من الإقليم والسكان منذ 1962 و لكن لم يرث سيادة الدولة الفرنسية لان هذه الأخيرة غير قابلة للتجزئة وتبقى كاملة 1962 [3]. ويضيف أن اتفاقيات ايفيان التي تمثل الأساس القانوني للاستخلاف الدولي لا تشير إلى مسألة الأرشيف.

- القواعد العامة المتعلقة بالأرشيف: وتتمثل في مبدأ الإقليمية التي ينبغي أن تظل المحفوظات في الأراضي التي تم إنتاجها، أو أن يتم ردها في حالة نقلها كما يعتبر مبدأ وحدة المادة الأرشيفية مبدأ أساسيا في نظرية الأرشيف فالاجتهاد القضائي ينصح شانه شان الفقه القانوني المتعلق بالأرشيف بحفظ و حماية الأرشيف في وحدته و تسلسله خاصة الأرشيف التاريخي. فالملفات المجزئة وان كانت لها قيمة منفردة فإنها ليس لها معنى إلا في وحدتها و كليتها ، عكس المادة الوثائقية الأخرى فان المادة الأرشيفية تمثل كتلة متجانسة عناصرها غير قابلة للتجزئة أو البعثرة دون أن يخلق ذلك خلط و ينزع منها كل فائدة، قد يمثلها في الأعمال البحثية. و يرى الطرف الجزائري أن الأرشيف الذي تركته فرنسا يمثل حطاما وبقايا متناثرة ومنعزلة لا تتضمن أجزاؤها أي ارتباط فيما بينها ويقترح تصورا جديدا للتعاون: فلماذا ننطلق من مبدأ أن

[1] Convention sur la succession d'Etats en matière de biens, archives et dettes d'Etat, Vienne, Mars-Avril 1983.
[2] Extrait de la Conférence donnée à Alger, par le Docteur Mohamed BEDJAOUI, membre de la Cour Internationale de Justice, sur le thème: Les contentieux d'archives entre Etats, mai 1997, p.19.
[3] DELMAS (B), La société sans mémoire, Propos dissidents sur les politiques des archives en France, Bourrin Editeur, 2006, p 113.

الوثائق الأصلية يجب أن تبقى بحوزة المستعمر السابق؟ لماذا لا تساعد القوة الاستعمارية السابقة الدولة الحديثة الفتية في إعادة جمع تراثها؟

إن الطرف الفرنسي يرى إن حل و تصفية النزاعات المتعلقة بالأرشيف بين الممارسات يمكن تسهيلها من خلال العودة إلى أدوات تقنية لإعادة إنتاج وتصويرالمحفوظات، و لكن الطرف الجزائري يقترح[1]: أن يتم إنشاء لجنة مختلطة دائمة تتألف من أخصائيين و خبراء من البلدين للاطلاع على الأرشيف والمحفوظات الفرنسية بالجزائر وإعداد جدول زمني من 3 مراحل أساسية:

- أولا: استرجاع الأرشيف المصنف الذي أخذه الجيش الفرنسي ما بين 1830- 1962.
- ثانيا: إعادة الأرشيف الذي من شانه خدمة التنمية الاقتصادية و ما يمكن الجمهور الإطلاع عليه.
- ثالثا: يبقى فتح الأرشيف متوقف على التشريعات الخاصة بكل بلد من البلدين.

كما يقترح تطوير التعاون: بين المؤسسات الوطنية في كلا البلدين ويجدر التذكير أن مطالب الجزائر لا تتعلق سوى بالوثائق المنتجة و/أو التي وردت إلى الأراضي الجزائرية والتي تهم الجزائر والتي يمكن أن يتم الاطلاع عليها والحصول إما على نسخ أصلية منها أو عن طريق نسخها. إذن تبقى من المسائل العالقة بين البلدين، قضية الأرشيف وهو من أعقدها خاصة وأن دراسته تخضع لعدة عوامل متنوعة و متشعبة قانونية سياسية اقتصادية تقنية.

المطلب الثاني: قضية التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية

الفقرة 1: كرونولوجيا التجارب النووية الفرنسية بالجزائر

كانت الجزائر الموقع الأول للتجارب النووية الفرنسية بعد إنشاء إدارة التطبيقات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع عام 1958 لتشرف على البرنامج النووي، وبدأ التخطيط لإجراء التجارب في الصحراء منذ عام 1957، وشارك فيها بصورة مباشرة أكثر من 10 آلاف فرنسي بين عسكري ومدني، و35 ألف جزائري، وأزيد من 42000 من المواطنين بطريقة غير مباشرة لقربهم من مراكز التفجير[2].

- 13 /1960/03: أطلقت فرنسا أول قنبلة نووية بالصحراء الجزائرية تحت اسم "اليربوع الأزرق"، ضاهت في قوتها أربعة قنابل هيروشيما مجتمعة، سقطت على منطقة رقان التي كانت آهلة بالسكان.
- 1962/03/18: وقعت فرنسا والجزائر اتفاقيات ايفيان، وبموجبها حددت معالم استقلال الجزائر.
- 1962/05/01: تخلل حادث تجربة نووية فرنسية "اليربوع الأبيض" بمنطقة حمودية برقان بالصحراء الجزائرية، وأدى ذلك إلى تسرب إشعاعات نووية بالمنطقة.

[1] BADJADJA (A), Directeur Général des Archives Nationales, XXXIe conférence internationale de la table ronde des archives, 1995, Washington; États-Unis, «archives, guerre et le concert des nations» (6-9 septembre 1995), communication de la direction générale des archives nationales d'Algérie: «le contentieux archivistique algero-français», sur le site : http://badjadja.e-monsite.com/rubrique,contentieux-archivistique-1,622959.html (consulté le 01/09/2011 01h :25).

[2] OUAHAB (D), Gerboise bleue, un film documentaire français de 1 h 30, réalisé le 11/02/2009.

- 1963/03/18: تفجير القنبلة النووية الثالثة "الزمرد". وكانت كل هذه التجارب تجري على سطح الأرض، وهي الطريقة التي حرمتها المعاهدة الدولية عام 1963.
- 1966/02/16: أجرت فرنسا آخر تجربة نووية باطنية لها "جورجيت" ، وأعادت تسليم الموقعين للسلطات الجزائرية.
- 2009/03/24 :تقدمت فرنسا بمشروع قانون لتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية.
- 22 /2009/12: تصويت البرلمان الفرنسي على القانون الخاص بتعويض ضحايا التجارب النووية
- 2010/01/05: دخول القانون لتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية حيز التنفيذ.
- جوان 2010 : صدور المرسوم التنفيذي المطبق للقانون تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية.

الفقرة 2: جذور القضية

ما يميز هذه القضية بالنسبة للطرفين كونها في آن واحد تركة الماضي الاستعماري ذلك أن موقعي التجارب النووية برقان (أدرار) واينكر (تامنرست) تمت إقامتهما قبل استقلال الجزائر، ولكن معظم التجارب النووية الفرنسية بالجزائر قد تمت في عهد الجزائر المستقلة: ليصل عدد التجارب حسب الطرح الفرنسي إلى 17 تجربة نووية في صحراء الجزائر ما بين 1960 و1966 ، منها 4 أربع تجارب قبل الاستقلال و 11 بعد الاستقلال على نقيض الرواية الجزائرية التي تحصي إلى جانب التفجيرات السبع عشر 17 التفجيرات التكميلية التي يبلغ عددها 40 والتي واكبه انتشار لمادة البلوتونيوم المشعة،خاصة في منطقة رقان[1].

وقد احتجت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال على تفجير فرنسا قنبلة "زمرد" يوم 18 مارس 1963 واجتمع مجلس الوزراء يوم السبت 17 مارس وحذر فرنسا وطالبها بعدم إجراء التفجير، وأخذت المأساة أبعاد أزمة، حيث قام وزير الخارجية الجزائري محمد خميستي بتحذير السفير الفرنسي. كما تم استدعاء سفير الجزائر بباريس آنذاك عبد اللطيف رحال . واجتمع المجلس التأسيسي للتنديد بالتفجير الفرنسي والمطالبة باتخاذ إجراءات ضد الدولة الفرنسية. كما نظم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين مظاهرات عارمة رفعت فيها شعارات "القنبلة في باريس"، "إعادة النظر في اتفاقيات إيفيان"، واجتمع الرئيس بن بلة بالطلبة لتهدئة الأمور وتفادي أعمال عنف ضد الفرنسيين في الجزائر[2]. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المطالب الجزائرية بالتعويض عن الإضرار الناجمة عن الإشعاعات النووية والنشاط الإشعاعي وانعكاساته على الساكنة والمدمر للغطاء النباتي والمياه الباطنية والحيوان والتي تمتد على مر الزمن طالما لم تتم إزالة التلوث في المناطق المعنية.

[1] L'Expression édition du 6/02/2009
[2] VERNANT (J), GOLDSCHMIDT (B), l'aventure atomique, Politique étrangère, 1962, vol. 27, n° 3, pp. 295-298. (p. 276), disponible sur le site ; http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/polit_0032-342x_1962_num_27_3_2351_t1_0295_0000_1 (Consulté le 26 novembre 2011 22h27).

الفقرة 3: الحجج والدفوع المقدمة من الطرفين

أ. حجج ومبررات الطرف الفرنسي

بحسب عالم الذرة الفرنسي بيرتران غولدشميت (Bertrand Goldschmidt) في كتابة "المغامرة الذرية '، فإن فرنسا أجرت التفجيرات الباطنية بجبال إنيكر في الهقار بعد عام 1962 بموافقة الحكومة الجزائرية، أن المسؤولين الفرنسيون أكدوا خلال الأزمة السياسية والدبلوماسية التي نشبت بين الجزائر وفرنسا في شهر مارس من العام 1963، عندما قام الفرنسيون بتفجير قنبلتهم الذرية الثالثة "الزمرد" في 18 مارس 1963، أن اتفاقيات إيفيان التي تحددت بموجبها معالم استقلال الجزائر، تسمح لهم باستعمال قواعد "رقان" و"الهقار" في تجارب نووية، وردوا على الجانب الجزائري بالقول إن التعاون المنصوص عليه في الاتفاقية يشمل أيضا هذا الجانب[1]، وبأن الجزائريين صوّتوا في الفاتح من جويلية 1962 على الاستقلال والتعاون مع فرنسا[2]. فقد تضمنت الاتفاقية بحسب الطرف الفرنسي ملحقا سريا، يتعلق بالتعاون العسكري يعترف لفرنسا بالحق في مواصلة استعمال القواعد العسكرية وتلك المتواجدة في صحراء الجزائر، وتضمن الملحق السري بنودا تتعلق بحماية أسرار التجارب النووية، واستنادا لهذا الاتفاق واصلت فرنسا تجاربها النووية بالمواقع المتواجدة في صحراء الجزائر. ومازالت هذه الحجج تستعمل من طرف الفرنسيين سياسيين أو مؤرخين كلما تعلّق الأمر بفتح ملفات الثورة وحرب استقلال الجزائر[3].

ب. حجج ومبررات الطرف الجزائري

ويدعم هذا الموقف كذلك مؤرخون وباحثون فرنسيون[4] بأن اتفاقيات إيفيان تحتوي على عدة اتفاقيات تعاون على المستوى الاقتصادي، المالي، الطاقوي، الثقافي، ولا تحتوي على اتفاق تعاون عسكري، أما القواعد والمنشآت بالمرسى الكبير، رقان، الهقار، حماقير، بشار، إضافة إلى المطارات، فقد تم الاتفاق على أن تبقى القوات الفرنسية بها لمدة 5 سنوات. ويؤكد هؤلاء المحللون القانونيون أن المفاوض الجزائري وافق على أن تبقى هذه القواعد العسكرية تحت تصرف الجيش الفرنسي بشرطين: الشرط الأول: هو عدم استعمال هذه القواعد مهما كانت الظروف كقواعد للقمع أو حفظ للأمن في الجزائر أو في دول أخرى بإفريقيا. والشرط الثاني: أن لا تشكل هذه القواعد خطرا على الصحة العمومية في الجزائر أو خارجها. هذان الشرطان المذكوران لا يظهران بشكل واضح في نص الاتفاقية، ولكن الاتفاقية لم تشر صراحة وبوضوح لإمكانية إجراء تفجيرات أو تجارب نووية، كما يدعي المسؤولون الفرنسيون[5].

وينفي المسؤولون الجزائريون الذين شاركوا في مفاوضات ايفيان أن تكون الجزائر قد سمحت بشكل علني أو سري، مباشر أو غير مباشر للسلطات الفرنسية باستعمال الأراضي الجزائرية لإجراء تجارب

---

[1] Wikipedia, http://fr.wikipedia.org/wiki/Force_de_dissuasion_nucléaire_française#Historique (consulté le 26/06/2011 17h00).

[2] PERVILLE (G), Connaître les accords d'Evian : les textes, les interprétations et les conséquences, du colloque organisé par le Cercle algérianiste de Bordeaux, intitulé L'après 19 mars 1962 ... et si on en parlait !, 27 septembre 2003, pp 25-37 (p27).

[3] Le Monde, édition du. 10.02.09.

[4] على غرارسيرج مورو (Serge MOUREAUX) .

[5] يومية الخبر الصادرة 26 فيفري 2007.

نووية [1]. كما نفى دحو ولد قابلية الذي كان ضمن اللجنة التي درست الاقتراحات الفرنسية في إطار اتفاقيات ايفيان وجود ملاحق سرية في هذه الاتفاقية، واعتبر أن السلطات الجزائرية بعد الاستقلال لم تتخذ موقفا صارما من التجارب النووية الفرنسية محملا فرنسا مسؤولية إطالة الحرب، وأنه كان على السلطة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال ، حيث كان بإمكان الحكومة الجزائرية أن تندد لوقف التجارب. وأرجع المشكل الجوهري الذي صاحب مفاوضات إيفيان إلى القواعد العسكرية الفرنسية على غرار المرسى الكبير ومراكز التجارب برقان التي استعملت فيها القنبلة الذرية[2].

الفقرة 4: موقف المجتمع المدني في البلدين من التجارب النووية

أ. موقف المجتمع المدني الفرنسي من التجارب النووية

واجهت السلطات الحكومية الفرنسية حملة ضغوطات متزايدة لعدد من المتقاعدين للجيش الفرنسي وأفراد عائلاتهم الذين يعانون من أوبئة مختلفة من جراء مشاركتهم في تجارب نووية في الصحراء الجزائرية ومناطق أخرى من المحيط الهادي ما بين ربيع 1961 ومنتصف السبعينيات. حيث انتظم آلاف العسكريين المتقاعدين وأقربائهم في جمعيات ومنظمات بهدف إجبار الوزارة المنتدبة لقدماء المحاربين على تسليمهم منحة معطوب وإدراج الأمراض والمشاكل والمعاناة الصحية التي يواجهونها ضمن لائحة الأوبئة الناتجة عن العدوى بفعل النشاطات النووية. وإقرار العدالة لضحاياها وتطالب بإصدار قانون لمتابعة الوضعية الصحية للمتضررين ورصد انعكاساتها وأثارها على البيئة وإنشاء صندوق لتعويض الضحايا وكذلك رفع صفة "السرية الدفاعية" عن الوثائق المتعلقة بحجم وعمق تداعيات هذه التجارب التي أجرتها فرنسا في الصحراء الكبرى وبولينيزيا الفرنسية في الفترة بين عامي 1960 و 1990، وذلك أمام إصرار السلطات الفرنسية على أن التجارب النووية كانت نقية ولم تتسبب في تسربات إشعاعية وان الاحتياطات الوقائية تمت مراعاتها على أكمل وجه[3].

ب. موقف المجتمع المدني الجزائري من التجارب النووية

أما عن ردود الأفعال الجزائرية، فقد خرج زعماء أحزاب وجمعيات جزائرية تطالب بفتح تحقيق حول استعمال فرنسا لجزائريين كفئران تجارب خلال إجراءها لتجارب نووية في العهد الاستعماري وما بعده. حيث شدد ت حركة مجتمع السلم، على ضرورة فتح تحقيق بشأن العديد من الجزائريين الذين راحوا ضحايا للتفجيرات النووية التي قام بها الفرنسيون، بعد ظهور حديث عن استعمال مساجين ورعاة في التجارب النووية واعتبر حزب جبهة التحرير الوطني، بأن بقاء آثار التفجيرات النووية في منطقة رقان والهقار، يدعو الدولة الفرنسية لتقديم الأدوات الضرورية لتمكين الجزائريين من التخلّص من تركاتها الاستعمارية، بتقديمها خارطة انتشارها. بينما يرى السيد عبد الكريم تابو، المكلف بالإعلام في حزب

[1] تصريحات دحو ولد قبلية، وزير الداخلية الجزائري حاليا ورئيس جمعية "المالغ"

[2] يومية الشعب الصادرة بتاريخ 2010/03/19.

[3] France Soir, édition du 27/2/2009 .

جبهة القوى الاشتراكية " أن ملف التفجيرات النووية "كغيره من الملفات التي تعني كلا من الجزائر وفرنسا، مضروب عليه طوق من السر".

الفقرة 5: القانون الفرنسي حول تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية بصحراء الجزائر وبولينيزيا الفرنسية (قانون موران- La loi Morin)

تقدم وزير الدفاع الفرنسي هرفي موران (Hervé Morin) بمشروع القانون لتعويض ضحايا التجارب النووية التي أجرتها فرنسا بالصحراء الجزائرية وبمنطقة بولينيزيا الفرنسية في المحيط الهادي في الفترة مابين 1960- 1996، وقد صوت البرلمان الفرنسي في ديسمبر 2009، على مشروع القانون الذي يتضمن مشروع القانون منح تعويضات مالية لفائدة الضحايا من العسكريين والمدنيين المصابين بأمراض والذين كانوا يتواجدون وقتها في المناطق التي أجريت بها التجارب. ليصدر في شهر جوان 2010 المرسوم التنفيذي[1] حيث خصصت الحكومة الفرنسية مبلغ 10 ملايين أورو لتعويض الضحايا من جزائريين ومجندين فرنسيين سابقين. وقد تم إحصاء 150 ألف عسكري ومدني ممن شاركوا في هذه التجارب التي بلغ عددها 201 تجربة. ولم يوضح النص القانوني قيمة التعويضات، كما لا يعرف بالتحديد عدد المعنيين بالتعويض، فبينما يقول مختصون أن عددهم لا يقل عن 40 ألفا، تشير تقديرات الحكومة الفرنسية إلى أنهم لا يتعدون 500 معظمهم عسكريون اشتغلوا في منشآت خاصة بتجارب الذرة.

أ. ردود الأفعال إزاء قانون موران (قانون 02-2010)

- **ردود الأفعال إزاء قانون موران في فرنسا**

اعتبره الحزب الشيوعي في فرنسا "انه مجرد اعتراف معنوي ورمزي يحمل حرصا من طرف الدولة على الحد من التعويضات وتقليص المستفيدين منها "أما الاشتراكيين الذين رفضوا التصويت على هذا المشروع أن القانون وان كان يمثل خطوة ايجابية وتطورا مقارنة بالإنكار والاجحاد إلا أنه يبقى غير كاف وهو موقف منظمات وجمعيات الضحايا كذلك[2]. أما حزب الخضر فيرى أن هذا النص لا يلبي مطالب المتضررين وأن الإصلاح والتعويض حق ولا يجب أن يترك للوزير حرية وسلطة الفصل فيه، فالتعويض حق مكتسب في حين أن الوزير كان مقيدا بحدود الميزانية[3].

- **ردود الأفعال إزاء قانون موران في الجزائر**

بالنسبة للجزائر فالقضية لا تقتصر على الأشخاص المشاركين مباشرة في تلك التجارب وإنما تشمل تعويض المتضررين مباشرة وبصورة غير مباشرة وذويهم باعتبار إصابتهم بأمراض غير معروفة، وأيضا باعتبار الخسائر الزراعية والاقتصادية التي أصابت سكان الصحراء الجزائرية، كما ترى ضرورة تعويض الدولة الجزائرية عن خسائر تتعلق بالسيادة وحماية الإقليم. كما ترى أن القانون يهتم بتعويض

[1] Site de l'Assemblée Nationale Française, disponible sur le site : http://www.assemblee-nationale.fr/11/pdf/rap-oecst/I3571.pdf (consulté le 07/06/2011 20h 20).
[2] Libération, édition du 5.12.2007
[3] GOUDET (J.L), Cinquantenaire des premiers essais nucléaires : place aux victimes, Le Futura-Sciences, édition du 12 février 2010, p 27.

الضحايا ولا يأخذ بعين الاعتبار انعكاسات العدوى والتداعيات المستديمة على البيئة والتربة حيث صرح مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية أن مسألة التجارب النووية الفرنسية لا تقتصر على التعويضات المادية للضحايا بل ويجب أن تشمل إزالة التلوث في المناطق المعنية.

وقد اعتبرته إحدى الجمعيات المهتمة بضحايا الاستعمار الفرنسي بالجزائر، أن المرسوم "خدعة فرنسية جديدة تخفي رغبة باريس في عدم تحمل مسؤولية جرائمها، فهو يعني العساكر والفنيين الموظفين في المنشآت النووية أيام الاستعمار، ولا يعني أبدا المدنيين من سكان الصحراء الذين ما زالوا حتى اليوم يتأثرون بالإشعاعات التي لوثت أرضهم [1]."وأن قانون موران يحدد التعويض للاصابة بـ18 نوعا من أنواع الأورام فقط، بينما قدمت الولايات المتحدة تعويضات ليابانيين مصابين بـ32 نوعا سرطانيا، جراء تجارب هيروشيما وناغازاكي"[2].

تبقى إذن مسألة التجارب النووية الفرنسية في الجزائر من بين الملفات الحساسة والعالقة بين البلدين والتي يكتنفها الغموض حيث تتضارب التصريحات بخصوص ما تضمنته اتفاقيات ايفيان بخصوصها وما زادها تعقيدا هو أن فرنسا حريصة على إخفاء ملف تجاربها النووية بعد تصنيفه ضمن الأرشيف السري الدفاعي، فهي لم تكشفه بالرغم من ازدياد الضغوط الداخلية عليها ، بعد اتضاح سلبيات الإشعاع على قدماء محاربيها في الجزائر ، وليس استجابة لمطالب الجزائر. في حين يبقى حصول الجزائريين على هذه التعويضات مرهونا بالوثائق التي تثبت تواجدهم بمواقع التفجيرات آنذاك والذي يبقى على مستوى مراكز حفظ الأرشيف بفرنسا.

المطلب الثالث: معركة القوانين: بين تمجيد التاريخ الاستعماري وتجريمه

الفقرة 1: قانون 23 فيفري 2005 في فرنسا

لقد أثار هذا القانون جدلا كبيرا داخل فرنسا كما انعكس سلبا على سير العلاقات الجزائرية الفرنسية. وقد تم تقديمه والدفاع عنه أمام البرلمان من طرف "حملاوي مكاشرة" الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع المكلف بالمحاربين القدامى في عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

أ. السياق العام لقانون 23 فيفري 2005

لقد كان هذا القانون نتيجة للنقاشات والتفاوض بين منظمات المرحلين كما كان في سياق ميزته عودة "حرب الجزائر" الى ساحة النقاش العمومي الفرنسي من خلال تضاعف الشهادات وأعمال البحث حول الحقبة الاستعمارية في الجزائر التي تصف الاستعمار بالايجابي من جهة والتصريحات والشهادات حول ممارسة التعذيب خلال هذه الحرب كتصريحات المجاهدة الجزائرية ايغيل احريز لويزة ليومية ليبيراسيون في ماي سنة 2000، وتصريحات الجنرال ماسو (Massu Jacques)[3]، وكتاب الجنرال

[1] El Moudjahid , édition du 2/17/2010.
[2] Le Quotidien d'Oran, édition du 24 février 2007.
[3] Le Monde, édition du 29 octobre 2002.

أوساريس (Paul Ausaresses)[1] الذي اعترف فيه بجرائم ارتكبها خلال حرب استقلال الجزائر تنفيذا لأوامر عليا من القيادات الفرنسية أنذاك، هذه الاعترافات كلفته إحالة مسبقة على التقاعد وعقوبة قضائية بتهمة الإشادة بجرائم حرب وخسارة وسام الشرف، ما دفع ببعض الضباط الذين عملوا بالجزائر لإصدار الكتاب الأبيض للجيش الفرنسي بالجزائر لإبراز المهمة السلمية التي قام بها الجيش والرامية لضمان احترام حقوق الإنسان. ومن التناقضات التي ميزت السياق الذي ورد فيه هذا القانون كونه تزامن مع المساعي التي كان يقوم بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرامية لتوقيع اتفاقية الصداقة مع الجزائر، الأمر الذي كان لوبي المرحلين يرفضه بشدة.

ب. مراحل إعداد قانون 23 فيفري 2005

- **مرحلة تحضير قانون 23 فيفري 2005**

سنة 2002: بعد الانتخابات الرئاسية وتولي جاك شيراك الرئاسة تم إنشاء المهمة الوزارية المشتركة، لدى الوزير الأول والتي كلفت بالتحضير وإعداد مقترح في إطار التضامن الوطني مع المرحلين وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجمعيات الممثلة لهذه الشريحة ووقع المرسوم المنشئ لها الوزير الأول الفرنسي جون بيار رافران (Jean Pierre Rafarin).

فيفري 2003: كلف الوزير الأول أحد نواب حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية[2] بمهمة إعداد تقرير يتضمن العرفان المادي والمعنوي للأمة اتجاه المرحلين في أجل أقصاه 2003/09/15، ليتضمن الحلول التي لم يتضمنها قانون 1987 وكذلك مطالب هذه الشريحة المتعلقة بالذاكرة.

مارس 2003: بمبادرة من فيليب دوست بلازي (Philipe Douste Blazy)' نائب عن حزب الاتحاد من اجل الحركة الشعبية، قدم 100 نائب من حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية اقتراح قانون يتضمن العرفان الأمة بالدور الايجابي والتضحيات التي قدمها فرنسيو الجزائر. وتضمن هذا النص مادة وحيدة "عرفان الأمة بالمنجزات الايجابية لفرنسيي الجزائر" وقد تم تنقيحه وتطوير هذا المطلب في المواد من 1 إلى 4 من القانون الذي سيصدر فيما بعد.

- **متابعة مسار التصديق على قانون 23 فيفري 2005**

في مارس 2003: لم يوضع مقترح القانون في جدول أعمال الجمعية العامة الفرنسية وبعد سنة بتاريخ 10 مارس 2004، تقدمت ميشال أليو ماري (Michèle Alliot Marie)، وزيرة الدفاع الفرنسية آنذاك، باسم الحكومة بمشروع أعده الوزير المنتدب المكلف بالمحاربين القدامى (حملاوي مكاشرة) قانون المتضمن عرفان الأمة للفرنسيين المرحلين دون أن يتضمن المشروع مادة تتعلق بيوم تخليدي أو بالبرامج التعليمية[3]. وما ورد في عرض أسبابه لا يترك أي شك حول منطق الاعتماد الرسمي لسلسلة المطالب

[1] AUSARESSES (P), Services Spéciaux, Algérie 1954-1957, Paris, Perrin, 2001.
[2] Michel DIEFENBACHER
[3] Genèse de la loi du 23 février 2005 : le parcours parlementaire, date de publication : samedi 1er avril 2006, sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article1189 (consulté le 25/11/2011 11h 00).

المتعلقة بالذاكرة والرامية إلى تأكيد وتمجيد مكاسب وفضل الاستعمار على المجتمعات المستعمَرة. وعند مناقشة هذا المشروع على مستوى لجنة الشؤون الثقافية بالجمعية العامة الفرنسية تم الاستماع إلى "المجلس الأعلى للمرحلين[1] ولجنة الربط للجمعيات المرحلين وممثلون عن جمعيات أخرى للأقدام السوداء مثل حلقة شباب الأقدام السوداء، والجبهة الوطنية للمرحلين ومختلف الحساسيات الجزائرية [2].

بتاريخ 11 جوان 2004، عرض النص للنقاش في الجمعية العامة، حيث عبر نواب اليسار عن خيبة الأمل حول النقائص التي تضمنها النص وطالبوا بإدخال جملة من التغييرات كإنشاء "هيئة لذاكرة حرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب" بمساهمة من الدولة. أما على مستوى الغرفة العليا، فقد عرض بتاريخ ديسمبر 2004، وعلى الرغم من التصويت السلبي من طرف أعضاء الغرفة العليا بالبرلمان الفرنسي من التيارين الشيوعي والاشتراكي، فقد صوتت الغرفة الأولى على النص مع تعديلات ضئيلة شملت التعويضات التي أقرها المشروع لصالح نشطاء منظمة الجيش السري، ليرجع النص من جديد إلى الجمعية العامة لإعادة قراءته بما أدخل عليه من تعديلات ليحيله إلى رئيس الجمهورية ويتم إصداره في 23 فيفري 2005[3].

ج. محتوى قانون 23 فيفري 2005 وغاياته

يرى البعض أن الغاية من هذا القانون ترمي أساسا إلى توسيع التعويضات المعترف بها للحركى وقدماء الجنود الفرنسيين ولكل الذين يحنون "للجزائر فرنسية" مع الرغبة في دفع الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى التخلي عن التزامه بتوقيع معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية. ويرى فيه البعض الأخر أنه يحمل واجب الذاكرة من خلال إلزامية عرفان الأمة الفرنسية اتجاه كل من رفع السلاح من أجل أن تبقى الجزائر فرنسية أو مات من أجل ذلك[4].

وحسب المادة الأولى من القانون: "تعبر الأمة عن عرفانها للنساء والرجال الذين ساهموا في العمل الذي إضطلعت به فرنسا في المقاطعات الفرنسية السابقة بالجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية، وأيضا في الأقاليم التي كانت تحت السيادة الفرنسية، وتقر بالآلام والتضحيات التي بذلها أولئك الذين أعيد إدماجهم في قدماء أعضاء التشكيلات العسكرية الإضافية، وكذلك المفقودين والضحايا المدنيين والعسكريين بفعل المجرى الذي أخذه إستقلال المقاطعات السابقة والأقاليم وما آلوا إليه وكذا عائلاتهم، وإلى كل هؤلاء كل الإكبار والعرفان". ونصت المادة الثانية: "إحتضنت الأمة العائدين من شمال إفريقيا[5]

---

[1] Décret n° 2002-1479 du 22-12-2002 : "Il est créé un Haut Conseil des rapatriés qui a pour objet de formuler, à la demande du président de la mission interministérielle aux rapatriés ou de sa propre initiative, tous avis ou propositions sur les mesures qui concernent les rapatriés, et notamment la mémoire de l'œuvre de la France d'outre-mer et les questions liées à l'insertion de ces populations".

[2] أما الجمعيات والتيارات الأخرى مثل جمعية كودوسولاي (Association Coup de Soleil) وجمعية الحركى وأبناء الحركى التي لم تتضامن مع الأقدام السوداء في مطالبهم فلم تتم استشارتها، وقد تبنى النقاش تعديل المشروع فيما يتعلق بالبرامج التعليمية.

[3] Le dossier relatif à la loi n° 2005-158 du 23 février 2005 parue au JO n° 46 du 24 février 2005 disponible sur le site du Sénat français http://www.senat.fr/application-des-lois/pjl03-356.html. (consulté le 25/11/2011 00h 00).

[4] أنظر الملحق رقم 01.

[5] والمقصود أساسا هو الجزائر الّتي كانت مستعمرة استيطانيّة خلافا لتونس والمغرب الخاضعين لنظام الحماية.

والأشخاص المفقودين والمدنيين من ضحايا المجازر والتجاوزات التي إرتكبت أثناء حرب الجزائر و19 مارس 1962 نتيجة خرق إتفاقية إيفيان، وكذلك الضحايا المدنيين في معارك تونس والمغرب"،

فيما تقول المادة الثالثة: "يتم بمساهمة الدولة إنشاء مؤسسة تعنى بتخليد حرب الجزائر ومعارك كل من تونس والمغرب، وستحدد شروط إنشاء هذه المؤسسة بواسطة مرسوم يصدره مجلس الدولة". وتشير المادة الرابعة من القانون حيث نصت في طبعتها الأولى وقبل أن تكون محل إلغاء من طرف المجلس الدستوري الفرنسي كما سنوضح لاحقا ، إلى أن برامج البحث العلمي يجب أن تولي لتاريخ التواجد الفرنسي فيما وراء البحار وخاصة شمال إفريقيا "الأهمية التي تستحقها"، وتتضمن البرامج المدرسية وبالأخص في جانبها التاريخي، "الإشادة بالدور الإيجابي الذي لعبه الحضور الفرنسي فيما وراء البحار وبخاصة في شمال إفريقيا، وتخصص لهذا التاريخ ولتضحيات محاربي الجيش الفرنسي المنحدرين من هذه الأقاليم المكانة المرموقة التي يستحقونها"

وبموجب المادة الخامسة، تمنع ، كل "متابعة أو إساءة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب صفته سواء كانت هذه الصفة حقيقية أو مفترضة، ويتعلق الأمر بالحركى وقدماء التشكيلات الإضافية أو الاحتياطية وما يمثلها كما تمنع كل إشادة بالجرائم المقترفة ضد الحركى وقدماء أعضاء التشكيلات العسكرية الإضافية بعد اتفاقيات ايفيان وتضمن الدولة احترام هذا المبدأ في إطار القوانين المعمول بها". أما المواد من السابعة إلى الثانية عشر فتقرر مراجعة للتعويضات المقررة بموجب قوانين سابقة وتقرر منحا إضافية وإعانات للمرحلين والحركى وذوي حقوقهم[1] .

د. ردود الأفعال الجزائرية إزاء قانون 23 فيفري 2005

- **المواقف الرسمية**

صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 29 جوان 2005 ووصف القانون بقوله:" انه ينم على الاختلال العقلي المندس في الجحودية والتحريفية والنظرة الرجعية" [2]. وكذلك صرح السفير الجزائري في فرنسا ميسوم صبيح أنه " لا يمكن تصور الأثر السلبي الذي خلفته هذه المبادرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية، ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الجزائرية والفرنسية بصدد التشاور حول اتفاقية الصداقة وجدت السلطات الجزائرية نفسها فجأة وبصورة غير منتظرة أمام مبادرة برلمانية ترمي إلى عرقلة مشروع الصداقة الذي كان في طور متقدم من النقاشات ولم يتم استيعاب ما حدث خاصة

[1] على غرار القانون رقم 70-632 المؤرخ في 15 جويلية 1970 المتعلق بالمساهمة الوطنية في تعويض الفرنسيين المجردين من ممتلكاتهم المتواجدة في الأقاليم التي كانت خاضعة للسيادة أو الحماية أو الوصاية الفرنسية والقانون 78-1 المؤرخ في 2 جانفي 1978 المتعلق بتعويض المرحلين الفرنسيين مما وراء البحار المجردين من ممتلكاتهم والقانون 82-1021 المؤرخ في 3 ديسمبر 1983 المتعلق بتسوية الوضعيات الناتجة عن أحداث إفريقيا الشمالية ، حرب الهند الصينية والحرب العالمية الثانية.

[2] Le Figaro du 7 juillet 2005, disponible sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article744 (consulté le 20/12/2011, 18h25).

وأن الصدمة جاءت من الأغلبية البرلمانية وهذه الأخيرة كانت دائما تؤيد وتدعم السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الفرنسية"[1].

أما وزير المجاهدين الجزائري محمد شريف عباس، فصرح أن قانون 23 فيفري2005، الممجّد للاستعمار أسّس لانحراف رؤية فرنسا لتاريخها، وأخرج العملية التاريخية من مدرجات الجامعات والإطار الأكاديمي إلى أروقة السياسيين، ومن ثمّة الترويج للكتابات التاريخية بالدور الإيجابي للاستعمار ومحاولة بناء ذاكرة مغالطة للفرنسيين، وذلك بالتجني على التاريخ والوقائع التاريخية، بهدف تمجيد تاريخ فرنسا الاستعماري وتجاوز عقدة الإحساس بالذنب التاريخي والقفز على الجرائم المقترفة خلال الاستعمار[2]. أما البرلمان الجزائري فقد وصفه بتاريخ 07 جويلية 2005 "بالسابقة الخطيرة"[3]

- **ردود أفعال الأحزاب السياسية**

كان حزب جبهة التحرير الوطني أول الأحزاب التي نددت بهذا القانون واعتبره دليل عن نظرة رجعية للتاريخ ورفض "إرادة تبرير البربرية الاستعمارية بمحو كل الأفعال المشينة كإبادة القبائل والعشائر والتهجير القسري والمجازر الجماعية" واعتبر الآفلان أن البرلمان الفرنسي قد أخذ مسؤولية كبيرة من شأنها أن تقوض مسار التقارب الذي بدأه رئيسا البلدين. فبتاريخ 2 جوان 2005، ندد حزب جبهة التحرير الوطني في بيان له بقانون 23 فيفري 2005 " أنه يجسد نظرة رجعية للتاريخ" وأكد الحزب من خلاله أن عدم إلغاء هذا القانون من شأنه أن "يقوض مسار طويلا وصعبا نحو إعادة بناء العلاقات الجزائرية الفرنسية بقيادة الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة و وجاك شيراك"[4]. كما استنكر نواب حزب جبهة التحرير الوطني أن يقوم نواب الأغلبية البرلمانية بتسخير قانون مشوه ومغالط للتاريخ وصرح أمينه العام عبد العزيز بالخادم " نحن نريد وندعم إقامة علاقات متميزة بين الفرنسيين والجزائريين ولكن لا يجب ان يكون على حساب الذاكرة الجزائرية "[5] ولقد رفضت كل الأحزاب السياسية القانون ونادت بإلغائه.

- **ردود أفعال الجمعيات**

اعتبرت المنظمة الوطنية للمجاهدين من خلال تصريح أمينها العام السعيد عبادو،وهو وزير المجاهدين السابق، بأن مواد القانون الفرنسي 23 فيفري 2005، في مجملها تكرس تمجيد الاستعمار وتشيد بالحرب التي خاضتها فرنسا ضد الجزائريين، ما يجعل حذف المادة القانونية المتعلقة بـ"الدور الإيجابي للحضور الفرنسي في شمال إفريقيا"، عديم الجدوى، حسبه. وأن "الذهنية الاستعمارية" التي تمجد احتلال الجزائر لاتزال مسيطرة في فرنسا وأن قانون 23 فيفري 2005 الذي زاد في تأزم العلاقات الجزائرية-الفرنسية. وتشهد على ذلك حسبه، بعض مواد القانون مثل المادة الثالثة التي تتحدث عن "مساهمة الدولة في إنشاء

[1] SBIH (M), Ambassadeur d'Algérie en France, Conférence, Evolution des relations franco –algériennes, le 30 juin 2006 à l'école militaire Paris, Revue défense nationale et sécurité collective, pp 135-147.

[2] مجلة "الجيش"، نوفمبر 2005.

[3] El Watan édition du 28/07/2005.

[4] Le Figaro édition du 8 juillet 2005.

[5] Liberté édition du 13 juin 2005.

مؤسسة تعني بتخليد حرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب". زيادة على المادة الخامسة التي تهدد بمقاضاة "كل من يسيء للحركى". ويمنح هذا النص حصانة للمتعاونين مع المستعمر الفرنسي، . كما اعتبر أن "تمجيد الخونة من طرف استعمار الأمس موقف يدعو للاشمئزاز(...) من منطلق أن الخيانة سلوك منبوذ من طرف جميع شعوب العالم، ففي الوقت الذي بدأت فيه الجراح تندمل وبدأت آفاق التقارب بين الشعبين الجزائري والفرنسي فان القوى الاستعمارية القديمة تواصل الخلط بين حرب الاستعمار العدوانية والكفاح المشروع من أجل التحرير[1].

- **رد فعل الصحافة الجزائرية**

كان رد فعل الصحافة الجزائرية متأخرا بعض الشئ بعد اعتماد هذا القانون فالصحافة كانت صامتة ولم ترد إلا بعد قيام المؤسسات السياسية للدولة كالبرلمان وعدة جمعيات ذات صلة بحزب جبهة التحرير الوطني بالتنديد بهذا القانون، أما ردود فعل المؤرخين فقد كانت منفردة وبمعزل عن أي رد فعل منظم. حيث اعتبر الدكتور محمد القورصو قرار إقامة مؤسسة رسمية لكتابة تاريخ الثورة، بـ "الأمر الخطير جدا"، لأنه "سيصبح الجزائريون ممنوعين مستقبلا من الحديث مثلا عن فضائع الحركى" ، مضيفا "هذا القانون سيكون على شاكلة القانون الذي يمنع انتقاد ما يفعله الصهاينة في فلسطين".

ه. قانون 23 /2005/02 والمسؤولية السياسية للأحزاب الفرنسية

السؤال الذي يطرح : كيف حظي مشروع القانون الذي لم يتوقف عن إثارة الجدل منذ صدوره إلى غاية التصويت بمصادقة البرلمان الفرنسي بالرغم من أنه كان في ظل توافق هش؟ لماذا لم ترفض المعارضة المواد التي كانت محل جدل كبير على مستوى الجمعية الوطنية عند النقاش حولها في جوان 2004 ثم في إعادة قراءته في فيفري 2005 قبل إصداره 2005؟ يمكن إرجاع ذلك إلى جانب تأثير ونفوذ لوبي المرحلين وإلى خمول الأحزاب السياسية وضعف ردة فعل اليسار.

فالنقاشات العمومية لم تعبئ النواب والمنتخبين، فعند المناقشة الأولى للبرلمان بتاريخ 11 جوان 2003 حضر 42 نائب من بين 577 نائب ممن شارك في التصويت على التماس رفض الاقتراح الذي أودعه اليسار ولم يحظ سوى على 4 أصوات مؤيدة من اليسار مقابل 38 من اليمين والنقاشات حول المادة الرابعة تمت أمام 20 نائبا من بينهم 3 نواب من اليسار. وقد كانت المشاركة قوية من نواب المناطق التي يتمركز بها عدد كبير من المرحلين مثل جهة باكا والجهات الجنوبية[2]. ان ردة فعل نواب اليساركانت ضعيفة خلال هذا النقاش، العديد منهم كانوا مدعومين من طرف لوبيات الأقدام السوداء خلال تشريعيات 2003 وانتخابهم في عهدة جديدة كان متوقفا على مساندة الأقدام السوداء. في حين وقع 117 نائبا من اليمين على هذا المقترح.

[1] Les Algériens réagissent à la loi du 23 février, date de publication : vendredi 17 juin 20, disponible sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article700 (consulté le 27/11/2011 23h 45).

[2] Assemblée Nationale Française, Travaux préparatoires, Le compte rendu des débats du vendredi matin, disponible sur le site du sénat français : http://www.assemblee-nationale.fr/12/dossiers/rapatries.asp#041499 (consulté le 27/11/2011 15h45).

من جهة أخرى، فمع بوادر ظهور الانتقادات ضد هذا القانون فان جمعية شباب الأقدام السوداء كانت أول من تدخل بتصريحها انه ليس من صلاحيات المؤرخين إقامة وتقدير الأحداث بل يرجع ذلك الى لوبيات الأقدام السوداء والجمعيات باعتبارها الجهة التي تمثل المعنيين مباشرة بهذه الحرب. فجمعية أديماد (ADIMAD) على سبيل المثال لم تخفي رضاها بتحقق أحد مطالبها وأكدت تتبعها لمدى تنفيذ أحكام القانون وحرصها على توسيع مجال تطبيقه.

و. ردود الأفعال الفرنسية: نحو إعادة النظر وإلغاء المادة الرابعة

لقد كان هذا القانون محل نقد شديد خاصة من طرف الجاليات المنحدرة من المستعمرات السابقة، وكذلك محل انتقادات من التيار المناهض للعنصرية وأحزاب اليسار والعديد من المؤرخين، في حين ظل اليمين يدافع عنه.

- **موقف وزراء وأحزاب اليمين**

عند التعرض لمسألة إلغاء المادة الرابعة حرص نواب حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية وغيرهم من نواب اليمين على التأكيد أن التاريخ الاستعماري لم تتم كتابته بشكل جيد ولا تدريسه بطريقة صحيحة ولذلك عليهم المساعدة في تصحيحه خاصة وأنهم ينكرون كل مصداقية علمية للتاريخ الذي قيده من يصفونهم ب "المنتصرين من الجزائرين ومن أيدهم من فرنسا" ويفضلون الوقوف في صف "المنهزمين" أي المرحلين الذين أضفوا عليهم صفة "ضحايا تصفية الاستعمار" بدل اعتبارهم "مذنبي وجلادي الاستعمار"[1]. فقد صرح نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) الذي كان وزيرا للداخلية آنذاك :" يجب التوقف عن التوبة المستمرة التي تدفعنا باستمرار إلى العودة لتاريخنا، إن هذه التوبة المتواصلة تصبح أحيانا لا معنى لها " كما يرى أن المادة الرابعة من القانون تنص في الحقيقة " *أن الاستعمار ليس جيد بطبيعته ولكن ليس لهذا أي علاقة بالأقاليم و ما وراء البحار، ولا علاقة له بالمارتينيك أو بشمال إفريقيا...وأن كل ما في الأمر أن مجموعة من البرلمانيين كانوا يرغبون في القول انه كان هناك مدرسون حاربوا الأمية وأطباء عالجوا المرضى، وأنه كان من المفروض ترك المؤرخين يقومون بعملهم*"[2].

وموقفهم في ذلك يبرر من خلال اعتماد قراءة الحدث الاستعماري في زمنين: الأول وهو زمن "الندم والإدانة" الذي حل محله زمن "إعادة التثمين" باعتباره كان مرحلة "عصرنة" و"فائدة" للمجتمعات المستعمرة من خلال العصرنة الطبية والسياسات التعليمية وانجازات المرحلين على هذه الأراضي. وإلغاء المادة الرابعة يعني إنكار هذا الدور الايجابي.

- **موقف أحزاب اليسار**

لم يعترض اليسار على النص خلال النقاشات البرلمانية بل حتى أن أحد النواب الشيوعيين أشاد بما وصفه "بالانجاز المحقق على الأراضي القحطة". وبعد صدور القانون، صعد اليسار المعارض ومنظمات

[1] Le Monde Diplomatique, janvier 2006.

[2] حوار مع القناة التلفزية فرانس 3 (France 3) مارس 2003

حقوق الإنسان حملة تهدف لإلغاء القانون. وبدأت قيادات أحزاب اليسار الفرنسي[1] في حملة تجميع التوقيعات على عريضة لرفض القانون، الذي اعتبروه استجابة ومحسوبية اتجاه بعض أوساط الحركى والأقدام السوداء. في 29 نوفمبر 2005 تقدم اليسار باقتراح قانون يرمي لتعديل هذا القانون بسحب عبارة "الدور الايجابي" يتضمن مادة وحيدة : "تلغى المادة الرابعة من القانون رقم 158 -2005 المؤرخ في 23 فيفري 2005 " ، لكن المقترح الذي تقدم به الاشتراكيون لم يمرر لان حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية رفض مناقشته ولقد صوت ايجابيا كل من الشيوعيين والجمهوريين ورفض نواب من الاشتراكيين (150 نائبا) التصويت على المقترح الذي تقدم به حزبهم.

- **موقف الأساتذة والباحثين الفرنسيين**

رفض أساتذة وباحثين في مجال الدراسات التاريخية هذا النص فبعد شهر من إصدار هذا القانون وقع 1038 بروفيسور من اختصاصات متنوعة على "احتجاج" بعنوان "استعمار: لا لتدريس تاريخ رسمي" تم نشره في صحيفة لوموند (Le Monde) بتاريخ 25 مارس 2005، وبتاريخ 25 أفريل انضم أكثر من 11000 بروفيسور وباحث إلى "جمعية أساتذة التاريخ والجغرافيا للتعليم العمومي"، واعتبروا هذا القانون خاصة المادة الرابعة منه مساس بحرية البحث وتقييد له ذلك أن دور الأستاذ والباحث يتمثل في إعداد ونقل المعلومات حول الماضي بصرامة من خلال تحليل نقدي للمصادر المتوفرة وأن إعداد حصيلة ايجابية أو سلبية لا معنى له. واحتجاجا ثالثا بعنوان "حرية للتاريخ" المنشور بتاريخ 13 ديسمبر 2005 في صحيفة ليبيراسيون (Libération) والموقع من طرف 19 مؤرخ لإلغاء القوانين المتعلقة بالذاكرة[2] التي تعتبر بحسبهم غير ملائمة للنظام الديمقراطي، ففي ظل النظام الديمقراطي ليس من صلاحيات الدولة ولا البرلمان ولا السلطات القضائية تحديد الحقيقة التاريخية.

- **الرأي العام الفرنسي**

قام معهد (CSA/Conseil Sondages Analyses) لصالح يومية الفيغارو(Le Figaro) بتاريخ 30 نوفمبر 2005 في خضم النقاش حول هذا القانون بسبر أراء "هل أنت تعارض أن يتضمن القانون أحكاما لكي تعترف البرامج التعليمية بالدور الايجابي للاستعمار؟" وكانت نتائجه أن 60% أجابوا " بنعم" و 33 % أجابو "بلا" في حين امتنع عن ابداء الرأي 7%.

- **إلغاء المادة الرابعة من القانون 23 فيفري 2005**

بعد احتدام الجدل داخليا وتأزم العلاقات مع الجزائر اثر صدور هذا القانون، أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في خطابه بتاريخ 04 جانفي 2006 أن هذا القانون الذي يذكر "الدور الايجابي للاستعمار " والذي "يقسم الفرنسيين" يجب أن يكون محل إعادة الكتابة، كما ذكر أنه قد كلف رئيس الجمعية الوطنية بمهمة تقديم اقتراح قانون "من شأنه أن يوحد ويجمع ويهدئ المشاعر". وفي 9 ديسمبر 2005، اقر جاك شيراك

[1] وكان بمقدمة الموقعين رئيسا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والعصبة الشيوعية الثورية و حزب الخضر.

[2] قانون 13 جويلية 1990 المعروف بقانون غايسو (Gayssot)، قانون 29 جانفي 2001 المتعلق بابادة الأرمن، قانون 21 ماي 2001، المعروف قانون توبيرا (Taubira) المتعلق بالعبودية وتجارة الرق الأسود، وقانون 23 فيفري 2005.

أن: *"هذا القانون قد أثار جدلا كبيرا حول تاريخ فرنسا الذي عرف لحظات مضيئة وأخرى مظلمة"، "ففي الجمهورية لا وجود لتاريخ رسمي"* ودعا إلى تهدئة النقاش ومن جهة أخرى إلى الإسراع في إنشاء "مؤسسة للذاكرة " وفقا لما تنص عليه المادة الثالثة من القانون قصد تمويل أعمال البحث حول الموضوع في حين أن محتوى هذه المادة كان محل نقاش من طرف رافضي القانون 23 فيفري2005 [1] .

وبتاريخ 25 جانفي 2006 تحول الرئيس الفرنسي في خطابه من "إعادة كتابة المادة الرابعة" إلى إلغاء الفقرة الثانية من المادة ، حيث طلب من الوزير الأول دومينيك دوفيلبان (Dominique De Villepin) إخطار المجلس الدستوري لمعاينة مدى نظامية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون [2] و ذلك ما سيجعله يتفادى النقاش مجددا في البرلمان.

في النهاية إذن ، تم إلغاء الفقرة الثانية من المادة الرابعة بموجب مرسوم رئاسي 160-2006 المؤرخ 15 فيفري 2006 المتضمن إلغاء الفقرة الثانية من المادة الرابعة بناءا على قرار من المجلس الدستوري في 31 جانفي 2006 يقضي بأن هذه الفقرة لا تدخل ضمن اختصاص المشرع والقانون. ولكن دون أن يتناول إلغاء المادة الثالثة المتضمنة إنشاء مؤسسة لذكرى حرب الجزائر ومعارك إفريقيا الشمالية التي ستكون فتيلا جديدا حين صدور المرسوم التنفيذي بشأنها. فالمادة الثالثة قد تضع بدورها البحث العلمي كذلك تحت الوصاية ومن شأنها أن تعرض الباحثين للضغط من طرف السلطات السياسية ولوبيات الحنين للاستعمار.

ي. دخول القانون حيز التنفيذ

ولقد صدرت المراسيم التطبيقية لهذا القانون في ظرف ثلاثة أشهر بعد صدور القانون وخاصة منها المتعلقة بالتعويضات المالية وذلك استجابة لتطلعات فئة المرحلين التي انتظرت أكثر من أربعة عقود.

وفي هذا الإطار صدرت أربع مراسيم: المرسوم التنفيذي 2005-477 المؤرخ في 17 ماي 2005، المتعلق بتطبيق المادتين 6 و7 و9 من القانون رقم 158-2005 ، المرسوم التنفيذي 2005-521 والمرسوم التنفيذي 2005-539 المؤرخ في 26 ماي 2005 والمتعلق بتطبيق المادة 12 من القانون رقم 158-2005 والمرسوم التنفيذي 2005-540 المؤرخ في 26 ماي 2005 والمتعلق بتطبيق المادة 13 من القانون رقم[3] 158-2005 .

في حين تأخر المرسوم التنفيذي المنشئ للهيئة في الصدور وذلك ليس تماطلا من طرف الحكومة في ترجمة قرارات لمشرع وإنما رغبة في تهدئة الأوضاع حتى لا تلقى المادة الثالثة نفس مصير المادة الرابعة وحتى لا تكون مصدر جدل وتحيي من جديد حرب الذاكرات في حين أن المهمة التي أنشأت من

[1] Afrik.com du jeudi 5 janvier 2006, disponible sur le site http://www.afrik.com/article9278.html (consulté le 08/12/2011 20h50).

[2] المادة 37 من الدستور الفرنسي 04 أكتوبر 1958.

[3] Contrôle de l'application de la loi portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés ; http://www.senat.fr/application-des-lois/pjl03-356.html (consulté le 22/11/2010 00h 15).

أجلها هي جعلها أداة لاحترام الحقيقة وتكوين ذاكرة مشتركة لكل فواعل حرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب [1] وهذا على الرغم من أنها تحمل الإشكال ذاته.

ك. نقد قانون 23 فيفري 2005

في البداية يمكن أن نلاحظ أن ما ميز النقاش البرلماني بخصوص هذا القانون لا يكمن في ما جلبه من عناصر جديدة لإثراء النقاش العمومي وتعريف الجمهور بحقائق كان يجهلها، وإنما بإدراج النقاش الذي كان قائما أساسا ضمن الساحة السياسية الرسمية بجعله تعبيرا عن مطالب سياسية تبدو مشروعة لمسائل طالما كانت غير مسيسة وبتحول النقاش إلى جدل تشريعي تحولت المطالب إلى رهانات سياسية.

لقد جاء هذا القانون استمرارية وكحلقة إضافية ضمن سلسلة القوانين السابقة على غرار قانون 94-488 الصادر في جوان 1994 والمتعلق بالمرحلين الأعضاء القدامى للتشكيلات الإضافية أو ضحايا أحداث الجزائر الذي نص في مادته الأولى :" تشهد الأمة الفرنسية للمرحلين الأعضاء القدامى للتشكيلات الإضافية للتضحيات التي قدموها" أما القانون 99- 882 المؤرخ في 18 أكتوبر 1999 الذي استبدل عبارة "عمليات شمال إفريقيا" بعبارة "حرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب"

ويبدو أن المادة الرابعة جاءت نقلا عن قانون 21 ماي 2001 المدعو أيضا "قانون توبيرا" (Loi Taubira) المتعلق بالاعتراف بالعبودية كجريمة ضد الإنسانية ولكن هذا الأخير وان دعا إلى تناول مسألة تجارة الرقيق في البرامج التعليمية، فانه لم يفرض أي قيود أو تعاليم على المدرسين حول كيفية معالجة الموضوع. فما يصدم في قانون 23 فيفري كونه يوجه أمرا للمؤرخين للنظر إلى التاريخ بكيفية دون الأخرى بالإضافة إلى الرؤيا التي يعطيها للاستعمار حيث يصفه بالايجابي في حين أن الاستعمار يجب تناوله كأي حدث تاريخي شأنه العولمة مثلا.

أما المادة الخامسة فقد أعتبرت غير قابلة للتطبيق بناء على الاجتهاد القضائي الصادر عن الغرفة القضائية بتاريخ 20 أكتوبر 2006 والتي قضت أن قاضي الموضوع لم يعترف بعد بأن القذف والسب والتشهير بالحركى أفعال يعاقب عليها قانون العقوبات بغض النظر عن أحكام المادة الخامسة لهذا القانون.

أما المواد من السادسة إلى التاسعة من قانون 23 فيفري فتأتي بالمخالفة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كونها تؤسس لتمييز على أساس طريقة اكتساب الجنسية الفرنسية فيما يتعلق بحقوق الحركى وعائلاتهم.

لقد كشف قانون 23 فيفري 2005 عن وجود حنين للفترة الاستعمارية بفرنسا وأن الطبقة السياسية الفرنسية طالما كانت في أغلبيتها فيما يتعلق بالجزائر على موقف اليمين وأن الحد الفاصل بين موقف حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية حاليا وموقف الجبهة الوطنية فيما يتعلق بحرب الجزائر اختفى أما اليسار الفرنسي فيظهر متأرجحا بخصوص المسألة الاستعمارية بصفة عامة. كما يدل على وجود خطاب

[1] Rapport sur l'état d'application de la loi 23 février 2005 sur le site : http://www.senat.fr/application-des-lois/pjl03-356.html (consulté le 22/11/2010 02h 00).

مزدوج حول الجزائر داخل الطبقة السياسية الفرنسية وعلى أعلى مستوى في الدولة الفرنسية. فهناك تناقض بين الموقف الرسمي للدولة الفرنسية والخطاب حول الاستعمار الذي يحمله هذا القانون.

فقد صرح سفير فرنسا السابق بالجزائر ايبار كولن فيرديار (Hubert Colin DE VERDIERE) في محاضرة ألقاها أمام طلبة جامعة 5 ماي بولاية سطيف أحدى المدن الجزائرية التي شهدت ما يعرف بأحداث 8 ماي 1945[1] بتاريخ 27 فيفري 2005 بمناسبة توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة سطيف وإحدى الجامعات الفرنسية: *"أن زمن النكران قد ولى وأن هذا التاريخ يمثل للعالم أجمع اليوم الذي وضعت فيه الحرب العالمية أوزارها"*.

ففي الوقت الذي أبدت فيه التصريحات الدبلوماسية الفرنسية بالجزائر مبادرة نحو طريق لاعتراف رسمي فرنسي بجرائم الدولة الفرنسية في الجزائر، كان قانون تمجيد الاستعمار قد أصدر وهو ما يجعلنا نفسر ذلك، في أحسن الأحوال بوجود خلط ولخبطة أو إما أن هناك ازدواج الخطاب حول الجزائر في أسوء الحالات.

الفقرة 2: اقتراح قانون تجريم الاستعمار في الجزائر

أ. السياق العام ومحتوى اقتراح قانون تجريم الاستعمار في الجزائر

ترجع فكرة إصدار قانون "تجريم الاستعمار الفرنسي بالجزائر إلى خمس مبادرات لم تخرج من نطاق النوايا والاقتراحات الفردية و/أو غير الرسمية على غرار تلك التي تقدم بها نائب برلماني[2] سنة 1989 في عهد الحزب الواحد، وفي سنة 1999 أثيرت المسألة في مجلس الأمة بمناسبة مناقشة قانون المجاهد والشهيد[3] ، غير أنها لم تلق صدى. ثم تقدم بعدها اقتراح من طرف حزب جبهة التحرير الوطني عام 2005، بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 23 فيفري، المتعلق بتمجيد الاستعمار.

في جانفي 2010 وبمبادرة من النائب موسى عبدي، عن حزب جبهة التحرير الوطني تم تقديم اقتراح قانون لتجريم الحقبة الاستعمارية الفرنسية للجزائر (1830- 1962) ومحاكمة مسئولي جرائم الاستعمار الفرنسي للجزائر حصل على 125 توقيعا من بين 389 نائبا في البرلمان الجزائري، وحسب أصحاب هذه المبادرة فان الاقتراح جاء استجابة لضغوط الجمعيات والمنظمات المختلفة، التي كانت دائما تنادي بضرورة اتخاذ إجراءات مماثلة في إطار القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان التي تعطي الحق للشعوب المستعمرة في الماضي للمطالبة بحقوقها. ويأتي هذا الاقتراح تزامنا مع اتخاذ باريس قرارا لإدراج الجزائر ضمن القائمة السوداء التي تضم 14 دولة للبلدان التي تمثل خطرا بالنسبة لحركة النقل الجوي[4] ليخضع رعاياها في المطارات الفرنسية لإجراءات أمنية استثنائية. حيث أثار هذا القرار استياء السلطات الجزائرية التي رأت فيه نكرانا لجهودها في مجال مكافحة الإرهاب على مدى سنوات طويلة،

[1] Le discours prononcé par Hubert Colin DE VERDIERE, ambassadeur de France en Algérie, à l'Université de Sétif le 27 février 2005.

[2] النائب محمد شبوكي.

[3] قانون رقم 07-99 مؤرخ في ذي الحجة عام 1419 الموافق ل05 أبريل 1999 المتعلق بالمجاهد والشهيد

[4] وهو الموقف الذي اتخذته السلطات الأمريكية خلال شهر جانفي 2010 , وتبعتها في ذلك السلطات الفرنسية .

وبتنسيق تام مع الجانبين الأوروبي والأمريكي، فكيف لها أن تكون شريكا في مكافحة الإرهاب وفي الوقت نفسه مصدر تهديد؟ وهو ما دفع بالخارجية الجزائرية إلى استدعاء السفير الفرنسي في الجزائر كزافييه دريانكور(Xavier Driencourt) لإبلاغه رفض الجزائر لهذا الإجراء. كما أعلن عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، عن تجميد التعاون البرلماني مع الجمعية الوطنية الفرنسية، احتجاجا على قرار الحكومة الفرنسية إدراج الجزائر ضمن قائمة البلدان الخطرة في مجال النقل الجوي[1] ، كما قرر البرلمان الجزائري توقيف اجتماع كان مقررا بين ممثلين عن المجلس الشعبي الوطني ونظرائهم من الجمعيةالعامة الفرنسة بخصوص إنشاء اللجنة الكبر، لأن مثل هذه التصرفات "لا تشجع إطلاقا على تعزيز العلاقات الثنائية بين الجزائر وباريس وأنه يؤيد كلية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه رعايا الدول التي أدرجت الجزائر ضمن قائمتها السوداء. كما حاول بعض النواب الجزائريين من مقترحي القانون إشراك برلمانيين من مستعمرات فرنسية سابقة من المغرب وتونس وحتى الفيتنام في خطوة تجريم الاستعمار الفرنسي.

وورد في عرض أسباب مشروع القانون تذكير بالجرائم التي اقترفتها فرنسا طيلة احتلالها للجزائر، ووصفت هذه الحقبة بـ"الحرب الابادية ضد الإنسانية"، وتضمن إشارة إلى أن 25 ألف جزائري زج بهم في الحرب العالمية الأولى (1914-1919) لتحرير فرنسا، 45 ألف جزائري آخرين قتلوا في مجازر ماي 1945، 1.5 مليون شهيد سقطوا خلال حرب التحرير، و جزائريين استعملوا كذرائع بشرية خلال التجارب النووية الفرنسية بالصحراء، و التي تخطت قوتها تلك المستعملة في هيروشيما باليابان..و بعد ما يقارب 50 سنة من استقال الجزائر من الاحتلال الفرنسي لا زال الجزائريون يموتون من الألغام المضادة للأشخاص، المغروسة من طرف جيش الاحتلال على طول الشريطين الحدوديين الشرقي والغربي للبلاد. في حين وبدل أن تقدم فرنسا اعتذارها للشعب الجزائري، تواصل احتفاءها بماضيها الاستعمار، من خلال قانون تمجيد الاستعمار[2].

و ينقسم القانون إلى ثلاث أبواب، قسم الباب الأول إلى فصلين و الباب الثاني إلى أربعة فصول، و الباب الثالث تضمن أحكام ختامية، تضم هذه الأبواب 27 مادة قانونية، و يهدف هذا المشروع حسب المادة الأولى إلى إعادة كامل الحقوق المعنوية و المادية المسلوبة من الشعب الجزائري، جراء عملية العدوان المسلح على الشعب الجزائري منذ سنة1830 إلى غاية الاستقلال، و قد اعتبر مشروع القانون الاستعمار الفرنسي إلى عدوان سياسي على كيان الأمة وعدوان مادي و أخلاقي على القيم البشرية، كما حدد القانون في مادته الرابعة أنواع الجرائم ، حيث قسمها إلى خمسة أنواع و هي : جرائم ضد الذات البشرية، جرائم ضد الحقوق و ضد الحريات و جرائم ضد المكاسب و أخرى ضد الفكر و الحضارة والمجتمع، وأضاف في مادته السادسة جرائم ضد التشريد و التهجير و النفي الفردي و الجماعي، وجرائم هدم المساجد

[1] البلاد أون لاين ، 05 فيفري 2010

[2] التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، مقال نشر بتاريخ 2010/03/04، على الموقع http://www.al-wasiya.com/articles.php?action=show&id=10 موقع (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/06 18سا 40).

والمعالم وجرائم التنصير القسري وجرائم التجهيل وجرائم خلط الأنساب وتشويه الحالة المدنية و إثارة النعرات العنصرية بين الجزائريين.

أما الباب الثاني فقد ألزم في فصله الأول في المادة 11 أن الدولة الجزائرية ستتولى المتابعة القضائية الفردية لكل الأشخاص الذين مارسوا الجرائم ضد الإنسانية، من المعمرين السابقين والأقدام السوداء والحركى، وهي الجرائم التي لا يشملها التقادم ولا المعاهدات المختلفة، كما يلزم القانون في المادة 12 من الفصل الثاني الباب الثاني السلطات الفرنسية أخلاقيا بالاعتراف بماضيها الاستعماري في الجزائر، و بكل الحقائق التاريخية السلبية المدونة في الذاكرة الجماعية واعترافات الشخصيات المدنية و العسكرية الفرنسية و شهود العيان، و بخصوص الاعتذار فقد ألزمت المادة 14 الدولة الفرنسية بتقديم الاعتذار للشعب الجزائري عما لحقه من أذى في الفترة الاستعمارية و كذا الممارسات التي تلت هذه الفترة، كما يشترط المشروع في المادة رقم 15 إلغاء كل النصوص الرسمية التي تمجد الاستعمار وتؤيد سلوك الهمجية الاستعمارية الفرنسية قبل إبرام أي اتفاقية أو معاهدة صداقة بين الجزائر وفرنسا، حتى استفاء كل الشروط الواردة في نص القانون، فضلا عن التعويض عن الأضرار وإعادة كل الوثائق التي تمثل الذاكرة الوطنية الجزائرية وتسديد ما على فرنسا من ديون للجزائر لفترة ما قبل الاحتلال.

وقد أجرى مكتب المجلس الشعبي الوطني الجزائري تعديلات على بعض المواد في مشروع قانون تجريم الاستعمار، حيث تقلص إلى 13 مادة، بدل عشرين مادة[1]. حيث يقترح عبر مادته الأولى تجريم فرنسا على كل ما اقترفته من جرائم في حق الشعب الجزائري من عام 1830 و إلى غاية 1962، و حسب النص، "الدولة الفرنسية تتحمل المسؤولية الكاملة لكل الجرائم التي ارتكبتها خلال احتلالها للجزائر طلية هذه الفترة"، أما المادة 3 فتنص: أن اعتراف فرنسا بجرائهما الاستعمارية بالجزائر بين 1830 و 1962، وتقديم الاعتذار والتعويض عنه يعتبر حقا شرعيا للشعب الجزائري.

أما المادة 4 و 5 فتعرض تفاصيل الأفعال المدرجة في خانة "جرائم حرب" و "جرائم ضد الإنسانية": القتل العمد، التعذيب أو المعاملة اللاانسانية، بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية، إرغام أي أسير حرب أو أي شخص أخر مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف قوات دولة معادية (في إشارة للحرب العالمية الأولى)، الإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع، أخذ الرهائن...، حيث تحدد ثمانية أفعال على أنها جرائم حرب، و 15 على أنها "جرائم ضد الإنسانية"، حسب ما ورد في النص. كما يقترح المشروع إنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة كل من ارتكب أو ساهم في ارتكاب فعل من الأفعال المندرجة في "جرائم ضد الإنسانية ارتكبت ضد الجزائريين"، على الإقليم الجزائري.

ب. موقف المجتمع المدني والتيارات السياسية الجزائرية من اقتراح قانون تجريم الاستعمار

حظي الاقتراح بتأييد أغلبية التشكيلات السياسية حيث وقعه نواب من أحزاب التحالف الرئاسي (حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديموقراطي، حزب جبهة التحرير الوطني)، وتجدر الإشارة إلى أن حزب

[1] انظر الملحق رقم 02.

التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (الأرسيدي) قد عارض المشروع، وسار على نفس المنوال حزب العمال، الذي اعتبر المشروع تعديا على الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية ، في حين ثمنته حركتا الإصلاح والنهضة[1].

ودعت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء إلى ضرورة الالتفاف حول أي مبادرة لحمل الحكومة الفرنسية على الاعتراف بجرائمها في الجزائر التي ارتكبتها إبان الحقبة الاستعمارية، و ثمنت اقتراح القانون ، إلى جانب خضوع فرنسا واستجابتها لمطالب الشعب الجزائري، المتمثلة أساسا في الاعتراف بالجرائم المرتكبة في حق الجزائريين إبان الاستعمار والاعتذار عنها والتعويض، كشرط أساسي لاستمرار العلاقات بين البلدين. ودعت المنظمة إلى ضرورة الرجوع إلى المادة 64 من قانون المجاهد والشهيد الصادر في 1991 والتي تنص على إنشاء مجلس أعلى لحماية الذاكرة الوطنية[2].

ج. رهانات هذا المقترح التشريعي الجزائري وردود الأفعال الفرنسية

إن مصطلح "تجريم " هام جدا، فهو يعني الاعتراف القانوني بالجرائم التي تم اقترافها خلال الحرب وخلال الفترة الاستعمارية ، فحرب استقلال الجزائر خلفت موتى في الجزائر أكثر مما خلفته حرب 1914 – 1918 في فرنسا دون أن نحسب ممارسات الطرد والإبادة والتهجير التي كانت في بداية الفترة الاستعمارية.

ويرجع التخوف الفرنسي من هذا المشروع، الذي نلمسه من ردود الأفعال الفرنسية الفورية، إلى السياسة التي طالما انتهجتها فرنسا إزاء حرب الجزائر والرامية إلى الإنكار والتناسي وحتى عندما قررت تذكر هذه الحرب وإطلاق تسمية عليها حرصت على أن تكون أطروحتها الغالبة لتروي أحداثها وفق ما يخدم رهانات حملة الذاكرة في فرنسا فهي تفضل الحديث عن الدور الايجابي للاستعمار بدل المجازفة وتحرص على الحيلولة دون وجود أطروحة منافسة قد تقوض روايتها أو من شأنها التأثير سلبا على إستراتيجيتها في التعامل مع ماضيها الاستعماري. فقد أظهر استطلاع للرأي في فرنسا في سنة 2005 أن غالبية الفرنسيين لهم نظرة إيجابية للماضي الاستعماري لبلادهم، كما أنها ترى في مشروع قانون تجريم الاستعمار تشويه ووصمة عار في ماضي "دولة حقوق الإنسان والحريات".

والجزائر بدورها فضلت المسلك التشريعي و فرنسا لا تقبل أن تجعل الجزائر من نفسها نسخة عنها تقلدها وتتعامل مع قضايا الذاكرة بنفس الطريقة التي تنتهجها فرنسا[3]: فمثلا إذا تطرقنا إلى الآثار التي خلفتها حرب 1939 – 1945 بين ألمانيا و فرنسا لم يتم التعامل معها في فرنسا بنفس الكيفية التي تمت بها معالجة حرب استقلال الجزائر، بل كانت عن طريق إقامة حوار، ولكن تطلب ذلك إرادة سياسية غير اعتيادية للشروع فيه، كما يجب أن نتساءل في حالة حرب استقلال الجزائر حول أصول وحياة الشخصيات السياسية الفرنسية المختلفة التي كانت لديهم ردود أفعال حول هذا الاقتراح ، ونتساءل من في

[1] يومية صوت الأحرار الصادرة يوم 2010/02/28.
[2] يومية النهار الجديد 2010/02/20.
[3] L'express, édition du 11/02/2010, http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/l-algerie-est-une-caricature-de-la-france_848233.html (consulté le 06/06/2011 22h40)

فرنسا ليست له روابط بطريقة أو بأخرى بالمستعمرات الفرنسية السابقة؟ الجزائر ليست حيادية بالنسبة للفرنسيين، لا سياسيا ولا اجتماعيا، وقليلون هم السياسيون الفرنسيون الذين هم مستعدون لقبول الحقيقة الماضية والاعتراف بسلبيات الاستعمار و الحرب[1]. إذ تضع فرنسا قضية تجريم الاستعمار في مرتبة الكرامة الوطنية، لأن ملف الذاكرة رهان في غاية الأهمية بالنسبة للسياسة الداخلية في فرنسا.

د. ردود الفعل الفرنسية

أثار الإعلان عن مشروع قانون لتجريم الاستعمار ردود أفعال متباينة من طرف الأحزاب السياسية الفرنسية ، حيث اعتبره نواب الاتحاد من اجل الحركة الشعبية (UMP) على غرار تيري ماريانى (Thierry Mariani) أنه احتقار وتحقير للحركى. حيث دعوا البرلمان إلى إلغاء التوقيع على اتفاقية مع الجزائر، ردا على مشروع قانون تجريم الاستعمار، إلا أن البرلمان الفرنسي رفض هذه الدعوة والتزم بالتوقيع على الاتفاقية في محاولة للتخفيف من الضغط المتصاعد بين الجزائر وباريس[2].

أما الحزب الاشتراكي فقد حمل حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، مسؤولية تداعيات سن هذا القانون. حيث اعتبر نائب عن الحزب الاشتراكي ارنود مونتبورغ (Arnaud Montebourg) ، أن مشروع قانون تجريم الاستعمار الذي أعلن عنه نواب المجلس الشعبي الوطني بالجزائر، رد طبيعي و مبرر على قانون 23 فيفري، الممجد للاستعمار والذي صادق عليه البرلمان الفرنسي عام 2005. وأن النواب الفرنسيون أعادوا فتح ملف حرب الجزائر من خلال قانون 23 فيفري 2005 ، وأن النواب الجزائريون من جهتهم يريدون إعادة فتح نفس الملف، ليجد الطرفان نفسيهما في وضعية نزاع حول الذاكرة الاستعمارية. في حين دعوا الحكومة الفرنسية لضرورة تحمل مسؤوليتها التاريخية إزاء الحقبة الاستعمارية للجزائر[3]

أما الحكومة الفرنسية فقد عبرت عن استيائها من خلال موقف إريك بيسون (Eric Besson) وزير الهجرة والهوية الذي اعتبر أن "الأمر مؤسف، وأن الموضوع حساس نوعا (...) لا تزال هناك الكثير من الجراح التي لم تلتئم بعد" وذكر الوزير "لا يجب نسيان مرحلة الاستعمار وما بعد الاستعمار"، غير أن هذا الاعتراف بجسامة ما ارتكب في حق الجزائريين، لم يمنع وزير الهجرة والهوية الفرنسي من دعوة الطرف الجزائري إلى تجاوز قضية الماضي الاستعماري، تماشيا مع موقف رئيس بلاده نيكولا ساركوزي، الذي اعترف خلال زيارة للجزائر في 2007، ب "ظلم" الاستعمار، غير أنه رفض تقديم الاعتذار الذي تطالب به الجزائر..

---

[1] L'express, édition du 11/02/2010.

[2] Vidéo Thierry MARIANI Député du Vaucluse UMP, interroge Hubert FALCO, Secrétaire d'État à la Défense et aux Anciens Combattants, au sujet du projet de loi visant à criminaliser le colonialisme français en Algérie (Questions au Gouvernement - 9 février 2010), disponible sur le site : http://www.youtube.com/watch?v=rU2IGbODfnk (consulté le 09/12/2011 09h45).

[3] لوناس قماش، النائب الفرنسي ارنورد مونتبورغ: مشروع قانون تجريم الاستعمار ردا مبررا على قانون تمجيد الاستعمار،على الموقع: http://www.tsa-algerie.com/ar/diplomacy/article_1812.html (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/09).

أما كاتب الدولة لدى وزير الدفاع المكلف بشؤون المحاربين القدامى هوبير فالكو (Hubert Falco) [1] فقد أكد على أن الخطوة التي أقدم عليها نواب البرلمان الجزائري مقلقة وغير مفهومة وأنها مهينة للدولة الفرنسية. وأشار إلى أن هذا المشروع الذي وقع عليه 125 نائبا بالبرلمان لم يناقش من طرف البرلمان بعد، كما أن السلطات الجزائرية لم تعلن موقفها منه، وبالتالي فمن الأفضل التريث قبل إصدار حكم على موقف الحكومة الجزائرية، واستبعد أن تقبل الحكومة بإصدار قانون معاد لفرنسا ويحمل بين طياته إساءة لها وللرعايا الذين رحلوا من الجزائر بعد استقلالها[2].

أما وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير فاعتبر أنه من الأفضل التريث وعدم استباق الأمور، لأن الحكومة لم تعلن بعد تبنيها للمشروع، كما أن تبني البرلمان للمشروع مسألة مستبعدة[3] وسبق لوزيرالخارجية بيرنارد كوشنر أن حاول تطمين نواب الجمعية الوطنية الفرنسية الساخطين على مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي بالقول بأن "نواب المجلس الشعبي الوطني غير قادرين على إصدار قانون تجريم الاستعمار ملحا إلى أن الحكومة الجزائرية قد ترفض إصدار القانون"[4].

وقد أوفد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كل من الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية كلود غيون (Claude Gueant) وجون دافيد لوفيات (Jean David Levitte)، مستشاره في 25 فيفري 2010 إلى الجزائر، وهذا رد فعل طبيعي بالنظر إلى أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا: فهي تبقى شريك كبير لفرنسا على المستويين السياسي و الاقتصادي، إن لهذا البلد اكبر واجهة متوسطية وعند إعلان مشروع الاتحاد من اجل المتوسط اعتبرت فرنسا مشاركة الجزائر أساسية، كما أن هناك قضية المحروقات، التعاون الأمني، والهجرة الجزائرية الهامة في فرنسا التي تعيش منذ عدة سنوات هناك وهي قضية محورية وانشغال هام إذ أن الجراح تنتقل عبر مجموعات الحاملة للذاكرة الجزائرية: أطفال الهجرة، أطفال الأقدام السود، أبناء المجندين الفرنسيين ... الخ، خاصة بعد إلغاء ثلاث زيارات رسمية بين البلدين، لعل أهمها تلك التي كانت ستقود الرئيس بوتفليقة إلى باريس في جوان من عام 2009، قبل أن تؤجل ولازال مصيرها غامضا، يضاف إليها قرار السلطات الجزائر برفض استقبال ثلاثة وزراء في حكومة فرانسوا فيون (François Fillion) ، وهم وزير الداخلية بريس هورتوفو(Brice Haurtefeux) في

[1] Vidéo Hubert FALCO, Secrétaire d'État à la Défense et aux Anciens Combattants, Questions au Gouvernement - 9 février 2010.disponible sur le site : http://www.youtube.com/watch?v=2KgvuVXPaBo&feature=related (consulté le 09/12/2011 09h50).

[2] STORA (B), Décryptage du projet de la loi algérienne criminalisant la colonisation, un texte qui marque un durcissement dans les rapports entre Paris et Alger, mediapart le 25/02/2010, sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article3773 (consulté le 09/12/2011 09h34).

[3] ENAULT (M) - leJDD.fr, Paris-Alger, le retour du passé, mercredi 10 février 2010, disponible sur le site : http://www.lejdd.fr/International/Maghreb/Actualite/Paris-Alger-le-retour-du-passe-171577/ (consulté le 09/12/2011 10h20).

[4] جريدة البصائر، تداعيات مشروع قانون تجريم الاستعمار: صراع ذاكرات وصراع إرادات أيضا، على الموقع http://www1.albassair.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1534 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/09 10سا30)

أكتوبر 2009، ووزير الهجرة والهوية إيريك بوسون جانفي 2010، وكذا وزير الخارجية برنار كوشنير في الشهر ذاته[1].

ه. المسار التشريعي لاقتراح قانون تجريم الاستعمار

تنص الفقرة الثانية من المادة 25 من القانون العضوي المحدد للعلاقات بين الحكومة والبرلمان، على أن "تبدي الحكومة رأيها (في اقتراح القانون) لمكتب المجلس الشعبي الوطني خلال أجل لا يتجاوز شهرين، وإذا لم تبد الحكومة رأيها عند انقضاء أجل الشهرين، يحيل رئيس المجلس الشعبي الوطني اقتراح القانون على اللجنة المختصة لدراسته"[2].

ولم تبلغ الحكومة المجلس بأي رد بعد انقضاء الآجال ما عدا تصريح الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى بأن الحكومة استلمت مشروع قانون تجريم الاستعمار الذي بت فيه المجلس الشعبي الوطني على أن ترد بشأنه بعد ستين يوما طبقا للقانون. ثم صرح في ندوة صحفية أعقبت أعمال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للحزب التجمع الوطني الديموقراطي، بصفته الأمين العام للحزب :" *عندما نحترم بعضنا البعض يحترمنا الآخرون والآخرون لن يقدموا لنا الهدايا* "[3]. لأن أصحاب المشروع من نواب حزب جبهة التحرير الوطني لم يستشيروا نواب التجمع ولم يخطروهم بفحوى المشروع ولم يمرروا الوثيقة عليهم لتوقيعها. فهل كان الاقتراح موضوع قبول وتوافق بالفعل؟ خاصة وأن التصريحات الأولية بشأنه كانت تؤكد أنه حاز على توقيع 125 نائبا من مختلف الأطياف السياسية خاصة منها أحزاب التحالف الرئاسي؟

وقد كان موقف الحكومة بمثابة رد سلبي ضمني يعكس غياب انسجام في الرؤى بين البرلمان والحكومة، ولكن القانون المحدد للعلاقات بين الحكومة والبرلمان ينص انه في حال عدم تقديم الحكومة لإجابة صريحة فيمكن لمكتب المجلس الشعبي الوطني إحالة النص إلى اللجنة المختصة لدراسته بغض النظر عن موقف الحكومة منه. وقد تراجع البرلمان الجزائري عن مناقشة اقتراح تجريم الاستعمار. وقال رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد العزيز زياري أن مشروع القانون المجرم للاستعمار لن يكون مطروحا على البرلمان وذلك لاعتبارات دبلوماسية وقانونية، و أن المقترح يتطلب الكثير من التفكير ويطرح أيضا بعض المشاكل التي يتعين حلها". فماهي هذه المشاكل التي سيتسبب في طرحها تمرير هذا المقترح التشريعي؟وماهي هذه الاعتبارات الدبلوماسية والقانونية التي حالت دون تمريره خاصة وأن رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري أكد أن الجزائر تبقى صارمة في موقفها وتطالب فرنسا بالاعتراف بجرائمها المقترفة في مستعمراتها السابقة ولاسيما منها الجزائر؟

وقد دفع التخلي عن هذه المبادرة منظمات المجاهدين وأبناء الشهداء إلى التأكيد على أهمية هذا القانون باعتباره مطلبا شعبيا وسياسيا خاصة وأن الحكومة الفرنسية ما تزال في سياستها ترفض الاعتذار من الجزائريين وتصر على جرائمها من خلال اقتراحها للقانون 23 فيفري 2005 الذي تمجد فيه جرائمها

[1] يومية الخبر، 2010/04/16.
[2] القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
[3] يومية آخر ساعة الصادرة بتاريخ 13 - 03 - 2010

خلال الفترة التي احتلت فيها الجزائر وسارع البرلمان الفرنسي في المصادقة عليه وأصبحت تتحدث عن جرائمها ببرودة ، في الوقت الذي تعرف فيها العلاقات الفرنسية الجزائرية تطورا، وهوحسبهم يعد ضرب لمقومات الثورة ومبادئ أول نوفمبر .

و. تقييم اقتراح قانون تجريم الاستعمار من حيث نجاعته وإمكانيته القانونية

يمثل النص تعنتا و تصلبا في العلاقات بين البلدين، فهو مزيج من التنديد والرفض والانتقادات للنظام الاستعماري في الجزائر، ومطالب مشروعة وتقليدية خاصة منها تلك المتعلقة بالتجارب النووية، إرجاع الخرائط الألغام المزروعة بالجزائر، فالمطالب التي تضمنها هذا الاقتراح ليست بالجديدة، فإذا تناولنا المطلب المتعلق باسترجاع الأرشيف الذي تضمنه هذا النص فإنه مطلب يرجع إلى أكثر من 30 سنة. وان كانت عشرية التسعينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة أمنية داخلية أجلت ضرورة واستعجاليه هذه المطالب. وهذا يطرح التساؤل حول مدى فعالية هذه الخطوة التي قام بها البرلمان الجزائري ولذلك يجب البحث في السياق والظروف التي وردت فيها.

يمكننا القول أن اقتراح القانون وما تضمنه من مطالب يندرج في سياق وسيرورة العلاقات الجزائرية الفرنسية ولا يمكننا ان نربطه بظرف خاص. فلا يمكننا من الناحية الزمنية القول بأن هذا المقترح جاء كرد فعل لقانون 23 فيفري 2005 وهذا نظرا للفارق الزمني بين الفعل ورد الفعل المفترض والمتمثل في خمس سنوات. أي أن رد الفعل جاء جد متأخرا. كما أن تزامن هذا النص مع قيام الحكومة الفرنسية بإدراج الجزائر ضمن القائمة السوداء للبلدان التي تمثل خطرا في الملاحة الجوية لا يجعل منه رد فعل ملائم لعدم تجانسه مع الفعل، إذ كان من الأجدر بالحكومة الجزائرية اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل وإخضاع المسافرين الفرنسيين لنفس إجراءات التفتيش التي يخضع لها الجزائريون في المطارات الفرنسية .

ولكن العودة إلى السياق الجزائري تكشف أن نهاية سنة 2009 وبداية سنة 2010 كانت حافلة على الصعيد الداخلي حيث كشفت فيها العديد من قضايا الرشوة على غرار قضايا الفساد والتلاعبات والتجاوزات في الصفقات المتعلقة بمشروع انجاز الطريق السيار شرق غرب و"فضيحة" شركة سوناطراك التي رصدت بخصوصها أجهزة المخابرات آلاف المليارات المنهوبة والمسروقة في صفقات نفطية مشبوهة تورط فيها مسؤولون كبار في الدول الجزائرية، حيث كانت سببا في عزل وزير الطاقة والمناجم وكذلك المدير العام لمجمع سوناطراك وعدد من مدرائه الفرعيين وتكتمت الرئاسة عن أسماء كبيرة نافذة داخل دواليب السلطة تورطت في تحويل ونهب المليارات من عائدات النفط.

ونتساءل عندها: ألم تكن إثارة مسألة قانون تجريم الاستعمار فقط أداة لتوجيه الرأي العام نحو قضية كلاسيكية يعرفها العام والخاص مستعصية الحل لغياب إرادة لحلها بدل الانشغال في قضايا الرشوة بل إن أغلبية الصحافة الجزائرية انساقت نحو تغطية اقتراح قانون تجريم الاستعمار ليظهر "التحدي" ضد "المستعمر السابق " وردود الأفعال الفرنسية بخصوصه على حساب تغطيتها لقضايا الرشوة والفساد التي رفع عنها الستار في تلك الفترة؟

أما بخصوص الاعتبارات القانونية التي تعذر على رئيس البرلمان الجزائري الإجابة عنها فنجد أنه لا يمكن للجزائر المطالبة بمعاقبة مسؤولين مدنيين أوعسكريين سابقين بتهمة ارتكابهم لجرائم حرب وهذا بالنظر إلى ما احتوته اتفاقية ايفيان والتزام كلا الطرفين بالامتناع عن متابعة الطرف الآخر بناء على هذه التهم. من جهة أخرى، تضمن اقتراح قانون تجريم الاستعمار الذي تقدم به البرلمان الجزائري مسألة إنشاء محكمة جنائية خاصة بالجزائر حتى تقوم بمتابعة المتورطين في أحداث القمع التي راح ضحيتها جزائريون ، خاصة بعد التصريحات والاعترافات التي أوردها الجنرال الفرنسي "أوساريس" سنة 2000 في مذكراته المتضمنة اعترافا منه بقيامه شخصيا بإعدام بعض القادة الجزائريين آنذاك[1].

ولكن حتى تتمكن الجزائر من متابعة من تبقى على قيد الحياة ممن تتهمهم بارتكاب جرائم أثناء حرب الاستقلال فعليها أن تكتسب وتزود ترسانتها القانونية بإدراج مصطلح"جرائم الحرب"[2] ضمن مصطلحاتها القانونية حتى تتمكن من متابعة رجال السياسة والعسكريين الفرنسيين المتورطين بناء على عدم قابلية جرائم الحرب للتقادم المسقط لحق المتابعة القضائية ويكون ذلك من خلال انضمامها وتوقيعها على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية الموقعة بتاريخ 17 يوليو 1998 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 والتي تختص وفق المادة الخامسة من نظامها الأساسي في الجرائم ذات الخطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان. كما نصت مادتها 29 على أن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة لا تسقط بالتقادم أيا كانت أحكامه.

لا يمكن للجزائر أن ترجع إلى القانون الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية وذلك لسبب بسيط كونها ليست ضمن الدول الموقعة على النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مدى وجاهة وفاعلية هذا المقترح القانوني الذي لا يعدو أن يكون في ظل هذه المعطيات سوى مجرد إعلان سياسي.

المبحث الثاني: محاولات التقارب و تجاوز خلافات التاريخ الاستعماري بين النجاح والفشل

المطلب الأول: عوامل التقارب بين البلدين

الفقرة 1: العوامل الجغرافية

بالنظر إلى انتمائها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط فان الجزائر تتقاسم تاريخ الحضارات الفينيقية واليونانية الرومانية مع دول الفضاء المتوسطي بما فيها فرنسا. وتحتل الجزائر أهمية إستراتيجية تكمن في موقعها الجيوساسي ومكانتها السياسية والاقتصادية إقليميا و دوليا، و ذلك لامتلاكها لحدود جغرافية برية و بحرية واسعة، فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي. و هي تتجاور من الجهة

[1] على غرار "علي بومنجل"، "العربي بن مهيدي".

[2] تعرف جريمة الحرب حسب المادة 08 من نظام روما الأساسي المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية:"هي الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الموقعة في 12 أوت 1949 ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم اتفاقية جنيف ذات الصلة، الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة، ....."، وتضع المادة قائمة طويلة لهذه الانتهاكات.

الجنوبية مع كل من مالي و النيجر، و تطل تقريبًا على دول الوسط الإفريقي لتنضم إلى هذه الدول مجموعة أخرى من الدول الإفريقية وهي دول الساحل الإفريقي .

وتعتبر الجزائر بمثابة عمق استراتيجي بالنسبة لأوروبا وهذا نظرًا لموقعها البحري جنوب المتوسط، فقد كتب شارل ديغول الرئيس الأسبق الفرنسي إنّ لإستراتيجية الرومانية قامت على أساس أنّ من يريد أن يتحكّم في القارة الأوروبية لابدّ أن يسيطر و يمارس سيادته في شمال إفريقيا"، كما كانت الجزائر بوابة لفرنسا لدخول إفريقيا فكان الاستعمار ثم بوابة للعالم الثالث بعد استقلالها في إطار العلاقات شمال-جنوب كما يقول الجنرال ديغول كذلك سنة 1970 "الجزائر هي بالنسبة لنا البوابة الضيقة للعالم الثالث". بمقابل ذلك، فان الجزائر ترى في فرنسا وسيطا بينها وبين أوروبا وتؤكد على الدور المركزي لفرنسا كوسيط بين أوروبا ودول الجنوب[1]. فيرى الرئيس الجزائري الهواري بومدين سنة 1974 أن " العلاقات بين الجزائر وفرنسا قد تكون جيدة أو سيئة ولكن لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون مبتذلة"[2]. فهي تبقى شريكا أساسيا لاعتبارات جغرافية، تاريخية، سياسية واستراتيجة.

الفقرة 2: العوامل الاقتصادية

عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بعد استقلال الجزائر بالعمل على جعل الخسارة السياسية وفقدان المستعمرة انتصارا لتحول العلاقة من استعمارية إلى تعاونية في إطار العلاقات شمال جنوب[3]. فوراء الخطابات المتعلقة بالماضي، انتظمت علاقات تعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية، فحسب إحصائيات سنة 2009، فان فرنسا تبقى أول مصدر للجزائر في عام 2009، حيث تحتفظ بـ 15،7 % من حجم السوق[4]. وتضاعف حجم التبادلات بين فرنسا والجزائر أكثر من 3 مرات في خلال 12 عاماً وتجاوز قيمة 10 مليارات أورو للمرة الأولى في 2008 (10،3 مليارات أورو) بشكل شبه متساوٍ بين الواردات (5،5 مليارات أورو) والصادرات (4،8 مليارات أورو)[5]. فالجزائر هي الشريك التجاري الأول لفرنسا في أفريقيا (المغرب الكبير وكذلك مصر وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). والجزائر هي السوق الثالثة للصادرات الفرنسية خارج إطار دول منظمة التعاون والتنمية بعد الصين وروسيا وأول شريك تجاري لفرنسا في إفريقيا (المغرب، مصر وإفريقيا جنوب الصحراء)[6].

وتتزايد الاستثمارات الفرنسية (إنها المستثمر الثاني في الجزائر، والأول باستثناء النفط) بوتيرة سريعة (+50%)، وبلغت تدفقات هذه الاستثمارات الفرنسية باتجاه الجزائر 350 مليون دولار في 2008، أي أنها وصلت إلى مستوى قياسي. في عام 2009 عمل 420 فرعاً لشركات فرنسية ضمن السوق

---

[1] خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أمام الجمعية العامة الفرنسية في 14 جوان 2000

[2] AUDIBERT (J), France Algérie, une relation particulière?, Confluences, N° 11 été 1994. Disponible sur le site http://www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/9_11_13.pdf (consulté le 07/09/2011 11h32)

[3] DAGUZAN (J.F), Les relations Algéro françaises ou la poursuite des amicales incompréhensions, disponible sur le site : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001381.pdf (consulté le 10/12/2011 à 00h:12).

[4] Source : le site : http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique448.html?lang=ar (consulté le 19/12/2011 à 00h:12).

[5] Idem.

[6] Le Parisien, Algérie-France : les relations économiques réactivées, http://www.leparisien.fr/economie/algerie-france-les-relations-economiques-reactivees-25-04-2011-1422296.php (consulté le 19/12/2011 à 00h:10).

الجزائرية، أي أربعة أضعاف أكثر مما كانت عليه في2005[1]، وتشغل بشكل مباشر نحو 30 ألف شخص ونحو 100 ألف بشكل غير مباشر. كما تبقى فرنسا الممول الأول للجزائر بواردات قيمتها أكثر من 6 مليار دولار ، والزبون الرابع بصادرات قيمتها أكثر من 4.5 مليار دولار، وفقا لإحصائيات الجمارك الجزائرية لعام 2010 [2].

وعلى المستوى المؤسساتي، تقوم العلاقات التعاون الاقتصادي الجزائرية الفرنسية على اتفاقيتين: الأولى من مذكرة شراكة اقتصادية ومالية وقعت في الجزائر العاصمة يوم 11 ديسمبر 2006 ، ويهدف هذا الاتفاق لمرافقة عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي اعتمدتها في الجزائر من خلال ؛ من المساعدة التقنية وتكوين إطارات من الإدارات الجزائرية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والمالية وتعزيز وترقية التجارة والاستثمار وتنمية القطاعات الصناعية (صناعة السيارات والمواد الغذائية والأدوية). أما الاتفاق الثاني ، مذكرة تعاون جزائرية فرنسي في المجال المالي ، تم توقيعها في الجزائر العاصمة في 21 جوان 2008 بمناسبة الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون إلى الجزائر. هذا الاتفاق يهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات وتحديث الإدارات الاقتصادية والمالية من خلال دعم الإدارة الضريبية والجمركية ، دعم عملية إصلاح الميزانية ، دعم المفتشية العامة للمالية والمديرية العامة للمحاسبة ، السجل العقاري ، والديوان الوطني للإحصائيات.

وتعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا في مجال الطاقة لفرنسا ، وكما يتضح من العلاقات الجيدة بين شركتي جاز دو فرنسا (Gaz De France) وتوتال (Total) الفرنسيتين وشركة سوناطراك الجزائرية. ويقدر عدد الشركات الفرنسية الناشطة بالجزائر 200 شركة توظف 7000 منصب مباشر[3]. حيث تم التوقيع على أربع اتفاقيات، الأولى اتفاقية الشراكة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة بين إدارات ومؤسسات قطاع الطاقة في كلا البلدين وكذا اتفاقيتين تجاريتين بين شركة سوناطراك وغاز دوفرانس تتضمن عقد بيع لمدة 20 عاما بكمية 1 مليار م[3] من الغاز سنويا [4] . وعلى الرغم من هذا، فان العلاقات الاقتصادية بين بين الجزائر وفرنسا تبقى تقتصر في الاستثمار في ميدان المحروقات، الخدمات المصرفية، الصناعات الغذائية، الأدوية ومنتجات صناعة السيارات بالنسبة للطرف الفرنسي، على الرغم من توفر إمكانات هائلة لزيادة حجم التعاون وتنويعه فالحضور الفرنسي الاقتصادي الفرنسي في الجزائر أصبح مهددا بالمنافسة الأمريكية والايطالية والصينية في مختلف القطاعات.

[1] SANTELLI (E), Entre ici et là-bas : les parcours d'entrepreneurs transnationaux, Investissement économique en Algérie des descendants de l'immigration algérienne de France, Annexe 1. Les échanges franco-algériens, la nouvelle donne, Paru dans Sociologie, N°3, vol. 1, 2010.
[2] Sur le site ''France Diplomatie'' http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique448.html?lang=ar
[3] Les échos, édition du 06/07/2009
[4] Relations entre l'Algérie et la France, Algérie - Le traité d'amitié en épouvantail, sur le site : http://www.algerie-monde.com/actualite/article1681.html (consulté le 10/12/2011à00h45).

الفقرة 3: العوامل البشرية

إن العامل البشري أحد أهم خصوصيات العلاقات الجزائرية الفرنسية، فلكل عائلة جزائرية ارتباط من خلال أحد أفرادها بفرنسا من خلال التواجد الهام للجالية الجزائرية بفرنسا سواء من حاملين للجنسية الجزائرية أومن حاملي للجنسية المزدوجة أومن متجنسين أوفرنسيين ذوي أصول جزائرية.

في الجزائر، قدر عدد الفرنسيين المقيدين لدى المصالح القنصلية الفرنسية بالجزائر ب 22200 فرنسيا سنة 2005 من بينهم 19300 مزدوج الجنسية. أما في فرنسا فيقدر عدد الجزائريين المقيّدين في سجلات 18 قنصلية جزائرية في فرنسا إلى نحو مليون و300 ألف جزائري مقيم في فرنسا 800 ألف منهم يحملون جنسية جزائرية وفرنسية مزدوجة، منهم من ولد فرنسيا ومنهم من اكتسبها لاحقا، لكن أرقام المصالح القنصلية الجزائرية لا تشمل أعدادا كبيرة من حملة الجنسية الفرنسية الذين لا يقيّدون أنفسهم في سجلات الجالية، ويتوّزع العدد الأكبر من هؤلاء على فئتين أساسيتين:

الفئة الأولى تتعلق بأبناء وأحفاد الجزائريين الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية منذ الاستقلال إلى اليوم، إضافة إلى جنسيتهم الجزائرية، بمختلف الصيغ القانونية المتاحة، من ولدوا فرنسيين لأنهم جاءوا إلى الحياة بعد أن اكتسب آباءهم (جزائريو الأصل) الجنسية الفرنسية، أو من كان أحد أبويه جزائريا والآخر فرنسيا، فورث بحكم القانون الجنسية الفرنسية، وبذلك يصنفون فرنسيين منذ الولادة ضمن ما يعرف "بفرنسيي المنشأ" بموجب القانون[1].

أما الفئة الثانية ممن يوجد أغلب أفرادها خارج السجلات القنصلية فهي الحركى وقدامى مستخدمي وأعوان الإدارة الاستعمارية، وأبناءهم وأحفادهم من الجيلين الثاني والثالث، الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية تلقائيا بعد مغادرتهم إلى فرنسا سنة 1962 والسنوات القليلة التي تلتها. وهؤلاء لا تصنفهم الإحصاءات أصلا ضمن فئة الجزائريين الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية، لأن الجنسية الجزائرية لم يكن لها أثر قانوني عليهم عند مغادرتهم الجزائر.

في المجموع يمكن القول إن الرقم الأقرب للجزائريين أو ذوي الأصول الجزائرية المقيمين على الإقليم الفرنسي، يمكن أن يتراوح ما بين 2,5 مليون و3 ملايين شخص، نحو 85 بالمائة منهم يحملون الجنسية الفرنسية، أي أكثر من 2 مليون نسمة، وثلثهم يمارس فعليا حق اكتساب جنسيتين معا، و20 بالمائة منهم فقط يملكون الجنسية الجزائرية لوحدها[2].

إن حركة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تجد بالطبع جذورها في العلاقة الاستعمارية التي كانت تجمع بين البلدين حيث جعلت فرنسا من اليد العاملة الجزائرية أداة لتحريك اقتصادها خاصة ما بين الحربين العالميتين ويضاف إلى ذلك تيارات الهجرة الواسعة التي تلت الاستقلال حيث قررت اتفاقية ايفيان واتفاقية 1968 حرية التنقل بين البلدين إلا أنها كانت في الواقع اتجاه وحيد من الجزائر إلى فرنسا وليس العكس.

---

[1] لا يمكن ضبط أرقام دقيقة ورسمية حول عدد مزدوجي الجنسية في فرنسا، والسبب راجع إلى أنه من الناحية الرسمية يمنع القانون الفرنسي إجراء إحصاءات على أساس اثني، خاصة بالنسبة لمن ولد فرنسيا، أي ولد من أبوين كلاهما أوأحدهما يملك الجنسية الفرنسية، حتى وإن كانت هناك كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تخرق هذا القانون.

[2] الشروق اليومي، 23 - 01 – 2007.

وحتى وان كانت فرنسا قد تبنت سياسات انتقائية لتقليص عدد المهاجرين فان نسبة الجزائريين الذين يتجنسون سنويا تبقى مرتفعة مقارنة بالجاليات الأجنبية الأخرى في فرنسا، فهناك 230 ألف جزائري ما بين 1999 و2010، حصلوا على الجنسية الفرنسية اعتمادا على القانون الذي يعطي لهم هذا الحق بعد إقامة متواصلة مدتها 5 سنوات متتابعة وبدون انقطاع مع استيفاء الشروط المادية التي تضمن الاستقرار ودخل مالي قار وإلمام كاف باللغة والثقافة الفرنسيتين، ثم تأتي الفئة الثانية من الجزائريين الحاصلين على الجنسية الجزائرية بعد زواجهم من أشخاص يحملون الجنسية الفرنسية وإقامتهم معهم لمدة أربع سنوات في فرنسا وبلغ عدد هؤلاء خلال السنوات العشرين الأخيرة نحو 90 ألف جزائري مجنس[1].

الفقرة 4: العوامل الثقافية

ويتجلى ذلك من خلال الازدواجية اللغوية والثقافية في الجزائر، فوضع اللغة الفرنسية في الجزائر يختلف عن أي وضع في العالم، إذ أن الجزائر تعتبر البلد الثاني استعمالاً للغة الفرنسية بعد فرنسا. وضع اللغة الفرنسية في الجزائر يرتبط بالإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية وبنية وإرادة فرنسا في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية مثلها مثل المقاطعات الموجودة داخل التراب الفرنسي . وانطلاقا من الهدف الاستعماري الاستيطاني الفرنسي ركزت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر على طمس كل ما هو عربي وإسلامي ومحو الهوية الجزائرية واستئصالها نهائيا. وبذلك حرم الكثير من الجزائريين إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر من التعليم، والقلة القليلة التي كانت محظوظة أرغمت على التعلم باللغة الفرنسية[2]. ولما استقلت الجزائر وتشكلت فيها أول حكومة وطنية كان التعريب والعروبة انشغالها الأول إضافة إلى قضايا وطنية وقومية أخرى، والتخلص تدريجيا من آثار ذلك الاستعمار. وبعد 50 سنة تقريبا من الاستقلال فان عدد الجزائريين الذين يتحدثون الفرنسية أكبر بكثير من عدد الجزائريين الذين كانوا يتحدثونها قبل الاستقلال، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تضاعف سكان الجزائر أكثر من ثلاثة أضعاف منذ 1962، وعلى الرغم من سياسة التعريب التي انتهجتها غداة الاستقلال منذ 1970 فان نصف عدد الصحافة الجزائرية المكتوبة يصدر باللغة الفرنسية، وتبقى اللغة الفرنسية لغة النخبة السياسية والعسكرية والإدارية في الجزائر[3].

المطلب الثاني: مبادرات التقارب بين الجدية والتظاهر

الفقرة 1: المبادرات السياسية

كانت زيارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في 10 أفريل 1975، أول زيارة دولة يقوم بها رئيس فرنسي إلى الجزائر المستقلة، " وكانت ترمي إلى طي الماضي وإعطاء دفعة وتوجه جديد للعلاقات

---

[1] يومية القدس العربي 16-11-2011

[2] LACOSTE (Y), Enjeux politiques et géopolitiques de la langue française en Algérie : contradictions coloniales et postcoloniales, Géopolitique de la langue française, n°126 (troisième trimestre 2007) disponible sur le site : http://www.herodote.org/spip.php?article288 (consulté le 10/12/2011 01H20).

[3] Diversité et inter culturalité en Algérie ; UNESCO, 2009, disponible sur le site : http://www.isesco.org.ma/francais/publications/Diversité%20culturelle/Diversite_InterculturalitAlgerie.pdf, (consulté le 10/12/2011 01H10).

الجزائرية الفرنسية على أسس جديدة وترك كل طرف يتحمل مسؤولية ذكرياته[1]". ولكن زيارة الرئيس الفرنسي لم تغير الكثير في العلاقات الثنائية لأن القيادة الجزائرية آنذاك برئاسة الهواري بومدين كانت تتمسك بموقفها ، حيث صرح الرئيس الجزائري لنظيره الفرنسي آنذاك "العلاقات الجزائرية الفرنسية لن تصبح عادية إلا بعد زوال الجيل الذي عرف الحرب"[2]. ثم الزيارتان اللتان قام بهما الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران في نوفمبر 1981 وماي 1982، فتحت المجال أمام أول زيارة دولة يقوم بها رئيس جزائري إلى فرنسا عندما تنقل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 17 ديسمبر 1982 إلى باريس، وقد توالت الزيارات منذ سنة 2000 بين القيادات العليا في البلدين، وفي كل مرة كانت مسالة تركة الماضي الاستعماري تطرح بمناسبتها ، لتظهر كخيار للتقارب تارة واستجابة لمقتضيات الظروف والمصالح تارة أخرى.

أ. إعلان الجزائر 2003

تم التوقيع على هذه الوثيقة في 3 مارس 2003 خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى الجزائر، حيث كان نقطة انطلاق لعملية إعادة بناء العلاقات الجزائرية الفرنسية مع تحديد هدف واضح هو إقامة علاقات متميزة وشراكة استثنائية، ترمي لأن تكون نموذجا للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية ونموذجا للتعاون شمال-جنوب، وقد كان هذا تحديا كبيرا للبلدين وكان من المفترض أن يكون مشروع اتفاقية الصداقة تكريسا لإرادة البلدين في "تأسيس شراكة ذات طابع استثنائي ضمن احترام تاريخ وهويّة كل طرف". يحمل هذا النص بعدا سياسيا ويسطر إستراتيجية من شأنها أن تسمح ببناء شراكة استثنائية بين البلدين، دون نسيان الماضي[3] "لإرساء قواعد علاقات شاملة وقوية ومتجهة نحو المستقبل..."، ويشمل ميادين مختلفة انطلاقا من تعميق الحوار السياسي إلى تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والتقنية، كما يأخذ بعين الاعتبار أهمية البعد البشري للعلاقات الثنائية المتمثل في تواجد قوي للجالية الجزائرية بفرنسا.عندما أُذيع هذا مشروع هذا الإعلان، كان الحديث يجري في كواليس الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة عن إعداد مشروع القانون الخاص بتمجيد الاستعمار، وخاصة في شمال إفريقيا!؛ وممّا يستدعي الانتباه أنّ هذا المشروع الذي تقدمت به الأغلبية البرلمانية ، تم تسليمه إلى مكتب المجلس في اليوم الذي تلى زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الجزائر وظلّ محلّ أخذ وعطاء بين النوّاب طيلة عامين كما رأينا سابقا، ليتم إصداره في 23 فيفري 2005.

---

[1] Interview avec l'ancien président français Valery Giscard D'Estaing, disponible sur le site : http://www.lexpress.fr/informations/il-n-y-a-aucune-possibilite-d-intervention-militaire_627085.html (consulté le 07/08/2011 00 h30).

[2] Cité par : Par Mohamed Khaled Drareni- La Tribune, 1er novembre 2006, disponible sur le site : http://www.algerie-monde.com/actualite/article1523.html (consulté le 10/08/2011 23h45).

[3] Ambassade d'Algérie en France, Relations algéro-françaises, la Déclaration d'Alger, disponible sur le site : http://www.amb-algerie.fr/relationsBilat/Politique.htm#declaration dalger (consulté le 10/12/2011 01h24)

ب. معاهدة الصداقة

كانت اتفاقية الصداقة التي كان من المفترض أن يتم توقيعها قبل ديسمبر 2005 على نموذج معاهدة "الاليزي" التي وقعتها فرنسا وألمانيا سنة 1963، تهدف بالدرجة الأولى إلى جعل العلاقات بين البلدين علاقات "عادية". وقد انطلقت المشاورات بخصوصها سنة 2004 بتبادل المشاريع والمقترحات من الجانبين. حيث صرح الطرفان أن الجانب التقني أصبح جاهزا اذ تم ضبطه منذ مدة ولكن ما يعرقل هذا المشروع هو "الرداء السياسي" الذي يخرج فيه، فقد كانت هناك إرادة سياسية من البلدين لطي صفحة الماضي إدراكا من القيادتين السياسية في البلدين على ضرورة اغتنام الفرصة التاريخية للتقارب وتحسن العلاقات الثنائية ولكن الضبط السياسي للنص "مسألة جد حساسة"[1]. فحسب تصريحات السفير الجزائري بباريس ميسوم سبيح فان الإشكال يكمن أساسا في رغبة الحكومة الجزائرية في إدراج العامل التاريخي ضمن الاتفاقية من خلال لفظ "الاستعمار" وهو ما رفضه الجانب الفرنسي[2].إذن كان الشق السياسي الذي من المفترض أن يتضمنه هذا المشروع معقدا منذ البداية، فقد صرح الجانب الفرنسي ب"صعوبة إيجاد نقطة توازن يقبلها الطرفان"[3] ، حيث كان هناك معارضة ورفض على المستوى الداخلي من الجانبين بخصوص إبرام اتفاقية الصداقة، ويمكن وصف هذه المعارضة والتخوف بالمشروعين، فلا أحد كان يعرف محتوى ما تم التفاوض بخصوصه في هذا الإطار:

فمن الجانب الفرنسي ، فهناك تيارات رفضت توقيع اتفاقية الصداقة لان جراح حرب الجزائر لم تندمل بعد داخل المجتمع الفرنسي وأن مسألة توظيفها وإحياء ذاكرة "الضحايا" أصبحت ورقة في يد اليمين واليمين المتطرف . كما لا يجب أن ننسى أن اتفاقية أيفيان التي أقرت استقلال الجزائر تم توقيعها في ظل رفض من الرأي العام الفرنسي وضد رغبة الأقلية الأوروبية التي كانت تعيش في الجزائر قبل الاستقلال، فان منظمات المرحلين في فرنسا أعربت عن تخوفها مما ستقره هذه الاتفاقية لأنها كانت تخشى "اتفاقية أيفيان ثانية"[4]. أما في الجزائر، فهناك تياران رفضا مشروع اتفاقية الصداقة مع فرنسا، هما التيار الوطني والتيار الإسلامي اللذان يعتبران مسألة الهوية مسألة أساسية وأن إبرام مثل هذه الاتفاقية فيه تقويض ويحمل تهديدا للهوية الوطنية الجزائرية.

ولكن، إن كان إيجاد نقطة توافق صعبا فقد أصبح مستحيلا مع مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 23 فيفري سنة 2005 الذي زاد من حدة التوترات والتعقيدات. فبعد أن كانت بوادر قبول فرنسا مبدأ تقديم الاعتذار تظهر بصورة محتشمة فان المبادرة البرلمانية ألغت كل ما تم تحقيقه من تقدم بتمجيدها للمنجزات الاستعمار وقوضت حسن النوايا الفرنسية.

فقد خلف صدور قانون 23 فيفري 2005 آثارا سلبية على هذه المبادرة وعلى مجرى العلاقات الجزائرية الفرنسية. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الجزائرية والفرنسية بصدد التشاور حول

[1] Le Figaro, édition du 4 septembre 2011.
[2] SBIH (M), Conférence : Evolution des relations franco –algériennes, op cit.
[3] Le Monde, édition du 28/11/2005.
[4] على غرار منظمة "أجير" الخاصة بالحركى

الاتفاقية الصداقة لإيجاد مجال وميادين للتوافق حول مختلف جوانب المشروع تفاجأ الطرف الجزائري بالمبادرة البرلمانية التي كانت ترمي إلى إفشال اتفاقية الصداقة التي كانت قيد المناقشة، خاصة وأن المبادرة لم تكن من طرف شريحة من المعارضة، بل من طرف أغلبية برلمانية هذه الأخيرة لطالما كانت تؤيد السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الفرنسية التي كانت في خضم النقاشات بشأن اتفاقية الصداقة[1]. فقد قوض البرلمان الفرنسي الإرادة السياسية الفرنسية التي لم تكن محل تشكيك من الطرف الجزائري عند التوقيع على إعلان الجزائر سنة 2003. ومن جهة أخرى فان متابعة الرأي العام الجزائري للنقاش الفرنسي-الفرنسي حول الموضوع كشف عن الكيفية التي تنظر بها الأجيال الجديدة في فرنسا إزاء تاريخها الاستعماري، الذي مازالت تدافع عنة وترفض الاعتراف بصفحاته السوداء . وحسب تسريبات ويكيليكس فان السفير الجزائري بباريس ميسوم صبيح صرح سنة 2006 : " إن التخلي عن اتفاقية الصداقة ليس خسارة كبيرة للجزائر بقدر ماهو خسارة لفرنسا..فالعلاقات الفرنسية الجزائرية ستبقى "على مستوى جيد" ولكن دون أن تبلغ "المستوى الاستثنائي" الذي كانت تحمله اتفاقية الصداقة".[2]

ومنذ التراجع عن اتفاقية الصداقة أصبح المسؤولون الجزائريون يركزون على الخطابات المناهضة للاستعمار، بل جعل منه الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" أحد مواضيع حملته الانتخابية في إطار مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[3]. وهو ما جعل إمكانية توقيع هذه الاتفاقية شبه مستحيل. حيث تطرق الرئيس الجزائري بمناسبة إحياء ذكرى أحداث 08 ماي سنة 2005، إلى أنه ليس لفرنسا من خيار إلا أن تعترف بما اقترفته من جرائم أثناء الفترة الاستعمارية ، وشبه ما حدث من مجازر في ولاية قالمة التي شهدت مجازر 08 ماي "بأفران النازية" لما تم فيها من حرق لجثث الضحايا. وفي 28 أوت 2005 ، أشار الرئيس الجزائري إلى أن اتفاقية الصداقة التي أدرجت ضمن جدول أعمال سنة 2005 "...لا بد أن تتم في إطار الاحترام المتبادل" وصرح أن "ما تطلبه الجزائر ليس بالمستحيل، وأنه يبقى بعيدا عن الروح الانتقامية ولكن لا بد من توضيح الأمور، فهدفنا هو إقامة علاقات هادئة وعلاقات صداقة ونحن لا نبحث سوى عن السلام والطمأنينة"[4]، كما ذكر بأنه ما كانت فرنسا لتصبح قوة نووية لولا التجارب التي أجرتها في الصحراء الجزائرية. ومن هنا أصبح توقيع اتفاقية الصداقة مرهونا باعتراف فرنسا بجرائمها وتقديمها للاعتذار.

ج. إرجاع جزء من الأرشيف

نصت الوثيقة الإطار للشراكة الجزائرية الفرنسية للفترة (2007-2012)، فيما يتعلق بالتعاون في ميدان الذاكرة والأرشيف على مايلي: " تعمل الحكومتان على تشجيع البحوث في تاريخ البلدين المشترك وتسهيل الوصول إلى الأرشيف الخاص به، وتشجيع نشاطات التعاون في مجال تكوين الموظفين الإداريين وأمناء المحفوظات، وستكون الحالة المدنية المرقمنة للاروبيين لفترة ماقبل عام 1962 محل

[1] SBIH (M), op cit.
[2] MATARESE (M), op cit.
[3] كان محل استفتاء وطني يوم 28 سبتمبر 2005 والمتضمن إجراءات عفو بعد أحداث العنف التي شهدتها الجزائر مابين 1990-2005
[4] خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 28 أوت 2005 بولاية بشار في إطار حملة المصالحة الوطنية.

اتفاق خاص"[1]. وفي هذا الإطار قام المعهد الفرنسي الوطني للسمعي البصري (INA) و التلفزة العمومية الجزائرية بإبرام اتفاق في 11 سبتمبر 2007 بباريس، حول الصور المحتفظ بها على مستوى المعهد الفرنسي والتي تصور تاريخ الجزائر منذ 1940-1962 ، يتيح للمؤسسة العمومية للتلفزة الجزائرية استغلال الأرشيف السمعي البصري عن طريق موجات الهرتز أو الساتيليت . وتشمل الاتفاقية 1862 وثيقة منها أشرطة صامتة أي حوالي 138 ساعة من البرامج. ويخص 117 ساعة من البرامج لحرب الجزائر[2].

إن هذا الاتفاق يمكن التلفزة العمومية الجزائرية من حرية عامة لاستعمال كل صور الأرشيف خاصة المصورة على التراب الجزائري ابتداء من سنة 2008. وقد سمح بروتوكول هذا الاتفاق بإطلاق تعاون غير مسبوق بين المؤسستين يشمل إلى جانب.ذلك التكوين ونقل الخبرة في مجال تسيير واستغلال الأرشيف السمعي البصري، كما ينص على التعاون وتحويل الكفاءة في مجال رقمنة الأرشيف وإدخاله شبكة الانترنيت[3]. ولقد اعتبرها وزير المجاهين الجزائري محمد الشريف ولد عباس أنها "مبادرة مشجعة تستحق التحية" [4] من جهة أخرى، تم توقيع اتفاقية بين مديرية الأرشيف بفرنسا و المديرية العامة للأرشيف الوطني في الجزائر بتاريخ 06 مارس 2009" هذا الاتفاق يرمي إلى تعزيز التعاون بين المؤسستين في محاولة لدعم المبادرات المشتركة في مجال المحفوظات والأرشيف المتعلقة بالتاريخ المشترك للبلدين...وهذه المبادرة من شأنها تسهيل عمل المؤرخين والمساهمة في تهدئة قضايا الذاكرة بين فرنسا والجزائر"[5].

ولكن من التناقضات في الموقف الفرنسي المصادقة على نص تشريعي جديد حول الأرشيف: قانون 2008-696 المؤرخ في 17 جويلية 2008، حيث يقر هذا القانون إجراءات أكثر تصلبا فيما يتعلق الاطلاع على السجلات والأرشيف العمومي الوطني، بما في ذلك سجلات الإدارة والشرطة التي تعتبر أساسية لعمل المؤرخين على وجه الخصوص. حيث أضاف هذا القانون فئة جديدة ضمن مصنفات المحفوظات "غير قابلة للنشر والاطلاع" بداعي الأمن الوطني" أو "أمن الأشخاص". وينص القانون أيضا على تمديد أجال فتح الأرشيف لمدة 75 عاما لبعض السجلات، وهذا التمديد على أساس اتساع مصطلح "حماية الحياة الخاصة"، خاصة وأن هذه المحفوظات، تحتوي بنظر المشرع الفرنسي على

---

[1] Document Cadre de Partenariat France - Algérie - DCP (2007-2012), sur le site: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/aide-au-developpement_document-cadre-partenariat-france-algerie-dcp-2007-2012_64727.html (consulté le 10/12/2011 10h30).

[2] STORA (B), La mémoire restituée, dans Libération, vendredi 7 mars 2008, disponible sur le site : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article2511 (consulté le 10/12/2011à 10h16).

[3] Le Quotidien d'Oran, édition du 5 février 2008, disponible sur le site: http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article2511, (consulté le 10/12/2011 10h20)

[4] BARTI (H), Des archives filmées durant l'ère coloniale remises aujourd'hui à l'Algérie, Le Quotidien d'Oran, édition du le 5 février 2008, disponible sur le site: http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article2511, (consulté le 10/12/2011 10h25).

[5] Communiqué du ministère des Affaires étrangères et européennes du 9 mars 2009, disponible sur le site: http://www.ambafrance-dz.org/spip.php?article2329 (consulté le 10/12/2011 10h25).

معلومات من شأنها إلحاق الضرر به. في حين أن كافة السجلات العمومية تقريبا كتقارير المحافظين وسجلات الشرطة، تحتوي كلها على معلومات من هذا النوع [1].

إن رفع السقف الزمني إلى 75 سنة، يعني إعادة غلق ملفات كثيرة أخرى سبق وأن فتحت بحكم التقادم لمدة 15 سنة، ستغلق لسنوات أخرى أمام الدراسات حول فترات من تاريخ فرنسا منها الحرب العالمية والفترة الاستعمارية [2]. ويعتبر ذلك أن النواب الفرنسيون يرغبون في "حماية الفترات الشائكة من التاريخ المعاصر الفرنسي وأن القانون سيحول دون الوصول إلى الوثائق الخاصة بفترات حساسة مثل حرب في الجزائر".[3] وقد صدر بالمقابل تصريح عن وزير المجاهدين محمد الشريف ولد عباس أنّ الأرشيف الذي استلمته الجزائر عن فرنسايمجّد الفترة الاستعمارية، ولا يعكس الاعتراف الفرنسيّ بحقيقة المذابح والمجازر المقترفة في حقّ الشعب الجزائري.وأنّ الفرنسيين لا يريدون تسليم الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية الفرنسية ضدّ الأبرياء والعزل، منذ أحداث 08 ماي 1945 إلى سنة 1962..." [4].

يمكن أن نستخلص من إشكالية الأرشيف أن الرهان الهام لا يكمن في إيجاد قاعدة لتطبيقها تستجيب لرغبات الطرفين تقضي بأن تتراكم وتصنف وتصور هذا الكم الهائل من الوثائق وأن توضع في متناول الباحثين من ضفتي المتوسط، ذلك أن لا أحدا من الطرفين يجرؤ في الواقع على التصريح بأن كشف محتوى هذا الأرشيف قد يكون محرجا لشخصيات سياسية قد لا تزال في السلطة حاليا أو أنه قد يكون محرجا لبعضهم ولكن يبقى من الضروري مواجهته وإبقاؤه سريا لا يحمي "الأبرياء" ولكن "المذنبين".

د. تسليم خرائط الألغام المزروعة على الحدود الجزائرية

في 20 أكتوبر 2007، قام قائد أركان القوات الفرنسية الجنرال جون لوي جورجولان (Jean-Louis Georgelin) بتسليم نظيره الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح، الألغام التي قامت بزرعها خلال حرب استقلال الجزائر على الحدود الشرقية والغربية والتي قدر عددها ب 11 مليون لغم. قام الجيش الجزائري بعد الاستقلال بنزع 8 مليون لغم في حين بقيت 3 ملايين لغم تشكل خطرا وتهديدا على السكان . وقد طالبت الجزائر بخرائط الألغام وطالما أثيرت هذه المسألة نتيجة لما تسببت فيه حقول الألغام من ضحايا وصل عددهم إلى 40.000 ضحية[5]. وقد قام رئيس أركان القوات الفرنسية بتسليم نظيره الجزائري مخططات ألغام على طول خطي شال وموريس التي تم زرعها مابين 1956 و1959 . ويمتد خط "موريس" على طول الحدود التونسية 460 كيلومترا وعلى امتداد الحدود المغربية 700 كيلومتر، وتم تعزيزه بخط ثان سمي خط "شال" على اسم الجنرال موريس شال القائد العسكري في الجزائر بين 1958 و1960. وبني هذان الخطان بهدف منع تسلل مقاتلي جيش التحرير الوطني من المغرب وتونس.

---

[1] FRANCE 24, article mis en ligne le 07/05/2008, disponible sur le site : http://www.france24.com/fr/20080505-lacces-archives-guerre-dalgerie-reste-sensible-france-algerie, (consulté le 10/12/2011 10h23).

[2] Le Matin dz, article mis en ligne le 01/05/2008, disponible sur le site : http://www.lematindz.net/news/1377-france-nouvelle-loi-sur-les-archives-publiques-les-documents-guerre-dalgeri.html, consulté le 10/12/2011 10h30).

[3] France 24, op cit.

[4] يومية صوت الأحرار، الصادرة يوم 09 ماي 2010.

[5] Le Monde, édition du 22.10.2007.

ووصف بيان السفارة الفرنسية بالجزائر أن تسليم هذه الخرائط التي طالبت بها الجزائر "يعكس رغبة السلطات الفرنسية في التقدم نحو إزالة الحواجز الموروثة من الماضي وأملها في بناء علاقات ثقة مع الجزائر[1]". ثم جاءت ردود الأفعال الجزائرية بعد أشهر لتشكك في مبادرة الجانب الفرنسي حيث وصفها وزير المجاهدين الجزائري "بالرثة" أما رئيس الجمعية الوطنية للمجاهدين فوصفها "بالبالية والقديمة" وأن "لا معنى لها"[2].

الفقرة 2: التصريحات الدبلوماسية

من الجانب الفرنسي، صرح سفير فرنسا السابق بالجزائر ايبار كولن فيرديار في محاضرة ألقاها أمام طلبة جامعة 5 ماي بولاية سطيف أحدى المدن الجزائرية التي شهدت أحداث 8 ماي 1945 بتاريخ 27 فيفري 2005 بمناسبة توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة سطيف وإحدى الجامعات الفرنسية: "إن هذا التاريخ يمثل للعالم أجمع اليوم الذي وضعت فيه الحرب العالمية أوزارها"[3]، كما أضاف " في 08 ماي 1945 عندما كانت أوروبا تحتفل بانتصارها ضد النازية ، ألاف الجزائريين تظاهروا في العديد من المدن سطيف وقالمة وخراطة تم قتلهم من طرف الشرطة الاستعمارية وآلاف المعمرين" ، وألقى خطابا في منتهى الأهمية في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية حول حقيقة هذه الأحداث ذلك أنه صرح أن "الاعتراف بجرح الآخر يعتبر مرحلة هامة."

تبدو مبادرة السفير الفرنسي، السالفة الذكر، خطوة ايجابية ولكنها جاءت بعد أيام من صدور قانون 23 فيفري، ويمكن القول أن الطرف الجزائري تحت صدمة قانون 23 فيفري لم يتخذ أي موقف إزاء هذه التصريحات ، بل انه لم يتخذ أي موقف صريح تجاه هذا القانون الا بعد أن احتج ضده الباحثون والخبراء وبدأت الأصوات في فرنسا تتعالى لإلغاء المادة الرابعة. وعلى كل فقد أكد الخطاب الذي ألقاه الممثل الرسمي للدولة الفرنسية ازدواجية الخطاب الرسمي الفرنسي حول الجزائر.

وبمناسبة الزيارة التي قام بها إلى الجزائر في 05 ديسمبر2007، ألقى الرئيس الفرنسي خطابا في جامعة قسنطينة أدان فيه الاستعمار وحيا الضحايا الأبرياء للقمع الوحشي الأعمى، وتحدث عن ذنوب وجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر واصفا إياها بأنها "لا تغتفر". مبرزا إجحاف النظام الاستعماري.

"...إن موجة العنف والكراهية التي اجتاحت في ذلك اليوم (20 أوت 1955) قسنطينة ومنطقتها وقتلت الكثير من الأبرياء، كانت حصيلة ظلم مارسه النظام الاستعماري لأكثر من مائة عام بحق الشعب الجزائري.فالظلم يضرم نار العنف والكراهية، وأود أن أفاتحكم بأن الكثيرين من أولئك الذين جاءوا إلى الجزائر واستقروا فيها، هم من أصحاب الإرادة الطيبة والنية الحسنة. جاءوا إلى الجزائر للعمل والبناء،

[1] El Watan, édition du 21 octobre 2007.

[2] الشروق اليومي، 2008.01.30، على الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/?news=21810 (تم الاطلاع عليه في 2011/12/10 11سا00)

[3] Discours prononcé par Hubert Colin DE VERDIERE, ambassadeur de France en Algérie, à l'Université de Sétif, le 27 février 2005, sur le site : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/france/discours_setif.htm, (consulté le 10/12/2011 16h33).

دون أن تكون لديهم نية في استعباد أحد أو استغلاله.بيد أن النظام الاستعماري كان في طبيعته ظالماً ولم يكن في الإمكان سوى اعتباره مشروع استعباد واستغلال (...) لم ينس أحد قط هذه المعاناة والآلام والأشجان، لا في الجزائر ولا في فرنسا (...) ولكن، لم آت لكي أنكر الماضي، وإنما أتيت كي أقول لكم بأن المستقبل أكثر أهمية إن المهم هو ما سوف ننجزه، وما سوف ننجزه سوياً لا يتوقف إلا علينا"."[1].

في الواقع كان الهدف الأساسي من زيارة الرئيس الفرنسي هو الترويج لمشروعه الجهوي الاتحاد من أجل المتوسط الذي كان موضوع حملته لانتخابية كمرشح للرئاسيات في فرنسا والتأكد من مشاركة الجزائر في القمة المعلنة عنه وكذلك توقيع عقود اقتصادية في مجالات الصناعة الغذائية ، الغاز، الطاقة النووية، البترول..خاصة وأن الجزائر حققت احتياطات مالية معتبرة وفرنسا بحكم العلاقة التاريخية المعقدة وبحكم التواجد الجالية الجزائرية في إقليمها تحوز على مؤهلات معتبرة. فقد استفادت فرنسا من عقود قيمتها خمس مليارات أورو في إطار شراكة بين شركتي توتال وغاز دوفرانس الفرنسيتين وشركة سونطراك الجزائرية، ومع ذلك فان التطرق إلى مسألة الماضي مسألة لا يمكن تفاديها.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يتطرق فيها الرئيس الفرنسي للماضي الاستعماري لبلاده بالجزائر فقد كانت البداية مع خطابه القوي في تولون في 21 فيفري 2007 بمناسبة حملته الانتخابية الرئاسية[2] والذي تضمن رفضا قاطعا لأي اعتراف أو اعتذار تقدمه فرنسا لمستعمراتها السابقة وأنه ليس هناك ما يدعو لأن تخجل فرنسا بماضيها، مؤكدا على أن فرنسا لم ترتكب شيئا لكي تعترف به أو تعتذر عنه وأن ما تم في إطار الغزوات في القرن 19م كان في إطار مهمة حضرية قامت بها فرنسا من خلال " حلم نابوليون الثالث في الجزائر"، ثم خطابه الآخر في داكار في جويلية 2007، الذي تحدث فيه عن الحضارة والتمدن الذي حملته فرنسا إلى مستعمراتها في إفريقيا وحط فيه من قيمة القارة الإفريقية، اذ وصفها بالحضارات الملتفتة إلى الماضي، دون تاريخ، تعيش على "إيقاع الفصول"، حيث تلعب الغريزة دوراً يتفوّق على العقل، في عالم ريفيّ حصرياً "حيث لا مكان للمغامرة البشرية"...الساعية وراء أحلامٍ "جامدة." و تجاهل ساركوزي أن أوروبا ساهمت في تخلف مستعمراتها وحمل إفريقيا المسؤولية الكاملة لتخلفها[3]، ثم يأتي خطاب قسنطينة خطاب الذي أدان فيه الاستعمار الفرنسي ووصفه بأنه "استعباد"، وهي كلمة ثقيلة.

تجدر الإشارة إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي ساركوزي في قسنطينة لم تتم إذاعته على نحو واسع في فرنسا، ولم تقم الصحف الكبيرة والقنوات الفرنسية بتغطيته بشكل يعكس قوة ما جاء فيه. من جهة أخرى ، وللتأكيد على ازدواجية الخطاب الرسمي الفرنسي فيما يتعلق بذاكرة حرب الجزائر، فقبيل

---

[1] Discours de Nicolas SARKOZY à Constantine le 05/12/2007, disponible sur le site : http://www.elysee.fr/president/les-actualites/discours/discours.18.html , (consulté le 10/12/2011 17h30)

[2] Voir la vidéo mise par UMP sur le site : http://www.dailymotion.com/video/x1djxc_discours-de-toulon-de-nicolas-sarko_news (consulté le 10/12/2011 19H00)

[3] العالم الدبلوماسي، على الموقع: http://www.mondiploar.com/article1091.html?PHPSESSID=66378cb28742818c0826469b9c2a1e09 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/10 17سا16د).

زيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر فقد تم في مدينة بربينيان الفرنسية يوم 25 نوفمبر 2007 تدشين جدارا احياءا لذكرى المفقودين من الفرنسيين والحركى في حرب الجزائر وذلك بمبادرة من منظمات المرحلين، وحضر هذه المناسبة كاتب الدولة للدفاع المكلف بشؤون قدامى المحاربين ألان مارليكس (Alain Marleix)[1].

أما في الجزائر، فقد صرح وزير المجاهدين الجزائري قبيل الزيارة، بأن اللوبي اليهودي الذي يحتكر القطاع الصناعي في فرنسا كان وراء نجاح نيكولا ساركوزي في الانتخابات الرئاسية[2]، ومع ذلك لم تلغى زيارة الرئيس، وذلك إدراكا من فرنسا بأهمية هذه الزيارة وأهمية المحور الجزائر- باريس ضمن المشروع الاوروميتوسطي الجديد الذي كانت باريس تعتزم إطلاقه. كما أن وزير المجاهدين الجزائري سارع للتراجع عن تصريحاته السابقة وصرح لوكالة الأنباء الجزائرية أنه لم يقصد "الإساءة لصورة دولة أجنبية" وحرص الرئيس الجزائري على احتواء المسألة على أن "السياسة الخارجية هي دستوريا من اختصاص رئيس الجمهورية أو من يفوضهم وضمنهم بالخصوص وزير الخارجية وباستثناء المواقف التي تعبر عنها هذه السلطات فان أي تصريح لا يلزم إلا أصحابه " [3] وهذا بعد الاستفسارات التي طلبتها الخارجية الفرنسية[4]. وهو ما يبرز المنطق البراغماتي الذي تعتمده فرنسا ساركوزي في سياستها الخارجية.

كما قام السفير الفرنسي برنارد باجولي (Bernard Bajolet) بخطوة مماثلة لسابقه في التمثيلية الفرنسية بالجزائر حيث زار في 27 أفريل 2008 ولاية قالمة وألقى خطابا أمام طلبة الجامعة تطرق فيه إلى أحداث 08 ماي 1945، جاء فيه: " إن فرنسا لم تعد لها النية في التستر على تلك الوقائع، وأن وقت نكران جرائمها الرهيبة لـ 8 ماي 1945 بالجزائر قد ولى" واعتبر السفير الفرنسي أن مجازر 8 ماي 1945 مساس و اهانة لمبادئ الجمهورية الفرنسية لأنها لطخت تاريخها، تاركة وصمة عار يتعذر محوها، كما أكد أن فرنسا لا تنوي ولم تعد لها نية في التستر على تلك الوقائع[5]. وأكد السفير الفرنسي أن تهدئة الأمور بين الشعبين تتطلب مساهمة كل طرف في تدوين التاريخ المشترك إذ يتعين على فرنسا التكفل بالجزء الأكبر من هذه المهمة لأنها كانت تتولى السلطة آنذاك، ولا يتحقق ذلك حسب السفير الفرنسي، إلا بعد تظافر الجهود والتخلص من المحظورات لتحل الحقائق محل الوقائع المـُسلم بها[6]. وقد جاءت تصريحات السفير الفرنسي الأسبق في ظروف شهدت تقاربا في العلاقات بين البلدين بعد 5 خمسة

[1] Libération édition du 26/11/2007, disponible sur le site : http://www.liberation.fr/france/0101116256-un-monument-partisan-relance-la-guerre-des-memoires-a-perpignan , (consulté le 10/12/2007 18H48).

[2] جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2007.11.29.

[3] يومية النهار الجديد بتاريخ 2007/11/30.

[4] يومية النهار الجديد بتاريخ 2007/11/29.

[5] Discours de Bernard BAJOLET, Ambassadeur de France en Algérie, prononcé à l'Université du 8 mai 1945-Guelma, 27 avril 2008, disponible sur le site : http://www.ambafrance-dz.org/spip.php?article2000 (consulté le 10/12/2011 17H55).

[6] يومية المساء 28 أفريل 2008.

أشهر من زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى الجزائر وبعد أشهر من قمة مارسيليا للاتحاد من أجل المتوسط التي شارك فيها الرئيس الجزائري.

ودعا البلدين إلى طي صفحة الماضي دون نسيان الماضي " لا يمكن لأي مبادرة ايجابية لمتقبل البلدين أن تبنى على الحقد والمرارة لأنه من السهل إيقاظ الآلام في حين يصعب إخمادها" كما ذكر أن عشرات من المدنيين الأوروبيين قتلوا في هذه المواجهات". وأعتبرت هذه المبادرات تحول ونظرة موضوعية في الرؤيا الفرنسية لماضيها الاستعماري[1] كما اعتبرتها الجزائر خطوة صغيرة نحو الهدف المرجو[2] فقد تضمنت اعترافا دون الاعتذار وحتى وان كانت تراجعا مقارنة بما أدلى به السفير الفرنسي السابق سنة 2005 .

وقد كانت هذه التصريحات أخر ما قامت به فرنسا من مبادرات ايجابية في اتجاه المصالحة مع الجزائر، حيث تغيرت اللهجة بعد التصريحات التي أدلى بها وزير الشؤون الخارجية برنارد كوشنير إلى جريدة لوجورنال دو ديمونش (Le Journal de Dimanche) بتاريخ 20 فيفري 2010 ، قال فيها بخصوص العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية أن تحسن العلاقات بين البلدين مرهون "بمغادرة جيل الثورة الذي مازال في الحكم"، وأضاف وأن "علاقة فرنسا بالجزائر عاطفية جدا وعنيفة وانفعالية...وكل شيء أصبح صعبا مع الجزائر ومؤلما جدا". وقال "أن الجزائر كانت تعتبر فرنسية حين كانت مستوطنة... ان جيل الاستقلال الجزائري لا يزال في السلطة، وبعده سيكون الأمر ربما أقل تعقيدا»، ويعني بذلك أن الأشخاص الذين يقودون الحكم في الجزائر، شاركوا في حرب التحرير (1954 - 1962)، ومعهم يصعب إقامة علاقات طبيعية مع فرنسا، بسبب تأثرهم برواسب التاريخ المشترك.

وأثارت هذا التصريحات ردود فعل غاضبة من قبل المجتمع المدني الجزائري نددت بالعقلية الاستعمارية التي لاتزال منتشرة لدى أوساط النخبوية في فرنسا. وأن هذه التصريحات تشكل مساسا بالمقدسات التاريخية الجزائرية، خصوصا وأنها صادرة عن مسؤول سامي في الحكومة الفرنسية. حيث اعتبرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء أن التصريحات تعبر عن حقد فرنسي دفين تجاه الجزائر وشعبها وأن جيل الاستقلال سيبقى وفيا لجيل الثورة ورسالة أول نوفمبر[3]. وقال رئيس جمعية قدماء وزارة التسليح والاتصالات العامة، دحو ولد قابلية أن تصريحات كوشنيرتعبر عن موقف لتيار داخل الحكومة الفرنسية لا يريد علاقات طيبة بين البلدين. ووصف ولد قابلية هذه الأقوال بأنها "استفزازية"[4].

ولقد أجمعت مختلف الأطياف السياسية في الجزائر على استنكار هذه التصريحات وأنها دلالة واضحة على أن النخبة في فرنسا مازالت تحمل الفكر الاستعماري. حيث وصفها حزب جبهة التحرير الوطني

---

[1] RFI, Vers un mea culpa officiel ?, Article publié le 28/04/2008, disponible sur le site : http://www.rfi.fr/actufr/articles/100/article_65543.asp (consulté le 10/12/2011 18H10).

[2] L'Expression, édition du Lundi 28 Avril 2008.

[3] يومية النهار الجديد، الصادرة يوم 27 فيفري 2010.

[4] يومية صوت الأحرار الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2010

بالتمادي على المؤسسات الجزائرية وجيل الثورة[1]، وأدانها حزب التجمع الوطني الديمقراطي ووصفها "بغير المسؤولة" [2]، وأنها تعد "تصرفا سافرا وتدخلا عدائيا في الشأن الجزائري" ، أما حركة مجتمع السلم فاعتبرتها تصريحات حاقدة على جيل الثورة وترمي الى تغذية الأحقاد التاريخية بين فرنسا والأجيال المتعاقبة في الجزائر[3]، واعتبرتها حركة النهضة "خروجا عن كل الأعراف الدبلوماسية وتدخلا سافرا في الشأن الداخلي للجزائر"[4].

واعتبرت فرنسا عبر سفيرها بالجزائر الحالي كزافيي دريانكور(Xavier Driencourt) في 17 أكتوبر 2011، أن فرنسا "لم تتنكر أبدا لمسؤوليتها تجاه بعض الأحداث المؤلمة التي وقعت خلال فترة الاستعمار لاسيما أحداث 17 أكتوبر 1961"، وأن "فرنسا تعترف بالتجاوزات لكنها ليست مجبرة على تقديم الاعتذار لأي جهة ما وأنها ان كانت تصر على اعتراف تركيا بجرائمها ضد الأرمن ذلك لأن فرنسا قد فعلت ذلك من خلال خطاب الرئيس الفرنسية في قسنطينة سنة 2007 وأنها لم تطالب تركيا بتقديم اعتذارا للأرمن، كما أنها ليست مستعدة لتقديم الاعتذار عن الحقبة الاستعمارية"[5].

وهذا ما جعلنا نستخلص أن هناك خطابين، الأول يخص السياسة الخارجية ويتضمن خطوات "محتشمة" لبناء اعتراف، والثاني خطاب داخلي موجه إلى زبائن ـ ناخبين ، يراعي وجود حساسيات تجاه كل ما هو اعتراف أو اعتذار بما وقع في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وهو ما يفسر اهتزاز وعدم استقرار في الخطاب الرسمي الفرنسي حول الاستعمار ليتأرجح تارة بين الاعتذار كما فعلت مع مستعمرتها السابقة مدغشقر، وبين الاعتراف دون الاعتذار تارة والإنكار والتمجيد تارة أخرى عندما يتعلق الأمر بحرب استقلال الجزائر.

الفقرة 3: المبادرات الثقافية والرمزية

أ. سنة الجزائر بفرنسا

لقد تم اتخاذ قرار تنظيم سنة الجزائر بفرنسا سنة 2003 باتفاق بين الرئيسين الفرنسي جاك شيراك والجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارة هذا الأخير إلى فرنسا في جوان 2000 وأطلق عليها اسم جزاير (Djazair 2003)[6]. افتتحت سنة الجزائر في فرنسا بتاريخ 31 ديسمبر 2002 ، وقد صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي أن: ".. هذا الحدث سيكون له أبعاد رمزية عميقة وسيكون بمثابة إعادة العلاقات بعد انقطاع وسنوات صمت ونسيان بين البلدين بالرغم من الروابط الثقافية والفكرية بينهم....وأن هذه المناسبة ستكون فرصة للجزائر لإظهار ثراها وتاريخها وثقافتها وإبداعاتها الحالية....وأن هذا الحدث سيكون له بعد وقوة رمزية استثنائية، لان القطاعات الوزارية المعنية في البلدين، خاصة الشؤون الخارجية و الثقافة، الشؤون الاجتماعية، التربية والشباب والرياضة، الداخلية... سخرت إمكانيات واسعة

[1] يومية البلاد الصادرة يوم 26 فيفري 2010
[2] يومية النهار الجديد، الصادرة يوم 27 فيفري 2010.
[3] يومية صوت الأحرار يوم 27 فيفري 2010.
[4] الشرق الأوسط، الصادرة يوم 21 فيفري 2010
[5] يومية الخبر، الصادرة يوم 2011/10/17.

[6]Le Jeune Indépendant, édition du 23.12.2001

كما لم تفعل من قبل لإنجاحها[1]" كما أن هذه المبادرة تأتي حسب الحكومة الفرنسية، في إطار إعادة بعث التعاون بين باريس والجزائر في المجال الثقافي، بعد إعادة فتح المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر.

أما الجزائر فقد كانت ترغب من وراء هذه التظاهرة، حسب تصريحات رئيس الحكومة الجزائرية آنذاك ، علي بن فليس، ".. تحسين صورتها وإعطاء صورة حقيقية عن ثروتها ومكناتها وتحسين صورتها التي شوهتها بعض وسائل الإعلام الأجنبية من خلال تصويرها لأحداث العنف التي شهدتها الجزائر..وسيكون فرصة لإعادة الديناميكية للإنتاج الثقافي بالجزائر..."[2] . و قبل انطلاقها أثارت هذه التظاهرة جدلا كبيرا في البلدين فقد اعتبرتها بعض الأوساط في الجزائر "تسويقا سياسيا" خاصة مع تزامنها مع أحداث منطقة القبائل. واعتبرت " استفزازا لحملة الحقائب " من طرف أنصار "الجزائر فرنسية" خاصة وأن بورجيه هيرفيه (Hervet Bourvier)، الذي أيد الثورة الجزائرية وحزب جبهة التحرير الوطني كما شغل مناصب هامة مابين 1962 و 1968 ، كمستشار للرئيس بن بلة الجزائري ثم مستشارا لدى وزير الاتصال البشير بومعزة وبعدها مستشارا لدى وزير الشبيبة والرياضة عبد العزيز بوتفليقة، كلف برئاسة اللجنة المكلفة بتنظيم هذه التظاهرة.

ولقد سمحت هذه التظاهرة بالكشف عن حجم وعمق البعد البشري في العلاقات الجزائرية الفرنسيةودرجة التداخل بين المجتمعين والفضاء المشترك للتصورات الذي يوجد بصورة نادرة حتى بين الدول الاوروبية. ومع ذلك كانت هناك مخاوف خاصة في فرنسا من أن يتحول الحدث الثقافي عن غايته الأساسية أمام معارضة جمعيات المرحلين من حركى وأقدام سوداء خاصة بعد أن وصفهم الرئيس الجزائري خلال زيارته إلى فرنسا في جوان 2000 بالخونة وشبه قبول الجزائريين التعاطي والتعامل مع الحركى بتعامل الفرنسيين مع من أيد النازيين، كما أشار إلى أنهم غير معنيين بقانون المصالحة الوطنية وأن الظروف في الجزائر (أنذاك) لا تسمح باستقبالهم وتطبيع العلاقات معهم[3]. كما أطلقت الفدرالية الوطنية للمحاربين القدامى بالجزائر والمغرب وتونس مبادرة بعنوان " الجزائر نظرة أخرى" (Algérie, un autre regard) وهذا لدعم مواقف المفكرين الفرنسيين الذين لا يولون اهتماما بهذه التظاهرة أويعارضونها[4].

ب. الاحتفالات المشتركة لإحياء الذاكرة

- **مشاركة الرئيس الجزائري في إحياء ذكرى إنزال قوات الحلفاء**

قام الرئيس الفرنسي جاك شيراك بدعوة نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة 2004 قصد المشاركة في احتفاليات الإنزال على شواطئ بروفونس الموافق لتاريخ 15 أوت 1944 على غرار

[1]Le Monde, édition du 20 décembre 2001
[2] Le Quotidien d'Oran, édition du 22.12.2001
[3] France 2, Reportage consacré à la polémique autour de la visite en France du président algérien Abdelaziz BOUTEFLIKA à l'occasion du 60ème anniversaire du débarquement le 14 juin 2000 ; Interview du président algérien le 16 juin 2000 ; Rencontre à Paris avec Jacques Chirac le 19 décembre 2003) disponible sur le site : http://www.youtube.com/watch?v=-oAGpQzRUrQ, (consulté le 10/12/2011 11h 44).
[4] Le Quotidien d'Oran, édition du 16 décembre 2003, disponible sur le site : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/annee_algerie/regards_croises.htm (consulté le 10/12/2011 10h 45).

الدعوة التي توجه بها إلى زعماء بعض الدول الإفريقية والمغاربية التي شاركت شعوبها في الحرب العالمية الثانية إلى جانب قوات الحلفاء ضد القوات النازية خلال الحرب العالمية الثانية[1] .

قبل حلول موعد هذه التظاهرة ، قام 60 ستون نائبا من الحزب الحاكم في فرنسا حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (UMP) بالاحتجاج وتوجيه مراسلة إلى وزير الشؤون لخارجية ميشال بارنيي (Michel Barnier) وذلك استجابة لردود الأفعال الصادرة عن منظمات وجمعيات الحركى والأقدام السوداء بخصوص مشاركة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي يرون أنه لطالما أنكر وتجاهل ماسي الحركى والذاكرة التي يحملونها. ومع ذلك فان مطلبهم لم يتضمن إلغاء الدعوة ولكن طالبوا من الرئيس الفرنسي إلزام نظيره لتلبية مطالب المرحلين وخاصة الحركى المتمثلة في حرية التنقل إلى الجزائر والتعاون بخصوص مصير المفقودين في الجزائر اثر الاستقلال والاعتراف بخرق الجزائر لاتفاقيات أيفيان والاعتذار عما تعرض له، حسبهم ، المرحلين من الجزائر من أعمال عنف ودون هذا فان زيارته تعتبر "شتيمة واهانة" في حق وذاكرة كل من سقط من أجل تحرير فرنسا[2].

أما وزير المنتدب لدى وزير الدفاع المكلف بشؤون المحاربين القدامى حملاوي مكاشرة (Hemlaoui Mekachera) فقد دعا إلى عدم الخلط بين صفحات التاريخ المشتركة كذكرى 14 أوت 1944 وذكريات أليمة أخرى جاءت بعدها وأكد أن الرئيس الجزائر سيتلقى استقبالا مناسبا[3]. وقد كان رد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ميشال بارنيي " أن دعوة الرئيس الجزائري مشروعة نظرا لأهمية وحجم التضحيات التي قدمتها شعوب المغرب بما فيهم الجزائريين ....وهذا بوعي تام بالذكريات الأليمة التي خلفتها حرب الجزائر ما بين 1954 و1962 خاصة لدى الحركى" كما أضاف أن نقاشا وعملا بناءا قد شرع فيه مع الطرف الجزائري وقد تحصل على نتائج ايجابية فيما يتعلق بحرية تنقل الحركى..."، وهو ما تلقته منظمات المرحلين والمجموعة البرلمانية عن رضاها إزاء حوار مع الطرف الجزائري في هذا الاتجاه.

من خلال فحص هذه التصريحات والمواقف يمكن القول أن مشاركة الرئيس الجزائري بوتفليقة في إحياء مناسبة ذاكرة عالمية يثير نوعا من الحقد والضغينة لدى حملة الذاكرة من الجانب الفرنسي في الوقت الذي تظهر الدولة الفرنسية وكأنها تترك للجزائر وتخول لها جزءا من الذاكرة التي تعتبر هته المجموعات أنها تحوزه. ويبدو أن السلطات الفرنسية فضلت خلال مناسبة إحياء الذاكرة هذه، التركيز على إظهار التنوع الثقافي وتعدد أصول أفراد الجيش الفرنسي الذي حارب النازية وذلك قصد محو حجم مساهمة كل واحد على حدى ، وهو ما يتجلى في الكلمة التي ألقاها الرئيس الفرنسي " إحياء ذكرى من مات لإقامة عالم يحترم الكرامة والتنوع لكل واحد..."[4] ويمكن القول أن الرئيس الفرنسي حاول من خلال

[1] حيث شارك في هذا الإنزال 120000 جندي من المستعمرات الإفريقية من مجموع 500000

[2] Le Monde, édition du 10 août 2004.

[3] Le Monde, édition du13 août 2004.

[4] SANTAMARIA (Y), '' C'est nous les Africains'' ; La place des populations d'Afrique du Nord dans la libération de la France (1945-2005), Revue Les médias et la Libération en Europe, 1945-2005, s.dir. Christian Delporte et Denis Maréchal, Paris, L'Harmattan, 2006, p244.

ذلك التأثير على قرارات الطرف الجزائري تجاه الحركى وأن فرنسا لن تنسى الجزائريين الذين لم يشاءوا إنكار مساهمتهم في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1962.

أما من الجانب الجزائري فقد كان رد الرئيس الجزائري في عبارات انتقاها بعناية لا تثير أي خلاف بين إحياء فرنسا للمعارك ضد النازية وإحياء الجزائر لذكرى حربها ضد الاستعمار "إن هذه التضحيات لم تكن سدى ذلك أنها أدت إلى نهاية الحقبة الاستعمارية وسمحت لكل هذه الدول التي قدمت جنودا من شعوبها للمشاركة في هذه المعارك التي توجت بالنصر بأن تتحرر هي بدورها "[1]. كما تجاهلت الجزائر المعارضة التي عبرت عنها جمعيات الحركى والأقدام السوداء وبعض التيارات السياسية إزاء زيارة الرئيس الجزائري إلى فرنسا معتبرة مثل هذه الدعوة خطوة ايجابية نحو المصالحة مع فرنسا.

- **الاستعداد للاحتفال بالذكرى 50 لنهاية حرب استقلال الجزائر**

يستعد الطرفان الجزائري والفرنسي للاحتفال بالذكرى 50 لنهاية حرب استقلال الجزائر الموافق في 05 جويلية 2012، فمن الجانب الفرنسي صرح كاتب الدولة المكلف بشؤون المحاربين بتاريخ 06 ديسمبر 2011 ، أن الاحتفال بالذكرى الخمسين لنهاية "حرب الجزائر" يجب أن يتم بعيدا عن الخلافات والجدل وأن يتسم بالتهدئة وأن هذه الحرب تشكل لحظة درامية ولا بد من التحلي بالشجاعة لالقاء الضوء على كافة أوجه الصراع. وقد تم تعيين السفير الفرنسي السابق بالجزائر ايبار كولن فيرديار (Hubert Colin De Verdiere) منسقا عاما لمختلف المبادرات الفرنسية التي تتم في هذا الإطار[2]. وتجدر الإشارة إلى انه ومنذ الاعتراف بحرب استقلال الجزائر في فرنسا من خلال قانون 18 أكتوبر 1999، تم اقتراح قانون سنة 2002 قصد اعتماد تاريخ 19 مارس يوما وطنيا إحياء لذكرى "حرب الجزائر" ولكن سرعان ما تم التخلي عن هذا الاقتراح خاصة أمام احتجاج جمعيات الأقدام السوداء والحركى باعتبار أن هذا اليوم هو ذكرى هزيمة لا تستحق الاحتفاء بها. وقد تم في سنة 2003، اعتماد تاريخ آخر لإحياء ذكرى من مات من أجل فرنسا في "حرب الجزائر" وهو تاريخ 05 ديسمبرمن كل سنة[3].

أما من الجانب الجزائري، فقد صرح وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي بمناسبة الزيارة التي قام بها إلى فرنسا في 08 ديسمبر 2011، بأن الجزائر تعتزم إحياء الذكرى الخمسون لاستقلالها "دون قرع طبول أو عزف مزامير" في إشارة إلى أن الجزائر لن تثير بهذه المناسبة مسألة الاعتذار ولن تذكر بمسؤولية فرنسا على الجرائم المقترفة[4].

---

[1] El Moudjahid, édition du16 août 2004.

[2] يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2011/12/06.

[3] يمكن القول إن اختيار هذا التاريخ كان اعتباطية كونه يفتقر لأي دلالة تاريخية وهو التاريخ الذي قام فيها الرئيس الفرنسي شيراك سنة 2002 بتدشين نصب تذكاري لحرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب في باريس.

[4] MERABET (H), Medelci fait son compte rendu à la France, le baroud du déshonneur, mis en ligne le 08/12/2011, disponible sur le site: http://www.algerie-plus.com/diaspora/medelci-fait-son-compte-rendu-a-la-france-le-baroud-du-deshonneur/ (consulté le 09/12/2011à14h10).

الفقرة 4: المبادرات ضمن الأطر الجهوية والمتعددة الأطراف

أ. في إطار المبادرات المتوسطية

يشكل البعد الأوروبي بالنسبة لفرنسا خيارا إلى جانب الإطار التقليدي المتمثل في العلاقات الثنائية لتجنب الصعوبات الناتجة عن الإرث التاريخي وتعتبر الجزائر شريكا أساسيا في المنطقة المتوسطية. وقد طرحت مبادرة "الشراكة الأوروبية المتوسطية " منذ سنة 1995 في مؤتمر برشلونة، الذي شدد على إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط " ويؤكد إعلان برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام "تعاون شامل وتضامني" ، في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي. ويضم 15دولة من الاتحاد الأوروبي، و 12 دولة من جنوب المتوسط.

وترجمت الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22 افريل 2002، بعد أربع سنوات من المفاوضات ، وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر2005 . وقد تطرقت للجوانب السياسية والأمنية ، كما تطرقت للجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتضمنت ملفين جديدين هما : ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وملف مكافحة الإرهاب.

كما نجد كذلك من أهم المبادرات الجهوية التي تجمع بين الجزائر وفرنسا، مبادرة حوار 5+5، وهو فضاء غير رسمي، كان بدوره اقتراحا فرنسيا، حيث أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران سنة 1990 من مراكش بالمغرب الأقصى نشأة الفكرة التي أفضت إلى فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط يضم اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية ، وكان في البداية على مستوى وزارات الخارجية ليتسع بعد ذلك إلى وزارات الدفاع، وزارات الداخلية، وزارات البيئة...الخ لتتشعب مجالاته ويشمل التعاون الأمني، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مكافحة الهجرة غير الشرعية، التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات في مجال حماية البيئة وغيرها. ويضاف إلى ذلك مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" سنة 2008 كمشروع فضاء جهوي متوسطي تتقاطع فيه من جديد المصالح الفرنسية والجزائرية في هذا الإطار كانت الجزائر كغيرها من دول الجنوب تقترح منح الأسبقية لحل الخلافات السياسية قبل التفكير في إقامة فضاء تعاون أو شراكة اقتصادية. فقد تعاملت الجزائر ببرودة مع «الاتحاد» منذ ميلاده في 2008، وحتى قبل ذلك، منذ طرحه نيكولا ساركوزي كمشروع في حملته الانتخابية في الرئاسيات الفرنسية سنة 2007. وذهبت إلى حد وضع ثلاثة شروط لقبول الإنضمام إلى الإتحاد من أجل المتوسط ، بدءا باعتذار فرنسا عن جرائمها في

الجزائر إبان فترة الاستعمار، مرورا بتسوية القضية الفلسطينية ،ووصولا إلى الضغط على المغرب للقبول بمقترح تقرير مصير الشعب الصحراوي[1].

أما في إطار السياسة الأوروبية للجوار للاتحاد الأوروبي التي تتوجه إلى ستة عشر بلدا مجاورا للاتحاد الأوروبي من بينها الجزائر، والتي تمت صياغتها بعد اكتمال توسيع الاتحاد في 2004 واستيعابه 10 أعضاء جدد، من أجل تفادي قيام حدود جديدة داخل أوروبا، فلطالما أعربت الجزائر عن تحفظها إزاء هذه المبادرة كونها تفرض مسارا معينا من الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان، وهو ما تعتبره الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية ومتناقضا مع سيادتها، في حين يعتبرها الاتحاد الأوروبي أداة لنشر القيم المشتركة ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلطة القانون، الحكم الرشيد، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة[2]... ومع ذلك يرتبط إنفاق المعونات بحاجيات البلد المعني وقدرة استيعابه ومدى تنفيذه الإصلاحات المتفق عليها. وفي يسمبر2011، أعلنت الجزائرعن استعدادها للانخراط في سياسة الجوار الأوروبية وهذا بعد إدخال الاتحاد الأوروبي بعض التعديلات التي تقوم على مبدأ المساعدة عند الطلب، وتعتبر الجزائر أن هذه المراجعة تضع حدا للنزعة التدخلية الأوروبية .

وترى روزا بلفور، محللة بمركز دراسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي[3]، أن الجزائر ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، لاسيما عندما يطلب منها القيام بإصلاحات ذات صلة بحقوق الإنسان والديمقراطية وبإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، بل وترفض بشدة التعاون مع الاتحاد الأوروبي لكونها لم تستطع الحسم في نقطها الخلافية مع فرنسا كعضو في الاتحاد الأوربي من جهة وعلى رأسها الدعم الفرنسي للمغرب في النزاع حول الصحراء، مقتل الرهبان الفرنسيين السبعة بمنطقة تبحرين بالجزائر، وإضافة إلى طلب الجزائر من فرنسا تعويضات عن استعمارها لما يزيد عن 120 سنة، وكذا التعويض عن التجارب النووية، ومطالب المجموعة الأوربية كتكتل.

فالمحاولات الفرنسية لخلق مجالات حوار متعددة الأطراف قد اصطدمت بدورها بمطالب الجزائر في تصفية ملفات الماضي[4] قبل البحث في اعتبارات والرهانات أمنية كانت أو اقتصادية على غرار ما واجهه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

ب. في إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية

تعتبر الجزائر من أهم الدول الفرنكوفونية في العالم مع العلم أن اللغتين الرسميتين في الجزائر هما اللغة العربية واللغة الأمازيغية، فالفرنسية موجودة بقوة ليس في إدارات الدولة ومؤسساتها فقط بل في الأوساط الشعبية بدليل أن أكثر من نصف الجرائد اليومية المستقلة تصدر بهذه اللغة بالإضافة الى الإنتاج العلمي والفكري والأدبي الذي ينشر عبر الوسائل السمعية والمرئية أو من خلال الكتب والمجلات

[1] قناة بي بي سي عربي، على الموقع: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7435000/7435805.stm (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/10 21سا5د)

[2] المفوضية في تقرير سياسة الجوار الأوروبية في نوفمبر 2005، في الموقع: تم الاطلاع علية بتاريخ: 2011/12/22 02سا45 http://www.enpi-info.eu/main.php?id=411&id_type=2

[3] يومية الخبر ، 2011/12/09.

[4] Liberté, édition du 5/06/2008

وتحصي وزارة التربية والتعليم 30000 أستاذا للغة الفرنسية في الأطوار الابتدائية والثانوية. وقد عمدت وزارة التربية والتعليم الوطنية في توجهها الجديد بتدريسها انطلاقاً من السنة الثانية ابتدائي بدلاً من السنة الرابعة. هذا ويتلقى 900.000 طالب جامعي على الأقل في الاختصاصات العلمية والتكنولوجية تعليمهم بهذه اللغة أيضاً. وقد قدر عدد الفرنكوفونيين في الجزائر بحوالي 11.2 مليون جزائري[1] وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى العلاقات الاستعمارية مع فرنسا وتركة استعمار استيطاني دام 130 سنة. وبالرغم من الدعوات الفرنسية المتكررة فقد رفضت الجزائر الانضمام إلى المنظمة الدولية للفرانكوفونية نظرا لخلافاتها مع فرنسا حول الاعتراف بالجرائم ومطالبتها بالاعتذار عن الفترة الاستعمارية.

وقد كانت أول مشاركة للجزائر في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في قمة لبنان سنة 2002 بدعوة من الرئيس اللبناني اميل لحود والرئيس الفرنسي جاك شيراك، ويُنظَر للجزائر في منظمة الفرنكوفونية على أنها "ضيف فوق العادة". وبعد أن كسر الرئيس الجزائري بوتفليقة الحاجز بمشاركته في قمة بيروت 2002 ، كانت المشاركة في قمة واغادوغو 2004 ، ثم قمة كيبيك في أكتوبر 2008 ، بدعوة من كندا ومن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[2]، وذلك في محاولة فرنسية لاستدراج الجزائر إلى العضوية في المنظمة ولو بصفة العضو الملاحظ .

ومع ذلك فان انفتاح الجزائر على هذه المنظمة من خلال المشاركة في القمة الفرانكفونية أثارت الكثير من التعليقات والنقاشات التي وصلت إلى حد الاستياء والاستنكار في بعض الأوساط الفكرية والأدبية والسياسية الجزائرية، التي اعتبرت أن حضور الرئيس الجزائري القمة أقحم الجزائر بصفة رسمية الفضاء الفرانكفوني. فالجدل حاد وقائم في الجزائر بين الفرانكفونيين والمعربين، فالجهات الداعية لانضمام الجزائر لمنظمة الفرانكفونية ترى أن الأمر منطقي وبديهي ويجب أن ينظر له من منظار براغماتي نفعي وأن الجزائر أولى بمنظمة الفرانكفونية من ألبانيا ورومانيا ودول أخرى لا علاقة لها باللغة الفرنسية، وأنها ستحصل على مزايا ومساعدات مالية وعينية وعلى مطبوعات بأسعار زهيدة وكذلك الاستفادة من برامج محو الأمية التي تموّلها المنظمة. أما الطرف الرافض للانضمام فيرى أن منظمة الفرانكفونية منظمة تعمل للدفاع عن مصالح فرنسا ونشر الإيديولوجية الفرنسية، خاصة وان فرنسا وأعضاء المنظمة حولوا الفضاء الفرانكفوني إلى فضاء سياسي، وأن هناك الكثير من القضايا السياسية العالقة بين الجزائر وفرنسا التي يستجدي حلها قبل التفكير في الانضمام إلى هذه المنظمة وعلى رأسها مسألة الاعتذار والتعويض عن جرائم الاستعمار.

ومن ثمة شاركت الجزائر في بعض القمم بصفتها عضو مراقب وقاطعت أخرى لأسباب تعلقت دائما بعلاقاتها الثنائية مع فرنسا. فالجزائر تربط بين «خلافاتها مع باريس» وبين استمرار تواجدها في هذه

[1] GRANDGUILLAUME G, La francophonie en Algérie, HERMÈS n°40, 2004, pp 75-82, (p76).
[2] L'Expression, édition du 29 novembre 2004.

المنظمة[1]. و ترفض الجزائر العودة إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية دون تسوية الخلافات العميقة مع الدولة الفرنسية على خلفية رفض هذه الأخيرة الاعتراف بجرائمها خلال الفترة الاستعمارية[2]، حيث قررت خفض عدد ممثليها في اجتماعات هذه الهيئة. فالجزائر تعتبر علاقتها بمنظمة الفرنكوفونية امتداد طبيعي لنوع العلاقات الثنائية التي تجمعها بفرنسا.

المبحث الثالث: سيناريوهات العلاقات الجزائرية في ظل منازعات التاريخ الاستعماري:

في محاولة لمعرفة الأفق التي يمكن أن تؤول إليها العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل تركة الماضي التنازعي الذي لم تصفى تركته بعد بين البلدين سنضع ثلاث سيناريوهات للعلاقات الثنائية.

المطلب الأول: السيناريو الإصلاحي:

الفقرة 1: المصالحة بين البلدين على الطريقة الفرنسية الألمانية

بالرغم من الحروب السابقة والخلافات السياسية والتنافس حول الريادة في أوروبا فقد نجحت كل من فرنسا وألمانيا سنة 1963 على توقيع اتفاقية الصداقة وطي صفحة الماضي التنازعي واستثمار مساحات التقارب وتجدر الإشارة إلى أن ما سهل عملية التقارب السياسي هو مبادرات التقارب التي كانت نابعة من المجتمعين وهو ما أدى إلى إنجاح مهمة القادة السياسيين وهو ما لا يمكن تصوره في الحالة الجزائرية الفرنسية نظرا للاعتبارات التالية:

من الناحية التاريخية: خرجت فرنسا منتصرة بعد الحربين الأولى والثانية وجلست في طاولة المنتصرين، وفي 1945 دخلت فرنسا إلى مجلس الأمن كعضو دائم، وبالتالي كان من السهل أن تتصالح مع ألمانيا خاصة وأنها كانت في موقع قوة. ولكن في 1962 هل كانت فرنسا منتصرة؟ فرنسا لا تحتفل بالخامس من جويلية، لأنها لا تريد أن تتذكر انهزامها وخروجها من الحرب خاسرة، هي تتذكر في المقابل الحركى الذين قتلوا والجنود الذين سقطوا خلال حرب استقلال الجزائر، دون أن تنظر إلى الجانب الأخر ولذلك ترفض الاعتراف بحقيقة ما حدث والاعتذار عنه.

فالسياسة الفرنسية لإصلاح و تعويض ضحايا نظام فيشي الذي تعاون مع النازية لا توفر حلولا في الحالة الفرنسية الجزائرية، لان المعالم التي تحكم تسيير الماضي في حالة الاحتلال الألماني واضحة ولكنها ليست كذلك في الحالة الفرنسية الجزائرية، من هو الضحية؟ من الجلاد ؟ من المنتصر؟ من المنهزم؟ أين الخير؟ أين الشر؟ إن هذه الأسئلة لا إجابات واضحة عنها داخل المجتمع الفرنسي بل تفتح المجال لتساؤلات اكبر بدل إعطاء إجابات نقيم على أساسها سياسية لتسيير الماضي.

فخلال حرب الجزائر كانت الضحايا من الطرفين: جزائريون ضحايا قمع القوات الفرنسية، جزائريون ضحايا منظمة الجيش السري، جزائريون ضحايا جيش التحرير الوطني، حركى الذين حاربوا إلى جانب

[1] ميلود بن غربي، الجزائر ومنظمة الدول الفرنكوفونية، المستقبل - الأربعاء 29 /06/ 2005 - العدد 1962 - رأي وفكر - ص 21 على الموقع: http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=128290 ، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/10 20سا53د)

[2] الشروق اليومي ،الصادرة بتاريخ 2009/02/23، على الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/national/33294.html ، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/12/10 20سا55د)

فرنسا وهناك فرنسيون أيدوا الوطنيين الجزائريين بالتعاون معهم و الكفاح لجانبهم[1]، حيث تم اقتراف أعمال قتل وجرائم وتعذيب من الاتجاهين، ومع ذلك فان تعدد ضحايا الحرب لا يعني و ضعهم على قدم المساواة ولا التغاضي عن مسالة مشروعية القضية التي كافحوا من اجلها أو وضع العنف الممارس على نفس قدم المساواة. ولكن ما يهمنا هو استحقاق صفة الضحية الذي يستلزم مشروعية مطالب الإصلاح والتعويض. ولكن هذا من شانه في فرنسا أن يحدث تنافسا بين "الضحية والجلاد" من الجانبين: قوات حفظ الأمن الفرنسية التي شاركت في حرب استقلال الجزائر، قوات الجيش الفرنسي ، قوات الجيش الخاص، الحركى، الأقدام السوداء....أما من الجانب الجزائري فلا يطرح هذا الإشكال.

فقرار الاعتراف بشريحة من الضحايا دون الأخرى يعني الفصل في مسالة مشروعية هذه الحرب، وهي مسألة ليست واضحة لدى الفرنسيين : هل هذه المشروعية في صف فرنسا التي عملت على إبقاء الجزائر فرنسية ومن حارب إلى جانبها أم في صف الجزائر ومن دافع عن قضيتها. بعكس حالة نظام فيشي ذلك أن الضحايا حتى و إن دخلوا في تنافس فقد كانوا ضحية جهة واحدة: هم النازية و حلفاءهم.

كما أن الرهان الخارجي الذي كان وراء التقارب الفرنسي الألماني المتمثل في ضرورة بناء الاتحاد الأوروبي ساهم في تقارب الفرقاء، ثم أكدت بعد ذلك ألمانيا رغبتها في استعادة وحدتها ودخولها في حلف الناتو. وهكذا فقد أصبح أعداء الأمس أهم شريكين في تطوير الاتحاد الأوروبي. وحيث أن هذا النطاق التعاوني الذي من شأنه أن يجعل المصالح التنازعية وأثقال الماضي تنصهر ضمنه غير متوفر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بفشل المبادرات الجهوية المتوسطية في جمع الضفتين الشمالية والجنوبية حول مشاريع مستقبلية بل إن أحد أسباب فشلها هو ثقل الماضي الاستعماري الذي يميز العلاقات بين أغلبية البلدان المعنية بها.

إن النموذج الفرنسي الألماني الذي سمح للفرنسيين بالتصالح مع الألمان لا يمكن تطبيقه في الحالة الجزائرية الفرنسية فالعلاقات الجزائرية الفرنسية تندرج ضمن إطار غير مشجع على التقارب، فالتقارب الفرنسي الألماني استفاد من البناء الأوروبي بل انه أصبح المحور الأساسي له ورهانا أساسيا له، في الوقت الذي تبقى فيه العلاقات بين الجزائر وفرنسا تندرج وستبقى تندرج في العلاقات شمال- جنوب دون وجود سياسات دولية مساعدة على التقارب. وهو ما يجعل بالتالي إمكانية التقارب على النموذج الفرنسي الألماني غير ممكن ومستبعدة .

الفقرة 2: المصالحة بين البلدين على الطريقة الايطالية الليبية

حسمت ايطاليا المسألة الاستعمارية من خلال تقديم رئيس حكومتها سيلفيو برلسكوني سنة 2008 اعتذاراته للشعب الليبي وتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة، كما التزمت ايطاليا بتمويل ليبيا في شكل مشاريع استثمارية بقيمة خمسة ملايير دولار كتعويض للشعب الليبي على الفترة الاستعمارية التي امتدت من 1911 إلى 1949 ، تمنح على فترة 25 سنة، من بين شروطها تواجد الشركات الإيطالية في السوق

[1] حملة الحقائب من الحزب الاشتراكي الجزائري

الليبية مع ضمان تأمين موارد الطاقة، حيث تستورد روما أكثر من 25 بالمائة من حاجياته النفطية و 35% من حاجياتها من الغاز من ليبيا[1]. وقد تمت إذاعة وتغطية الحدث إعلاميا في الجزائر بشكل واسع أما في فرنسا فلم تكن المبادرة الايطالية محل ترحيب بل تم انتقاده بشدة لأنها تحرض المستعمرات القديمة على المطالبة بمعاملة مماثلة، ذلك أن اتفاقيات ايفيان التي تم بموجبها الاعتراف باستقلال الجزائر لم تتطرق لمسألة الاعتذار ولا لمسألة التعويض بل على العكس من ذلك قررت مبدأ العفو عن كل الجرائم. فهل يمكن تصور تسوية العلاقات الجزائرية الفرنسية بهذه الكيفية؟ بمقارنة الحالتين لا يمكن تصور تسوية الأوضاع وفق النموذج الايطالي الليبي نظرا للأسباب التالية:

أولا، إن الاستعمار الإيطالي لليبيا لم يدم إلا نصف قرن (1911-1949) ، ولم يكن ممتدا في جميع الأراضي الليبية، مع اختلاف طبيعة الاستعمار من حيث الأساليب الموظفة سواء تعلق الأمر بمحاولات طمس الهوية العربية الإسلامية للجزائريين أو بنزع ملكياتهم، ليحولوا الجزائر إلى أرض استيطانية تابعة لفرنسا في الوقت الذي اعتبر السكان الأصليين أهالي من الدرجة الثانية مجردين من كل حقوقهم المدنية والسياسية أو بالتعبير الفرنسي"الأنديجينا" الذين يسخرون لخدمة الأوروبيين المستوطنين.

ثانيا، إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر وطيلة تاريخه الممتد لما يقارب القرن والنصف القرن ميزته ارتكاب عدة جرائم. أما العلاقة بين فرنسا و الجزائر فهي أعمق من ذلك، فقد كانت مستعمرة لأكثر من مليون شخص وانتهت بحرب لمدة سبع سنوات تسببت في سقوط الجمهورية الرابعة في فرنسا وقيام الجمهورية الخامسة.

وثالثا، إن مطالب حملة الذاكرة في المجتمع الجزائري لن يكتفوا بالتعويض المادي أو المعنوي من الجانب الفرنسي على النموذج الليبي، ذلك أن مطالبهم دائما ما استهدفت محاكمة من يصفونهم "بمجرمي الحرب" من الجيش الفرنسي الذين طالما استفزتهم مذكراتهم اعترافاتهم بجرائمهم دون أن تكون هناك محاكمة في حقهم، أي إسقاط المتابعة القانونية[2].

كما أن الجزائريين يشعرون بتصلب الفرنسيين أمام المسؤولية التاريخية للدولة الفرنسية على ما حدث في الجزائر، فمثلا قدمت فرنسا اعتذارا عن أعمال القمع التي تمت في مدغشقر عن طريق رئيسها جاك شيراك و لكن لم يحدث هذا أبدا بالنسبة للجزائريين، و بالتأكيد سيكون هناك توتر اقل بين البلدين لو إن فرنسا اعترفت ببساطة بمسؤوليتها التاريخية [3].

رابعا، إن التجربة التاريخية لكل من طرابلس والجزائر مع الاستعمارين الإيطالي والفرنسي لا تسمح بأي مجال للمقارنة، خاصة من حيث مواقف النخب في كل من الجزائر وفرنسا، اذ لا يزال الكثير من

---

[1] يومية البلاد 2008/09/04

[2] اتّهمت إحدى المشاركات في حرب استقلال الجزائر، لويزيت ايغيل أحريز، بمناسبة حوار أجرته مع صفيحة "لوموند"، 20 حزيران/يونيو 2000، اتهمت قادة المظليين الفرنسيين بتعذيبها في الجزائر العاصمة عام 1957. وأقرالجنرال ماسو بحقيقة الاستجوابات المُرفقة بالتعذيب.

[3] HARBI (M), Il faudra beaucoup de temps pour qu'on avance, Jeune Afrique, 01 mars 2010, http://www.jeuneafrique.com/Articles/Dossier/ARTJAJA2563p028-037.xml5/algerie-france-nicolas-sarkozy-abdelaziz-bouteflikamohammed-harbi-il-faudra-beaucoup-de-temps-pour-qu-on-avance.html (consulté le 09/12/2011 11h40).

المستوطنين أو الأقدام السوداء يبدون حنينا للجزائر الفرنسية، وهذه النخبة من المستوطنين هي التي تنشط سياسيا داخل فرنسا لتكريس حق التعويض عما فقدوه من مكاسب اثر استقلال الجزائر، وكان النموذج الواضح لتأثيرهم ما حدث مع قانون 23 فيفري 2005 كما رأينا سابقا. وفضلا عن ذلك فإن كل ما واجهه برلسكوني من معارضة في الداخل لم تتعد مجموعة قليلة من الإيطاليين الذين تم طردهم من ليبيا سنة 1970 عندما وصل معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا. فالمعاينة و الدراسة النقدية للاستعمار في فرنسا تصطدم بمجموعات المصالح القوية، ذلك أن "الجزائر فرنسية" مثلت جزءا هاما من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية التي تشكل حولها الفخر والقومية الفرنسية الوطنية وتبلور حولها كبر وعظمة هذه الإمبراطورية[1].

المطلب الثاني: السيناريو الخطي: استمرار العلاقات على ما هي عليه: مقارنة مع الحالة اليابانية الصينية

تصنف فرنسا واليابان اليوم ضمن النادي المغلق للقوى الاستعمارية السابقة التي ترفض قراءة ماضيها الاستعماري بموضوعية وفي كليته، فقد تبنى كلا البلدين موقفا متصلبا اتجاه الاعتراف بماضيها الاستعماري والبحث في هوية البلدين لتفسير وفهم الموقف الذي يتخذه كلا البلدين إزاء مستعمراتهما السابقة:

فاليابان هو القوة الوحيدة غير الأوروبية التي احتلت في القرن العشرين مناطق خارج إقليمها باستعمال نفس الكيفيات التي اعتمدتها الدول الأوربية فقد تأسست الإمبراطورية الاستعمارية اليابانية على إيديولوجية قوية ورؤيا عنصرية لا يمكن إنكارها رافقتها خطاب حول "التحرير" والوحدة الحضارية لتصبح نوع من الاعتقاد في المهمة الحضارية التي يجب لليابان أن يقودها في القارة الاسياوية يشبه الاعتقاد الجمهورية الفرنسية بمهمتها الحضارية في ما وراء البحار وهو ما يجعلهما متقاربتان من حيث نظرتهما للاستعمار.كما لم يعرف البلدان تصفية للاستعمار داخل المجتمعين بعد نهاية المرحلة الاستعمارية: في اليابان لأن صورة وشخص الإمبراطور كانتا غير قابلتين للانتقاد، وبالتالي فلم يكن من الممكن نقد من قرر عملية الغزو ومن كان وراء قوة وتطور وعصرنة البلد. أما في فرنسا فلأن الجمهورية اقترنت بالاستعمار المعاصر وقد تزامن بناؤها مع تكوين الإمبراطورية الفرنسية التي عملت على تصوير مهمتها الاستعمارية وتمجيدها إلى درجة دمجها مع فكرة العالمية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية. فالنخب في اليابان وفرنسا وجدت نفسها رهينة أفكار أوتوبية تجاوزتها الأحداث الدولية بإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار. ومازالت النخب السياسية الحالية في فرنسا وفي اليابان، تحمل هذه القناعات لكونها نشأت في مجتمعات لم تطهر وتنقى بعد من هذه الأفكار ومازالت تحمل حلم حقبة خيالية كان فيها البلدان في مقدمة العالم.

[1] STORA (B), Décryptage du projet de la loi algérienne criminalisant la colonisation, op cit.

ففي اليابان يظهر أن الجيل السياسي الجديد مازال يتبنى نفس مواقف الجيل السابق ولكن الرأي العام الياباني يتذكر أن العلاقات بالماضي هي كذلك مسالة حوار وأن الاعتذار لا يمكن أن يتم فصله عن العمل التاريخي ، فهناك مطالب داخل المجتمع الياباني لطي هذه الصفحة "غير المشرفة" من التاريخ البلاد. وهنا يكمن الاختلاف ففي فرنسا لا تأتي مطالب الاعتذار والاعتراف من الداخل بل من البلدان المستعمرة السابقة فقط، أما داخل المجتمع الفرنسي لا يزال هناك المدافعون عن هذه الفترة من الماضي الفرنسي والمطالبين بتمجيدها، والإنكار والجهل الموجود بفرنسا حول ما عاشه الشعب الجزائري خلال الاستعمار يزيد من تمسك الجزائريين بهذا الموضوع، وهم ليسوا على استعداد لطي صفحة الماضي ببساطة. ومع ذلك وبالرغم من وجود هذا التشابه إلا أن كل حالة تنفرد بخصوصياتها فرهانات الماضي في العلاقات الجزائرية الفرنسية تختلف عن رهانات الماضي في العلاقات اليابانية الصينية، من حيث طبيعة العلاقات، فلا الجزائر قوة اقتصادية كما هي الصين ولا وجود لتنافس بين الجزائر وفرنسا كما هو التنافس الياباني الصيني في منطقة جنوب شرق أسيا. فعلاقة الهيمنة الاستعمارية ميزت ولا تزال تميز العلاقات الجزائرية الفرنسية والبلدان مازالا في علاقة غير متساوية. فالعولمة التي تلت الحقبة الاستعمارية أصبحت تقسم العالم: فرنسا بلد متطور في حين الجزائر لم تخرج من تخلفها وتيارات الهجرة بين البلدين دليل على ذلك.

ففي فرنسا: يخضع تسيير الماضي لرهانات تعكس علاقات القوة داخل المجتمع الفرنسي وتخضع لتجاذبات الفواعل الاجتماعيين والضغوطات التي يمارسونها على السلطات العمومية. فالاختلاف في النظام السياسي يحتم إذن طرق وكيفيات مختلفة لمعالجة العلاقة بالماضي على المستوى الداخلي. فجمعيات ومنظمات حملة الذاكرة تعبر عن مصالحهم ومطالبهم وتفرض على الدولة التكيف والاستجابة لها و ذلك من خلال: الحملات الإعلامية، تحريك الدعاوى القضائية... خاصة في المواعيد الانتخابية. فالوعي بالذاكرة ناتج عن حملات الرأي والنقاش العمومي استجابة للنشاط والتحركات السياسية.

أما في الجزائر: فقد حرصت السلطات السياسية المتعاقبة على توظيف الماضي الثوري كعمل لتوحيد المجتمع وبناء الأمة الجزائرية. فقد شهدت الجزائر إذن إحياء للذاكرة "مبالغ فيه" انعكس في الرجوع وباستمرار لهذا الماضي في مختلف المناسبات التاريخية، المواعيد الانتخابية. فالجزائر تجد تعريف لها بصورة معقدة، فهي في أن واحد مع وضد فرنسا: مع، لان إرث 130سنة من الاستعمار لا يمكن نسيانه ومحوه ببساطة، فهو حتمي ولا رجعة فيه. وهي من جهة أخرى ضد فرنسا: لكون جزائر اليوم ولدت من مكافحتها لهذا الاستعمار ومن رفضها له. فالعلاقة مع فرنسا جدلية. أما فرنسا، فهذا الماضي يبقى مصدر للشعور بالذنب، ليس فقط بالنظر إلى الجرائم المرتكبة خلال فترة الاستعمار التي قوضت مشروعية امتداد فرنسا على أقاليم ما وراء البحار: إن احتلال الجزائر وتعميرها بسكان أوروبيين ورفض استقلالها لمدة ثماني سنوات: ليس مدعاة للمفخرة لدى فرنسا.

وهو ما يعني أن فرنسا ليست على استعداد في الوقت الحالي لبذل خطوات إضافية في هذا الاتجاه بل إن السلطات الفرنسية تعتبر أنها قد أنجزت تقدما خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس ساركوزي إلى الجزائر حيث صرح بعدم عدالة النظام الاستعماري ثماستدرك اعترافه بتصريحه أنّ النظام الاستعماري الذي عرفه العالم لم يكن خاصّا بفرنسا فقط، فهناك دول أوروبية أخرى كانت تطبّق هذا النظام في مستعمراته. ومن الجانب الجزائري ، حتى وان أرادت السلطات الجزائرية المصالحة فلن تنجح في ذلك و لن تنجح في جعل المجتمع الجزائري ينضم إلى هذا المشروع ويؤيده، ذلك أنها طالما وظفت هذا العامل في السنوات السابقة، حتى الجيل الجديد من الجزائريين الذين لم يعايشوا الحرب يعرفون ما عاناه آباؤهم و أجدادهم خلال الاستعمار، ويخشون أن يموت كل من اقترف جريمة في حقهم دون عقاب ودون أن يعترفوا بما فعلوه ودون أن تظهر الحقيقة وأن تكسب فرنسا حرب استنفاذ زمني حتى يختفي ويموت كل الشاهدين.

وهو ما يرجح إذن سيناريو استمرار الأوضاع على حالها، لتبقى العلاقات الجزائرية الفرنسية كما يصفها البعض "كأسنان المنشار" أو "كرقصة الطونغو" في شد وشذب ، تقارب يفرضه منطق التعاون تارة وتباعد تحتمه تركة ثقيلة لماضي استعماري دام قرابة قرن ونصف قرن.

المطلب الثالث: السيناريوهات التحولية

الفقرة 1: تدهور العلاقات والقطيعة التامة

هل يمكن للخلافات المتعلقة بالماضي أن تصل بالبلدين إلى قطع العلاقات تماما، خاصة أمام توجه الجزائر المتزايد إلى تنويع شركائها الاقتصاديين والتجاريين ما جعل مكانة فرنسا تتراجع مع حضور متزايد للصينيين، الايطاليين، الألمان، والأمريكيين؟ فمن حيث الترتيب احتلت فرنسا المكانة الأولى ضمن ممولي السوق الجزائرية سنة 2009 وتمثل حصتها 16% من الواردات الجزائرية، واحتلت الصين المرتبة الثانية بحصة تبلغ 12 %من إجمالي الواردات، وألمانيا أصبحت الآن تحتل المرتبة الرابعة ضمن قائمة المصدرين نحو الجزائر، وحصة فرنسا تتآكل بشكل منتظم منذ عشريتين. ورغم أن بقية الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لا تستحوذ إلا على حصص أقل فإن التنوع بدأ يتحول إلى واقع.

مع ذلك، وحتى مع احتمال تنامي الأحقاد المتعلقة بالماضي من الجانبين وغياب إرادة سياسية لطي صفحة الماضي عن طريق المصالحة، فان هذا السيناريو يبقى مستبعدا، لأنه حتى بالرجوع إلى التاريخ فان اتفاقيات ايفيان التي تم بموجبها تصفية الاستعمار الفرنسي في الجزائر حولت طبيعة العلاقات فوريا من تنازعية إلى تعاونية، فبناءا على ما تضمنته المادة 17 من الباب الثالث من نصوص اتفاقيات ايفيان استمارة الاستفتاء بالإجابة بنعم أو لا على السؤال التالي : هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟.

فحتى في الأزمات الأشد حدة لم تنقطع العلاقات بين باريس والجزائر فبالإضافة إلى القرب الجغرافي وحجم التبادلات الاقتصادية بين البلدين وتشعب مجالات التعاون والتبادل الأمني والثقافي ، فان تواجد

جالية جزائرية معتبرة في فرنسا يجعل من مسألة قطع العلاقات بين البلدين غير ممكنة لأنها لا تخدم مصالح الطرفين.

الفقرة 2: سيناريو النسيان وطي صفحة الماضي

هل يمكن تصور مستقبل للعلاقات الجزائرية الفرنسية يخلو تماما من أثار وبصمات الماضي الاستعماري ويلتفت فقط إلى المستقبل كما تمت المصالحة الفرنسية الملغاشية مع أجيال جديدة من البلدين؟

على المدى القصير، يبقى هذا السيناريو مستبعد، حتى في حال نجاح اليساريين في فرنسا الذين طالما كانت سياستهم الخارجية تميل أكثر إلى المصالحة والاعتراف بأخطاء الماضي الاستعمار ومواجهته، فلا يجب أن ننسى أن تأثير لوبيات الأقدام السوداء والحركى مازال شديد النفوذ، وفرنسا هي أكثر فأكثر ديموقراطية انتخابية وأهمية الأصوات التي يحكمها تأثير هته اللوبيات بالأهمية بما كان ما يجعل من الخطاب حول الماضي رهانا هاما من شأنه استقطاب الناخبين. كما أن تأثير الماضي يبقى قويا حتى بتعاقب أجيال فقدوم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وبالرغم من كونه محرر من كل ماض استعماري إلا أن ذلك لم يمنع من تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين.

من جهة أخرى ، فان الشعور الوطني في الجزائر مازال قويا وهو ما تجلى من خلال الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر ومصر سنة 2010 اثر مباراة كرة القدم التي جمعت بين منتخبي كرة القدم والتي كشفت عن مدى اعتقاد وتمسك الشعب والشباب الجزائري في "ثورة التحرير" و"حرب المليون ونصف المليون شهيد" بعد تشكيك بعض وسائل الإعلام المصرية في عدد الشهداء. فقد كان ذلك دليل على أنه لن يكون من السهل أن يتصالح مع الطرف الفرنسي ونسيان هذا الماضي الذي طالما صورته الكتب التعليمية والمناهج الدراسية في الجزائر بالبطولي والمجيد.

فالتصريحات الأخيرة التي أدلى بها وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبي (Alain JUPPE) خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر في 15 جوان 2011 تؤكد إصرار فرنسا على موقفها الرافض تماما للاعتذار عن الجرائم التي ارتكبت في ظل احتلالها للجزائر حيث دعا إلى الكف عن "اجترار الماضي دون توقف" والاهتمام بدل من ذلك إلى ما يمكن للبلدين انجازه في عالم ملئ بالتغيرات وذلك في إطار المصلحة المتبادلة[1].

أما الموقف الرسمي الجزائري فقد عرف نوعا من المرونة مع تصريحات وزير الخارجية الجزائري، مراد مدلسي بمناسبة الزيارة التي قام بها إلى فرنسا في 08 ديسمبر 2011، بأن الجزائر تعتزم إحياء الذكرى الخمسون لاستقلالها الموافق في 05 جويلية 2012 "دون قرع طبول أو عزف مزامير" في إشارة

[1]Jeune Afrique, édition du 16/06/2011, disponible sur le site :
http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110616113951/algerie-france-liberte-guerre-d-algeriealain-juppe-en-algerie-vers-une-reconciliation-definitive-sans-excuses.html (consulté le 09/12/2011à13h35).

إلى أن الجزائر لن تثير بهذه المناسبة مسألة الاعتذار ولن تذكر بمسؤولية فرنسا على الجرائم المقترفة[1]. وبالرجوع إلى السياق العام الذي ورد فيه، نجد انه جاء في خضم ما أطلق عليه "الربيع العربي" ، حيث ألقى الوزير الجزائري خطابا أمام البرلمان الفرنسي بشأن الوضع في الجزائر وعرض الإصلاحات التي شُرع فيها . وعليه يمكن القول انه يأتي في محاولة التقارب مع فرنسا لتفادي انتقادات قد توجهها إلى الجزائر خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان أو الديمقراطية، فبعد أن كان المسؤولون في الجزائر يثيرون قضية الاعتذار كرد فعل ضد انتقادات قد توجهها السلطات الفرنسية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية[2]، كالتصريحات التي أدلى بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مباشرة بعد انتخابه لأول مرة في 15 أفريل 1999 عقب تشكيك الخارجية الفرنسية في نزاهة الانتخابات التي فاز فيها حيث اتهم فرنسا بممارسة "الحماية" على الجزائر وذكرها بماضيها الاستعماري، يبدو أن الوضع بدأ يتغير فالنظام السياسي بالجزائر في الوقت الراهن ليس في وضعية تسمح له باستفزاز فرنسا.

ومع ذلك فان مسألة طي صفحة الماضي الاستعماري لا يمكن للقرارات الحكومية في البلدين تقريرها، فحملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في فرنسا وان كانوا يمارسون ضغطا قويا على الحكومات الفرنسية المتعاقبة مقارنة بالدور الذي يلعبه حملة ذاكرة هذه الحرب في الساحة السياسية الجزائرية فان ذاكرة هذه الحرب في الجزائر أصبحت "ذاكرة شعب" وإحدى أهم مكونات الهوية الوطنية الجزائرية.

أما على المدى الطويل، أي مع الزوال الطبيعي للجيل الذي شارك في حرب استقلال الجزائر من الجانبين، أي بزوال ما يعرف "بالأسرة الثورية" في الجزائر واستبدال المشروعية الثورية التي قامت عليها الأنظمة السياسية المتتالية والتي تجاوزها الزمن، ومن جهة أخرى زوال "الحنين للجزائر فرنسية" بزوال الحركى والأقدام السوداء وأبنائهم، ما من شأنه أن يدفع بالأجيال القادمة من البلدين إلى الالتفات إلى رهانات أخرى، وفتح أرشيف حرب استقلال الجزائر وكتابة تاريخها والكف عن الرجوع إلى الماضي والغوص اللامتناهي في خلافاته.

إذن ما زالت هناك أشواط قد تطول لتحقيق ما يسمى بالمصالحة التاريخية بين الطرفين والتطلع إلى مستقبل خال من التشنجات في ظل الاحترام المتبادل لخصوصيات كل بلد، لأنه إذا كان من السهل طي صفحات الماضي فإنه من الصعب جدا تمزيق هذه الصفحات من الذاكرة الجماعية، خاصة عندما يبقى الطرف الفرنسي وفيا لتاريخه الاستعماري ولا يعترف بالجرائم المرتكبة خلاله.

[1] MERABET (H), Medelci fait son compte rendu à la France, le baroud du déshonneur, mis en ligne le 08/12/2011, disponible sur le site: http://www.algerie-plus.com/diaspora/medelci-fait-son-compte-rendu-a-la-france-le-baroud-du-deshonneur/ (consulté le 09/12/2011à14h10).

[2] YAHIA (H.Z), French Algerian relations, the weight of history, Aljazeera Center For Studies, 07th jully 2011, p.5

خـــلاصة:

لقد تحول التاريخ الاستعماري إلى موضوع نزاع بين البلدين، فمن الجانب الفرنسي، تجد فرنسا صعوبة في تحمل مسؤولية ماضيها لفقدانها إمبراطوريتها الاستعمارية، فبعد أن أحاطت حرب استقلال الجزائر بالصمت والنسيان انتقلت إلى المبالغة في إحياء ذاكرتها، والأحداث الداخلية والنقاشات التي أثارتها ولا تزال تثيرها قوانين الذاكرة على المستوى الداخلي والخارجي تؤكد وجود توظيف للذاكرة لغايات حزبية وانتخابية بحيث يخضع تسيير الماضي لرهانات تعكس علاقات القوة داخل المجتمع الفرنسي وتخضع لتجاذبات الفواعل الاجتماعيين كمنظمات الأقدام السوداء والحركى والضغوطات التي يمارسونها على السلطات العمومية خاصة في المواعيد الانتخابية. فالعلاقة مع الماضي الاستعماري في الجزائر معقدة وغير مريحة ومع ذلك و بالرغم من استقلال الجزائر فان فرنسا تبقى مهيمنة في ساحات الذاكرة المشتركة.

أما من الجانب الجزائري، فمن الناحية السياسية، فان حرب الاستقلال أسست ثقافة سياسية فالنظام السياسي القائم طالما استمد مشروعيته منها ليضمن استمراره على المستوى الداخلي كما يوظفها ليُذكر فرنسا بماضيها الاستعماري كلما وجهت له هذه الأخيرة انتقادات حول احترام حقوق الإنسان، وتسيير الماضي لا يخضع لاعتبارات التوازنات الداخلية بقدر ما يخضع لاعتبارات سلطوية نظرا للارتباط الوثيق بين ما يعرف بالاسرة الثورية واستغلالها لحرب الاستقلال كرأسمال تجاري. ومن الناحية الاجتماعية فان الماضي الاستعماري ترك بصماته على الجزائر، حيث أوشك أن يفقد الأمة تاريخها وهويتها حتى وان لم يتعرض الشعب الجزائري لعملية إبادة فيزيائية كالهنود الحمر فان جزءا كبيرا من المجتمع الجزائري تفكك اجتماعيا ومؤسساتيا بسبب الاستعمار الفرنسي ، فالأمة تجد مشروعيتها في العلاقات التاريخية بهذه الحرب. والإنكار الموجود بفرنسا لما عاشه الشعب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يزيد من تمسك الجزائريين بذاكرتهم، وهم ليسوا على استعداد لطي صفحة الماضي دون تعويض أو فوائد، ليس ماليا بالضرورة و لكن على شكل رمزي. وبالتالي فمستقبل العلاقات بين البلدين سيضل مشوبا بخلافات الماضي حتى وان اختفت مؤقتا فلن تلبث إلا وتعاود الظهور طالما لم تجد حلا نهائيا وإرادة سياسية من الطرفين لتجاوزه وإلا تركت المهمة للزمن.

خـــــاتمـــــــــــة

من الطبيعي أن تخلف الحروب والنزاعات أيا كانت دوافعها، مدتها، عدد ضحاياها، حجم خسائرها، نتائجها.. ذكريات لدى من عايش الحدث من الطرفين، بل ويسعى كل طرف عند نهاية النزاع إلى تبني موقف الضحية، ما يؤدي إلى تعدد الروايات لنفس الوقائع وتنافس الذاكرات بين أعداء الماضي، فينشأ بذلك نوع أخر من النزاعات حول حقيقة ما حدث ويطيل الحدث في الزمن حتى بعد انتهائه وإقفاله ظاهريا. وهو ما يؤكد أن تسيير تمثيلات الماضي معلمة أساسية في السياسة الخارجية.

فالمجتمعات المعنية تجد نفسها عاجلا أم أجلا أمام حتمية مواجهة وتحمل ماضيها حتى ترجع إلى جذورها وتبني مستقبلا مشتركا، وكثيرة هي النماذج في العلاقات الدولية التي تثبت أن الاعتراف والاعتذار هو الثمن الذي يجب دفعه مقابل المصالحة المستدامة وغالبا ما يعترض هذا المسعى تأثيرات الذاكرات المتنافسة أو الذاكرة الرسمية، التي تأتي نتيجة سعي الأطراف الداخلية لتحقيق مصالحها، وغالبا ما تكون هذه المصالح متناقضة ومتصارعة.

وقد كانت حرب استقلال الجزائر وما تزال ذاكرتها محل جدل كبير حتى بعد 50 سنة من نهايتها، فتمثيلاتها في المجتمعين الجزائري والفرنسي والسياسيات العمومية للذاكرة التي فرضتها هذه التمثيلات تعيق تطبيع العلاقات بين الجزائر:مُستعمَرة سابقة متشبعة بماضيها الثوري، وفرنسا:مُستعمِرة سابقة تعجزعن مواجهة ماضيها الاستعماري وتحمُل مسؤوليته. كما أن لهذه الحرب بعدا بشريا، يتجلى من خلال مجموعات الأشخاص الذين عايشوا الحدث، والذين تأثروا به، وكانت له عليهم انعكاسات وظلوا يتناقلون ذاكرته في المجتمعين الفرنسي والجزائري ما يحول دون تهدئة الخلافات والنزاعات المتعلقة به، فالمسألة في قلب الهوية الوطنية في البلدين وهو ما ينتج فيهما المحسوبية الاجتماعية:

ففي فرنسا: فتحت الديموقراطية الانتخابية المجال لمجموعات حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر (من أقدام سوداء، حركى، محاربين قدامى..) بفعل ثقلهم الانتخابي، من ممارسة الضغط على أصحاب القرار السياسي الذين يحرصون بدورهم على استقطاب الناخبين ممن يحنون "للجزائر فرنسية" وهو ما جعل سياسات تسيير الماضي تأتي استجابة لمصالح ومطالب هته الفئات على حساب التقارب مع الجزائر، لذلك ففي التصور الفرنسي فان الاعتذار ليس فعل مخجل للدولة الفرنسية فحسب بل كذلك اهانة لكل من حارب أو ضحى من أجل فرنسا.

أما في الجزائر: يعتبر أعضاء ما يُعرف ب "لأسرة الثورية" أنفسهم حماة التاريخ البطولي والعقيدة الوطنية، وورثة حرب الاستقلال ، ويجد النظام السياسي القائم في هذه المجموعات، نتيجة ارتباطهما الوثيق، دعما مطلقا له قصد المحافظة على المشروعية الثورية في غياب مشروعية أخرى وهذا مقابل الاستفادة مما يشبه "الريع الثوري" ، كما يوظف المسألة لدرء كل انتقاد قد توجهه له فرنسا بخصوص حرية الإنسان أو الديمقراطية.

وقد انعكس التسيير المنفرد والمتناقض لكل طرف لذاكرة هذه الحرب على العلاقات الثنائية، بحيث يجد البلدان اليوم صعوبة في تقاسم الماضي المشترك وتجاوز خلافاته، قصد تحقيق المصالح وبناء علاقة ثنائية قائمة على التضامن والاعتراف.

فليس التاريخ الاستعماري في حد ذاته ما يعيق تطبيع العلاقات الجزائرية الفرنسية ولكن الاستعمال السياسي هو الذي، بحسب الظروف، وبحسب المسيريين السياسين يجعل منه عائقا فالماضي في حد ذاته مُعطى لايمكن تغييره ولكن هناك استخدام وتوظيف من الطرفين للذاكرة الاستعمارية كل بحسب مصالحه ومن الطبيعي أن يكون التعاطي مع الذاكرة داخليا في كل بلد بصورة انفرادية ذلك ان الذاكرة في حد ذاتها خاصة بالفرد أو بالمجموعة وهي بالتالي بالضرورة أحادية الطرف لا يمكن تقاسمها مع مجموعات أو أفراد لم يعايشوا نفس الأحداث ولا يعطونها نفس الأبعاد والتفسيرات، ما يجعل المصالحة شبه مستحيلة.

ففرنسا من منطق برغماتي، تدعو الجزائر إلى الالتفات إلى المستقبل رافضة الاعتراف والاعتذار عما تم اقترافه من جرائم في الفترة الاستعمارية بحجة العفو الذي قررته اتفاقيات ايفيان 1962 من جهة، ومن جهة أخرى تمجد "منجزات" مؤسستها الاستعمارية.

أما الجزائر، فقد جعلت من تطبيع العلاقات مرهونا باعتذارات رسمية من طرف فرنسا وترى أنه لا يمكن التحجج باتفاقيات ايفيان في جرائم غير قابلة للتقادم.، ويضاف إلى هذا النزاع المتعلق باسترجاع الأرشيف وقضية تعويض ضحايا التفجيرات النووية الفرنسية بالجزائر

وعلى كل فان تجاوز النزاع الفرنسي الجزائري يتطلب إرادة سياسية من الجانبين تنجح في إقناع الشعبين من كلا ضفتي المتوسط لاستصدار قرار سياسي يتضمن اعتراف السلطات الفرنسية بما تسببت فيه خلال الفترة الاستعمارية تتبعه اعتذارات رسمية يقبلها الجانب الجزائري لبداية حقبة تبادل وحوار بين الطرفين يُكتب فيها تاريخ حرب استقلال الجزائر دون طابوهات، وفي انتظار الزوال الطبيعي للأجيال التي عايشت هذا الحدث من الجانبين، سواء كانوا في السلطة أو ضمن جماعات المصالح، فان تطبيع العلاقات بين الجزائر وفرنسا لن يتم من خلال تبني استراتيجية التَسَتُّر الدفاعية ولا من خلال إستراتيجية التثمين المفرط الهجومية بل بمواجهة الماضي النازعي، إعادة قراءته وتحمل تبعاته.

فإمكانية إعادة تفسير وقولبة وترتيب الماضي من طرف الفواعل السياسيين يجعل من هذا الأخير مجالا مفتوحا وغير محدد، شأنه شأن المستقبل، فالماضي في الواقع لا يُكشف في مجمله أبدا وان كان بديهيا استحالة محو الأحداث الماضية أوتغييرها، فان معنى ما حصل لا يمكن أن يكون ثابتا ونهائيا ما يفتح المجال دائما للمصالحة أيا كان حجم وطبيعة الخلافات.

قـــــــائـمة المـــــــراجع

- **المراجع باللغة العربية**

o **النصوص القانونية**

– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996.

– قانون المجاهد والشهيد رقم 07/1999 المؤرخ في 05 أفريل ، الجريدة الرسمية رقم 25 سنة 1999.

– القانون العضوي رقم 08/99 المحدد للعلاقات بين الحكومة والبرلمان رقم المؤرخ في 8 مارس 1999، الجريدة الرسمية رقم 15 سنة 1999.

– المرسوم التنفيذي رقم 07 /139 المؤرخ في 02 ماي 2007 والمرسوم التنفيذي رقم 225/08 المؤرخ في 14 جويلية 2008، الجريدة الرسمية رقم 33 سنة 2007 ورقم 40 سنة 2008.

o **الـــــكتـــب**

– الميلي م. ب م. تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1964

– جغلول. ع.ق، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، 1983.

o **الجـــــرائد**

يومية الخبر، يومية النهار الجديد، يومية آخر ساعة، يومية البلاد، يومية المجاهد، يومية المساء، يومية صوت الأحرار، القدس العربي، يومية الشعب، جريدة الشروق اليومي.

o **المواقع الالكترونية**

مواقع هيئات رسمية

– موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية : http://www.elmouradia.dz/

– موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية: http://www.mae.dz/ma_ar/

– موقع البرلمان الجزائري: http://www.apn-dz.org/

– موقع وزارة المجاهدين الجزائرية http://www.m-moudjahidine.dz/

– موقع السفارة الجزائرية بباريس:http://www.amb-algerie.fr/

o **أفلام وثائقية ومقاطع فيديو**

نوردين أيت حمودة، مقطع فيديو للجلسة العلنية للمجلس الشعبي الوطني الجزائري على موقع اليوتوب http://www.youtube.com/watch?v=njgn47QvBxA&feature=related

شريط وثائقي لقناة الجزيرة بعنوان : المغامرة النووية: التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر رقان، المدة 1سا و30د، جانفي 2010: http://www.youtube.com/watch?v=4uIuMjstGZI

فرانس 24، تقرير سري نشر في صحيفة لوباريزيان الفرنسية حول التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر، http://www.youtube.com/watch?v=hBviwEq8goU

****

- **Bibliographie en langue française**

Textes juridiques :

Conventions et traités internationaux

- Accords d'Evian, *Déclaration générale des deux délégations du 18 mars 1962*.
- Convention sur la succession d'Etats en matière de biens, archives et dettes d'Etat, Vienne, Mars-Avril 1983
- Document Cadre de Partenariat France - Algérie - DCP (2007-2012), sur le site: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/aide-au-developpement_1060/politique-francaise_3024/instruments-aide_2639/documents-cadres-partenariat-dcp_5219/document-cadre-partenariat-france-algerie-dcp-2007-2012_64727.html
- Statut de Rome de la Cour pénale internationale, 1998, sur le site : http://www.er.uqam.ca/nobel/k14331/jur7635/instruments/Statut_de_rome.pdf

Textes juridiques français

- Constitution de la V République française 1958.
- Loi n° 61/1439 du 26 décembre 1961 relative à l'accueil et à réinstallation des Français d'outre-mer
- Loi n° 99-882 du 18 octobre 1999 relative à la substitution, à l'expression " aux opérations effectuées en Afrique du Nord ", de l'expression " à la guerre d'Algérie ou aux combats en Tunisie et au Maroc ", sur le site : http://legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000578132
- Loi n° 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés, sur le site : http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000444898&dateTextDécision n° 2006-203 L du 31 janvier 2006 (nature juridique d'une disposition de la loi du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés), sur le site : http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000265974&d

Rapports officiels

- ONU SG, Rapport sur le rétablissement de l'état de droit et l'administration de la justice pendant la période de transition dans les sociétés en proie à un conflit ou sortant d'un conflit, S/G 2004.

- Union Interparlementaire 110ème Assemblée et Réunions Connexes, Première Commission permanente, Paix et sécurité internationale, Promouvoir la réconciliation internationale, contribuer a stabiliser les régions en proie a un conflit et aider a la reconstruction après le conflit, Rapport établi par les Co-rapporteurs , MONGBE R V et DEL PICCHIA R , Mexico 15-23 Avril 2005.
- UNESCO, Diversité et inter culturalité en Algérie, 2009, disponible sur le site : http://www.isesco.org.ma/francais/publications/Diversité%20culturelle/Diversite_InterculturalitAlgerie.pdf

Discours officiels

- Discours de Bernard BAJOLET, Ambassadeur de France en Algérie, prononcé à l'Université du 8 mai 1945- Guelma, 27 avril 2008
- Discours de Hubert Colin DE VERDIERE, Ambassadeur de France en Algérie, à l'Université de Sétif le 27 février 2005
- Discours de Nicolas SARKOZY à Constantine le 05/12/2007

Ouvrages

- ST AUGUSTIN, Les *Confessions.*
- BAZIN A, Les résurgences du passé, Le Courrier des pays de l'Est, n° 1049, 2005.
- BLANCAHRD P et VEYRAT MASSON I, La guerre des mémoires : un objet d'étude, au carrefour de l'histoire et des processus de médiatisation, La découverte, Paris, 2006.
- BLANCHARD P, BANCEL N et LEMAIRE S, La fracture coloniale. La société française au prisme de l'héritage colonial, Paris, La Découverte, 2005.
- BLANCHARD P, Ruptures postcoloniales, La Découverte, Paris, 2010.
- BOLE W, CHRISTIANSEN D, HENNEMEYER R, Le pardon en politique internationale, un autre chemin vers la paix, Nouveaux Horizons, Paris, 2007.
- HALBWACHS M, Les cadres sociaux de la mémoire, Mouton, Paris,1976.
- HAMON H et ROTMAN P, Les Porteurs de valises, Albin Michel, Paris, 2000.
- HARBI M et STORA B (DIRs), La guerre d'Algérie 1954-2004, la fin d'une amnésie, Robert Laffont Paris, 2004.
- KHARCHI D, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830- 1862, CASBAH Editions, 2004.

- LACOSTE Y, Enjeux politiques et géopolitiques de la langue française en Algérie : contradictions coloniales et postcoloniales, Géopolitique de la langue française, n°126 (troisième trimestre) 2007
- LIU JH, et HILTON D, Comment le passé pèse sur le présent ?: Les représentations sociales de l'histoire et leur rôle dans la politique identitaire, British Journal of Social Psychology, Londres, 2005.
- NORA P, Entre mémoire et histoire. La problématique des lieux, in Les lieux de mémoire, vol 1. La République, Gallimard, Paris, 1984.
- NORA P, La loi de la mémoire, dans les Débats, N° 78, Janvier-février, Paris, 1994.
- PERVILLE G, Pour Une Histoire De La Guerre d'Algérie 1954 – 1962, Editions A&j Picard, Paris, 2002.
- RICŒUR P, Le pardon peut-il guérir?, Esprit, n° 210, mars – avril, 1995
- RICŒUR P, La mémoire, l'histoire, l'oubli, Seuil, Paris, 2000.
- SAVARESSE E, Algérie, la guerre des mémoires, Non Lieu, Paris, 2007.
- STORA B, La gangrène et l'oubli. La mémoire de la guerre d'Algérie, Editons SEDIA, 2010.
- TRAVERSO Enzo, Le passé : modes d'emploi, histoire mémoire, politique, édition La Fabrique, Paris, 2005.

Articles

- AKBAL M, Problématique générale du contentieux archivistique Algéro- Français, RIST-Vol.2, n°1, Centre de recherche sur l'information scientifique et technique, Alger, 1992, pp : 28-36.
- ANTONIS L, L'instrumentalisation de l'histoire par la politique, NAQD, Revue d'études et de critiques, automne/hiver 2001, n°14/15, pp.9-24.
- AUDIBERT J, France Algérie, une relation particulière?, Confluences, N° 11 été 1994. Disponible sur le site http://www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/9_11_13.pdf
- BAZIN A, Les résurgences du passé, Le Courrier des pays de l'Est, n° 1049, 2005.
- BAGHZOUZ A, La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée ? , Rayonnement du CNRS, n° 55 décembre 2010, pp.30-36.

- BAGHZOUZ A, Les relations algero-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation, L'Année du Maghreb, VI, 2010, pp.507-526.
- BERTRAND R, l'enjeu politique de la mémoire coloniale, le débat français, FASOPO, Fond d'analyse des Sociétés Politiques, pp.67-138.
- BLANCHAR P, Paris/Tokyo : La mémoire coloniale qui bloque, 2005, sur www.africultures.com
- BOHLER D, Le temps de la mémoire : le flux, la rupture, l'empreinte, Volume I, Presses Universitaires de Bordeaux, Bordeaux, N°72, septembre 2006.
- CHRETIEN, J P, Passé colonial : le devoir d'histoire, disponible sur : http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article1380
- COURTOIS G, Le pardon et la « Commission Vérité et Réconciliation », disponible sur le site: http://droitcultures.revues.org/1138#authors
- DAGUZAN J.F, Les rapports franco-algériens, 1962-1992. Réconciliation ou conciliation permanente ? In politique étrangère N° 4-1993-58e année, pp. 885-896
- DAGUZAN J.F, Les relations Algéro françaises ou la poursuite des amicales incompréhensions, disponible sur le site : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001381.pdf
- EL MOUDDEN A, EL AYADI M, TOZY M, LEFRANC S, Mémoire et histoire, Les Cahiers Bleus Cercle d'Analyse Politique, N°6, mai 2006, pp. 01-44.
- HARBI M, Les rapatriés et les harkis pensent que le temps de leur réhabilitation est venu, 21/01/2006, pp.174-186, In TEMLALI Y, Algérie ; Chronique ciné littéraire de deux guerres, Barzakh, 2011.
- LICATA L, KLEIN O et GELY R, Mémoire des conflits, conflits de mémoires une approche psychologique et philosophique de rôle de la mémoire collective dans les processus de réconciliation intergroupe, université Libre de Bruxelles, Décembre 2007, pp01-34.
- PERVILLE G, Mémoire et histoire de la guerre d'Algérie, de part et d'autre de la méditerranée, Confluences, Automne 1996, pp 163-174 sur le site: http://www.confluences-mediterranee.com/Memoire-et-histoire-de-la-guerre-d
- ROBERT HENRY.J, France Algérie, Assumer l'histoire commune, Confluences, automne 1996, pp.17-29.

- ROSOUX V, La réconciliation franco-allemande : crédibilité et exemplarité d'un couple à toute épreuve?, Cahiers d'histoire. Revue d'histoire critique, n° 100, 2007, sur le site : www.chrhc.revues.org/index623.html .
- ROSOUX VB, Pièges et ressources de la mémoire dans les relations internationales, Revue internationale et stratégique, n° 46, 2002, sur le site: www.carin.info/revue-internationales-et-strategique-2002-2-page-43.htm
- ROSSOU H, les raisins verts de la guerre d'Algérie, In Yves Michaud (dir), La Guerre d'Algérie, Odile Jacob, Université de tous les savoirs, Paris, 2004, p.127-151
- ROUBHIA, B, Restitution des archives nationales : Mémoire et vie d'un peuple, article dans : Révolution Africaine, 27 novembre-3 décembre 1981, p 84.
- SANTAMARIA GRANDGUILLAUME G, La francophonie en Algérie, HERMÈS n°40, 2004, pp 75-82, p76.
- STORA B, sur le site : Guerre d'Algérie, le douloureux héritage, fevrier 2005, sur le site :www.univ-paris13.fr/benjaminstora/articlesrecents/153-guerre-dalgerie-le-douloureux-heritage-in-la-nouvelle-republique-novembre-2005
- STORA B, France –Algérie : La guerre des mémoires, Histoire n°356 septembre 2010.
- STORA B, La mémoire pro-coloniale est entraine de l'emporter sur la mémoire anti-coloniale, 23/12/2005, pp.197-202, In TEMLALI Y, Algérie ; Chronique cinélittérraire de deux guerres, Barzakh, 2011.
- TODOROV T, La mémoire devant l'histoire, Terrain Revue d'Ethnologie de l'Europe, n°25, 1995, pp 101-112.
- VALADIER .P, Le pardon en politique, juillet 2004, sur le site : www.lalibre.be/debats/opinions/article/404444/le -pardon-grandeur-ou-slogan-politique.html
- WELDON P G., Ambiguïté des excuses en droit international à la lumière des tensions entre la Chine et le Japon, disponible sur : http://ireenat.univ-lille2.fr/articles-en-ligne/ambiguite-des-excuses-chinejapon.html

Colloques et conférences :

ATTAF.A, ancien Ministre des Affaires Etrangères algérien (1996-1999), Conférences intitulées : l'Algérie dans les relations internationales, Ecole Nationale Supérieure des Sciences Politiques, Alger, 2010, (non publiées).

- BADJADJA A, XXXIe conférence internationale de la table ronde des archives, 1995, Washington; États-Unis, «archives, guerre et le concert des nations» (6-9 septembre 1995), communication de la direction générale des archives nationales d'Algérie: sur le site :http://badjadja.e-monsite.com/,contentieux-archivistique-1,622959.html
- SBIH M, Ambassadeur d'Algérie en France, Conférence, Evolution des relations franco –algériennes, le 30 juin 2006 à l'école militaire Paris, Revue défense nationale et sécurité collective, pp 135-147.

Revues et journaux :

La Dépêche, Les échos , L'Express, L'Expression, El Moudjahid, Le Figaro, France Soir, Jeune Afrique, Le Jeune Indépendant, Libération, Liberté, Le Matin, Mediapart, Le Monde, Le Monde Diplomatique, El Moudjahid, Le Nouvel Observateur , Le Quotidien d'Oran, Le soir d'Algérie, Tahiti Presse, La Tribune, El Watan.

Sites officiels :

Site de l'Assemblée Nationale Française : http://www.assemblee-nationale.fr

- Sur le site ''France Diplomatie'' : http://www.diplomatie.gouv.fr
- Ambassade de France en Algérie : http://www.ambafrance-dz.org/
- Senat français : http://www.senat.fr/
- Site de Ligue des Droits de l'Homme Toulon.
- Site de l'Association des anciens combattants : www.anciencombattant.com

Films documentaires et vidéos :

- INA, Bouteflika et les harkis, vidéo disponible sur le site : http://www.ina.fr/politique/politique-internationale/video/2630373001020/bouteflika-et-les-harkis.fr.html
- FALCO Hubert, Secrétaire d'État à la Défense et aux Anciens Combattants, répond à Thierry Mariani, Député du Vaucluse UMP, au sujet du projet de loi visant à criminaliser le colonialisme français en Algérie (Questions au Gouvernement - 9 février 2010) disponible sur le site : http://www.youtube.com/watch?v=2KgvuVXPaBo&feature=related
- OUAHAB D, Gerboise bleue, un film documentaire français de 1 h 30, 11/02/2009.
- Thierry MARIANI Député du Vaucluse UMP, interroge Hubert Falco, Secrétaire d'État à la Défense et aux Anciens Combattants, au sujet du projet de loi visant à

criminaliser le colonialisme français en Algérie (Questions au Gouvernement - 9 février 2010), disponible sur le site : http://www.youtube.com/watch?v=rU2IGbODfnk

- Discours de Nicolas SARKOZY, vidéo mise par UMP sur le site : http://www.dailymotion.com/video/x1djxc_discours-de-toulon-de-nicolas-sarko_news
- France 2, Interview du président algérien le 16 juin 2000 ; Rencontre à Paris avec Jacques Chirac le 19 décembre 2003) sur le site : http://www.youtube.com/watch?v=-oAGpQzRUrQ

- **المراجع باللغة الانجليزية**

Books :

BAKER L, Forgiveness in Conflict Resolution, Reality and Utility, The Northern Ireland Experience, Washington, in Woodstock Colloquium, Georgetown University,1998.

- SCHLZ M, DUFFEK K, all, Politics of the past: The use and the abuse of history, RENERInstitue2009

Articles

- BIGGAR N, Burying the past: making peace and doing justice after civil conflict, Expanded and updated eddition, Washington, D.C. : Georgetown University Press, 2003.
- YAHIA H Z, French-Algerian relations, the Weiht of history, Aljazeera Center For Studies, 07 july 2011.

التسلسل الزمني لأهم الأحداث في العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية*

الجزائر			*فرنسا*
1960	**13 فيفري** إطلاق فرنسا لأول قنبلة نووية بالصحراء الجزائرية تحت اسم "اليربوع الأزرق".	**1960**	
1961		**1961**	**20 ماي إلى 13 جوان:** محادثات ايفيان الأولى:اعتراف فرنسا مبدئيا بسيادة الجزائر الداخلية والخارجية إلا أنها أصرت على فصل الصحراء وهو ما رفضه المفاوضون الجزائريون.
1962	**01 ماي**: وقوع حادث خلال التجربة النووية الفرنسية "اليربوع الأبيض" بمنطقة حمودية برقان بالصحراء الجزائرية وتسرب إشعاعات نووية بالمنطقة. **01 جويلية:** تنظيم استفتاء تقرير المصير والإعلان عن نتائج الاستفتاء يوم **02 جويلية**، صوت سكان الجزائر بنعم بنسبة 97.5 % . وحدد تاريخ **05 جويلية** تاريخا رسميا لاستقلال الجزائر. **04 جويلية:** تعرض الحركي والأقدام السوداء إلى أعمال عنف. **15 سبتمبر:** انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية وإقامة نظام الحزب الواحد.	**1962**	**من 11 فيفري إلى 18 مارس:** مفاوضات ايفيان الثانية: انتهت بوضع حد نهائي للوجود الاستعماري في الجزائر. وتقرير وقف إطلاق النار يوم 19 مارس **3 جويلية:** أعلن الجنرال ديغول استقلال الجزائر، وتعيين (Marcel JEAMMENEY) أول سفير لفرنسا بالجزائر. **21 جويلية :**تصويت البرلمان الفرنسي على قانون يقرر حق الفرنسيين القاطنين بالجزائر في الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية. **22 أوت :** نجاة الجنرال ديغول من محاولة اغتيال نفذها كومندو منظمة الجيش السري (OAS).
1963	**10 مارس:** التجارب النووية الفرنسية تثير احتجاجات في الجزائر. **17 مارس:** اجتماع مجلس الوزراء الجزائري وتحذير فرنسا ومطالبتها بعدم إجراء التفجير. **18 مارس:** تفجير القنبلة النووية الفرنسية الثالثة "الزمرد". 19 مارس: تقرير يوم 19 مارس عيدا "للنصر". **20 مارس:** الرئيس الجزائري احمد بن بلة يطالب بمراجعة اتفاقيات ايفيان، ويحتج على التفجيرات النووية. **20 مارس:** صدور مرسوم تأميم الأراضي الزراعية الشاغرة التي كانت ملكا للمعمرين. **أفريل:** تأسيس المنظمة الوطنية للمجاهدين من اجل الحفاظ وحماية المصالح المادية والمعنوية للأعضاء السابقين لجيش التحرير الوطني و ذوي الحقوق، وتمجيد ثورة التحرير و قيمها وحمايتها من كل تزوير أو تشويه. **10 أكتوبر:** الحكومة الجزائرية تقدر قيمة أملاك الأقدام السوداء ب 10 مليون فرنك فرنسي وتؤمم الممتلكات الشاغرة	**1963**	**01 مارس:** الحكومة الفرنسية تطالب الحكومة الجزائرية بالامتناع عن تأميم ممتلكات الفرنسيين دون مفاوضات مسبقة. **مارس:** تأزم الأوضاع بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة السرية وتضاعف أعمال القتل. **20 مارس** مرسوم العفو عن المخالفات المرتكبة قبل 20 مارس 1962 للمشاركة أو لتقديم العون المباشر أو غير المباشر لدعم أحداث الشغب في الجزائر تطبيقا لاتفاقيات ايفيان. **30 مارس:** الفدرالية الوطنية لمحاربي الجزائر (FNACA) القدامى، تختار تاريخ 19 مارس لإحياء ذكرى وقف إطلاق النار. **مارس/أفريل:** جمع الأرشيف المتواجد عبر الجزائر على وجه استعجالي وترحيله إلى فرنسا وهذا بموافقة شخصية من الجنرال ديغول **14 أفريل** مرسوم العفو عن الأعمال المرتكبة في إطار عمليات حفظ النظام ضد الشغب في الجزائر.

* سنقتصر على أهم المحطات في العلاقات الثنائية بين الطرفين والتي لها علاقة بمسالة الماضي الاستعماري.

1964	**25 جوان:** انسحاب القوات الفرنسية من الجزائر ماعدا من الصحراء والمرسى الكبير في وهران. **جويلية:** إعادة تسمية البلديات الجزائرية التي تحمل أسماء فرنسية بأسماء عربية أو بربرية.	**1964**	**17 ديسمبر:** إصدار أول قانون عفو خاص "بأحداث الجزائر". **21 ديسمبر:** 173 عضو سابق من منظمة الجيش السري يستفيدون من العفو الرئاسي بمناسبة احتفالات نهاية السنة ونويل.
1965	**08 مارس:** تفجير قنبلة الزمرد بحماقير (بشار). **19 جوان:** الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في انقلاب قاده وزير دفاعه هواري بومدين اصطلح على تسميته بـالتصحيح الثوري. وتقلد هواري بومدين منصب رئيس الجمهورية.	**1965**	**05 ديسمبر:** إعادة انتخاب شارل ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية. **22 ديسمبر:** تقرير إجراءات الرحمة لصالح 203 مسجون سياسي وتحضير قانون العفو بخصوص "أحداث الجزائر".
1966	**16 فيفري:** إجراء فرنسا لآخر تجربة نووية باطنية لها "جورجيت" بالجزائر وتسليم المنشئات للسلطات الجزائرية. **ماي 1966:** اتخاذ قرار إعادة الوثائق التي ترجع إلى ما قبل 1830 إلى الجزائر، واسترجاع الدولة الجزائرية لجزء هام من أرشيفها ويتعلق بصفة عامة بالمجال والمعاملات المالية لبيت المال التابع للداي آنذاك، وجزء أخر يتعلق برسائل دايات الجزائر إلى القوى الأجنبية. **08 أوت:** صدور قانون تأميم المناجم .	**1966**	**17 جوان:** العفو عن المخالفات ضد أمن الدولة أو تلك المرتبطة" بأحداث الجزائر"، حيث قرر الجنرال ديغول العفو عن 111 من منظمة الجيش السري و361 سجين في أحداث الجزائر. **20 ديسمبر:** التصويت على قانون لتسوية وضعية يهود الجزائر بحسب أصولهم الجغرافية (مزاب ،بشار) والذين لم يشملهم قانون كريميو سنة 1870.
1967	**21 ماي:** إغلاق القواعد العسكرية الفرنسية بالجزائر في بشار وحاماغير.	**1967**	
1968	**15 جانفي:** إخلاء قاعدة العسكرية بالمرسى الكبير التي حصلت فرنسا على حق استعمالها إلى غاية 1977 وفق اتفاقيات ايفيان وذلك لأسباب مالية.	**1968**	**28 مارس:** إصدار مرسوم يتضمن منح ميدالية عرفان الأمة إلى المشاركين بالمعارك في الجزائردون الاعتراف لهم بصفة المحاربين القدامى. **07 جوان:** تقرير العفو الشامل لكل أعضاء منظمة الجيش السري. **24 جويلية:** تقرير العفو الشامل بموجب قانون صادق عليه البرلمان الفرنسي لمحو العقوبات الجزائية على المعتقلين السياسيين وكافة المتورطين في أحداث الجزائر.
1969		**1969**	**15 جوان:** انتخاب جورج بمبيدو رئيسا للجمهورية الفرنسية.
1970	**جوان:** توقف المفاوضات مع فرنسا بشأن المحروقات	**1970**	**15 جويلية :** صدور القانون رقم 70-632 المتعلق بالمساهمة الوطنية لتعويض الفرنسيين الذين جردوا من ممتلكاتهم في الأقاليم التي كانت خاضعة لسيادة أو حماية أو وصاية الدولة. **05 ديسمبر:** مظاهرات حاشدة للحركى لتدهور أوضاعهم المعيشية.
1971	**24 فيفري:** صدور القانون المتعلق بتأميم المحروقات.	**1971**	**15 أفريل:** الحكومة الفرنسية تضع نهاية للنظام التفضيلي للعلاقات مع الجزائر.
1974	**01 نوفمبر:** فرنسا تدعو باريس للمشاركة في احياء الذكرى العشرين لاندلاع ثورة التحرير وفرنسا تجيب برسالة رئاسية.	**1974**	**19 ماي:** انتخاب فاليري جيسكار ديستان رئيسا للجمهورية الفرنسية بعد وفاة جورج بومبيدو في **02 أفريل** من نفس السنة.
1975	**10 أفريل:** زيارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان للجزائر، أول زيارة لرئيس فرنسي للجزائر المستقلة.	**1975**	

1978	**27 ديسمبر:** وفاة الرئيس الجزائري هواري بومدين.	**1978**	**02 جانفي:** صدور القانون رقم 78-01 المتعلق بتعويض الفرنسيين المرحلين عن أملاكهم.
1979	**09 فيفري:** انتخاب العقيد الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية الجزائرية.	**1979**	
1980	**مارس/ أفريل:** أعمال شغب في منطقة القبائل (الربيع البربري).	**1980**	تأسيس اللجنة المختلطة الجزائرية الفرنسية وانعقاد أول اجتماع لها بفرنسا.
1981	**30 نوفمبر:** زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران إلى الجزائر، ويقترح ان يجعل من العلاقات الجزائرية الفرنسية نموذجا للعلاقات جنوب شمال.	**1981**	**21 ماي:** انتخاب فرانسوا ميتيران رئيسا للجمهورية الفرنسية. **10 أوت:** الوزير الفرنسي كلود شايسون يتعرض لإمكانية إرجاع الأرشيف للجزائر.
		1982	**03 ديسمبر:** تدخل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران وتبني البرلمان الفرنسي لقانون عفو بخصوص كل الجرائم المرتكبة أثناء أحداث الجزائر.
1983		**1983**	**07 نوفمبر:** زيارة الشاذلي بن جديد إلى باريس وهي أول زيارة رسمية لرئيس جزائري إلى فرنسا.
1986	**فيفري**: أعمال شغب في مدينتي قسنطينة وسطيف.	**1986**	
1988	**أكتوبر**: أحداث الشباب في جميع أنحاء البلاد بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.	**1988**	**ماي**: إعادة انتخاب فرانسوا ميتيران رئيسا للجمهورية الفرنسية.
1989	**23 فيفري:** تعديل الدستور وإقرار التعددية السياسية	**1989**	
1990	صدور قانون الشهيد والمجاهد.	**1990**	**14 جانفي**: أول مقابلة كرة القدم بين الجزائر وفرنسا.
1991	**جوان**: الانتخابات المحلية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 54 ٪ من الأصوات. **26 ديسمبر:** فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية.	**1991**	
1992	**14 جانفي**: استقالة الشاذلي بن جديد من رئاسة الجمهورية، وتنصيب المجلس الأعلى للدولة (HCE) برئاسة محمد بوضياف خلفا لإستقالة رئيس الجمهورية، توقيف المسار الإنتخابي وبداية تدهور الأوضاع الأمنية . **09 فيفري**: إعلان حالة الطوارئ من طرف المجلس الأعلى للدولة. **29 جوان** : اغتيال بوضياف وتعيين محمد علي كافي لخلافته على رأس المجلس الأعلى للدولة.	**1992**	فتح الأرشيف العسكري للجزائر بفرنسا.
1994	**30 جانفي**: تعيين الجنرال زروال ليمين رئيسا للدولة من طرف المجلس الأعلى للدولة. **ديسمبر**: احتجاز رهائن في طائرة ايرباص التابعة للخطوط الجوية الفرنسية في مطار الجزائر العاصمة.	**1994**	**جوان**: صدور قانون 94-488 المتعلق بالمرحلين الأعضاء القدامى للتشكيلات الإضافية أو ضحايا أحداث الجزائر الذي نص في مادته الأولى :" تشهد الأمة الفرنسية للمرحلين الأعضاء القدامى للتشكيلات الإضافية للتضحيات التي قدموها".
1995	**22 أكتوبر:** الرئيس زروال يلغي اجتماعا مقررا مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بعد انتقادات قوية ضد فرنسا في هذا الاجتماع. **16 نوفمبر:** تنظيم الانتخابات الرئاسية وفوز اليمين زروال بنسبة 61 ٪ من الأصوات.	**1995**	**17 ماي:** انتخاب جاك شيراك رئيسا للجمهورية الفرنسية بعد وفاة فرانسوا ميتيران.
1996	**مارس**: اختطاف وقتل الرهبان الفرنسيين السبعة من الدير في تيبجرين .	**1996**	

	28 نوفمبر: تنظيم استفتاء حول تعديل الدستور		
1997	**مارس**: توزيع طابع بريدي تخليدا لعيد "النصر" 19 مارس.	**1997**	**ماي**: توزيع طابع بريدي كتحية لجنود الجيش الفرنسي في شمال افريقيا. **21 سبتمبر:** كاتب الدولة المكلف بشؤون المحاربين يستعمل عبارة "حرب الجزائر" لأول مرة بمناسبة اقامة نصب تذكاري للمحاربين القدامى.
1998	**11 سبتمبر:** استقالة الرئيس ليمين زروال وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.	**1998**	**16 أكتوبر**: وضع لوحة تذكارية "الى من مات من أجل فرنسا خلال حرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب 1952-1962" وهذا في قوس النصر وأخرى في مقبرة (Notre Dame de Lorette)
1999	**15 أفريل:** انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية. صدور قانون 99-07 المتضمن تعديل قانون المجاهد والشهيد.	**1999**	**18 أكتوبر:** صدور قانون 99- 882 المؤرخ في 1999 الذي استبدل عبارة "عمليات شمال إفريقيا" بعبارة "حرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب".
2000		**2000**	**ماي**: عودة "حرب الجزائر" إلى ساحة النقاش العمومي الفرنسي من خلال تضاعف الشهادات وأعمال البحث حول الحقبة الاستعمارية في الجزائر التي تصف الاستعمار بالايجابي من جهة والتصريحات والشهادات حول ممارسة التعذيب من جهة أخرى. وصدور كتاب الجنرال أوساريس،الذي اعترف فيه بجرائم ارتكبها خلال حرب استقلال الجزائر. **جوان**: زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا والاتفاق على تنظيم "سنة الجزائر بفرنسا في 2003" وأطلق عليها اسم جزاير (Djazair 2003). كما وصف خلال مقابلة تلفزيونية، الحركى بالخونة وأنهم غير معنيين بقانون المصالحة الوطنية وأن الظروف في الجزائر لا تسمح باستقبالهم .
2001	**01 ديسمبر:** الرئيس جاك شيراك يزور الجزائر بعد فيضانات 11 نوفمبر 2001. **19 ديسمبر:** التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.	**2001**	**25 سبتمبر:** تقرير يوم 25 سبتمبر يوما وطنيا لتكريم الحركى من طرف جاك شيراك. **17 أكتوبر:** رئيس بلدية باريس يدشن لوحة تذكارية تخليدا لضحايا مظاهرات 17 أكتوبر1961 .
2002	**مارس**: أول مشاركة للجزائر في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في قمة بيروت لبنان بدعوة من الرئيس اللبناني إميل لحود والرئيس الفرنسي جاك شيراك. **05 جويلية:** تدشين الرئيس الجزائري للوحة على شرف "حملة الحقائب". الفرنسيين	**2002**	**22 جانفي:** اقتراح قانون يتضمن اعتماد يوم 19 مارس من كل سنة "يوما وطنيا لحرب الجزائر" ويحظى بأصوات موافقة بنسبة 48 % في الجمعية العامة دون متابعة للمبادرة. **ماي**: إعادة انتخاب جاك شيراك رئيسا للجمهورية الفرنسية. **28 ماي**: إنشاء المهمة الوزارية المشتركة (La Mission Interministérielle)، لدى الوزير الأول والتي كلفت بالتحضير وإعداد مقترح في إطار التضامن لصالح المرحلين في إطار التضامن الوطني وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجمعيات الممثلة لهذه الشريحة. **05 ديسمبر**: تدشين الرئيس الفرنسي للنصب التذكاري لحرب الجزائر ومعارك تونس والمغرب في باريس. **31 ديسمبر**، افتتاح تظاهرة سنة الجزائر في فرنسا .
2003	**03 مارس:** زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الجزائر وتوقيع إعلان الجزائر ليكون نقطة انطلاق لعملية إعادة بناء العلاقات الجزائرية الفرنسية مع تحديد هدف واضح هو إقامة علاقات متميزة وشراكة استثنائية.	**2003**	**فيفري**: الوزير الأول جون بيار رافاران يكلف أحد نواب حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية بمهمة إعداد تقرير يتضمن العرفان المادي والمعنوي للأمة اتجاه المرحلين، ليتضمن الحلول التي لم يتضمنها قانون 1987 وكذلك مطالب هذه الشريحة المتعلقة بالذاكرة. **مارس**: بمبادرة من فيليب دوست بلازي، نائب عن

			حزب الاتحاد من اجل الحركة الشعبية، قدم 100 نائب من حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية اقتراح قانون يتضمن العرفان للأمة بالدور الايجابي والتضحيات التي قدمها فرنسيو الجزائر. وتضمن هذا النص مادة وحيدة "عرفان الأمة بالمنجزات الايجابية لفرنسيي الجزائر" وقد تم تنقيحه وتطوير هذا المطلب في المواد من 1 إلى 4 من القانون الذي سيصدر فيما بعد. **05 جويلية:** في بربينيان تم تدشين نصب لذكرى أعضاء المنظمة السرية (OAS) **28 سبتمبر:** صدور المرسوم الذي يعتمد يوم 05 ديسمبر من كل سنة يوما لتخليد ذكرى وتكريم المحاربين الفرنسيين بالجزائر وشمال إفريقيا مابين 1952-1962. **05 ديسمبر**: إحياء اليوم الوطني تكريما لمن مات من أجل فرنسا خلال حرب الجزائر لأول مرة.
2004	**08 أفريل:** إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية. **25 أكتوبر**: وزير المجاهدين الجزائري محمد الشريف عباس يؤكد في ندوة صحفية أن الجزائر ليست على استعداد لاستقبال الحركى. **جوان**: مشاركة الجزائر في قمة واغادوغو للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.	**2004**	**جانفي/فيفري:** انطلاق المشاورات بين الطرفين بخصوص اتفاقية الصداقة سنة 2004 بتبادل المشاريع والمقترحات من الجانبين التي كان من المفترض أن يتم توقيعها قبل ديسمبر 2005 . **10 مارس**، ميشال أليو ماري، وزيرة الدفاع الفرنسية تقدم مشروع الوزير المنتدب المكلف بالمحاربين القدامى (حملاوي مكاشرة) حول القانون المتضمن عرفان الأمة للفرنسيين المرحلين. **11 جوان**، عرض النص للنقاش في الجمعية العامة، حيث عبر نواب اليسارعن خيبة الأمل حول النقائص التي تضمنها النص وطالبوا بإدخال جملة من التغييرات. **15 أوت**، مشاركة الرئيس الجزائري المشاركة في احتفاليات الإنزال على شواطئ بروفونس الموافق لتاريخ 15 أوت 1944 ، بناء على دعوة من نظيره الفرنسي . ومنح وسام الصليب الشرفي لمدينة الجزائر العاصمة باعتبارها عاصمة فرنسا المحاربة ما بين 1943-1944. **ديسمبر**، مناقشة المشروع على مستوى الغرفة العليا، وعلى الرغم من التصويت السلبي من طرف أعضاء الغرفة العليا بالبرلمان الفرنسي من التيارين الشيوعي والاشتراكي، فقد صوت المجلس على النص مع تعديلات ضئيلة .
2005	**25 فيفري:** الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يصف قانون تمجيد الاستعمار بأنه:" انه ينم على الاختلال العقلي المندس في الجحودية والتحريفية والنظرة الرجعية". **27 فيفري**، بمناسبة توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة سطيف وإحدى الجامعات الفرنسية سفير فرنسا بالجزائر ايبار كولن فيرديار (Hubert Colin DE VERDIERE) يصرح في محاضرة أمام طلبة جامعة سطيف: *"أن زمن النكران قد ولى وأن هذا التاريخ يمثل للعالم أجمع اليوم الذي وضعت فيه الحرب العالمية أوزارها"*. **08 ماي:** بمناسبة إحياء ذكرى أحداث 08 ماي، الرئيس الجزائري يصرح أنه ليس لفرنسا من خيار إلا أن تعترف بما اقترفته	**2005**	**23 فيفري:** الرئيس الفرنسي جاك شيراك يصدر القانون رقم 2005/158 المتضمن عرفان الأمة والمساهمة الوطنية لصالح الفرنسيين المرحلين.

	من جرائم خلال فترة الاستعمار. **14 أوت:** إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إجراء استفتاء حول "مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية". **28 أوت،** الرئيس الجزائري يصرح أن اتفاقية الصداقة مع فرنسا المدرجة ضمن جدول أعمال سنة 2005 "...لا بد أن تتم في إطار الاحترام المتبادل" ويجعلها مرهونة بتقديم الاعتذار. **29 سبتمبر:** الاستفتاء حول المصالحة الوطنية يحوز على نسبة 97 ٪ . **26 نوفمبر**: الرئيس الجزائري ينقل إلى مستشفى فال دو مارن بباريس اثر وعكة صحية ويرجع إلى الجزائر بعد 3 أسابيع من العلاج.		
2006	**18 ماي**: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يجدد مطالب الاعتذار بخصوص الفترة الاستعمارية.	**2006**	**04 جانفي،** الرئيس الفرنسي يدعو إلى إعادة كتابة القانون الذي يذكر "الدور الايجابي للاستعمار " والذي "يقسم الفرنسيين" ويكلف رئيس الجمعية الوطنية بمهمة تقديم اقتراح قانون "من شأنه أن يوحد ويجمع ويهدئ المشاعر". بعد النقاش الحاد الداخلي الذي اثاره هذا القانون والازمة التي تسبب فيها مع الجزائر. **25 جانفي** ، تحول الرئيس الفرنسي في خطابه من "إعادة كتابة المادة الرابعة" إلى إلغاء الفقرة الثانية من المادة، ويخطر المجلس الدستوري للنظر في مدى نظامية الفقرة الثانية من المادة الرابعة. **15 فيفري،** صدور المرسوم الرئاسي 160-2006 المؤرخ 2006 المتضمن إلغاء الفقرة الثانية من المادة الرابعة بناءا على قرار من المجلس الدستوري في 31 جانفي 2006 يقضي بأن هذه الفقرة لا تدخل ضمن اختصاص المشرع والقانون. **9 ديسمبر،** جاك شيراك يصرح أن: *"هذا القانون قد أثار جدلا كبيرا حول تاريخ فرنسا الذي عرف لحظات مضيئة وأخرى مظلمة"، "ففي الجمهورية لا وجود لتاريخ رسمي"* ودعا إلى تهدئة النقاش.
2007	**20 أكتوبر،** قائد أركان القوات الفرنسية الجنرال جون لوي جورجولان (Jean-Louis GEORGELIN) يسلم نظيره الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح، الألغام التي قامت بزرعها خلال حرب استقلال الجزائر على الحدود الشرقية والغربية . **05 ديسمبر:** زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى الجزائر. وإلقاءه خطابا في جامعة قسنطينة أدان فيه الاستعمار واصفا جرائمه بأنها "لا تغتفر".	**2007**	**16 ماي:** انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية. **25 نوفمبر** في مدينة بربينيان تدشين جدار احياءا لذكرى المفقودين من الفرنسيين والحركى في حرب الجزائر وذلك بمبادرة من منظمات المرحلين، وحضر هذه المناسبة كاتب الدولة للدفاع المكلف بشؤون قدامى المحاربين ألان ماريلكس (Alain MARLEIX) **11 سبتمبر،** إبرام اتفاقية بين المعهد الفرنسي الوطني للسمعي البصري (INA) و التلفزة العمومية الجزائرية يتضمن منح الصوروالافلام المحتفظ بها على مستوى المعهد الفرنسي والتي تصور تاريخ الجزائر مابين 1940-1962
2008	**27 أفريل** السفير الفرنسي برنارد باجولي يزور ولاية قالمة ويلقي خطابا أمام طلبة الجامعة تطرق فيه إلى أحداث 08 ماي 1945، واعتبر أنها اهانة لمبادئ الجمهورية الفرنسية لأنها لطخت تاريخها، تاركة وصمة عار يتعذر محوها.	**2008**	**17 جويلية**: المصادقة على قانون 2008-696 الخاص بالأرشيف، حيث يقر هذا القانون إجراءات أكثر تصلبا فيما يتعلق بالاطلاع على السجلات والأرشيف العمومي الوطني، بما في ذلك سجلات الإدارة والشرطة .

	أكتوبر: مشاركة الجزائر في قمة كيبيك للمنظمة الدولية للفرانكوفونية بدعوة من كندا ومن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، رئيس الاتحاد الأوروبي. **29 أكتوبر:** الرئيس الجزائري يعلن على تعديل الدستور الذي يحدد العهدات الرئاسية في عهدتين.		
2009	**9 أفريل:** عبد العزيز بوتفليقة يفوز في الانتخابات الرئاسية لعهدة ثالثة.	**2009**	**06 مارس:** توقيع اتفاقية بين مديرية الأرشيف بفرنسا و المديرية العامة للأرشيف الوطني في الجزائر يرمي إلى تعزيز التعاون بين المؤسستين في محاولة لدعم المبادرات المشتركة في مجال المحفوظات والأرشيف المتعلقة بالتاريخ المشترك للبلدين. **24 مارس** : تقدمت فرنسا بمشروع قانون لتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية. **22 ديسمبر:** تصويت البرلمان الفرنسي على القانون الخاص بتعويض ضحايا التجارب النووية.(قانون موران)
2010	**جانفي** ، بمبادرة من النائب موسى عبدي، عن حزب جبهة التحرير الوطني تم تقديم اقتراح قانون لتجريم الحقبة الاستعمارية الفرنسية للجزائر (1830- 1962) ومحاكمة مسئولي جرائم الاستعمار الفرنسي للجزائر حصل على 125 توقيعا من بين 389 نائبا في البرلمان الجزائري. **25 فيفري:** الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يوفد كل من الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية كلود غيون ومستشاره جون دافيد لوفيات إلى الجزائر محاولة لحل الأزمة . التي تسبب فيها مشروع القانون الجزائري وتصريحات وزير الشؤون الخارجية الفرنسي.	**2010**	**ديسمبر 2009/جانفي 2010:** اتخاذ باريس قرارا لإدراج الجزائر ضمن القائمة السوداء للبلدان التي تمثل خطرا بالنسبة لحركة النقل الجوي ليخضع رعاياها في المطارات الفرنسية لإجراءات أمنية استثنائية. **5 جانفي:** دخول قانون موران (قانون 02/2010) لتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية حيز التنفيذ. **20 فيفري**، برنارد كوشنير، وزير الشؤون الخارجية، يدلي بتصريحات إلى جريدة لوجورنال دو ديمونش، أشار فيها إلى أن تحسن العلاقات بين البلدين مرهون "بمغادرة جيل الثورة الذي مازال في الحكم"، ومعهم يصعب إقامة علاقات طبيعية مع فرنسا، بسبب تأثرهم برواسب التاريخ المشترك.
2011	**15 -16 جوان:** زيارة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ألان جوبي إلى الجزائر والتأكيد على رغبة فرنسا في الالتفات إلى المستقبل وتفادي تكرارو "اجترار" الماضي. **17 أكتوبر:** السفير الفرنسي كزافيي درانكور، يصرح بمناسبة ذكرى 17 أكتوبر، أن فرنسا "لم تتنكر أبدا لمسؤوليتها تجاه بعض الأحداث المؤلمة التي وقعت خلال فترة الاستعمار لاسيما أحداث 17 أكتوبر 1961"، وأن "فرنسا تعترف بالتجاوزات لكنها ليست مجبرة على تقديم الاعتذار لأي جهة ".	**2011**	**07 ديسمبر:** وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي في زيارة إلى فرنسا يصرح " ليس هناك من هو أكثر أوروبية من الجزائر، ولو كان للتاريخ منحى مختلف، لكنّا اليوم بلدا كامل العضوية في الإتحاد الأوروبي، ذلك لأننا في اللحظة التي وقعت فيها معاهدة روما كنا ما نزال فرنسيين" كما أشار إلى أن الجزائر "سوف تحيي ذكرى استرجاع سيادتها دون قرع أجراس أوطبول"

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: القانون الفرنسي رقم 05/ 158 المؤرخ في 23 فيفري 2005 المتضمن عرفان الأمة والمساهمة الوطنية لصالح المرحلين.

ملحق رقم 02: مسودة مشروع قانون تجريم الاستعمار المقترحة من طرف نواب البرلمان الجزائري 2010.

ملحق رقم 03: بيوغرافية بعض الشخصيات السياسية والعسكرية الجزائرية والفرنسية.

ملحق رقم 01: القانون الفرنسي رقم 05/ 158 المؤرخ في 23 فيفري 2005 المتضمن عرفان الأمة والمساهمة الوطنية لصالح المرحلين.

Annexe n°01 : Loi n° 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés

ملحق رقم 02: مسودة مشروع قانون تجريم الاستعمار المقترحة من طرف نواب البرلمان الجزائري 2010

المادة 01: الغاية من هذا القانون هو تجريم الاستعمار الفرنسي و كل الأعمال الإجرامية المقترحة بالجزائر من 1830 – 1962 و كل النتائج السلبية المترتبة عنها.

المادة02: تعتبر أعمال إجرامية، جرائم الحرب ، الجرائم الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية المنافية لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف و المواد 5، 6، 7، 8 من نظام المحكمة الجنائية الدولية.

المادة 03: السقوط بالتقادم لا يطبق على الأفعال الإجرامية المنصوص عليها في المادة 02، والنتائج السلبية المترتبة عنها.

المادة 04: تنشأ محكمة جنائية جزائرية خاصة لغرض محاكمة كل مجرمي الحرب و الجرائم ضد الإنسانية.

المادة 05: يمثل أمام المحكمة الجزائرية كل شخص ارتكب أو شارك في فعل ضد الشعب الجزائري وفقا لما ورد في المادة 02 من هذا القانون.

المادة 06 : تضمن الحكومة الجزائرية حق الدفاع المتهمين أمام المحكمة الجنائية الجزائرية.

المادة 07 : يتم استدعاء المتهم وفقا للقواعد المعمول بها ، وإذا لم يحضر يتعقبه الانتربول إن كان خارج التراب الجزائري.

المادة 08 : الجلسات بالمحكمة الجزائرية تكون عمومية

المادة 09: أحكام المحكمة الجنائية نهائية.

المادة 10 : المحكمة الجنائية الجزائرية لا تراعي المركز الذي يشغله المتهم و لا جنسيته طوال كل مراحل المحاكمة.

المادة 11: كل ضحية حرب أو جريمة ضد الإنسانية لها الحق في تقديم شكوى أمام المحكمة الجنائية الجزائرية وطلب إصلاح الخسائر و التعويض عن الأضرار الناتجة عن هذه الجرائم.

المادة 12: يمكن للمنظمات و الجمعيات الجزائرية تمثيل الضحايا الذين ليس لهم شخص يدافع عنهم أمام المحكمة الجنائية الجزائرية و يمكنها أن تكون طرف مدني طوال مراحل المحاكمة .

المادة 13: في حال وفاء المتهم فان الحكومة الفرنسية تحتمل كل المتابعة القضائية.

المادة 14: تتحمل الحكومة الفرنسية كل الجرائم المقترفة ضد الشعب الجزائري خلال الاستعمار و نتائجها المعطلة للمسار الحضاري و تنمية الجزائر منذ 1830-1962 و كل انعكاساتها حتى يومنا هذا، الألغام و الأشعة النووية الناتجة عن التجارب النووية.

المادة 15: على فرنسا أن ترجع للجزائر كل أرشيفها الوطني بمختلف أنواعه (المكتوب، الصوتي، المدني) و كل النصب التاريخية المنهوبة.

المادة 16: على فرنسا أن ترجع (تسلم) للجزائر قائمة الجزائريين المفقودين سواء كانوا موتى أو أحياء، مع الإشارة إلى مكان تواجدهم و كذلك قائمة المهجرين.

المادة 17: على فرنسا أن تسلم للجزائر خرائط أماكن تواجد الألغام و المواقع التي تتواجد بها المواد التي قد تشكل خطورة على السكان و الإقليم.

المادة 18: إن مستقبل العلاقات بين البلدين ستبقى مرتبط بالاعتراف بهذه الجرائم من طرف فرنسا، التي يحرص الشعب الجزائري على تلقي اعتذارات بشأنها، و إصلاح الأضرار المعنوية و المادية التي تسبب فيها الاستعمار.

المادة 19: يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من مصادقة البرلمان عليه.

المادة 20: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

ملحق رقم 03: بيوغرافية بعض الشخصيات السياسية الجزائرية والفرنسية

الشخصيات السياسية الجزائرية

أحمد أويحيى

(2 يوليو 1952 -)، الوزير الأول الجزائري، وكان قد تقلد منصب رئيس الحكومة مرتين قبل ذلك (1995 - 1998)، (2003 - 2006) بينما تسلم رئاسة الحكومة للمرة الثالثة بتاريخ 24 يونيو 2008. هو خريج المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر ومتحصل على شهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية من جامعة الجزائر.

المسار المهني والمهام السياسية

1981 - 1975 :كاتب للشؤون الخارجية

1981 – 1984 : مستشار للشؤون الخارجية بسفارة الجزائر بأبيدجان

1984 – 1989: مستشار بالبعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة (نيويورك)

1988-1989 : ممثل مساعد بمجلس الأمن

1989 – 1990 : مستشار بديوان وزارة الشؤون الخارجية.

1990 – 1991: مدير عام "إفريقيا" بالإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

1992 – 1993: سفير الجزائر بمالي.

1993 – 1994 : كاتب دولة مكلف بالتعاون والشؤون المغاربية

1994 – 1995 : مدير ديوان رئاسة الجمهورية

31 ديسمبر 1995 – 05 جوان 1997: رئيس حكومة

جوان 1997: نائب بالمجلس الشعبي الوطني

24 جوان 1997- ديسمبر 1998: رئيس حكومة

ديسمبر 1999- ماي 2002 : وزير دولة، وزير العدل

جوان 2002- ماي 2003: وزير دولة، ممثل شخصي لرئيس الجمهورية

ماي 2003- 26 ماي 2006 : رئيس حكومة

23 جوان 2008- 15 نوفمبر 2008: رئيس حكومة

منذ 15 نوفمبر 2008 إلى غاية اليوم: وزير أول

إضافة إلى مهامه الدبلوماسية والحكومية والسياسية، فقد كان السيد أحمد أويحي:

وسيطا باسم الجزائر لحل النزاع الذي كان قائما شمال مالي سنة 1992

وسيطا باسم منظمة الوحدة الإفريقية لحل النزاع الذي كان قائما بين أثيوبيا وأريتيريا 1999-2000

نور الدين آيت حمودة

هو معارض سياسي أمازيغي جزائري مثير للجدل وابن العقيد عميروش آيت حمودة اسمه الحقيقي عمران آيت حمودة ولد في 15 يوليو 1949 في منطقة اث يني ولاية تيزي وزو شرق العاصمة الجزائرينتمي الى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أنتخب عدة مرات نائبا في البرلمان الجزائري عن ولاية تيزي وزو باسم الحزب.

يعتبر من رموز الحراك البربري في الجزائر حيث شارك في الكثير من الاحتجاجات التي مرت بالمنطقة ونظم الكثير من الاعتصامات والاضرابات واعتقل عدة مرات من طرف الأمن الجزائري

لديه الكثير من المواقف والتصرفات المثيرة للجدل حيث رفض التكلم باللغة العربية داخل البرلمان ما أدى برئيس الجلسة لقطع الصوت وطالبه بالتكلم بالعربية ويعتبر من أبرز خصوم النظام الجزائري برآسة بوتفليقة.

بن جديد الشاذلي

ولد في قرية بوثلجة بولاية عنابة كان الرئيس الرابع للجزائر منذ التكوين والاستقلال من 9 فبراير/شباط، 1979 وحتى 11 يناير/كانون الثاني 1992.

كان بن جديد وزيرًا للدفاع من نوفمبر/تشرين الثاني 1978، وحتى فبراير/شباط 1979. وأصبح بعد وفاة هواري بومدين رئيسًا للجزائر.أثناء فترة رئاسته، خفف بن جديد من تدخله في الاقتصاد وخفف المراقبة الأمنية للمواطنين. في أواخر الثمانيات، ومع انهيار الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط بسرعة، اشتدت حدة التوتر بين أجنحة النظام الداعمين لسياسة بن جديد الاقتصادية من جهة. ومن المعارضين لسياسة بن جديد والمطالبين بالعودة إلى النهج المؤسس. بعد أحداث

أكتوبر/تشرين الأول 1988، دعا بن جديد إلى الانتقال للديمقراطية والسماح بالتعددية الحزبية. استقال بعد ما يعرف بتغيير المسار الديموقراطي بالغاء لانتخابات بعد فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ 1992.

عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الثامن للجزائر منذ الاستقلال. في يناير 2005. ولد بمدينة وجدة المغربية وهو من أصول امازيغية، ودخل مبكراً الخضم النضالي من أجل القضية الوطنية. التحق بعد نهاية دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وهو في 19 من عمره في 1956.

بعد الاستقلال في عام 1962 تقلد العضوية في أول مجلس تأسيسي وطني، ثم تولى وهو في سن الخامسة والعشرين وزارة الشباب والسياحة. وفي سنة 1963عين وزيراً للخارجية.

في عام 1964 إنتخب من طرف مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني لعضوا الجنة المركزية والمكتب السياسي، وشارك بصفة فعالة في التصحيح الثوري حيث كان عضواً لمجلس الثورة تحت رئاسة الرئيس هواري بومدين.

عاد للجزائر بعد أن بقي بعيدا لفترة طويلةمعلناً نيته دخول المنافسة الرئاسية في ديسمبر 1998 كمرشح حر. وقبل يوم من إجراء هذه الانتخابات إنسحب جميع المرشحين المنافسين الآخرين (حسين آيت أحمد، مولود حمروش، مقداد سيفي، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله، يوسف الخطيب] بحجة دعم الجيش له ونيه التزوير الواضحة، ليبقى هو المرشح الوحيد للانتخابات. ونجاحه بالانتخابات لم يكن بارز، كما وصفته الأوساط السياسية بالرئيس المستورد مثله مثل الرئيس بوضياف) ورغم فوزه في أبريل 1999 بالرئاسة إلا أن شعبيته لم تكن عالية وسط جيل الشباب الذي لم يعرفه من قبل.

السياسة الداخلية

شهدت فترة رئاسته الأولى مشاكل سياسية وقانونية ومشاكل مع الصحافة وخرق حرياتها لصالح الصحفيين والحقوقيين، وفضائح المال العام مع بنك الخليفة وسياسة المحاباه في الحقائب الوزارية والصفقات الدولية المشبوهة والتلاعب في المناقصات من أجل الهواتف المحمولة.

يعتبر مشروع المصالحة الوطنية أهم ما ميز فترة رئاسته الأولى ، أما على مستوى السياسة الخارجية فقد أبرمت الجزائرفي عهده اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2001، كما أصبحت الجزائر تشارك في قمم مجموعة الثمانية بعد أن أصبحت شريكاً مرموقاً في هذه المجموعة منذ سنة 2000.

في 22 فبراير 2004 أعلن عن ترشحه لفترة رئاسية ثانية، فقاد حملته الانتخابية مشجعا بالنتائج الايجابية التي حققتها فترته الرئلية الأولى ومدافعاً عن الأفكار والآراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به ولا سيما المصالحة الوطنية، ومراجعة قانون الأسرة، ومحاربة الفساد، ومواصلة الإصلاحات. وأعيد انتخابه يوم 8 أبريل 2004 بما يقارب 85% من الأصوات.

في 6 ديسمبر 2007 تعرض لمحاولة اغتيال في باتنة (400 كم عن العاصمة) حيث حصل انفجار قبل 40 دقيقة من وصوله للمنصة الشرفية خلال جولة له شرق البلاد،

سمح تعديل الدستور لبوتفليقة بفرصة الترشح لعهدة رئاسية ثالثة بعد أن حدد النص السابق للدستور عدد العهدات بإثنين فقط.

في يوم الخميس 9 أبريل 2009 أعاد الجزائريون انتخاب عبد العزيز بوتفليقة للمرة الثالثة على التوالي بأغلبية ساحقة قدرت بنسبة 90.24%.

عبد العزيز بالخادم

(8 نوفمبر 1945 -)، آفلو- الأغواط.

وزير دولة، ممثل شخصي لرئيس الدولة

مهام سياسية وبرلمانية ووزارية:

- 1972 - 1977 : مدير مساعد للعلاقات الدولية برئاسة الجمهورية
- 1977 - 1982 : نائب جبهة التحرير الوطني (سوقر- ولاية تيارت) بالمجلس الشعبي الوطني.
- 1978 - 1982: مقرر لجنة "التخطيط والمالية" بالمجلس الشعبي الوطني.
- 1982 - 1987 : نائب لعهدة ثانية بالمجلس الشعبي الوطني عن ولايةتيارت.
- 1987 – 1992 : نائب لعهدة ثالثة بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية تيارت.
- 1987: رئيس لجنة "التربية والتكوين والبحث العلمي بالمجلس الشعبي الوطني.
- 1988 – 1990: نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- 1990 - 1991: رئيس المجلس الشعبي الوطني – رئيس اتحاد البرلمانيين العرب.
- 1991 – 1997 : عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.
- جويلية 2000 : وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية.

- ماي 2006 : رئيس حكومة
جوان 2008: وزير الدولة، ممثل شخصي لرئيس الجمهورية
عبد العزيز بلخادم ، أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني.

هواري بومدين: (1932 - 1978): محمد إبراهيم بوخروبة (23 أغسطس 1932 - 27 ديسمبر 1978) والمعروف باسم هواري بومدين هو الرئيس الرابع للجزائر منذ التكوين والرئيس الثاني منذ الاستقلال. شغل المنصب من 19 يونيو 1965 إلى 27 ديسمبر 1978. وهو من أبرز رجالات السياسة في الجزائر والوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح أحد رموز حركة عدم الانحياز ولعب دورا هاما على الساحة الإفريقية والعربية. وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة عن نظام دولي جديد.

مع اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، انضم إلى جيش التحرير الوطني في المنطقة الغربية وتطورت حياته العسكرية كالتالي:

1956 : أشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية، وقد تلقى في مصر التدريب حيث اختير هو وعدد من رفاقه لمهمة حمل الأسلحة.

1957 : أصبح منذ هذه السنة مشهورا باسمه العسكري "هواري بومدين" تاركا اسمه الأصلي بوخروبة محمد إبراهيم وتولى مسؤولية الولاية الخامسة.

1958 : أصبح قائد الأركان الغربية.

1960 : أشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا ليصبح قائد الأركان.

1962 : وزيرا للدفاع في حكومة الاستقلال.

1963 : نائب رئيس المجلس الثوري.

كمسؤول عسكريّ بهذا الرصيد العلمي جعله يحتل موقعا متقدما في جيش التحرير الوطني وتدرجّ في رتب الجيش إلى أن أصبح قائدا للمنطقة الغرب الجزائري. تولى قيادة وهران من سنة 1957 إلى سنة 1960ثمّ تولى رئاسة الأركان من 1960 حتى الاستقلال سنة 1962. وعيّن بعد الاستقلال وزيرا للدفاع ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 دون أن يتخلى عن منصبه كوزير للدفاع.

وفي 19 حزيران –جوان 1965 أطاح هواري بومدين بالرئيس أحمد بن بلة في انقلاب اصطلح على تسميته بـالتصحيح الثوري.

تولى بومدين الحكم في الجزائر من 19 حزيران/جوان 1965 إلى غاية كانون الأول/ديسمبر 1978. وكان في أول الأمر رئيسا لمجلس التصحيح الثوري تم انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية عام 1975.

سياسته الداخلية

بالتوازي مع سياسة التنمية قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق رغم ما يمكن أن يقال عنهما إلا أنهما ساهما في ترتيب البيت لجزائري ووضع ركائز لقيام الدولة الجزائرية الحديثة.

إجمالا كانت علاقة الجزائر بكل الدول وخصوصا دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية عدا العلاقة بفرنسا وكون تأميم البترول يعد من جهة مثالا لباقي الدول المنتجة يتحدى به العالم الرأسمالي جعل من الجزائر ركن للصمود والمواجهة من الدول الصغيرة كما كانت الثورة الجزائرية درسا للشعوب المستضعفة ومن جهة أخرى وخاصة بعد مؤتمر الأفروأسيوي في يوم 3 أيلول – سبتمبر 1973 يستقبل في الجزائر العالم الثالث كزعيم وقائد واثق من نفسه وبمطالبته بنظام دولي جديد أصبح يشكل تهديدا واضحا للدول المتقدمة.

أصيب هواري بومدين بمرض استعصى علاجه وقلّ شبيهه.في بداية الأمر ظن الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة، غير أن التحاليل الطبية فندّت هذا الإدعّاء وذهب طبيب سويدي إلى القول أن هواري بومدين أصيب بمرض "والدن ستروم" .وتوفي يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978.

البشير بومعزة: (1927-2009): سياسي جزائري، (27 نوفمبر 1927 في خراطة - 6 نوفمبر 2009 في لوزان)

بدأ نضاله في سن مبكرا في حزب الشعب الجزائري، وكان واحداً من الذين شاركوا في أحداث 8 ماي 1945 وأدخل السجن إثرها. كان بومعزة من المقربين من مصالي الحاج، وسافر معه في إحدى الرحلات إلى مدينة بوردو في فرنسا. ورغم أنه كان من المقربين لمصالي إلا أنه فضل الالتحاق بجبهة التحرير الوطني الجزائرية منذ تأسيسها. بعد يوم واحد من اندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954أُلقي القبض عليه من طرف الاستعمار الفرنسي وكان ذلك في 2 نوفمبر وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية إلى غاية عام 1956 أين تم الإفراج عليه ليسافر بعدها إلى فرنسا وهناك أسس لجان مساندة المساجين السياسيين، لكن تم القبض عليه من جديد في 13 ديسمبر 1958 وسُجن في سجن فران، لكنه استطاع الهرب منه

في 21 أكتوبر 1961، بطريقة ذكية وعجيبة، أثارت اهتمام وسائل الإعلام الفرنسية آنذاك واتجه إلى ألمانيا. بعد استقلال الجزائر عام 1962 شغل بومعزة عدة مناصب وزارية في حكومة الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة، منها وزير العمل، ثم وزير الاقتصاد الوطني، فوزير الصناعة والطاقة. بعد الخلافات التي كانت بينه وبين الرئيس بن بلة، بخصوص طبيعة الحكم، التحق بالرئيس هواري بومدين بعد انقلاب 19 جوان 1965، وأصبح وزيرا للإعلام، إلى غاية أكتوبر 1966، حيث انتقل لمعارضة نظام هواري بومدين، فاختار حياة المنفى. بعد وفاة بومدين عام 1978 عاد إلى الجزائر وكان واحداً من أهم الشخصيات السياسية المقربة من الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد، وعاد من جديد إلى حزب جبهة التحرير الوطني. شرف بومعزة على رئاسة جمعية ماي 1945 منذ تأسيسها في 6 ماي 1990 بمدينة خراطة. ثم عيّنه الرئيس السابق اليمين زروال في في 5 جانفي 1998 رئيسا لمجلس الأمة، إلى غاية استقالته عام 1999. توفي بشير بومعزة في 6 نوفمبر 2009 في مدينة لوزان في سويسرا بعد مرض عضال لازمه منذ عدة سنوات، ودُفن في الجزائر.

دحو ولد قابلية: (1933 -): تاريخ ومكان الميلاد: 04 ماي 1933 بطنجة (المغرب)

- 1955: شهادة البكالوريا
- 1956 : دراسات في الحقوق- كلية تولوز.

المسار المهني:

- 1980 - 1983 :أمين عام وزارة الداخلية

المهام السياسية والبرلمانية والوزارية:

- 1963- 1964 : والي مستغانم.
- 1964-1965 : والي تيارت.
- 1965-1970 : والي تلمسان.
- 1970- 1974 : والي وهران.
- 1974- 1978 : والي سكيكدة.
- 1978- 1980 : والي الجزائر العاصمة.
- جانفي 2001- ماي 2001 : عضو مجلس الأمة.
- 2001 : وزير منتدب مكلف بالجماعات المحلية
- ماي 2010: وزير الداخلية و الجماعات المحلية

عبد العزيز زياري: (1945 -): دكتور وسياسي جزائري ولد في 18 أوت 1945 في مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري ،هو طبيب وبروفيسور تقلد عدة مناصب عليا في مجال الصحة والسياسة يشغل الآن منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني أي البرلمان الجزائري ،.

التكويين والشهادات

دكتور في الطب 1969

الخبرة المهنيه

- مند 1969 طبيب في مستشفيات قسنطينة.
- 1998 :وزير منتدب للشؤون الخارجية.
- 2000: مستشار للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

-2002 :وزير للشباب والرياضة.

-2005 :وزير مكلف بالعلاقة بالبرلمان

2007- حاليا: رئيس المجلس الشعبي الوطني أي البرلمان الجزائري عن حزب جبهة التحرير الوطني

ليامين زروال: (1941 -): هو الرئيس التاسع للجزائر منذ التكوين والرئيس السابع منذ الاستقلال. ولد بمدينة باتنة عاصمة الأوراس التي شهدت اندلاع ثورة التحرير الجزائرية، التحق بجيش التحرير الوطني وعمره لا يتجاوز 16 سنة، حيث شارك في حرب التحرير بين 1957 - 1962. بعد الاستقلال تلقى تكوينا عسكريا في الاتحاد السوفياتي ثم في المدرسة الحربية الفرنسية سنة 1974. ما أتاح له تقلد عدة مسؤوليات على مستوى الجيش الوطني الشعبي، إذ أنه اختير قائدا للمدرسة العسكرية بباتنة فالأكاديمية العسكرية بشرشال ثم تولى قيادة النواحي العسكرية السادسة، الثالثة والخامسة. وعين بعدها قائدا للقوات البرية بقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي.

بسبب خلافات له مع الرئيس الشاذلي بن جديد حول مخطط لتحديث الجيش في سنة 1989 قدم استقالته، عين على أثر ذلك سفيرا في رومانيا سنة 1990، غير أنه قدم استقالته عام 1991. لكنه عين لاحقا وزيرا للدفاع الوطني في 10 يوليو 1993. ثم عين رئيسا للدولة لتسيير شؤون البلاد طوال المرحلة الانتقالية في 30 يناير 1994.

يعد أول رئيس للجمهورية انتخب بطريقة ديمقراطية في 16 نوفمبر 1995 والتي تقول المعارضة انها انتخابات مزورة، في 11 سبتمبر 1998 أعلن الرئيس زروال إجراء انتخابات رئاسية مسبقة وبها أنهى عهده بتاريخ 27 ابريل 1999.

زروال السياسي

شخصية الرئيس زروال بسيطة ومنضبطة، وقد أعطت رزانته ثمارها في إدارة أخطر أزمة شهدتها الجزائر في تاريخها.

يعرف زروال أيضا بأنه مفاوض قوي، وذو هيبة حيث رفض لقاء الرئيس الفرنسي شيراك في ظل شروط مهينة وضعها هذا الأخير، كما رفض الرضوخ للكثير من مطالب صندوق النقد الدولي مما حفظ حدا مقبولا لمستويات العيش، وقد رفض أيضا الاستمرار في الحكم وقام بتقصير عهدته عندما أصبحت بعض أطراف السلطة تتفاوض سرا مع أطراف في المجموعات المسلحة المتمردة.

لقد حكم الرئيس زروال البلاد في أصعب الظروف ويعاب عليه عدم قدرته على التحكم في تناقضات المشهد السياسي للجزائر وعدم مرونته في التعامل مع القضايا المشتابكة للساحة الجزائرية، لكن مناصريه يعتبرون أنه كان شجاعا عندما تحمل مسؤولية الرئاسة في ظروف صعبة، كما أنه الأكثر نزاهة وتواضعا من بين كل رؤساء الجزائر، حيث عاد بعد نهاية عهدته إلى منزله المتواضع في مسقط رأسه باتنة وهو تقليد لا نجده إلا في الديمقراطيات العريقة.

يزيد زرهوني: (1937 -):تاريخ ومكان الميلاد: 1937 بالعاصمة التونسية

- الدراسة الثانوية بالمغرب
- 1972 ليسانس في الحقوق.
- دراسات ما بعد التدرج في العلاقات الدولية

المهام السياسية والبرلمانية والوزارية:

- 1955 : عضو بمنظمة جبهة التحرير الوطني بالمغرب
- 1957 : التحق بصفوف جيش التحرير الوطني الولاية 5 كما ساهم في إنشاء أول مدرسة للإطارات السياسية والعسكرية الثورية.
- 1958 : كلف بإنشاء مديرية الوثائق والبحث DDR
- 1959 : مكلف بالاستعلامات لدى جيش التحرير الوطني.
- 1961 : ساهم كخبير في مفاوضات إفيان الأولى.
- 1962-1965: مكلف بتطوير مصالح الاستعلامات وكذا مديرية العلاقات الخارجية لدى وزارة الدفاع الوطني.
- 1979 : عيّن على رأس المديرية المركزية لأمن الدولة.
- 1982 : سفير مفوض في المكسيك، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
- 1999 : كلف بتنظيم الدورة الـ 36 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية.
- 1999-2010: وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية

2010: نائب الوزير الأول

مراد مدلسي: (1934 -): ولد بتاريخ 30 أفريل 1943

1962: بكالوريا رياضيات

1966 : ليسانس في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر.

1968: شهادة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر

1968-1970: تدريب لمدة سنة بقسم البرامج INSEE- باريس.

المسار المهني :

في المؤسسات -1970 - 1980

- ملحق بالمديرية المالية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز – سونلغاز
- مدير مساعد للمالية (مؤسسة جزائرية – فرنسية للتعاون الصناعي).
- المدير المالي لشركة الدراسات والإنجازات الصناعية .
- الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية السويسرية للدراسات والإنجازات الصناعية SOMERI.

المدير العام للشركة الوطنية للتبغ والكبريتSNTA

في الوظيفة العمومية

1980-1988- الأمين العام لوزارة التجارة

- 1988 رئيس صندوق المساهمات الصناعية

المهام سياسية والبرلمانية والوزارية

1988-1989: وزير التجارة
1990-1991: وزير منتدب للميزانية
2001-2002: وزير المالية
2002-2005 : مستشار السيد رئيس الجمهورية
2003-2005: عضو مجموعة الشخصيات الإفريقية المرموقة لمتابعة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء MAEP
2 ماي 2005 : وزير المالية
04 جوان 2007 : وزير الشؤون الخارجية.
الإنجازات والإصدارات
1993:المشاركة في تنظيم الملتقى المغاربي الذي ضمّ 700 رئيس مؤسسة (قصر المؤتمرات بمراكش)
1996: نائب رئيس "مؤسسة الأمير عبد القادر"
1997: عضو مؤسس لجمعية العلاقات الدولية (ARI)
1998: الرئيس المؤسس للجمعية من أجل النجاعة الاقتصادية والجودة في المؤسسة (APEQUE)
1999: عضو مؤسس لمنتدى "المواطنة والعصرنة".

فرحات عباس: (1899-1985): ولد في جيجل في 24 أكتوبر 1899 وتوفي بألمانيا في 23 ديسمبر 1985. زعيم وطني جزائري، ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بين (19 سبتمبر 1958 وأوت 1961).
العمل السياسي
عرف فرحات عباس بانفتاحه السياسي والفكري، حيث تحول خلال حياته السياسية التي تمتد على أكثر من ثلاثين سنة، من فكرة الاندماج إلى الفكرة الاستقلالية، ومن الإصلاحية إلى الثورية، ففي عام 1936 كتب في جريدة الوفاق الفرنسي مقالا شهيرا تحت عنوان 'فرنسا هي أنا'، أكد فيه دعوته إلى الاندماج مع فرنسا، مستنكرا وجود الأمة الجزائرية، حيث قال: "لو كنت قد اكتشفت أمة جزائرية لكنت وطنيا ولم أخجل من جريمتي، فلن أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير موجود، لقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده وسألت عنه الأحياء والأموات وزرت المقابر دون جدوى
وبعد مجازر 8 ماي 1945 حل حزبه وألقي القبض عليه ولم يطلق سراحه إلا في عام 1946 بعد صدور قانون العفو العام على المساجين السياسيين، أسس بعد ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأصدر نداء أدان فيه بشدة ما اقترفته فرنسا من مجازر رهيبة في 8 ماي 1945، وعبّر فيه عن أهداف ومبادئ حزبه التي لخصها في " تكوين دولة جزائرية مستقلة داخل الاتحاد".
بعد أن اندلعت الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954، كتب فرحات عباس في صحيفة الجمهورية العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954: "إن موقفنا واضح ومن دون أي التباس. إننا سنبقي مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا". ولكنه ما لبث أن غير موقفه تماما، إذ قام في أفريل 1956 بحل حزبه وانضم إلى صفوف حزب جبهة التحرير الوطني . وقاد وفد الجزائر في مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و30 أفريل 1958 الذي حضرته القيادات المغاربية، ثم عين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 واستمر على رأسها إلى أوت 1961 ليحل محله بن يوسف بن خدة، بعد أن اشتدت خلافاته مع القيادة العامة لجيش التحرير. وبعد حصول الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962، انتظمت يوم 26 سبتمبر انتخابات المجلس الوطني، وقد نجح فيها فرحات عباس، وانتخب رئيسا للمجلس غير أنه ما لبث أن قدم استقالته في 13 سبتمبر 1963 نتيجة خلافه مع بن بلا حول السياسة المتبعة، فرفت من جبهة التحرير الوطني وسجن بأدرار بالجنوب الجزائري ولم يطلق سراحه إلى في شهر ماي 1965، فانسحب من الحياة السياسية. لكنه ما لبث أن أمضى في مارس 1976 على "نداء إلى الشعب الجزائري" منددا بالحكم الفردي وبالميثاق الوطني الذي صاغه الهواري بومدين. فوضع تحت الإقامة الجبرية إلى 13 جوان 1978.

ميسوم صبيح : سفير الجزائر بفرنسا
الدرجات الجامعية
دكتوراه في القانون من جامعة باريس (السوربون بانتيون)، دكتوراه فخرية من جامعة إيكس مرسيليا
الوظائف التي تقلدها
مستشار رئيس الجمهورية
سفير فوق العادة ومفوضا، رئيس البعثة للجزائر لدى المجتمعات الأوروبية
سفير فوق العادة ومفوضا لدى مملكة بلجيكا ودوقية لوكسمبورغ
مستشار السفير في وزارة الشؤون الخارجية
سفير فوق العادة ومفوضا لكندا

الامين العام لوزارة الشؤون الخارجية
المدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة
المدير العام للوظيف العمومي
عضو في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
عضو المجلس الوطني للبحوث العلمية
رئيس مجلس الشورى والمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية العالمية
رئيس إصلاح هياكل ومهام الدولة
رئيس مجلس إدارة مركز دراسات شمال افريقيا والبحوث في مجال الإدارة
عضو مجلس إدارة منظمة الطيران المدني الدولي
عضو في المجلس الاستشاري لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
مفوض الدولي العام
رئيس مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث
نائب رئيس مجلس ادارة معهد العالم العربي

محمد شريف عباس: (1936 -): ولد سنة 1936 بأولاد فاضل ولاية باتنة
التكوين والشهادات:
- التعليم العالي بمعهد ابن باديس قسنطينة.
- شهادة كفاءة من جامعة قسنطينة.
مهام سياسية، برلمانية ووزارية:
- التحق بصفوف جيش التحرير الوطني من1955 إلى 1962.
- ضابط في جيش التحرير الوطني الولاية الأولى- الناحيتين الأولى والثانية.
- 1962-1976 : عضو محافظة جبهة التحرير الوطني بباتنة وعنابة وقسنطينة، ثم محافظ وطني في ولايات أم البواقي وتمنراست وقالمة.
- 1976-1982 : عضو لجنة العلاقات الخارجية بجبهة التحرير الوطني.
- 1982 : أمين وطني بالمنظمة الوطنية للمجاهدين.
- 1993 : عضو المجلس الاستشاري الوطني.
- 1996 : الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين.
- 1996 : عضو مؤسس للتجمع الوطني الديمقراطي و عضو المجلس الوطني.
- 1997-1999 : عضو مجلس الأمة.
- 24 ديسمبر 1999 : وزير المجاهدين.

موسى عبدي نائب عن حزب جبهة التحرير الوطني ، وأستاذ التاريخ في جامعة الشلف، موسى عبدي ، من مواليد 1957 هو المبادر لمشروع قانون بشأن تجريم الاستعمار الفرنسي سنة 2010.

محمد القورصو مؤرخ وباحث، برلماني سابق، رئيس سابق لجمعية 08 ماي 45.

أحمد قايد صالح: ضابط عام بالجيش الجزائري ، قائد أعلى للقوات المسلحة بتاريخ 05 أوت 2004 ، وتمت ترقيته من طرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 2006 الى رتبة جنرال فيلق الجيش.

Biographie des personnalités politiques et militaires françaises

ALLIOT-MARIE Michèle :(1946-)

dite **MAM**, née le 10 septembre 1946 à Villeneuve-le-Roi. est une femme politique française. Membre des gouvernements Jacques Chirac II (1986-1988) puis Édouard Balladur(1993-+1995), elle a consécutivement la charge de quatre ministères régaliens (Défense, Intérieur, Justice et Affaires étrangères) de 2002 à 2011. Elle est actuellement députée UMP des Pyrénées-Atlantiques.

- 20 mars 1986 - 10 mai 1988 : secrétaire d'État chargée de l'enseignement auprès du ministre de l'Éducation nationale (gouvernement Jacques Chirac II)
- 29 mars 1993 - 11 mai 1995 : ministre de la Jeunesse et des Sports (gouvernement Édouard Balladur)
- 7 mai 2002 - 17 juin 2002 : ministre de la Défense et des Anciens Combattants (gouvernement Raffarin I)
- 17 juin 2002 - 15 mai 2007 : ministre de la Défense (gouvernements Jean-Pierre Raffarin II, III et Dominique de Villepin)
- 18 mai 2007 - 23 juin 2009 : ministre de l'Intérieur, de l'Outre-mer et des Collectivités territoriales (gouvernements François Fillon I et II)
- 23 juin 2009 - 13 novembre 2010: ministre d'État, garde des Sceaux, ministre de la Justice et des Libertés (gouvernement François Fillon II)
- 14 novembre 2010 - 27 février 2011 : ministre d'État, ministre des Affaires étrangères et européennes (gouvernement François Fillon III).

AUSSARESSES Paul : (1918 -)

né le 7 novembre 1918 à Saint-Paul-Cap-de-Joux, dans le Tarn, est un général de l'armée française à la retraite. Parachutiste, il est connu pour son utilisation de la torture durant la guerre d'Algérie, en particulier lors de la « Bataille d'Alger », dont il reconnut l'existence pour la première fois lors d'un entretien avec un journaliste du quotidien Le Monde en 2000.

Révélations sur la torture en Algérie.

Aussaresses affirme que le gouvernement (dirigé par Guy Mollet, sous la présidence de René Coty) a insisté pour que l'armée française en Algérie « liquide le FLN aussi vite que possible ». La question courait en France pour savoir si la torture était, ou non, utilisée en Algérie. Quelques années plus tard, des photos parurent dans la presse montrant que c'était le cas. Depuis ce jour, les historiens se posent la question de savoir si le gouvernement avait soutenu cette pratique. Aussaresses soutient que c'est le cas, y compris les exécutions sommaires de milliers de personnes, des heures de tortures de prisonniers, et des répressions violentes de manifestations.

Le 3 mai 2001 paraît, aux éditions Perrin, un ouvrage du général Aussaresses titré Services spéciaux : Algérie 1955-1957, dont le quotidien Le Monde publie, le même jour, des extraits.

Suite à ces révélations, le 4 mai 2001, Jacques Chirac, président de la République, se déclare « horrifié par les déclarations du général Aussaresses » et demande que la Légion d'honneur de Paul Aussaresses lui soit retirée et que le ministère de la Défense prenne des sanctions disciplinaires à son égard.

BARNIER Michel (1951 -)

né le 9 janvier 1951 à La Tronche (Isère), est un homme politique français. Membre de l'UMP, il est élu député européen le 7 juin 2009, après avoir été ministre de l'Agriculture et de la Pêche dans le deuxième gouvernement Fillon. Il est Commissaire européen au Marché intérieur et aux Services depuis le 10 février 2010.

1993 - 1995 : ministre de l'Environnement
1995 - 1997 : ministre délégué aux Affaires européennes
2004 - 2005 : ministre des Affaires étrangères
2007 - 2009 : ministre de l'Agriculture et de la Pêche
Membre du bureau politique du RPR (jusqu'en 1999)
Conseiller politique de Nicolas Sarkozy depuis le 6 mars 2006
Conseiller politique à l'UMP (depuis mars 2008)
Secrétaire général au RPR, chargé des élus départementaux (1984)
Président fondateur du club Nouvelle République (depuis mai 2003)

BAJOLET Bernard (1949-)

Bernard Bajolet (né le 21 mai 1949) est un diplomate français.
C'est un ancien élève de Sciences Po et de l'ENA qui, après différents postes dans plusieurs pays "sensibles" fut ambassadeur de France en Algérie et en Irak. Il occupe, de juillet 2008 à février 2011, les fonctions nouvellement créées de coordonnateur national du renseignement auprès de l'Élysée.
Il est actuellement ambassadeur de France en Afghanistan.

BESSON Eric (1958 -)

né le 2 avril 1958 à Marrakech (Maroc), est un homme politique français.
Il commence par travailler dans le secteur privé, et adhère au Parti socialiste en 1993. Maire de Donzère (Drôme) depuis 1995, il est député de la deuxième circonscription de la Drôme de 1997 à 2007.
Nommé secrétaire d'État chargé de la Prospective et de l'Évaluation des politiques publiques en 2007, il est élu secrétaire général adjoint de l'UMP en 2009. Ministre de l'Immigration, de l'Intégration, de l'Identité nationale et du Développement solidaire du gouvernement François Fillon II de janvier 2009 à novembre 2010, il est actuellement ministre chargé de l'Industrie, de l'Énergie et de l'Économie numérique du gouvernement Fillon III.
18 mai 2007 - 18 mars 2008 : secrétaire d'État chargé de la Prospective et de l'Évaluation des politiques publiques, auprès du Premier ministre
18 mars 2008 - 15 janvier 2009 : secrétaire d'État chargé de la Prospective, de l'Évaluation des politiques publiques et du Développement de l'économie numérique, auprès du Premier ministre
15 janvier 2009 - 13 novembre 2010 : ministre de l'Immigration, de l'Intégration, de l'Identité nationale et du Développement solidaire
depuis le 14 novembre 2010 : ministre auprès du ministre de l'Économie, des Finances et de l'Industrie, chargé de l'Industrie, de l'Énergie et de l'Économie numérique

CHAYSSON Claude (1920 -)

né le 13 avril 1920 à Paris, est un haut fonctionnaire et un homme politique français.
1948 : secrétaire des Affaires étrangères,
1949 : chef du service de liaison auprès des autorités fédérales allemandes à Bonn,
1952 : conseiller du président du Viêt Nam,
1954-1955 : chef adjoint puis chef de cabinet de Pierre Mendès France, président du Conseil,
1956 : conseiller technique au cabinet d'Alain Savary, secrétaire d'État chargé des Affaires marocaines et tunisiennes,
1957-1962 : secrétaire général de la commission de coopération technique en Afrique,
1962-1965 : directeur général de l'Organisme saharien,
1965 : ministre plénipotentiaire,
1966 : directeur général de l'Organisme de coopération industrielle,
1966-1969 : ambassadeur en Indonésie,
1970-1973 : président du directoire de l'Entreprise minière et chimique et président-directeur général de la Compagnie des Potasses du Congo,
1973-1981 : commissaire européen chargé des relations avec les pays en voie de développement,

1981 à 1984 : ministre des Relations extérieures, dans quatre gouvernements successifs :
du 22 mai 1981 au 23 juin 1981 : gouvernement Pierre Mauroy
du 23 juin 1981 au 22 mars 1983 : gouvernement Pierre Mauroy son chef du cabinet est Rémy Pautrat, futur président de la DST;
du 22 mars 1983 au 17 juillet 1984 : gouvernement Pierre Mauroy
du 17 juillet 1984 au 7 décembre 1984 : gouvernement Laurent Fabius,
1985-1988 : commissaire européen chargé de la politique méditerranéenne et des relations Nord-Sud,
1989-1994 : député européen (liste Majorité de progrès pour l'Europe).
Ancien président de l'Institut Pierre-Mendès France,
Ancien président de la Fondation Arche de la fraternité (Fondation internationale des droits de l'Homme),
A l'origine de l'Organisation internationale de la francophonie.

CHIRAC Jacques (1932-)

né le 29 novembre 1932 dans le 5e arrondissement de Paris, est un haut fonctionnaire et un homme d'État français.
Fondateur de deux partis politiques classés à droite de l'échiquier politique, le Rassemblement pour la République (RPR) en 1976 et l'Union pour un mouvement populaire (UMP) en 2002, il a également été député de la troisième circonscription de la Corrèze à plusieurs reprises, puis maire de Paris entre 1977 et 1995.
Il est nommé Premier ministre par les présidents Valéry Giscard d'Estaing (1974 - 1976) et François Mitterrand (1986 - 1988) devenant le seul homme politique à avoir été nommé deux fois Premier ministre sous la Ve République, et le premier lors d'une cohabitation.
Il est le 22e président de la République française, ayant exercé deux mandats du17 mai 1995 au 16 mai 2007, période incluant la troisième cohabitation avec Lionel Jospin entre 1997 et 2002.
Il siège aujourd'hui au Conseil constitutionnel, dont il est membre de droit en tant qu'ancien Président de la République.

CHEVENEMENT Jean Pierre (1939-)

né le 9 mars 1939 à Belfort (Territoire de Belfort), est un homme politique français qui a été plusieurs fois ministre dans les années 1980 et 1990 et candidat à l'élection présidentielle de 2002. Il est actuellement sénateur du Territoire de Belfort, après avoir été longtemps maire de sa ville natale.
Co-fondateur du PS et fondateur du Mouvement des citoyens, il est président d'honneur du MRC du 26 janvier 2003 au 22 juin 2008. Devenu président effectif de ce parti, il est à nouveau président d'honneur depuis le 27 juin 2010. Il est également président de la Fondation Res Publica, signataire de « Gauche avenir » et vice-président du RDSE.
Il a annoncé sa candidature à l'élection présidentielle de 2012.
Sous-lieutenant entre 1961-1962 durant la Guerre d'Algérie, Jean-Pierre Chevènement était chef de cabinet adjoint du préfet d'Oran chargé des liaisons militaires avant d'assurer l'intérim du préfet.

- 1981 - 1982 : ministre d'État, ministre de la Recherche et de la Technologie
- 1982 - 1983 : ministre d'État, ministre de la Recherche et de l'Industrie.
- 1984 - 1986 : ministre de l'Éducation nationale :
- 1988 - 1991 : ministre de la Défense
- 1997 - 2000 : ministre de l'Intérieur

DOUSTE BLAZY Philipe (1953 -)

né le 1er janvier 1953 à Lourdes (Hautes-Pyrénées), est un homme politique français, membre de l'UDF puis de l'UMP.
Cardiologue, il est député-maire de Lourdes puis de Toulouse. Successivement ministre de la Culture, de la Santé et des Affaires étrangères, il est actuellement Conseiller spécial du

Secrétaire Général des Nations Unies, chargé des sources novatrices de financement du développement.
30 mars 1993 - 19 janvier 1995 : ministre délégué auprès du ministre d'État, ministre des Affaires Sociales, de la Santé et de la Ville, chargé de la Santé
19 janvier 1995 - 11 mai 1995 : ministre délégué auprès du ministre d'État, ministre des Affaires Sociales, de la Santé et de la Ville, chargé de la Santé, porte-parole du Gouvernement
18 mai 1995 - 2 juin 1997 : ministre de la Culture
31 mars 2004 - 29 novembre 2004 : ministre de la Santé et de la Protection sociale
29 novembre 2004 - 31 mai 2005 : ministre des Solidarités, de la Santé et de la Famille
2 juin 2005 - 15 mai 2007 : ministre des Affaires étrangères

DRIENCOURT Xavier, Marie (1954-)

Né le 1er janvier 1954, Licence en droit, diplôme d'institut d'Etudes Politiques
Ancien élève de l'Ecole Nationale d'Administration, promotion « Michel de l'Hôpital », 1979.

- 1977-1979 : A l'Ecole nationale d'Administration,
- 1979-1980 : A l'Administration centrale (Direction du Personnel),
- 1980-1984 : Direction des Affaires Politiques: sous-direction des questions atomiques et spatiales,
- 1984-1986 : Détaché auprès du Ministère de l'Economie, des Finances et du Budget (Direction du Trésor),
- 1986-1989 : Direction des Affaires Economiques et financières au Ministère des Affaires Etrangères, sous-direction des ventes de matériels de guerre,
- 1989-1991 : Consul Général à Sydney,
- 1991-1992 : Chef adjoint du service du chiffre, des communications et du traitement de l'Information,
- 1992-1993 : Sous-directeur du service du chiffre, des communications et du traitement de l'Information,
- 1993-1995 : Chargé de mission au cabinet du ministre des affaires étrangères Alain Juppé,
- 1995-1997 : Au cabinet du Premier Ministre (Conseiller technique pour les affaires diplomatiques),
- 1997-1998 : Chargé de mission à l'Inspection générale des affaires étrangères, puis à l'Inspection Générale des Finances,
- 1998-2002 : Ambassadeur de France à Kuala Lumpur,
- 2002-2003 : A l'administration centrale (Directeur des affaires budgétaires et financières),
- 2003-2006 : Direction générale de l'administration, (Directeur des ressources humaines),
- 2006-2008 : Secrétaire général adjoint, Directeur général de l'administration,
- Octobre 2008 : Ambassadeur de France en Algérie.
- Officier de l'ordre national du mérite, 16 mai 2008.

DIEFENBACHER Michel (1947-)

est un homme politique français, né le 15 juillet 1947 à Sarrebourg (Moselle).
Diplômé de l'Institut d'études politiques de Paris, ancien élève de l'École nationale d'administration (promotion Simone Weil, 1974), il termine sa carrière administrative en tant que conseiller-maître à la Cour des comptes.
Carrière politique :
Michel Diefenbacher est député de la 2e circonscription de Lot-et-Garonne depuis juin 2002.
Elu conseiller général du canton de Marmande-Ouest en 2001, il devient vice-président du Conseil général jusqu'en 2004. Il est alors nommé président du comité consultatif de la caisse centrale de réassurance pour la gestion du fonds de compensation des risques de l'assurance de la construction. En 2004, il sera élu président du Conseil général de Lot-et-Garonne qu'il présidera jusqu'en mars 2008. En mars 2010, il est élu Conseiller régional d'Aquitaine et succède à Xavier Darcos à la tête du groupe d'opposition régionale en octobre 2011.

À l'Assemblée nationale, il fait partie du groupe UMP. Secrétaire de la Commission des Finances, il est aussi membre de la Commission des Affaires européennes, membre de la commission spéciale chargée d'examiner le projet de loi relatif à la bioéthique et vice-président de la Commission d'enquête sur les produits financiers à risque des collectivités territoriales (présidée par Claude Bartolone, Député PS de Seine-Saint-Denis).
Auteur de multiples rapports parlementaires (mission sur les rapatriés d'Algérie, création d'un intéressement collectif dans la Fonction publique, fiscalité écologique...), Michel Diefenbacher fût, selon l'étude du collectif Regard Citoyen, lors de la 4ème session ordinaire (2010-2011), le député ayant été le plus présent à l'Assemblée, devant les présidents des commissions des lois, Jean-Luc Warsmann, et des finances, Jérôme Cahuzac.

DE VILLEPIN Dominique (1953 -)

communément appelé Dominique de Villepin, est un homme politique, diplomate et écrivain français, né le 14 novembre 1953 à Rabat, au Maroc (alors sous protectorat français).
Proche collaborateur de Jacques Chirac, il est secrétaire général de l'Élysée à partir de 1995, ministre des Affaires étrangères (2002-2004), puis de l'Intérieur (2004-2005) dans les gouvernements Raffarin. Il est nommé Premier ministre par Jacques Chirac, le 31 mai 2005. Suite au mouvement contre le contrat première embauche et à l'affaire Clearstream, Dominique de Villepin renonce à toute ambition présidentielle pour le scrutin de 2007 et quitte ses fonctions le 15 mai 2007. Membre de l'UMP jusqu'en 2011, il est le fondateur du parti République solidaire (RS).
1993-1995 : directeur de cabinet du ministre des Affaires étrangères Alain Juppé
mai 1995 à mai 2002 : secrétaire général de la présidence de la République. Avec Alain Juppé et Jérôme Monod, il a constitué depuis 1997 le triangle de base de la revanche chiraquienne, après avoir été à l'origine de la décision de dissolution de l'Assemblée, prise en 1997 par Jacques Chirac, et qui a redonné la majorité à la gauche.
mai 2002 - mars 2004 : ministre des Affaires étrangères dans les Gouvernement Jean-Pierre Raffarin 1 et Gouvernement Jean-Pierre Raffarin 2
31 mars 2004 - 31 mai 2005 : ministre de l'Intérieur, de la Sécurité intérieure et des Libertés locales dans le Gouvernement Jean-Pierre Raffarin 3
31 mai 2005 - 15 mai 2007 : nommé Premier ministre par Jacques Chirac à la suite de l'échec du référendum du 29 mai sur la ratification du traité constitutionnel européen.

GISCARD D'ESTAING Valéry (1926 -)

surnommé « **VGE** », né le 2 février 1926 à Coblence en Allemagne, est un homme d'État français.
En 1974, il est élu 20e président de la République française face au candidat de la gauche unie, François Mitterrand, avec 50,81 % des suffrages.
Lors de l'élection présidentielle de 1981, il est battu par François Mitterrand, candidat du Parti socialiste, qui recueille 51,76 % des suffrages. Auteur de plusieurs essais et romans, Valéry Giscard d'Estaing est membre de l'Académie française depuis 2003.
Du 8 janvier 1959 au 18 janvier 1962 : secrétaire d'État aux Finances du gouvernement Michel Debré

- Du 18 janvier 1962 au 8 janvier 1966 : ministre des Finances et des Affaires économiques des gouvernements Michel Debré, Georges Pompidou I et Pompidou II
- Du 20 juin 1969 au 1er mars 1974 : ministre de l'Économie et Finances des gouvernements Jacques Chaban-Delmas, Pierre Messmer Iet Messmer II
- Du 1er mars 1974 au 27 mai 1974 : ministre d'État, ministre de l'Économie et des Finances du gouvernement Messmer III
- 1966 - 1974 : président-fondateur de la Fédération nationale des républicains et indépendants (FNRI)
- 1988 - 1996 : président de l'Union pour la démocratie française (UDF).

De GAULLE Charles (1890-1970)

né le 22 novembre 1890 à Lille et mort le 9 novembre 1970 à Colombey-les-Deux-Églises en Haute-Marne, est un homme d'État, général et écrivain français. Issu d'un milieu traditionaliste et catholique, Charles de Gaulle est admis à Saint-Cyr, puis débute sa carrière militaire sous les ordres de Pétain. Blessé durant la Première Guerre, il est envoyé en Pologne - où il se bat contre la Russie soviétique - en Allemagne et au Liban. La Seconde Guerre éclate : sous-secrétaire à la Défense nationale dans le gouvernement Raynaud, il s'oppose à l'armistice et rejoint Londres.

De là, il lance le fameux appel du 18 juin 1940 en faveur de la poursuite de la lutte armée, et organise la Résistance. Paris fête son retour en août 1944.

Il forme alors un gouvernement provisoire, dont il démissionne deux ans plus tard. Commence une 'traversée du désert', qui s'interrompt lorsque René Coty le rappelle au pouvoir en 1958, Il revient à la politique en tant que président du Conseil le 1er juin 1958 pour juguler l'insurrection algérienne. Il fonde alors une nouvelle République, dont la Constitution est approuvée par le peuple le 28 septembre.

Charles de Gaulle est élu président de la Vème République et travaille en priorité à résoudre le conflit algérien.

Dans la période de forte expansion des années 60, il se pose en champion de l'indépendance nationale face aux Etats-Unis (lancement de la force de dissuasion nucléaire, retrait de l'OTAN, ...) et se rallie à l'idée de l'intégration européenne.

Un vaste mouvement de contestation sociale ébranle son pouvoir en mai 1968, et l'oblige à dissoudre l'Assemblée nationale. Durant les négociations des accords d'Evian, il échappe à un attentat de l'OAS. Réélu en 1965, son pouvoir est affaibli par la crise de Mai 68. Les élections sont un triomphe pour le parti au pouvoir, mais l'année suivante, lors d'un référendum portant sur la décentralisation et la limitation des pouvoirs du Sénat, le non l'emporte, ce qui amène le général de Gaulle à démissionner (28 avril 1969).

Il se retire à Colombey-les-deux-Eglises et commence à rédiger ses mémoires, qu'il poursuivra jusqu'à sa mort, le 9 novembre 1970."

FALCO Hubert (1947 -)

né le 15 mai 1947 à Pignans (Var), est un homme politique français, membre de l'Union pour un mouvement populaire.

Actuellement sénateur du Var, maire de Toulon et président de la communauté d'agglomération Toulon Provence Méditerranée, il a également occupé les fonctions de président du conseil général du Var (1994-2002), de secrétaire d'État aux Personnes âgées (2002-2004), de ministre délégué aux Personnes âgées (2004), de secrétaire d'État chargé de l'Aménagement du territoire (2008-2009) et de secrétaire d'État à la Défense et aux Anciens combattants (2009-2010).

Juin 2002-2004 : secrétaire d'État aux Personnes âgées
2004 : ministre délégué aux Personnes âgées
18 mars 2008 - 23 juin 2009 : secrétaire d'État à l'Aménagement du territoire
23 juin 2009 - 13 novembre 2010 : secrétaire d'État à la Défense et aux Anciens combattants
Autres fonctions
Depuis 2011 : secrétaire du Sénat
Depuis 2011 : conseiller politique de l'UMP, membre élu du bureau politique
Depuis 2008 : président départemental d'honneur de l'UMP Var
2007 - 2008 : secrétaire national de l'UMP chargé du tourisme
2006 - 2007 : secrétaire national de l'UMP chargé des élus locaux
Depuis 2005 : vice-président du club Dialogue et initiative
Depuis 2003 : membre de la commission d'information auprès du site d'exploitation des installations nucléaires du port militaire de Toulon
2002 - 2008 : président départemental de l'UMP Var
1997 - 2000 : secrétaire national de Démocratie libérale

Jusqu'en 1997 : membre du bureau politique du PR
Secrétaire national chargé de la jeunesse et des sports au Parti républicain

FILLON François (1954 -)

né le 4 mars 1954 au Mans, est un homme politique français.

D'abord assistant parlementaire, membre du RPR puis de l'UMP, François Fillon occupe plusieurs mandats et fonctions politiques à partir de 1981 : député, maire de Sablé-sur-Sarthe, président du conseil général de la Sarthe, ministre du gouvernement Édouard Balladur puis des deux gouvernements Alain Juppé, président du conseil régional des Pays-de-la-Loire, conseiller municipal de Solesmes, sénateur de la Sarthe.

Pendant le second mandat présidentiel de Jacques Chirac, il est ministre des Affaires sociales, du Travail et de la Solidarité de 2002 à 2004, et mène des réformes sur la durée du travail et sur les retraites. Ministre de l'Éducation nationale, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche entre 2004 et 2005, il fait voter la loi Fillon pour l'éducation.

Il participe ensuite à l'élaboration du programme de Nicolas Sarkozy pour la campagne présidentielle de 2007, puis joue le rôle de conseiller du candidat. À la suite de la victoire de Nicolas Sarkozy, François Fillon est nommé Premier ministre le 17 mai 2007 et forme son premier gouvernement. Il est reconduit le 18 juin suivant, à la suite de la victoire de la droite aux élections législatives : son deuxième gouvernement est, en durée, le deuxième gouvernement le plus long de la Ve République après celui de Lionel Jospin. Il forme son troisième gouvernement le 14 novembre 2010.

30 mars 1993 - 11 mai 1995 : ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche dans le gouvernement Édouard Balladur

18 mai 1995 - 2 juin 1997 : ministre des Technologies de l'information et de la Poste, puis ministre délégué chargé de la Poste, des Télécommunications et de l'Espace dans les premier et deuxième gouvernements Alain Juppé

7 mai 2002 - 30 mars 2004 : ministre des Affaires sociales, du Travail et de la Solidarité, dans les premier et deuxième gouvernements Jean-Pierre Raffarin (numéro 3 du gouvernement)

31 mars 2004 - 31 mai 2005 : ministre de l'Éducation nationale, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche dans le troisième gouvernement Jean-Pierre Raffarin

17 mai 2007 : Premier ministre, nommé par le président de la République Nicolas Sarkozy49 :

18 mai 2007 - 18 juin 2007 : premier gouvernement Fillon ;

19 juin 2007 - 13 novembre 2010 : deuxième gouvernement Fillon.

14 novembre 2010 : troisième gouvernement Fillon.

GUEANT Claude (1945 -)

né le 17 janvier 1945 à Vimy (Pas-de-Calais), est un haut fonctionnaire et homme politique français.

Ancien préfet, il devient secrétaire général de la présidence de la République française le 16 mai 2007, jour de l'investiture de Nicolas Sarkozy. Il quitte ses fonctions le 27 février 2011 pour devenir ministre de l'Intérieur, de l'Outre-mer, des Collectivités territoriales et de l'Immigration

En 1971, il devient directeur de cabinet du préfet du Finistère. Trois ans plus tard, il devient secrétaire général pour les affaires économiques de la Guadeloupe. De 1977 à 1981, il est conseiller technique au cabinet de Christian Bonnet, ministre de l'Intérieur.

Nommé sous-préfet hors classe, il travaille auprès du préfet de la région Centre, puis est secrétaire général de la préfecture de l'Hérault, puis des Hauts-de-Seine.

En 1991, il est nommé préfet des Hautes-Alpes.

Charles Pasqua l'appelle à ses côtés, en 1994, au ministère de l'Intérieur et de l'Aménagement du territoire, comme directeur-adjoint de cabinet, puis le nomme directeur général de la police nationale.

Claude Guéant est nommé préfet de la région Franche-Comté et du Doubs en 1998, et préfet de la région Bretagne, de la zone de défense Ouest, et d'Ille-et-Vilaine en 2000.

Il devient le directeur de cabinet de Nicolas Sarkozy, de 2002 à 2004 puis de juin 2005 à mars 2007 au ministère de l'Intérieur et en 2004 au ministère des Finances. Il est, lors de la présidentielle en 2007, directeur de campagne de Nicolas Sarkozy, après le refus du président Jacques Chirac de le nommer préfet de police de Paris. Une fois élu, Nicolas Sarkozy le nomme, le 16 mai 2007, secrétaire général de la présidence de la République. Le pouvoir important qu'il a auprès du président de la République lui vaut les surnoms de « cardinal », « Premier ministre bis » ou « vice-président »

GEORGELIN Jean-Louis (1948 -)

né le 30 août 1948 à Aspet, est un officier général français, ayant occupé les fonctions de chef d'état-major des armées » (CEMA) du 4 octobre 2006 au 24 février 2010. Il porte le grade de général d'armée (cinq étoiles) depuis 2003 et est grand chancelier de la Légion d'honneur depuis le 9 juin 2010

Hollande François (1954-)

François Hollande, né le 12 août 1954 à Rouen (Seine-Maritime), est un homme politique français.

Premier secrétaire du Parti socialiste de 1997 à 2008, pendant la troisième cohabitation puis dans l'opposition, maire de Tulle de 2001 à 2008, il est député de la première circonscription de la Corrèze, et préside le conseil général de la Corrèze depuis 2008.

Il est désigné candidat du Parti socialiste et du Parti radical de gauche pour l'élection présidentielle de 2012 à l'issue d'une primaire, qu'il remporte au second tour face à Martine Aubry.

- 1994 - 1995 : secrétaire national du Parti socialiste, chargé des questions économiques
- 1995 - 1997 : porte-parole, secrétaire national du PS, chargé de la presse
- 1997 - 2008 : membre du bureau national et premier secrétaire du Parti socialiste.

HAURTEFEUX Brice (1958 -)

né le 11 mai 1958 à Neuilly-sur-Seine, est un homme politique français, membre de l'UMP. Ministre délégué aux Collectivités territoriales dans le gouvernement Dominique de Villepin, il est ministre de l'Immigration (2007-2009), du Travail (2009) puis de l'Intérieur (2009-2011) des trois gouvernements François Fillon. Il siège actuellement au Parlement européen.

2 juin 2005 - 15 mai 2007 : ministre délégué auprès du ministre d'État, ministre de l'Intérieur et de l'Aménagement du territoire, chargé des Collectivités territoriales

18 mai 2007 - 18 mars 2008 : ministre de l'Immigration, de l'Intégration, de l'Identité nationale et du Codéveloppement

18 mars 2008 - 15 janvier 2009 : ministre de l'Immigration, de l'Intégration, de l'Identité nationale et du Développement solidaire

15 janvier 2009 - 23 juin 2009 : ministre du Travail, des Relations sociales, de la Famille, de la Solidarité et de la Ville

23 juin 2009 - 13 novembre 2010 : ministre de l'Intérieur, de l'Outre-Mer et des Collectivités territoriales

14 novembre 2010 - 27 février 2011 : ministre de l'Intérieur, de l'Outre-Mer, des Collectivités territoriales et de l'Immigration

JUPPE Alain (1945-)

né le 15 août 1945 à Mont-de-Marsan (Landes), est un homme politique français.

Proche collaborateur de Jacques Chirac à partir de 1976, il est son adjoint à la mairie de Paris de 1983 à 1995. Il est notamment ministre à plusieurs reprises depuis lesannées 1980 (Budget, Affaires étrangères, Écologie, Défense) et Premier ministre au début du premier mandat présidentiel de Jacques Chirac de 1995 à 1997. Il est également secrétaire général (de 1988 à 1994) puis président (de 1994 à 1997) duRassemblement pour la République (RPR) et président de l'Union pour un mouvement populaire (UMP) de 2002 à 2004. Il est actuellement maire UMP de Bordeaux depuis2006 (après l'avoir été une première fois de 1995 à 2004) et ministre d'État, ministre des Affaires étrangères et européennes depuis 2011.

- 20 mars 1986 - 10 mai 1988 : ministre délégué auprès du ministre de l'Économie, des Finances et de la Privatisation, chargé du Budget ; porte-parole du gouvernement Jacques Chirac II
- 30 mars 1993 - 11 mai 1995 : ministre des Affaires étrangères du gouvernement Édouard Balladur
- 17 mai 1995 - 2 juin 1997 : Premier ministre (voir gouvernements Alain Juppé I et Alain Juppé II)
- 18 mai 2007 - 18 juin 2007 : ministre d'État, ministre de l'Écologie, du Développement et de l'Aménagement durables du gouvernement François Fillon I
- 14 novembre 2010 - 27 février 2011: ministre d'État, ministre de la Défense et des Anciens combattants du gouvernement François Fillon III
- depuis le 27 février 2011 : ministre d'État, ministre des Affaires étrangères et européennes du gouvernement François Fillon III

KOUCHNER Bernard (1939 -)

né le 1er novembre 1939 à Avignon, est un médecin humanitaire et homme politique français, cofondateur de Médecins sans frontières et de Médecins du monde, ministre de différents gouvernements de gauche et de droite.

Médecin de formation (gastro-entérologue), Bernard Kouchner a connu une vie militante, qui l'a conduit à adhérer à l'Union des étudiants communistes, au début des années 1960, au Parti socialiste, au PRG, puis à nouveau au Parti socialiste. Militant de l'action humanitaire et du droit d'ingérence, il est plusieurs fois secrétaire d'État et ministre (Action humanitaire, Santé) au sein des gouvernements socialistes de Michel Rocard, Édith Cresson, Pierre Bérégovoy et Lionel Jospin. De 1999 à 2001, il exerce les fonctions de Haut représentant du secrétariat général de l'ONU au Kosovo.

Du 18 mai 2007 au 13 novembre 2010, Bernard Kouchner est ministre des Affaires étrangères et européennes des gouvernements François Fillon I et Fillon II au titre de l'« ouverture » pratiquée par le président UMP Nicolas Sarkozy, ce qui lui vaut d'être exclu du Parti socialiste.

Il a fondé en juin 2011 une société de consulting pour les grandes entreprises et les gouvernements étrangers, activités qui lui avaient valu beaucoup de critiques par le passé.

Ministre :

du 4 avril 1992 au 30 mars 1993 : ministre de la Santé et de l'Action humanitaire du gouvernement Pierre Bérégovoy

du 18 mai 2007 au 13 novembre 2010 : ministre des Affaires étrangères et européennes du gouvernement François Fillon (1) et (2)

Ministre délégué :

du 6 février 2001 au 7 mai 2002 : ministre délégué auprès du ministre de l'Emploi et de la Solidarité, chargé de la Santé du gouvernement Lionel Jospin

Secrétaire d'État :

du 13 mai au 28 juin 1988 : secrétaire d'État auprès du ministre des Affaires sociales et de l'Emploi, chargé de l'Insertion sociale du gouvernement Michel Rocard (1)

du 28 juin 1988 au 17 mai 1991 : secrétaire d'État auprès du Premier ministre chargé de l'Action humanitaire du gouvernement Michel Rocard (2)

du 17 mai 1991 au 4 avril 1992 : secrétaire d'État auprès du ministre d'État, ministre des Affaires étrangères, chargé de l'Action humanitaire du gouvernement Édith Cresson

du 4 juin 1997 au 28 juillet 1999 : secrétaire d'État auprès du ministre de l'Emploi et de la Solidarité, chargé de la Santé du gouvernement Lionel Jospin

---

LEVITTE Jean David (1946 -)

né le 14 juin 1946 à Moissac, est un diplomate français. Ancien ambassadeur de France à Washington, il est depuis le 16 mai 2007, conseiller diplomatique et sherpa du président de la République Nicolas Sarkozy.

Carrière

1970 : Concours pour le recrutement de Secrétaires des Affaires Etrangères (Orient)
1971 : Vice-Consul à Hong Kong
1972-1974 : Troisième Secrétaire à Pékin
1974-1975 : Direction des affaires économiques au Ministère des Affaires Etrangères
1975-1981 : Chargé de mission au Secrétariat général de la Présidence de la République
1981-1984 : Conseiller à la Mission permanente de la France auprès des Nations Unies à New York
1984-1986 : Sous-Directeur de l'Afrique de l'Ouest au Ministère des Affaires Etrangères
1986-1988 : Directeur adjoint du Cabinet du Ministre des Affaires Etrangères, Jean-Bernard Raimond
1988-1990 : Ambassadeur, Représentant permanent de la France auprès des Nations Unies à Genève
1990-1993 : Directeur d'Asie et Océanie au Ministère des Affaires Etrangères
1993-1995 : Directeur général des relations culturelles, scientifiques et techniques du Ministère des Affaires Etrangères
1995-2000 : Conseiller diplomatique et sherpa du président de la République Jacques Chirac.
2000-2002 : Représentant permanent de la France auprès des Nations-Unies
2002-2007 : Ambassadeur à Washington.
2007-actuel : Conseiller diplomatique et sherpa du président de la République Nicolas Sarkozy

Alain MARLEIX (1946 -)

né le 2 janvier 1946 à Paris, est un homme politique français.
Député RPR puis UMP de la 2e circonscription du Cantal, maire de Massiac, il devient secrétaire d'État chargé des Anciens combattants le 18 juin 2007. Il est ensuite nommé secrétaire d'État à l'Intérieur et aux Collectivités territoriales dans le gouvernement François Fillon II du 18 mars 2008 au 13 novembre 2010.
19 juin 2007 - 7 juillet 2007 : secrétaire d'État chargé des Anciens combattants, auprès du ministre de la Défense
7 juillet 2007 - 18 mars 2008: secrétaire d'État à la Défense, chargé des Anciens combattants
18 mars 2008 - 13 novembre 2010 : secrétaire d'État à l'Intérieur et aux Collectivités territoriales, auprès du ministre de l'Intérieur, de l'Outre-Mer et des Collectivités territoriales

MEKACHERA Hamlaoui (1930 -)

né le 17 septembre 1930 à Souk-Ahras en Algérie, est un homme politique français. Il fut secrétaire d'État aux Anciens Combattants puis Ministre délégué aux Anciens combattants (auprès du ministre de la Défense) de juin 2002 à mai 2007.

- Officier d'infanterie en Algérie en 1958, Hamlaoui Mekachera poursuit sa carrière en France à partir de 1962. Jusqu'en 1965, il est tour à tour lieutenant, capitaine puis commandant au 60e régiment d'infanterie (RI) de Lons-le-Saunier.
- En 1965, il rejoint le 137 RI de la Roche-sur-Yon puis le Centre d'instruction du service de santé des armées à Nantes. Promu commandant de compagnie en 1976, Hamlaoui Mekachera devient Directeur de l'instruction. Par la suite, il intègre l'ENSP et à sa sortie prend la tête du Centre psychothérapique du Jura, dont il est directeur jusqu'en 1986. Il dirige ensuite, et jusqu'en 1995, le Centre hospitalier spécialisé du Jura.
- De 1988 à 1995, Hamlaoui Mekachera est membre du Conseil supérieur des hôpitaux et de la Commission nationale de nomination des médecins chefs de service.
- Appelé comme Délégué ministériel à l'Intégration dans le Gouvernement d'Alain Juppé en 1995, Hamlaoui Mekachera devient membre du Conseil économique et social en 1998.
- En tant que ministre délégué aux anciens combattants (juin 2002-mai 2007), il rebaptisa dès 2002 en allocation de reconnaissance la rente "Jospin" accordée aux harkis en 1999.
- Le 10 octobre 2010 il est nommé par Hubert Falco président de la Fondation pour la mémoire de la guerre d'Algérie, le secrétaire d'Etat aux anciens combattants. Cette

fondation avait été prévue par l'article 3 de la loi du 23 février 2005 (voir ci-dessous), mais n'avait pas été mise en place par Jacques Chirac suite à la polémique qu'elle avait suscitée.

MITTERRAND François (1916-1996)

né 26 octobre 1916 à Jarnac (Charente) et mort le 8 janvier 1996 à Paris, est un homme d'État français.

Agent contractuel sous le Régime de Vichy, puis résistant, il est onze fois ministre sous la IV^{e} République. Opposé au retour du général de Gaulle, il affronte celui-ci au second tour de l'élection présidentielle de 1965, qu'il perd. Il devient premier secrétaire du jeune Parti socialiste en 1971. Candidat de l'Union de la gauche à la présidentielle de 1974, il est battu par Valéry Giscard d'Estaing.

Élu président de la République française en 1981, il fait voter plusieurs lois sociales, mais décide le « tournant de la rigueur » devant la menace qui pèse sur le franc. Contraint de nommer Jacques Chirac Premier ministre après la défaite de la gauche aux élections législatives, en 1986, il est néanmoins réélu deux ans plus tard. Il détient le record de longévité (14 ans) à la présidence de la République française.

- Secrétaire général aux Prisonniers, gouvernement Charles de Gaulle, du 26 août au 10 septembre 1944.
- Ministre des Anciens combattants et des Victimes de guerre, gouvernement Paul Ramadier, du 22 janvier au 22 octobre 1947
- Ministre des Anciens combattants et des Victimes de guerre, gouvernement Robert Schuman, du 24 novembre 1947 au 26 juillet 1948
- Secrétaire d'État à l'Information, gouvernement André Marie, du 26 juillet au 5 septembre 1948.
- Secrétaire d'État à la vice-présidence du Conseil, gouvernement Robert Schuman, du 5 au 11 septembre 1948
- Secrétaire d'État à la présidence du Conseil, gouvernement Henri Queuille, du 11 septembre 1948 au 28 octobre 1949.
- Ministre de la France d'outre-mer, gouvernement René Pleven, du 12 juillet 1950 au 10 mars 1951
- Ministre de la France d'outre-mer, gouvernement Henri Queuille, du 10 mars au 11 août 1951
- Ministre d'État, gouvernement Edgar Faure, du 20 janvier au 8 mars 1952
- Ministre d'État délégué au Conseil de l'Europe, gouvernement Joseph Laniel, du 28 juin au 4 septembre 1953.
- Ministre de l'Intérieur, gouvernement Pierre Mendès France, du 19 juin 1954 au 23 février 1955.
- Ministre d'État, chargé de la Justice gouvernement Guy Mollet, du 1er février 1956 au 13 juin 1957.

MORIN Hervé (1961 -)

né le 17 août 1961 à Pont-Audemer (Eure), est un homme politique français.

Député de la 3e circonscription de l'Eure de 1998 à 2007 et président du Nouveau Centre depuis 2008, il est ministre de la Défense des deux premiers gouvernements François Fillon (2007-2010). Il est candidat à l'élection présidentielle de 2012.

1999 - 2007 : secrétaire national, puis vice-président exécutif de l'UDF
depuis 2008 : président-fondateur du Nouveau Centre

MARIANI Thierry (1958 -)

né le 8 août 1958 à Orange (Vaucluse), est un homme politique français.

03/10/1988 - 27/03/1994 : vice-président du conseil général de Vaucluse
19/03/1989 - 18/06/1995 : maire de Valréas (Vaucluse)
23/03/1992 - 17/04/1993 : membre du conseil régional de Provence-Alpes-Côte d'Azur
02/04/1993 - 21/04/1997 : député de la 4e circonscription de Vaucluse

28/03/1994 - 18/03/2001 : membre du conseil général de Vaucluse
28/03/1994 - 22/03/1998 : vice-président du conseil général de Vaucluse
25/06/1995 - 18/07/2004 : maire de Valréas
depuis 1995 : président du festival des Chorégies d'Orange
01/06/1997 - 18/06/2002 : député de la 4e circonscription de Vaucluse
depuis le 28/03/2004 : membre du conseil régional de Provence-Alpes-Côte d'Azur
20/06/2007 - 15/12/2010 : député de la 4e circonscription de Vaucluse
14/11/2010 - 29/06/2011: secrétaire d'État auprès de la ministre de l'Écologie, du Développement durable, des Transports et du Logement, chargé des Transports
depuis le 29/06/2011 : ministre auprès de la ministre de l'Écologie, du Développement durable, des Transports et du Logement, chargé des Transports

Arnaud MONTEBOURG (1962 -)

né le 30 octobre 1962 à Clamecy (Nièvre), est un homme politique français. Membre du Parti socialiste, il est député à l'Assemblée nationale, élu dans la sixième circonscription de Saône-et-Loire, depuis 1997. Il est également président du conseil général de Saône-et-Loire depuis le 20 mars 2008 et, depuis le congrès de Reims, secrétaire national du Parti socialiste à la Rénovation.

étail des mandats et fonctions
12 juin 1997 - 18 juin 2002 : député de la sixième circonscription de Saône-et-Loire
19 juin 2002 - 19 juin 2007 : député de la sixième circonscription de Saône-et-Loire
depuis 2003 : membre du bureau national et du conseil national du Parti socialiste
depuis le 20 juin 2007 : député de la sixième circonscription de Saône-et-Loire
depuis le 9 mars 2008 : conseiller général de Saône-et-Loire, élu dans le canton de Montret
depuis le 20 mars 2008 : président du conseil général de Saône-et-Loire
depuis le 6 décembre 2008 : secrétaire national du Parti socialiste, chargé de la rénovation

PAPON Maurice(1910 - 2007)

né à Gretz-Armainvilliers le 3 septembre 1910 – mort à Pontault-Combault le 17 février 2007, était un homme politique et haut-fonctionnaire français, condamné en 1998 pour complicité de crimes contre l'humanité pour des actes commis alors qu'il était secrétaire général de la préfecture de Gironde entre 1942 et 1944, sous l'occupation allemande. Cette affaire judiciaire a commencé en 1981, après que Maurice Papon a été ministre du budget dans le gouvernement Barre.

Préfet de police en mars 1958, il a également été impliqué dans la répression sanglante de la manifestation du 17 octobre 1961 organisée par le FLN, et dans celle du 8 février 1962, organisée pour protester contre l'OAS, connue sous le nom de l'affaire de la station de métro Charonne.

En 1968 il est élu député UDR du Cher. À l'automne de la même année, il devient trésorier de l'UDR, appuyé par le chef de l'État, le général de Gaulle. Jacques Foccart rapporte ce dialogue du 11 octobre 1968 dans son Journal de l'Élysée:

« Jacques Foccart : [Le trésorier de l'UDR Robert] Poujade a l'intention de proposer Papon pour le remplacer, mais il veut connaître votre avis avant.

Charles de Gaulle : Oui, Papon, c'est tout à fait convenable, c'est sérieux. En effet, c'est une bonne idée. »62

Il occupe ce poste pendant près de trois ans.

Il est élu maire de Saint-Amand-Montrond (Cher) en mars 1971. Il le restera jusqu'en 1983. Il posera, en outre, la première pierre du lycée Jean Moulin.

En 1972 il devient président de la commission des finances de l'Assemblée nationale. Il est réélu député en 1973 et 1978. Cette année-là, il obtient 51,47 % des suffrages exprimés au second tour, face au communiste Laurent Bilbeau.

De 1978 à 1981, il est ministre du Budget dans le troisième gouvernement de Raymond Barre.

Jean-Marie LE PEN(1928-)

né le 20 juin 1928 à La Trinité-sur-Mer (Morbihan), est un homme politique français, issu des courants poujadistes. Il a été président du Front national (FN) depuis sa création, en 1972, avant de laisser la place à sa fille, Marine Le Pen, lors du congrès de Tours, le 16 janvier 2011.

Présent au premier tour des élections présidentielles de 1974, 1988, 1995, 2002 et 2007, il crée la surprise, le 21 avril 2002, en accédant au second tour.

19 janvier 1956 – 9 octobre 1962 : député de la 3e circonscription de la Seine

2 avril 1986 – 14 mai 1988 : député de Paris (scrutin de liste proportionnel à un tour) et président du groupe FN

24 juillet 1984 – 10 avril 2003 (déchu) : député français au Parlement européen et président du Groupe des droites européennes de 1984 à 1994

depuis le 20 juillet 2004 : député au Parlement européen

RAFFARIN Jean-Pierre(1948 -)

Jean-Pierre Raffarin, né le 3 août 1948 à Poitiers (Vienne), est un homme politique français.

Ministre du Commerce et de l'Artisanat dans le gouvernement d'Alain Juppé, il est nommé Premier ministre par le président de la République Jacques Chirac et occupe cette fonction du 6 mai 2002 au 31 mai 2005. Sénateur de la Vienne, il désormais professeur permanent d'Audit à Skema BS.

Le 17 mai 1995, il est nommé ministre des Petites et Moyennes entreprises, du Commerce et de l'Artisanat par Alain Juppé. En septembre de la même année, il se fait élire sénateur de la Vienne, mais n'exerce pas ce mandat pour rester au gouvernement. Jean-Pierre Raffarin se fait surtout connaître à cette époque pour son action en faveur de la protection des artisans boulangers.

Après la défaite de la droite aux législatives de 1997, il lance le club « Giscardisme et modernité », cultivant un positionnement qui fait de lui l'un des rares giscardiens « chiraco-compatibles ».

Suite à la réélection du président Jacques Chirac, il est nommé Premier ministre le 6 mai 2002.

Réélu au Sénat le 21 septembre 1997, il démissionne le 6 juin 2002 à la suite de sa nomination comme Premier ministre. Réélu le 26 septembre 2004, alors qu'il est toujours chef du gouvernement, il ne siège pas.

Premier ministre

Jean-Pierre Raffarin a été Premier ministre de la République française du 6 mai 2002 au 31 mai 2005, au cours de trois gouvernements successifs :

Jean-Pierre Raffarin I, du 7 mai au 17 juin 2002 ;

Jean-Pierre Raffarin II, du 17 juin 2002 au 31 mars 2004 ;

Jean-Pierre Raffarin III, du 31 mars 2004 au 31 mai 2005.

SARKÖZY Nicolas (1955 -)

Nicolas Paul Stéphane Sarközy de Nagy-Bocsa, dit Nicolas Sarkozy [, né le 28 janvier 1955 à Paris, est un homme d'État français.

- Avocat d'affaires de profession, il a occupé les fonctions de maire de Neuilly-sur-Seine, de député, de porte-parole du gouvernement, de ministre du Budget, de ministre de la Communication, de ministre de l'Intérieur, de ministre de l'Économie et des Finances et de président du conseil général des Hauts-de-Seine.
- Alors qu'il est président de l'UMP, Nicolas Sarkozy remporte l'élection présidentielle de 2007 avec 53,06 % des voix au second tour, face à Ségolène Royal. Il prend ses fonctions de vingt-troisième président de la République française le 16 mai 2007.
- Ministre :
- 30 mars 1993 - 11 mai 1995 : ministre du Budget du gouvernement Balladur
- 30 mars 1993 - 19 janvier 1995 : porte-parole du gouvernement du gouvernement Balladur

- 19 juillet 1994 - 11 mai 1995 : ministre de la Communication du gouvernement Balladur
- 7 mai 2002 - 30 mars 2004 : ministre de l'Intérieur, de la Sécurité intérieure et des Libertés locales dans les premier et deuxième gouvernements Raffarin
- Ministre d'État :
- 31 mars -29 novembre 2004 : ministre d'État, ministre de l'Économie, des Finances et de l'Industrie dans le troisième gouvernement Raffarin
- 2 juin 2005 - 26 mars 2007, ministre d'État, ministre de l'Intérieur et de l'Aménagement du territoire dans le gouvernement Villepin
- 6 mai 2007 : élu président de la République au second tour de l'élection présidentielle
- 16 mai 2007 : succède à Jacques Chirac en prenant officiellement ses fonctions de président de la République et de Coprince d'Andorre
- 17 mai 2007 : nomme François Fillon, son conseiller politique, au poste de Premier ministre
- 18 juin 2007 : après les élections législatives, François Fillon lui remet la démission de son gouvernement. Nicolas Sarkozy le charge alors de former un deuxième gouvernement.
- 1er juillet 2008 - 31 décembre 2008 : président du Conseil européen
- depuis le 13 juillet 2008 : président de l'Union pour la Méditerranée

- 12 novembre 2010 - 4 novembre 2011 : président du G20
- 13 novembre 2010 : François Fillon lui remet la démission de son gouvernement. Nicolas Sarkozy l'accepte, puis le nomme à nouveau Premier ministre le lendemain et le charge de constituer un nouveau gouvernement.

DE VERDIERE Hubert Colin:(1941 -)

né le 31 octobre 1941, est un diplomate français, qui fut ambassadeur de France en Algérie à deux reprises. Il a été remplacé en novembre 2006 par Bernard Bajolet.

Ancien élève de l'École nationale d'administration, promotion « Robespierre » (janvier 1968 - mai 1970), Hubert Colin de Verdière est titularisé en qualité de secrétaire des Affaires étrangères le 1er juin 1970, mais est mis à la disposition du ministère de la Santé publique et de la Sécurité sociale jusqu'en 1971, année où il intègre la direction des affaires économiques et financières du ministère des Affaires étrangères, poste qu'il conservera jusqu'en 1973.

Il exerce ensuite les fonctions suivantes :

1973-1975 : Premier secrétaire à Canberra,
1975-1977 : Premier secrétaire à Alger,
1977-1979 : Deuxième conseiller au même poste,
1980-1983 : Délégué dans les fonctions de sous-directeur pour l'Afrique du Nord et Moyen-Orient,
1983-1984 : Deuxième conseiller à Madrid,
1984-1987 : Premier conseiller au même poste,
1987-1991 : Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire à Abou Dabi,
1991-1994 : Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire à Téhéran,
1994-1995 : Directeur des Nations Unies et des organisations internationales,
1995-1996 : Directeur du cabinet du ministre des Affaires étrangères,
septembre 1996 : Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire à Moscou,
février 1997 : Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire à Douchanbé (en résidence à Moscou),
2000-2002 : Ambassadeur, Haut Représentant en Algérie,
2002-2004 : Secrétaire général du ministère des Affaires étrangères,
2004-2006 : Ambassadeur, Haut Représentant en Algérie

الفهـــــــــرس

ملخص	
المقدمة	01
الفصل التمهيدي:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	05
المطلب الأول: الماضي بين التاريخ والذاكرة	05
الفقرة 1: المفاهيم	05
أ. التاريخ	05
ب. الذاكرة	06
الذاكرة الفردية	06
الذاكرة الجماعية	07
الذاكرة الرسمية والذاكرة الحية	07
الذاكرة والهوية	08
الذاكرة والنسيان	08
الأبعاد الجديدة للذاكرة، حرب الذاكرة	09
الفقرة 2: العلاقة بين التاريخ والذاكرة	09
أ. أوجه الاختلاف	09
من حيث مجال البحث	10
من حيث طريقة التحليل	10
ب . أوجه الشبه	11
المطلب الثاني: الماضي بين الصفح والعدالة	12
الفقرة 1: الصفح والاعتذار	12
أ. الصفح	12
ب. الاعتذار	12
الفقرة 2: العدالة والمصالحة	14
أ. العدالة	14
ب. المصالحة	15
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة: المرجعية للماضي النزاعي في العلاقات الدولية	16
المطلب الأول: آليات استعمال الماضي في العلاقات الدولية	16
الفقرة 1: مكانة الماضي في سياسة الدولة	16
أ. تسيير الماضي كعمل أحادي الطرف: الذاكرة الرسمية	18
ب. تسيير الماضي كعمل ثنائي الأطراف: الاعتذار والمصالحة الثنائية	19
المطلب الثاني: أمثلة لمحاولات تجاوز الماضي النزاعي في إطار العلاقات الثنائية	20
الفقرة 1: الاعترافات الأحادية الطرف لتجاوز الماضي النزاعي	20
الفقرة 2: الاعترافات الثنائية لتجاوز الماضي النزاعي	22
الفقرة 3: أمثلة عن محاولات متعثرة لتجاوز الماضي النزاعي	24
المطلب الثالث: أمثلة من العلاقات المتعددة الأطراف: المحرقة أو الهولوكست	25
خلاصة	27

الفصل الأول: خصوصيات الماضي الجزائري الفرنسي 28
المبحث الاول: خصوصيات العلاقات الاستعمارية بين الجزائر وفرنسا 28
المطلب الاول: ظروف وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر 28
المطلب الثاني: سياسات الاستعمار الفرنسي للجزائر 28
الفقرة 1: الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية 28
الفقرة 2: سياسة الاستيطان 28
الفقرة 3: سياسة التنصير والإدماج 29
الفقرة 4: توظيف الآلة الحربية 29
المطلب الثالث: اندلاع حرب الاستقلال وتصفية الاستعمار الفرنسي للجزائر 30
الفقرة 1: حرب استقلال الجزائر 30
الفقرة 2: اتفاقيات ايفيان ونهاية الاستعمار الفرنسي للجزائر 30
المبحث الثاني: ماضي مشترك روايات متضاربة 31
المطلب الاول: حول حصيلة حرب استقلال الجزائر 31
الفقرة 1: الإحصائيات من الجانب الفرنسي 32
الفقرة 2: الإحصائيات من الجانب الجزائري 32
المطلب الثاني: حول طبيعة حرب استقلال الجزائر 34
الفقرة 1: حرب استقلال الجزائر في فرنسا: من الإنكار إلى الاعتراف 35
أ. سياسة النسيان 35
ب. دوافع النسيان الإرادي 36
ج. الرجوع التدريجي لحرب استقلال الجزائر إلى النقاش العمومي بفرنسا 36
الفقرة 2: حرب استقلال الجزائر في المنظور الوطني الجزائري: حرب التحرير 39
أ. مكانتها في الحياة السياسية في الجزائر 39
في السياسة الداخلية 39
في السياسة الخارجية 40
ب. كتابة التاريخ في الجزائر كتاريخ رسمي 41
المبحث الثالث: جماعات المصالح والرهانات السياسية الداخلية للماضي في البلدين 42
المطلب الأول: حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في فرنسا 43
الفقرة 1: الأقدام السوداء 43
الفقرة 2:الحركى 45
أ. مكانة الحركى في فرنسا ومطالبهم 47
ب. مكانة الحركى في الجزائر ومطالبهم 47
الفقرة 3:المحاربون القدامى 48
أ. الجنود الفرنسيون 48
ب. المجندون الفرنسيون إجباريا 49
الفقرة 4:حملة الحقائب 50
الفقرة 5:المهاجرون ذوو الأصول الجزائرية 50
المطلب الثاني: حملة ذاكرة حرب استقلال الجزائر في الجزائر 51
الفقرة 1:المجاهدون 51
الفقرة 2:أبناء الشهداء 52

أ. التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء 53
ب. المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء 53
خلاصة 53
الفصل الثاني: انعكاسات الماضي على العلاقات الجزائرية الفرنسية 54
المبحث الأول: المنازعات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري الجزائري الفرنسي 54
المطلب الاول: قضية الأرشيف 54
الفقرة 1: موضوع القضية 54
الفقرة 2: تاريخ القضية 54
الفقرة 3: حجج ودفوع الطرفين 55
الفقرة 4: المشاكل الإيديولوجية والقانونية التي تثار بمناسبة هذه القضية 56
المطلب الثاني: قضية التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 58
الفقرة 1: كرونولوجيا التجارب النووية الفرنسية بالجزائر 58
الفقرة 2: جذور القضية 59
الفقرة 3: الحجج والدفوع المقدمة من الطرفين 60
أ. حجج ومبررات الطرف الفرنسي 60
ب. حجج ومبررات الطرف الجزائري 60
الفقرة 4: موقف المجتمع المدني في البلدين من التجارب النووية 61
أ. موقف المجتمع المدني الفرنسي من التجارب النووية 61
ب. موقف المجتمع المدني الجزائري من التجارب النووية 61
الفقرة 5: تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية بصحراء الجزائر وبولينيزيا الفرنسية 62
أ. ردود الأفعال إزاء قانون موران (قانون 02-2010) 62
ب. ردود الأفعال إزاء قانون موران في فرنسا 62
ج. ردود الأفعال إزاء قانون موران في الجزائر 62
المطلب الثالث: معركة القوانين: بين تمجيد الماضي الاستعماري وتجريمه 63
الفقرة 1: قانون 23 فيفري 2005 في فرنسا 63
أ. السياق العام لقانون 23 فيفري 2005 63
ب. مراحل إعداد قانون 23 فيفري 2005 64
مرحلة تحضير قانون 23 فيفري 2005 64
متابعة مسار التصديق على قانون 23 فيفري 2005 64
ج. محتوى قانون 23 فيفري 2005 وغاياته 65
د. ردود الفعل الجزائرية إزاء قانون 23 فيفري 2005 66
المواقف الرسمية 66
ردود أفعال الأحزاب السياسية 67
ردود أفعال الجمعيات 67
رد فعل الصحافة الجزائرية 68
ه. قانون 23 /2005/02 والمسؤولية السياسية للأحزاب الفرنسية 68
و. ردود الأفعال الفرنسية: نحو إعادة النظر وإلغاء المادة الرابعة 69
موقف وزراء وأحزاب اليمين 69
موقف أحزاب اليسار 69

موقف الأساتذة والباحثين الفرنسيين 70
الرأي العام الفرنسي 70
إلغاء المادة الرابعة من القانون 23 فيفري 2005 70
ي. دخول القانون حيز التنفيذ 71
ك. نقد قانون 23 فيفري 2005 72
الفقرة 2: اقتراح قانون تجريم الاستعمار في الجزائر 73
أ. السياق العام ومحتوى اقتراح قانون تجريم الاستعمار في الجزائر 73
ب. موقف المجتمع المدني والتيارات السياسية الجزائرية من اقتراح قانون تجريم الاستعمار 75
ج. رهانات هذا المقترح التشريعي الجزائري 76
د. ردود الأفعال الفرنسية 77
ه. المسار التشريعي لاقتراح قانون تجريم الاستعمار 79
و. تقييم اقتراح قانون تجريم الاستعمار من حيث نجاعته وإمكانيته القانونية 80
المبحث الثاني: محاولات التقارب و تجاوز الماضي بين النجاح والفشل 81
المطلب الاول: عوامل التقارب بين البلدين 81
الفقرة 1: العوامل الجغرافية 81
الفقرة 2: العوامل الاقتصادية 82
الفقرة 3: العوامل البشرية 84
الفقرة 4: العوامل الثقافية 85
المطلب الثاني: مبادرات التقارب بين الجدية والتظاهر 85
الفقرة 1: المبادرات السياسية 85
أ. إعلان الجزائر 2003 86
ب. معاهدة الصداقة 87
ج. إرجاع جزء من الأرشيف 88
د. تسليم خرائط الألغام المزروعة على الحدود الجزائرية 90
الفقرة 2: التصريحات الدبلوماسية 91
الفقرة 3: المبادرات الثقافية والرمزية 95
أ. سنة الجزائر بفرنسا 95
ب. الاحتفالات المشتركة لإحياء الذاكرة 96
مشاركة الرئيس الجزائري في إحياء ذكرى إنزال قوات الحلفاء 96
الاستعداد لإحياء الذكرى الخمسون لنهاية حرب الجزائر 98
الفقرة 4: المبادرات ضمن الأطر الجهوية والمتعددة الأطراف 99
أ. في إطار المبادرات المتوسطية 99
ب. في إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية 100
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائري الفرنسية في ظل المنازعات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري 102
المطلب الاول: السيناريو الإصلاحي 102
الفقرة 1: المصالحة بين البلدين على الطريقة الفرنسية الألمانية 102
الفقرة 2: المصالحة بين البلدين على الطريقة الايطالية الليبية 103
المطلب الثاني: السيناريو الخطي: استمرار العلاقات على ما هي عليه: مقارنة مع الحالة 105

اليابانية الصينية
المطلب الثالث: السيناريوهات التحولية 107
الفقرة 1: تدهور العلاقات والقطيعة التامة 107
الفقرة 2:سيناريو النسيان وطي صفحة الماضي 108
خلاصة 109
خاتمة 111
قائمة المراجع 113
التسلسل الزمني لأهم الأحداث في العلاقات الجزائرية الفرنسية
الملحق رقم 01: القانون الفرنسي رقم 05-158 المؤرخ في 23 فيفري 2005
الملحق رقم 02: مسودة اقتراح قانون تجريم الاستعمار للبرلمان الجزائري
الملحق رقم 03: بيوغرافية بعض الشخصيات السياسية والعسكرية الجزائرية والفرنسية